التنمية
في دول المغرب العربي

رهان التعليم العالي
للاندماج في اقتصاد المعرفة

الدكتور
مبروك كاهي
أستاذ العلوم السياسية جامعة ورقلة - الجزائر



التنمية في دول المغرب العربي

رهان التعليم العالي للاندماج في اقتصاد المعرفة

التنمية في دول المغرب العربي

رهان التعليم العالي للاندماج في اقتصاد المعرفة

الدكتور

مبروك كاهي

أستاذ العلوم السياسية جامعة ورقلة

الطبعة الأولى

2020 م – 1441 هـ



رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2019/9/5012)

338.961

كاهي، مبروك رمضان

التنمية في دول المغرب العربي رهانات التعليم العالي للاندماج في اقتصاد المعرفة/ مبروك رمضان كاهي . - عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2019

() ص.

ر.إ: (2019/9/5012)

الواصفات: /التنمية الاقتصادية// السياسة التنموية //مؤسسات التعليم العالي//المغرب العربي/

أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية



المملكة الأردنية الهاشمية

عمان – شارع الملك حسين – مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس: 0096264647550

خلوي: 00962795265767

ص. ب: 712773 عمان 11171 – الأردن

E-mail: dardjlah@ yahoo.com

www.dardjlah.com

978-9923-732-81-6: ***ISBN***

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما اللـه ورعاهما

مقدمة

لقد شكل سجال التنمية المحلية في دول المغربي العربي الموضوع والهدف الثاني، بعد تحقيق الهدف الأول وهو استرجاع السيادة الوطنية، وإنهاء الحالة الاستعمارية التي عمرت أكثر من قرن وربع القرن في إحدى دوله، ومن أجل التخلص السريع من سلبيات وآثار المرحلة الاستعمارية كان لا بد من حكومات دول المغرب العربي المباشرة سريعا في عمليات التنمية واستنفار الجهود لتحقيق الحاجيات الاساسية للساكنة المحلية والنهوض بالاقتصاديات الوطنية للدول المغاربية.

ويركز الكتاب على مختلف البرامج التنموية التي اتبعتها الدول المغاربية منذ استرجاع السيادة الوطنية إلى غاية العشرية الثانية من الألفية الثالثة، وسيتجلى من خلال المحتوى أن الدول المغاربية رغم خضوعها لاستعمار واحد - باستثناء ليبيا- إلا أن سياسات التنمية كانت متباينة، وهو ما يشير بضرورة الأمر الى تباين الاهداف والأولويات واختلاف الامكانيات من دولة إلى أخرى، كما أن تعدد برامج التنمية واختلافها عبر مراحلها الطويلة يشير الى خلل في التخطيط وفشل في التنفيذ وهو ما ستشير إليه الدراسة الواردة في الكتاب.

والدراسة الموجودة في الكتاب مقسمة إلى جزأين أساسيين، الجزء الأول تم تخصيصه لبرامج التنمية المحلية، وهو بدوره مقسم إلى عدة عناصر أساسية، برامج التنمية المحلية التي عرفتها الجزائر كإحدى الدول المشكلة للمنظومة المغاربية، من الاستقلال الى الفترة القريبة، مثلما تمت الاشارة إليه سابقا، ايضا ذات الامر مع دولة تونس والسياسات التنموية التي اتبعتها لا سيما تثمين الرأسمال البشري

وكيفية جعله عنصر خالق للثروة والاستفادة منه من أجل دفع العجلة الاقتصادية والاستجابة لتلبية الحاجيات المجتمعية، أما الدولة المغاربية الثالثة فسوف يشير الكتاب على أنها سلكت مسارا مغايرا للتنمية الذي سلكته كلا من الجزائر وتونس، وسنلاحظ كيف أنها انتهت سياسة الاقتصاد الحر منذ البدايات الأولى لاسترجاع السيادة الوطنية، وكيف ركزت على الموارد الزراعية لدفع عجلة النمو في القطاعات الاستراتيجية الأخرى.

كما ركزت الدراسة في الكتاب على دور التعليم العالي كأحد القطاعات الاستراتيجية في دعم التنمية المحلية التي عولت عليها حكومات دول المغرب العربي، وكيف بذلت مجهودات حثيثة من أجل ربط مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل المحلية، أي سياسة المواءمة وخلق التوازن، وهي اشكالية حقيقية أرقت الحكومات المتعاقبة على الأنظمة المغاربية، وشكلت تحديا فعليا لنجاعة برامجها، فالبطالة باتت متفشية أكثر في اوساط الفئات الحاملة للشهادات العليا أكثر من غيرها من الفئات الأخرى بحسب ما جاء في الكتاب من إحصائيات وأرقام صادرة عن جهات رسمية تابعة للدول المغاربية، فتحقيق التنمية المحلية وايجاد فرص عمل مناسبة لخريجي معاهد التكوين العالي الجامعي باتت ضمن الأجندات الأساسية لبيان السياسة العامة للدول المغاربية.

أما القسم الثاني من الكتاب فتم تخصيصه لاقتصاد المعرفة، وفرص الدول المغاربية في تحقيقه لا سيما في الالفية الجديدة، علما أن بعض الدول قطعت أشواطا جد معتبرة فيه، ولا يقتصر الأمر على الدول المتقدمة فحسب، وإنما وجود عدة دول تمكنت من تحقيق هذا التحدي.

ولأن الأمر بات حتمية فرضته املاءات البيئة الخارجية وليس خيار، وعليه فقد كان التعليم العالي رهانا أساسيا لتحقيق مطلب الاندماج في اقتصاديات المعرفة، وما قدرة مؤسسات التعليم العالي المغاربية وامكانياتها على تحقيق هذا المطلب، وعليه فالإشكالات التي يعالجها الكتاب حول وجود استراتيجية واضحة تتبعها حكومات دول المغرب العربي لتحفيز الجامعات، بدءا من فرص الشراكة والتعاون، فميزان القوى هو راجح لفائدة التكتلات الاقتصادية ولا مكان فيه للجماعات المنفردة، والكتاب في شقه الثاني يطرح عدة اشكالات فرص اندماج والتعاون بين الجامعات المغاربية التجربة الواقع الممكن والمأمول.

وسوف يحاول المؤلف اثبات العلاقة بين الجامعة وبيئتها الداخلية من خلال انجاح برامج التنمية المحلية كما سبق ذكرة والتطرق إليه، والأهم ايضا اثبات أن للجامعة مسؤولية اجتماعية وأخلاقية، أي واجبات الجامعة اتجاه المجتمع، أما البيئة الخارجية فهي متعلقة اساسا بالإكراهات الخارجية بتنويع نظم الانتاج القديمة وادراج الحديثة والمتمثلة أساسا باقتصاديات المعرفة، وأهمية الانفتاح والانخراط في برامج التعاون الدولية المقدمة من الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية، وغيرها من الدول، أيضا اقتصاد المعرفة يتطلب المنافسة والتسويق العالمي للجامعات، والاهتمام بالتصنيفات العالمية المختلفة، فالتنمية جهد أساسي ورئيسي لتحقيق احتياجات الساكنة المحلية والنهوض بالاقتصاديات الوطنية للدول المغاربية.

الدكتور مبروك كاهي

أستاذ العلوم السياسية جامعة ورقلة – الجزائر

الفصل الأول

سياسات التنمية المحلية

في الدول المغاربية

وعلاقتها بقضايا التعليم العالي

الفصل الأول

سياسات التنمية المحلية

في الدول المغاربية

وعلاقتها بقضايا التعليم العالي

مقدمة الفصل:

تم تخصيص الفصل للحديث عن برامج التنمية المحليـة، إذ لا يمكـن الحـديث عـن أي قطاع مهما كانت درجة أهميته دون الخوض في الذكر والحـديث عـن التنميـة المحليـة فهـي علاقة متلازمة.

هذا وقد تم تخصـيص المبحـث الأول مـن الفصـل الثالـث للتعريـف بمفهـوم التنميـة والتنمية المحلية كيـف ظهـر ومـا هـي أسباب الكامنـة للقيـام بالتنميـة، كـذلك أهـم وأبـرز النظريات المفسرة لظاهرة التنمية المحلية هل هي متعددة أم أن هناك نوع واحد أو نظريـة وحيدة شاملة للتنمية المحلية، وكيف ساعدت هذه الأخيرة الدول التي انتهجتها للخروج مـن الوضع السيء غير المرغوب فيه إلى وضع أحسن ومطلوب.

أما المبحث الثاني فقمت بتخصيصه للحديث عن سياسات التنمية المحلية للجزائر، هذه الأخـيرة التي ورثت واقعا مرا سيئا جـراء الحقبـة الاسـتعمارية التـي امتـدت سـنوات طويلـة، كـان لا بـد عليها التخلص من هذا الوضع، وعليه فإن هذا المبحث يحاول الاجابة عن أبرز البرامج التنموية التـي اتبعتها الدولـة الجزائريـة سـواء في الحقبـة أو الفـترة الاشـتراكية وتعـرف أيضـا بالأحاديـة الحزبيـة، أو الفـترة

الموالية وهي الانفتاح الاقتصادي، ومن خلال نفس المبحث سأركز على الأولويات والأهداف التي سطرتها الدولة لبلوغ الهدف كذلك أبرز الصعوبات التي واجهتها برامج التنمية، وما هي آثارها على المجتمع المحلي، فالتغيير يتطلب الجهد وتوافر الامكانيات لا سيما المادية منها والبشرية، فهل استطاعت الدولة توفير كل ذلك.

أما المبحث الثالث فتم تخصيصه أيضا لسياسات التنمية المحلية لدولة تونس، هذه الدولة خضعت مثلها مثل الجزائر إلى مرحلة تاريخية استعمارية خلفت واقعا مرا اجتماعيا واقتصاديا استوجب القيام ومباشرة العمليات التنموية في السنوات الأولى للاستقلال، لكن تجدر الاشارة أن هذه الدولة تختلف من الامكانيات عن الجزائر التي تملك بدائل لتمويل البرامج التنموية لا سيما من عائدات المحروقات، فإن تونس كان عليها ايجاد بدائل أخرى، ومن جهة أخرى أتطرق في هذا المبحث لمعرفة كيف تم التوفيق بين السياسات التنموية التي كانت البلاد بأمس الحاجة إليها، والتوجهات الإيديولوجية المجتمعية التي باشرتها القيادة السياسية في تونس مع سنواتها الأولى للاستقلال، وهل تم الاستمرار في ذات التوجه أم تم تغييره بتغير القيادة لتصبح سياسات شخصية أكثر منها وطنية.

أما بالنسبة للمبحث الرابع فقمت بتخصيصه للحديث عن سياسات التنمية المحلية في المملكة المغربية، حيث الواقع المر كان يستلزم اسنفار الجهود للقيام بالتنمية المحلية وتحسين ظروف معيشة السكان المحلية، وكيف عملت المملكة من توظيف مقدراتها الزراعية وامكانياتها السياحية في خدمة برامج التنمية، كما سأتطرق في ذات المبحث للمخططات التنموية التي عرفتها المملكة وكيف أثر التوجه الليبرالي على السياسات الوطنية، فمن المعروف أن المغرب بخلاف الجزائر وتونس اختار التوجه الليبرالي منذ السنوات الأولى لاستقلاله،

وكيف تعمل مع اشكالية التوازن الجهوي بين العالم الحضري والعالم القروي، علما أن هذا الأخير يشكل نسبة معتبرة من مجموع السكان المحلية للدولة المغربية.

أما المبحث الخامس والأخير من الفصل تم تخصيصه لدور التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المحلية لدول المغرب العربي، وهذا من خلال المخرجات سواء رأس المال البشري، أو الأبحاث المقدمة والموجهة لدعم مخططات التنمية المحلية، ومن خلال الفصل السابق المتعلق بسياسات التعليم العالي للدول المغاربية نلاحظ أن هذه الأخيرة أولت اهتماما كبيرا لتطوير منظومة التعليم العالي لديها واستفادت من التجارب الدولية لمباشرة الاصلاحات حتى يصبح يتماشى مع التطورات العالمية في مجال التعليم العالي، وعليه أطرح التساؤل التالي هل انعكست هذه الاصلاحات أو عملت الحكومات المغاربية على توظيف نتائجها في خدمة المخططات التنموية المختلفة؟ إن هذه التساؤلات لا يمكن الاجابة عنها إلا من خلال دراسة حجم مشاركة رأس المال البشري الجامعي في النشاط الاقتصادي؟ ليتم بعد ذلك وضع خاتمة للفصل الثالث تضمنت أبرز النتائج التي تم التوصل إليها من خلال عرض المباحث السابقة الذكر.

المبحث الأول

مفاهيم أساسية

حول التنمية والتنمية المحلية

لقد تزايد الاهتمام أكثر في العالم بقضايا التنمية الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية، وهذا بالنظر إلى المخلفات الناجمة عن هذه الحرب المدمرة والكارثية على العالم، إذ عرفت اقتصاديات الدول الأوربية خصوصا تحطما بالغا على مستوى البنى التحتية والهياكل القاعدية الصناعية، الأمر الذي استوجب إعادة بعث هذه الاقتصاديات وذلك من خلال تبني عمليات اتنمية لإعادة الأمور إلى نصابها الأول والتخلص من الآثار السلبية والكارثية غير المرغوب فيها التي خلفتها الحرب العامية الثانية على شعوب المنطقة الأوربية.

ومن جهة ثانية أيضا فإن قضايا التنمية ليست حكرا على الدول الغربية والأوربية التي عانت الكثير من أجل التخلص من مخلفات الحرب العالمية الثاية، فهذا المفهوم أصبح أكثر تداولا لدى دول العالم الثالث أو ما يعرف أيضا بدول الجنوب أو دول العالم المتخلف، وإذا كانت المجموعة الأولى يرجع اهتمامها بمفهوم التنمية راجع لمخلفات الحرب العالمية الثانية، فإن دول العالم الثالث يرجع اهتمامها بهذا المفهوم بالدرجة الأولى إلى مخلفات الحقبة الاستعمارية والتي امتدت طويلا إذ تجاوزت بعض الدول القرن من الزمن، وعليه فقد كانت عمليات وبرامج التنمية جد شاقة، فالخروج من دائرة التخلف ومخلفات الحقبة الاستعمارية لم يكن بالأمر السهل، إذ لم توفق العديد من الدول في هذا المسعى.

وعليه فقد كان استنفاذ جميع الجهود اللازمة والمتاحه أكثر من ضروري حتى تحقق التنمية أهدافها الموضوعة سلفا من أجل الخروج من الوضع غير المرغوب فيه، والانتقال إلى وضع أفضل وأحسن يرغب فيه الجميع، فالإرادة السياسية أو الحكومية وحدها لا تكفي لإنجاح التنمية، فالاستثمار في الموارد المتاحة جميعها وبالطرق الرشيدة وحده الكفيل بتحقيق تنمية وطنية محلية حقيقية، ونقصد بالقول الموارد المتاحة، فهي تلك المتمثلة في الموارد المالية والتي هي الممول الرئيسي والأساسي لبرامج ومخططات التنمية، وعلى الدولة أيضا الاستفادة قدر الامكان من الموارد المادية المتاحة واستغلالها بطرق تخدم المصالح الوطنية، وقد تزايد الاهتمام وبشكل أكبر بمتغير ثالث وقد اعتبره العديد من الباحثين في قضايا التنمية عاملا حاسما في إنجاح هذه الأخيرة هو الاستثمار في الموارد البشرية، ويمكن القول أنه يوجد في العالم دولا ضعيفة أو فقيرة بالتعبير الأدق والصحيح من الموارد الطبيعية وحتى المالية، إلا أنها استثمرت في الموارد البشرية من تشجيع لعمليات التعلم والتكوين وتأهيل العنصر البشري، الأمر الذي جعلها تتفوق على العديد من الدول ليس فقط الموجودة ضمن دائرة العالم الثالث وإنما حتى على الدول التي تحسب من العالم المتقدم.

ومن خلال ما سبق يتبين أن التنميه ليست مقتصرة على دول العالم الثالث فهي قد سبق ظهور هذا المفهوم في دول أوربا ما بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي زاد من اهتمام الباحثين والدارسين بهذا المفهوم الجديد وذلك بإعطاء محاولات تعريفية للتنمية وتقديم نظريات بمثابة حلول يمكن للدول اتباعها من أجل الخروج من دائرة التخلف والانتقال إلى وضع أفضل ومرموق، وفيما يلي سأقوم بعرض أهم التعريفات والمفاهيم المتعلقة بالتنمية كذلك أبرز النظريات التي تناولت هذا المفهوم الجديد.

01- تعريف التنمية:

يتفق الباحثين على أنه لا يوجد مفهوم موحد للتنمية، بل توجد العديد من المفاهيم حول هذا المصطلح الذي أصبح متغيرا أساسيا في السياسات العامة لأي دولة في العالم، ويرجع هذا الاختلاف والتعدد في التعريفات لمفهوم التنمية لربط هذا الأخير بأبعاد متعددة وتقديمها على أساس أنها محور التنمية الحقيقية وما سواها لا يعدو أن يكون سوى مكملا لها أو عنصر جانبي يمكن الاستغناء عنه.

فيوجد بعض الدارسين والباحثين من ركزوا على البعد الاقتصادي للتنمية وأعطوها طابعا اقتصاديا بحيث أن التنمية جاءت لتحقيق أهداف اقتصادية، وهناك من ربطها بالبعد الاجتماعي الانساني وهو ما نجده في النموذج الاشتراكي والديمقراطية الاجتماعية، وهناك أيضا محاولات لربط مفهوم التنمية بالبعد الأخلاقي والثقافي والسيكولوجي النفسي، وبذلك فإن كل مجموعة من الباحثين حاولت إثبات وجهة نظرها والبعد الذي ركزت عليه في عمليات التنمية، إلا أنه ورغم هذه الاختلافات ووجهات النظر يبقى أنه لا يمكن تصور التنمية اقتصادية بعيدا عن المجال الاجتماعي وحتى الثقافي ونفس الأمر مع الابعاد الأخرى للتنمية، فهي عملية شاملة ومتكاملة تمس جميع المجالات سواء تلك التي لها علاقة مباشرة بالفرد أو غير مباشرة.

وإلى جانب هذه الأبعاد التي أثرت في إيجاد مفهوم موحد للتنمية، كذلك توجد متغيرات وعوامل أخرى كانت سببا في تعدد التعريفات الخاصة بالتنمية، فمنها ما هو متعلق بالزمان والمكان فمفهوم التنمية في الخمسينيات من القرن الماضي هو ليس نفسه في فترة الثمانينات من ذات القرن، كما أنه يختلف أيضا في

العشرية الأولى من الألفية الجديدة، ويختلف أيضا من مكان إلى مكان آخر ومن دولة إلى أخرى، وتختلف كذلك بالظروف والأوضاع التي يمر بها أي مجتمع ما، ناهيك عن الإيديولوجيا التي يتبناها هذا المجتمع.

ومن خلال سبق يتبين أن تعدد المفاهيم والتعريفات تدل على أهمية التنمية ومدى حاجة المجتمعات لها من أجل الرقي والازدهار والانتقال من وضع سيء غير مرغوب فيه إلى وضع أفضل ومقبول يستجيب لاحتياجات السكان في أي منطقة ما يعيشون فيها، وفيما يلي سأقوم بعرض مجموعة من التعريفات والمفاهيم التي تناولت موضوع التنمية وبعد ذلك سأحاول تقديم التعريف الأكثر قبول أو على الأقل يحظى بالإجماع الكافي.

والتنمية لغة هي من النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر، وقد تكون بمعنى زكى ونما أي الزيادة في المال، كما يشير أيضا المصطلح لغة الكثرة والوفرة، والمضاعفة والاكثار، وعليه فالتنمية بالمفهوم اللغوي هي الانتقال من حال أقل إلى حال أخرى أفضل منها وأحسن ولا يشير مصطلح أقل دوما الجانب السلبي ولكن يقصد به الأفضلية أي في بعض الأحيان من حسن إلى جيد[1].

بينما اصطلاحا توجد العديد من التعريفات التي تناولت موضوع التنمية سأحاول ذكر أبرزها وفي الأخير سأقدم التعريف الأكثر قبولا والأكثر إجماعا.

---

1 قاموس عربي عربي، **المعتمد**. بيروت: دار صادر الطبعة السابعة 2012 ص53

يعرفها "روسو Rousseau" بأنها تخلي المجتمعات المتخلفة من السمات التقليدية السائدة وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة.

ويعرفها أيضا "كارل ماركس Karl Maxe" هي عملية ثورية تتضمن تحويلات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية فضلا عن أساليب الحياة والقيم الاجتماعية والثقافية.

ويعرفها "روجرز Rogers" التنمية بأنها عملية تغيير مقصود نحو النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي تحتاجه الدولة[1].

وتعرف منظمة الأمم المتحدة "UN" على أنها العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها عى الاندماج والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر المستطاع.

ومن جهة أخرى فإن العديد من المفكرين والباحثين العرب تناولوا موضوع التنمية، على اعتبار أن هذه الأخيرة شكلت اهتمام الأنظمة السياسة واحتلت مبدأ الأولوية في بيان السياسة العامة لهذه لدول، فالتنمية كانت بمثابة الحل الأمثل للخروج من دائرة التخلف والانتقال إلى وضع آخر ليس بشبيه لما هو موجود بالدول المتقدمة، ولكن وضع قريب منه ويكفل الحياة الكريمة لمجتمعاتها، وفيما يلي سأعرض بعض التعريفات لمفهوم التنمية لدى بعض الباحثين والمفكرين العرب.

---

1 محمد مير حجاب، **الإعلام والتنمية الشاملة**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ط1 ص33

فتعريف التنميه بحسب "حسن شحاته" يقول أنها هي تلك الجهود المنظمه والتي تبذل وفق تخطيط مرسوم، للتنسيق بين الامكانيات البشرية والمادية المتاحة، في وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق مستويات أعلى من الدخل القومي والمدخل الفردي، ومستويات المعيشة في الحياة الاجتماعية، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية.

بينما يقدم "أبو النجا" في تعريفه للتنمية نجده يركز أكثر على المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على الجانب الاجتماعي، فيقول أنها عمليات اقتصادية واجتماعية تستهدف رفع مستوى معيشة الشعب ليصل إلى مستوى معيشة الشعوب المتقدمة.

ويعرفها الدكتور الجوهري التنمية فيقول، أنها عملية تنطوي على تغيير حاسم في كل المجالات والقدرات الانسانية، وكذلك النشاط الانساني، (مجالات روحية فكرية تكنولوجية اقتصادية اجتماعية)، وهي في رأيه تنطوي على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل، خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم، كما لا يختلف "سعد الدين ابراهيم" في تعريفه للتنمية عن تعريف الجوهري حيث يرى بأنها اتساق ونمو كل الامكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فرد أو جماعة[1].

---

1 ونبة رابح أشرف، **"معوقات التنمية المحلية دراسة ميدانية لولاية سكيكدة"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم اجتماع التنمية، معهد علم الاجتماع، جامعة الاخوة منتوري قسطينة، غير منشورة 1998 ص14

بينما يقدم "عامر الكبيسي" تعريفا آخر للتنميه فيقول، هي حالة عقلية أو عقلانية، تكون محدودة الأبعاد ومعروفة المعالم، يتم طرحها من قبل المؤسسات والمجتمعات كبديل للواقع القائم وكهدف يمكن تحقيقه في المستقبل المنظور.

وبعد التعرض للمفهوم الاصطلاحي للتنمية، تجدر الاشارة إلى الفرق بين هذا المفهوم وبعض المفاهيم الأخرى ذات الصلة، وإن كانت جميعها تتفق على الانتقال من حالة إلى أخرى، إلا أن لكل واحدة مدلولاتها وآلياتها الخاصة.

01) التنمية والنمو: يشير هذا الأخير إلى الزيادة المستمرة وبمقدار ثابت، التي عادة ما تمس جانبا معينا من جوانب الحياة، وتبقى الأخرى على حالها، بينما التنمية ومن خلال التعريفات السابقة الذكر فالتنمية تعمل على تحقيق زيادة تراكمية خلال فترة زمنية معينة وتمس جميع مناحي الحياة، والتي يقصد من خلالها الخروج من دائرة التخلف.

02) التنمية والتغيير: التغيير بمفهومه العام هو الانتقال من حالة إلى أخرى، لكن هذا الانتقال لا يعني بضرورة الحال الانتقال إلى الأفضل، إذ قد يكون من أفضل إلى أسوأ أو من وضع سيء إلى وضع أسوأ منه، بينما يشير مفهوم التنمية إلى التغيير لكن دائما إلى وضع أحسن وأفضل وبوتيرة متصاعدة ومتسارعة.

03) التنمية والتطور: إن أي مجتمع من المجتمعات البشرية الموجودة في العالم يبني أساس تطوره وفق تصور مسبق، هذا التصور ينبني عادة على مراحل محددة لا بد المرور عليها من أجل الوصول إلى الهدف الأسمى وهو التقدم والرقي والازدهار، وقد يتم استخدام مدلول التنمية خلال هذه المراحل من أجل الوصول إلى الأهداف الموضوعة سلفا.

04) التنمية والتقدم: مثلما أشرت سابقا لعلاقة التنميه بالتطور، فإن هدف المجتمعات البشرية هو التقدم والرقي والازدهار، ومن هذا المنطلق أو الأساس فإن التقدم يكون كآخر مرحلة من مراحل هذا التطور، والذي عادة ما يكون على خلال فترات زمنية طويلة، وتعمل المجتمعات البشرية على المحافظة على هذا التقدم من خلال التنمية والتنمية الشاملة.

05) التنميـة والتحديث: هـذا الأخير يقصد بـه الاستفادة قدر الامكان من التطورات التكنولوجية والتقنية التي يعرفها العالم، والعمل على توظيفها من أجل تيسير سبل الحياة، فالتحديث بمعناه الشامل الاستفادة قدر الامكان مما توفره البيئة الخارجية من مزايا وايجابيات بما يخدم البيئة الداخلية المحلية، فالتحديث هو خلاف التنمية التي تعني الزيادة في القدرة الانتاجية بالشكل الذي يرفع القدرة المعيشية ماديا وروحيا واجتماعيا وثقافيا، وتكون مصحوبة بقدرة ذاتية متزايدة قادرة على حل المشاكل[1].

ومن خلال جملة التعريفات والمفاهيم المتعلقة بالتنمية التي سبق عرضها يمكن استنتاج العديد من العناصر التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- أن التنمية عملية وضرورية للتخلص من السمات السيئة للمجتمعات المتخلفة والتحلي بالخصائص الايجابية الموجودة في المجتمعات المتقدمة.

- ومن خلال التعريفات نستنتج أيضا أن التنمية هي عملية تغيير مقصودة وليست عفوية، الهدف منها هو النهوض بالنظام الاجتماعي والاقتصادي

---

1 نفس المرجع ص18

للدولة، ومن هذا المنطلق يتم رسم السياسات ووضع الخطط المناسبة وفرق المراقبة والتقييم حتى لا تخرج عن الأهداف المسطرة لها مسبقا والوصول وتحقيق الاحتياجات اللازمة والمطلوبة من هذه العملية التنموية.

- وتعمل التنمية على تغيير أنماط الحياة المجتمعية السائدة، بحيث يؤثر هذا التغيير على واقع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الثقافية في المجتمع، فالتنمية عاملة شاملة تستهدف جميع مجالات الحياة.

- حركية التنمية وتطورها وازدهارها هي مرتبطة بحركية المجتمع، أي وجود علاقة تأثير وتأثر متبادلة بين هذين المتغيرين، وبالتالي تنعكس بالإيجاب أو بالسلب على كمية الانتاج المطلوبة التي يحتاجها المجتمع، والتي تدفع بالدولة إلى الأمام.

- التنمية ليست حكرا على دول دون أخرى، فالدول الغربية ظهر فيها مصطلح التنمية بعد الحرب العالمية الثانية من أجل إعادة بعث اقتصادياتها المحطمة، وكذلك تستخدم التنمية من أجل تحسين حياة مواطنيها، الأمر كذلك بالنسبة لدول العالم الثالث تستخدم التنمية من أجل الخروج من دائرة التخلف التي تتعدد أسبابها، والانتقال إلى وضع أفضل وأحسن تأمل فيه شعوبها ويضمن لها الاستقرار على جميع الأصعدة.

ويمكن القول كذلك أن التنمية عملية أساسية وضرورية لجميع المجتمعات البشرية، فهي بالتعبير الأدق والأكاديمي تمثل نقلة نوعية وكمية من وضع سلبي غير مستحب وغير مرغوب فيه، إلى وضع آخر أفضل منه وأحسن ومرغوب فيه، وفي جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى الثقافية والتعليمية أيضا.

وبالنظر لأهمية التنمية فقد ازادا الاهتمام بها أكثر، إذ تم ربط التنميه بالعديد من المفاهيم الجديدة من قبيل التمية الصناعية، التنمية الاجتماعية، التنمية السياسية[1]، التنمية الوطنية، كذلك التنمية المستدامة والتنمية المحلية التي هي موضوع الدراسة وسأعمل على تخصيص جانبا مهما من البحث يتعلق بهذه الأخيرة، وان كانت المفاهيم السابقة لا تقل أهمية هي أيضا وقد حضيت بالاهتمام نفسه، فالتنمية بمفهومها العام هي عملية شاملة، فلا يمكن الحديث عن التنمية المحلية بمعزل عن التنمية الوطنية، فالمحلي يمكن اعتباره جسر للمرور إلى الوطني، والتركيز على هذين المتغيرين يستلزم أيضا الحديث والاهتمام من جانب آخر على لتنمية المستدامة، والامر ذاته أيضا بالنسة للتنمية السياسية.

02- مفهوم التنمية المحلية:

إن التنمية في أبعادها الكليه تعتبر متداخلة ومتشابكه ومتفاعلة فيما بينها، ونتيجة لهذ التشابك والاختلاف فقد تعددت التعريفات ووجهات النظر بشأن هذا المفهوم، وفي هذا الاختلاف والتنوع والتعدد دلالة واضحة على قيمة وأهمية التنمية وأنها عملية أساسية وضرورية ليست حكرا على مجتمع دون آخر.

ومن بين أنواع التنمية الأساسية التي أشرت إليها سابقا نجد ما يعرف بالتنمية المحلية، والتي تحظى باهنمام كبير من قبل الباحثين والدارسين على اعتبار أنها الأساس للانتقال إلى الأبعاد أو الأنواع الأخرى للتنمية (التنمية الوطنية،

---

1 عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية البنية والأهداف، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية ج3 سنة 2001 ص66

التنمية المستدامة)، وقبل التطرق لمفهوم التنمية المحلية ومرتكزاتها الأساسية لا بد من الإشارة لمفهوم المجتمع المحلي.

01-02 مفهوم المجتمع المحلي:

يعرف المجتمع المحلي على أنه مجموعة من الأفراد يعيشون في بقعة جغرافية محددة، هؤلاء الأفراد تجمعهم مصالح اقتصادية واجتماعية مشتركة، وهذه المصالح تتفاوت مع بعضهم في مختلف نواحي النشاط، في ظل مجموعة من النظم والعادات والتقاليد والروابط والقيم الاجتماعية وتخلق فيهم شعورا بالانتماء إلى مجتمعهم.

والمجتمع المحلي هو جزء من المجتمع الكلي، أي يمكن اعتباره نسق فرعي داخل النسق العام أو الكلي، فالريف أو القرية هي مجتمع محلي ومجموعها بشكل المدينة، والمدينة هي أيضا مجتمع محليا ضمن المجتمع الكلي، ومجموعها يشكل ما يعرف بالوطن أو المجتمع اوطني القومي، وتجدر الإشارة أيضا أن هذه المجتمعات المحلية الفرعية ليست كلها في مستوى واحد من الرقي والازدهار، فهي مجتمعات محلية متباينة مع بعضها البعض، وهذا التباين لا يقتصر على دول العالم الثالث أو المتخلفة ولكن هو تباين موجود هو كذلك في الدول لمتقدمة، إذ تتحكم في هذا التباين مجموعة من المتغيرات والعوامل قد تكون تاريخية جغرافية اجتماعية ثقافية وحتى سياسية واقتصادية الى غيرها من المتغيرات التي تتحكم في هذا التباين ومن أجل هذا تعمل الحكومات على وضع برامج تنموية الهدف منها إعادة التوازن والتخفيف من حدة الفوارق بين هذه الجماعات المحلية، حتى يتم

تكثيف الجهود من أجل الوصول إلى التنمية الوطنية الحقيقية ومن ثم التنمية المستدامة[1].

02-03 مفهوم التنمية المحلية:

تعرف التنمية المحلية على أنها تلك العملية التي يمكن من خلالها تحقيق التعاون الفعال بين الجهود لشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وهذا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في مستوى من مستويات الادارة المحلية[2].

ويعرفها أيضا "كارول بوتم CARROLL BOTTUM" بأنها جهد لزيادة الفرص الاقتصادية وتحسين مستوى حياة الأفراد داخل المجتمع المحلي، من خلال مساعدة مواطنه على التعريف على التعريف بمشاكلهم التي تحتاج إلى قرار الجماعة، مما يعني امكانية إنشاء أو تطوير المشروعات وتحسين الخدمات كالصحة والمرافق وتحسين وتطوير نظم التعليم لديها.

بينما "كاندوكا KHINDUKA" يعرف التنمية المحلية على أنها عملية مركبة وبرنامج ذو أغراض عدة، وهي عملية تهدف إلى تعليم الناس وحثهم على المساعدة الذاتية وتنمية قادة محليين إيجابيين، وتضع في أذهان الريفيين الشعور

1 عبد المنعم شوقي. **تنمية المجتمع المحلي وتنظيمه**. بيروت: دار النهضة العربية 1982 ص11

2 عبد المطلب عبد الحميد. **التمويل المحلي والتنمية المحلية**. الاسكندرية: دار النشر الثقافية 2001 ص13

بالمواطنة وفي أذهان الحضريين الشعور بالمدنية، وتعمل على تدعيم الديمقراطية لدى القاعدة العريضة من المواطنين.

وفي تعريف لهيئة الامم المتحدة للتنمية المحلية فهي العملية التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين مع جهود السلطات الحكومية، لتحسين الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدة هذه المجتمعات في الاندماج في حياة لأمة والمساهمة الكاملة في تقدمها ورقيها وازدهارها[1].

وتعرف التنمية المحلية إجرائيا على أنها عملية ديناميةتستهدف مكونات المجتمع المحلي، وتتضمن سلسلة من التغييرات البنائية الوظيفية قصد احداث تفاعلات على المستوى البنائي الاجتماعي، الاقتصادي، من أجل تحسين مستوى الأفراد وإخراجهم من عزلتهم ليشاركوا ايجابيا في تنمية مجتمعهم المحلي، بصفة خاصة والوطني بصفة عامة، من أجل الوصول إلى تغيير شامل غايته التقدم ووسيلته التنمية من أجل الإنسان، من خلال تسطير برامج تنموية محلية يساهم فيها المواطنين مع الحكومة والمؤسسات المحلية في انجازها بالاعتماد على الامكانيات المحلية وغير المحلية المتاحة، سواء كانت امادية منها والبشرية والفنية الملائمة لطبيعة المجتمع المحلي، وكذلك خصوصياته الثقافية والتاريخية.

ومن خلال هذه التعريفات السابقة امقدمة حول التنمية المحلية يمكن استنتاج العديد من العناصر الأساسية والتي يمكن إجمالها في شكل النقاط التالية:

---

1 ونية رابح أشرف، "**معوقات التنمية المحلية دراسة ميدانية لولاية سكيكدة**"، مرجع سابق ص17

- التنمية المحلية هي عملية متعددة الأبعاد الغرض والهدف منها هو احداث تغييرات جذرية، في الأنماط والأنساق الاجتماعية، والسلوكية والثقافية وحتى النظم السياسية والادارية، إلى جانب كونها تستهدف الزيادة في معدلات نمو الانتاج وتحقيق العدالة في توزيع الثروة.

- التنمية المحلية كذلك تستهدف القضاء على أشكال الفقر والتهميش وإعادة التوازن من خلال التخفيف من حده الفوارق بين المجتمعات المحلية داخل الوطن الواحد.

- التنمية المحلية هي أيضا عملية تكاملية تعتمد بالدرجة الأولى على الجهود المحلية وتلعب فيها القيادات الشعبية دورا مهما ومؤثرا.

- ومن خلال التعريفات السابقة للتنمية المحلية يبرز الدور الكبير للأهالي في تحقيق وإنجاح هذه العملية، فالتنمية المحلية مثلما سبق الذكر هي حصيلة تعاون بين السكان من جهة والهيئات والمؤسسات الحكومية من جهة أخرى.

- والتنمية المحلية تعمل على الاهتمام أكثر بالعنصر البشري على اعتبار أنه محور العملية التنموية، وذلك من خلال العمل على توفير سبل الحياة المثلى من مرافق تعليمية وصحية وخدماتية، حيث تم اعتبار التنمية المحلية تساوي الاستقرار بمفهومه الكلي اي الاستقرار الاجتماعي وحتى السياسي.

- وأهم نتيجة يمكن استخلاصها أن التنمية المحلية تعمل على إحداث تغيير من وضع سلبي غير مستحب وغير مرغوب فيه، إلى وضع احسن ومرغوب فيه، وبسرعة مناسبة ينتج عنها تطوير وتقدم المجتمع المحلي، حيث يتم التركيز عى الموارد المحلية المتاحة والعمل على تثمينها واستغلالها بطريقة

رشيدة وعقلانية، وذلك بالاعتماد على المجهودات المحلية التي يتم دعمها من الهيئات والمؤسسات الحكومية.

03- مرتكزات التنمية المحلية:

للتنمية المحلية مرتكزات أساسية لا بد من الارتكاز والقيام عليها حتى تصل التنمية إلى الأهداف الحقيقية التي تم تخطيطها سلفا، هذه الاهداف المتمثلة أساسا في تحقيق التقدم والرقي والازدهار للمجتمع المحلي، ويمكن اختصار هذه المرتكزات في أربعة نقاط وهي تحديد الاتجاه النموذج المتبع للتنمية، عناصر هذه التنمية كذلك الاهداف المراد الوصول اليها[1].

أ- اتجهات التنمية المحلية: إن الاتجاه المتبع من شأنه أن يساعد في فهم التنمية المحلية فهناك اتجاه يرى أن التنمية المحلية مرتبطة ببرامج الرعاية الصحية والحدماتية، أي البرامج التي لا تدر أرباحا ويعزف الخواص عنها، الأمر الذي جعل التنمية المحلية مرتبطة بالدولة الرأسمالية الليبرالية، ومن هذا المنظور فإنه لا مكان للدول النامية والمتخلفة من برامج التنمية المحلية، بينما الاتجاه الثاني يركز على ثنائية التنمية المحلية كاتجاه الهيئات الحكومية الى البرامج غير الربحية كالصحة والخدمات والتعليم بينما يتجه الخواص الى البرامج الربحية الأخرى، لكن هذا التوجه لا يتلاءم مع طبيعة الدول المتخلفة خاصة في مراحلها الأولى من الاستقلال، فهي لا تملك قاعدة اقتصادية متينة من شأنها مجابهة هذه التحديات الجديدة، بينما الاتجاه

---

1 نائل عبد الحق العوالمة، إدارة التنمية الأسس النظريات التطبيقات العلمية. عمان. دار الزهران للنشر والتوزيع 2009 ص33

الثالث للتنمية المحلية يركـز عـلى ضرورة اشـباع الحاجيـات الاقتصـادية للأفـراد وحتـى الاجتماعية وذلـك مـن خـلال احـداث تغيير ديـناميكي في البنـاء الاجتماعـي للمجتمـع المحلي[1].

ب نماذج التنمية المحلية: هناك العديد من النماذج الانمائية التـي يمكـن للتنميـة المحليـة الارتكاز عليها من اجل النهوض بالمجتمع المحلي:

01- نموذج المشروع: يقوم هذا النموذج على إقامة مشاريع تنمويـة بإحـدى الجماعـات لمحلية ومن ثم يتم تعميم هـذا المشروع عـلى بـاقي الجماعـات الأخـرى، إلا أن مـا يؤخـذ عـلى هـذا النمـوذج تجاهلـه لخصوصـية كـل جماعـة محليـة سـواء أكانـت خصوصية جغرافية أو اجتماعية ثقافية وحتى سياسية.

02- النموذج التكيفي: يعطي هذا النموذج الأهمية البالغة للجهود الذاتية التي تبـدل من أجل تنمية المجتمع المحلي، كما يعمل أيضا عى تكييف بـرامج التنميـة المحليـة وفق خصوصيات الجماعات المحلية.

03 النموذج التكاملي: ويقوم على تكامل جميع الـبرامج والقطاعـات الاقتصـادية التـي من شأنها إعادة التوازن وذلك من خلال التنسيق بين الأجهزة الحكومية والجماعات المحلية، ويركز كثيرا على العملية الاتصالية كذلك المراقبة والتقييم والمتابعة.

---

1 لنى الكنز، "دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي دراسة ميدانية بمؤسسة سونطراك سكيكدة" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تنمية العلاقات العامة للمؤسسات، جامعة عنابة غير منشورة 2009 ص29

ت- عناصر التنمية المحلية: تتكون من ثلاثة عناصر أساسيه مترابطة ومتناسقة مع بعضها البعض، بحيث كل عنصر هو مكمل للعنصر الذي قبله، ومن خلال التجارب الدولية في مجال التنمية المحلية يمكن استنتاج ثلاثة عناصر أساسية يمكن إيجازها فيما يلي:

01- التغيير البنائي: حتى يسود التكامل والتوازن في البرامج التنموية لابد من إحداث تغييرات بنائية داخل هذه الجماعات المحلية، فهده التغييرات تتيح أو تعطي الفرصة لظهور تنظيمات اقتصادية واجتماعية جديدة مخالفة للتنظيمات التي كانت سائدة قبل ذلك، هذه التنظيمات الجديدة تعمل على احداث تحول كبير (تحول ايجابي ومرغوب فيه) في النظم والعلاقات القائمة والسائدة داخل هذا لمجتمع المحلي، والأهم في هذا التغيير هو الأثر الذي يتركه في ذهنية الفرد بحيث يجعل منه عنصرا فاعلا في العملية التنموية المحلية.

02- الدفعة القوية: حتى تسير عملية التنمية المحلية بوتيرة متسارعة وثابتة لا بد لها من دفعة قوية، هذه الدفعة تنجم عن تجنيد كافة العوامل والامكانيات المادية والبشرية للوصول إلى الاهداف المرصودة سلفا، فتظافر جهود الجماعات المحلية بالتعاون مع الهيئات الحكومية هذه الأخيرة يجب أن تتسم بالإرادة الحقيقية من أجل دفع عجلة التنمية للأمام وإعطاء حافز حقيقي للمواطنين من أجل المساهمة في هذه العملية التنموية.

03- الاستراتيجية المناسبة والملائمة: الاستراتيجية الملائمة تعني ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التي تميز كل جماعة محلية عن نظيراتها

لأخرى داخل الوطن الواحد، ويعزي سبب فشل العديد من السياسات التنموية لمحلية الى عدم اتباعها استراتيجية مناسبة تتلاءم مع خصوصياتها، وهذه الاستراتيجية المناسبة يجب أن تستند على الشروط التالية:

- المواءمة بين امكانيات المجتمع الحقيقية وتطلعاته.

المواءمة كذلك بين التنمية الاقتصادية من جهة والتنمية الاجتماعية من جهة ثانية.

- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الاتجاه الكمي الرقمي إلى جانب الاتجاه الكيفي.

- الاستراتيجية المناسبة تستلزم أن تكون التنمية المحلية نابعة من واقع المجتمع المحلي.

ث- أهداف التنمية المحلية: وهو المرتكز الرابع، إذ لا بد من وجود أهداف تعمل التنمية المحلية على تحقيقها سواء على المدى المتوسط أو البعيد، والوصول أو تحقيق هذه الأهداف هو العنصر الأساسي الدي من خلاله يمكن الحكم على مدى نجاح هذه العملية التنموية، ومن جهة أخرى أيضا فإنه قد تنجم عن هذه السياسات التنموية المحلية عدة أهداف لم تكن مسطرة سلفا ولكن يمكن اعتبارها آثار السياسة التنموية المحلية وفيما يلي أبرز هذه الأهداف[1].

---

1 نائل عبد الحق العوالمة، مرجع سابق ص33

- التنمية المحلية تهدف وتعمل على اشباع الحاجيات الأساسية للمواطنين.
- وهدفها أيضا هو تقليل التفاوت في الدخل وتهدف كـذلك تحقيـق التوزيـع العـادل للثروة.
- زيادة الدخل المحلي الامر الذي ينعكس ايجابا عـى رفـع مستوى معيشـة السـكان المحلية
- تهدف الى بنـاء ووضـع الاسـس الماديـة الحقيقيـة للتقـدم مـن خـلال الاسـتراتيجيات التنموية
- تهـدف الى تحقيـق الـذات وتأكيـد الشـعور بالإنسـانية لـدى الجميـع والقـدرة عـلى الاختيار.

03-01 معيقات (معوقات) التنمية المحلية:

بالرغم من أن هـذا المفهـوم يحمـل دلالات إيجابيـة في مضـمونه، مـن حيـث التغيـر المقصود والهادف الـذي ينقـل المجتمـع المحـلي مـن وضـع سيء غـير مرغـوب فيـه إلى وضـع مستحب وأفضل مرغوب فيه، إلا هناك معيقات تقف في وجه التنميـة المحليـة وتحـول دون تحقيـق أهـدافها وفي حـالات أخـرى تكـون هـذه المعيقـات سـببا في فشـل هـذه السياسـات التنموية المحلية، هذه المعيقات ليست ثابتة ومن جهة أخرى ليست على درجة واحدة، فهي تختلف حدتها من مجتمع محلي إلى آخر، إلا أن الملاحظ أن هذه المعيقات تكون أكثر حـدة في الجماعات المحلية التي تنتمي للدول النامية والمتخلفة أين يتم اطلاق البرامج التنموية مع فشلها قبل أن تصل إلى الميدان، وفيما يلي أبرز المعيقات أو معوقات التنمية المحلية:

01- معيقـات نابعـة عـن طبيعـة النظـام السـياسي: مـن بـين أبـرز المعيقـات للتنميـة

المحلية هو عدم اهتمام النخبة الحاكمة داخل النظام السياسي بالمسائل الاقتصادية كمدخل للتغيير الاجتماعي، ومن جهة أخرى غياب الإرادة الحقيقية لدى هذه النخب الحاكمة كان له الأثر السلبي على البرامج والمخططات التنموية المحلية، إذ غالبا ما يتم تفريغها من محتواها الحقيقي وتغيير اتجاهها بحيث يتم إعادة توجيهها بالشكل الذي يحافظ على بقاء النظام السياسي واستقراره على حساب الحاجيات الأساسية للساكنة المحلية.

-02 معيقات إدارية: تعمل الاجهزة البيروقراطية الادارية خاصة في دول العالم الثالث والمتخلفة على إعاقة وتكبيل البرامج التنموية المحلية، خاصة فيما يتعلق بعنصر المركزية واللامركزية الادارية سواء من ناحية التخطيط أو من ناحية التنفيذ والعنصر الأهم اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة، فالتنمية المحلية وحتى تتمكن من تحقيق أهدافها لا بد من المرونة والتخفيف من حدة المركزية الادارية وزيادة وتوسيع صلاحيات الجماعات المحلية حتى تتمكن من أداء دورها الحقيقي في التنمية المحلية.

-03 معيقات متعلقة بذهنية الأفراد وتفكيرهم: للأفراد دور بارز في المساهمة وانجاح البرامج التنموية المحلية، وكلما زاد المستوى التعليمي لهؤلاء الأفراد كلما زادت أيضا فرص نجاح التنمية المحلية، كما تزيد ايضا من فرص تقبلهم لهذا التغيير الذي لا تظهر نتائجه الايجابية إلا بعد مدة زمنية ومن جهة ثانية المستوى التعليمي للأفراد من شأنه أن يزيد من نسبة إدراك السكان المحلية لمشاكلهم الحقيقية ومن ثم العمل على إيجاد الحلول المثلى

والمناسبة والنابعة من واقع هذا المجتمع المحلي، فالفرد هو أساس ومحور العملية التنموية[1].

04 كما توجد هناك معيقات أخرى تؤثر سلبا على التنمية المحلية منها المالية، فضعف الموارد المالية وتدبدبها من شأنه أن يطيل أكثر من عمر العملية التنموية وبالتالي تأجيل اشباع الحاجيات الأساسية والضرورية للساكنة المحلية.

04- نظريات التنمية:

بعد تحقيق استقلالها في منتصف القرن الماضي، عملت هذه الدول المستقلة حديثا والتي عرف فيما بعد بدول العالم الثالث أو البلدان المتخلفة، التخفيف من حدة الفوارق سنها وبين العالم المتقدم الذي يعرف بدول الشمال، فبدأ الاهتمام مبكرا من دول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في إيجاد حلول ومقاربات يمكن اتباعها من أجل الخروج من دائرة التخلف والبحث عن الحياة الكريمة لسكان هذه الدول النامية.

لقد وقع اجماع على أن التنمية هي الأداه أو الوسيلة الوحيده للخروج من الأوضاع المزرية وغير المرغوب فيها والانتقال إلى وضع أحسن، لكن أوضاع هذه الدول تختلف من واحدة إلى أخرى بالرغم من وحود متغير مشترك يجمعها وهو التخلف، لكن خصوصية كل دولة حالت دون وجود نموذج واحد للتنمية يمكن اتباعه ومن هذا المنطلق تعددت نظريات التنمية وتباينت أبعادها، فبعض

---

1 عبد الرحمن محمد الحسن، "دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان" **مجلة الباحث** جامعة ورقة عدد 13 سنة 2013 ص115

الدول تمكنت من تحقيق أهدافها التنموية باعتماد نموذج أو نظرية واحدة، وأخرى تمكنت من ذلك بعد تجريب أكثر من نموذج، ودول أخرى لم تصل إلى أهدافها والأكثر من ذلك تم اعلان فشل جميع البرامج التنموية التي اعتمدتها.

ومثلما سبقت الإشارة إليه باختلاف وضعية وخصوصية كل دولة على حدى سواء أكانت التاريخية الاجتماعية الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية، فإنه من هذا المنطلق تعددت النظريات والتجارب التنموية التي اعتمدتها كل دولة، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن النظريات المتعلقة بالتنمية هي عديدة، وحتى تصنيفاتها وتقسيماتها متعددة منها نظريات تنموية ذات البعد الغربي ومنها ما يكتسي طابع التبعية، ومنها يحسب على التوجه الماركسي الاشتراكي، إلا أنني وفي هذا الجزء من الدراسة سوف اقتصر على أبرز نظريات التنمية.

01- نظرية الدفعة القوية: تقوم هذه النظرية على مسلمة مفادها أن عملية الخروج من دائرة التخلف يستلزم أن ترافق عمليات التنمية جرعات أو دفعات قوية حتى تتمكن من تحقيق أهدافها، إذ يشبه أصحاب هذه النظرية أن عملية التنمية يجب أن تقلع كإقلاع الطائرات التي تحتاج إلى دفعات قوية حتى تتمكن من التخلص من الجاذبية والاقلاع جوا[1].

وبموجب هذه النظرية فإن التنمية الحقيقة تكون بحاجة كبيرة إلى بنية أساسية تحتية كالنقل والمواصلات والزراعة وحتى الصناعة، وهذا الأمر لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود دفعة قوية، هذه الأخيرة لها انعكاس على تحسين مستوى

---

1 عامر رمضان أوضاوية، **التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري**. بيروت: دار الرواد 2002 ص41

معيشة السكان ودعم القدرة الشرائية والرفع من صادرات البلاد وحماية الأسواق المحلية من غزو السلع الأجنبية.

وبالرغم من أن هذه النظرية بإمكانها تحقيق أهداف التنمية في وقت وجيز وتمكين الدول التي تبنتها من الخروج من دائرة التخلف واللحاق بالركب الحضاري، إلا أنها تتطلب موارد مالية معتبرة وكوادر بشرية هائلة حتى تتمكن من تطبيق هذه النظرية، وهذا الأمر ليس في متناول معظم دول العالم الثالث المتخلفة، فهذه النظرية تصلح لدول العالم المتقدم الذي واجهت فيه بعض أجزائه أزمات سواء كانت اقتصادية أو سياسية، أي أنها مرت بظروف استثنائية مؤقتة فهي بحاجة لدفعة قوية لتعود لحالتها الطبيعية أو افضل منها، ومن جهة أخرى كذلك فإن الدفعة القوية بحاجة إلى رشادة وكفاءة في التسيير وهو ما تفتقده دول العالم الثالث، الأمر الذي أدى اهدار ثروات ومقدرات هائلة في مشاريع تنموية ضخمة ثبت فشلها فيما بعد كما أن لم تؤدي إلى تحسين الحياة الاجتماعية بل كانت إحدى مبررات الفساد الذي عرفته هذه الدول.

02- نظرية النمو المتوازن: تقوم هذه الاستراتيجية على ضرورة إعادة الاعتبار والاهتمام للقطاعين الأول والثاني، أي قطاع الزراعة والصناعة، ومنه تنمية أي قطاع يجب أن تكون بالتوازي مع القطاع الآخر على اعتبار أن الزراعه هي مكمل للصناعه، وكلاهما لا يمكنه الاستغناء عن الآخر فهما قطاعان متكاملان[1].

---

1 محمد منير، **الإعلام والتنمية الشاملة**. القاهرة. دار الفجر للنشر والتوزيع ط7 سنة 2010 ص39

لكن الشيء الملاحظ في العملية التطبيقية أن دول العالم الثالث وفي بدايات استقلالها الأولى لم تستطع التوفيق بين نمو القطاعين بشكل متوازي، وهذا بالنظر إلى أن هذه النظرية لم تأخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية والاقتصادية لهذه الدول المستقلة حديثا، فجلها وقبل حصولها على استقلالها كانت عبارة عن دول زراعية ولا توجد بها أي قاعدة صناعية حقيقية، تضمن تكامل القطاعين وتطورهما مع بعض.

ومن جهة أخرى أيضا ولدى اهتمام بعض الدول النامية بالقطاع الصناعي خاصة في سبعينيات القرن الماضي أهملت الجانب الزراعي، ولم تستطع التوفيق بينهما، وحتى الصناعات التي اعتمدت عليها وعملت على تطويرها كانت تفوق قدرة اقتصادياتها البسيطة التي لا تملك القدرة على تحمل الأعباء الصناعية، هذه الأخيرة لم تكن نابعة من عمق المجتمع المحلي ولم تقدم الكثير لتطوره وازدهاره الأمر الذي أدى إلى فشل في السياسات التنموية ليس الجانب الصناعي فحسب، بل وصل الأمر لبعض الدول النامية فقدانها القدرة على التحكم حتى في قطاعها الزراعي الذي كان في مراحلها الأولى الأساس الاقتصادي لها.

وفي رؤية أخرى لنظرية النمو المتوازن، فإن الدول النامية تطمح للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة، لكن ووفق نظرية النمو المتوازي فإن الدول المتقدمة والدول النامية تسيران في خطين متوازيين لا يلتقيان، أي كلما تمكنت الدول النامية من خطو خطوة إلى الأمام فعلت الدول المتقدمة نفس لأمر، أي بقاء الحالة على طبيعتها، لكن الإيجابي وفق هذه الرؤية هو تحسن مستوى معيشة السكان المحلية، من وضع إلى وضع أحسن وأفضل.

03 نظرية النمو غير المتوازن: تقوم هذه النظرية بخلاف الأولى على التركيز

على أحد القطاعين سواء أكان القطاع الزراعي أو الصناعي، والعمل على تنميته وتطويره، ووفق هذه النظرية فإن تطوير قطاع ما سوف ينعكس بالضرورة على باقي القطاعات الأخرى، فازدهار الزراعة ونموها وتطورها، سوف يتطلب فيما بعد وجود صناعات تعمل على الاستثمار في هذا المجال وتسويق المنتجات الزراعية، ومع مرور الوقت ونظرا لزيادة الانتاج سوف تتطور هذه الصناعات وتزدهر وتنعكس ايجابيا على باقي القطاعات الأخرى[1].

نظرية النمو غير المتوازن الهدف منها تجميع الجهود والطاقات والامكانيات لتنمية قطاع معين ومن ثم التفرغ للقطاعات الأخرى الباقية، وهي الأنسب للدول النامية التي ميزانياتها لا تملك القدرة على الاهتمام بأكثر من قطاع في آن واحد، ومن جهة أخرى فإن النمو غير المتوازن يتطلب الرشادة في التسيير وصرف الموارد المالية حتى تتمكن هذه الدول من تحقيق أهدافها التنموية وتحسين مستوى معيشة ساكنتها.

04- نظرية مراحل الاقتصاد: تقوم هذه النظرية أن التنمية يجب تسير وفق مراحل متسلسلة للوصول إلى الهدف الحقيقي، ومن بين ابرز المنظرين لهذه النظرية نجد "روستو ROSTAW" الذي يقسم هذه المراحل إلى خمسة مراحل أساسية حتى يتمكن المجتمع المحلي من الانتقال من عهد التقليدية إلى مجتمع الاستهلاك والرفاهية، وفيما يلي المراحل الخمس الأساسية:

- مرحلة المجتمع التقليدي: ويمكن القول أن سمة هذه المرحلة هو التخلف في

---

1 نفس المرجع ص39

جميع الميادين لا سيما الأساسية كالصحة والتعليم، وهي المرحلة التي وجدت معظم الدول النامية حالها عليها عقب حصولها على استقلالها، وتبرز سمات هذه المرحلة في وسائل الانتاج البدائية وانتشار الزراعة المعيشية، ومن جهة ثانية النظم الاجتماعية قائمة على اسس عشائرية قبلية لا تحترم فيها سلطة الدولة.

- مرحلة التهيؤ للانطلاق: تبدأ هذه المرحلة عادة بتهيئة المجتمع للتغيير وهذا عن طريق الادراك الحقيقي للوضعية السيئة وتأثيراتها السلبية على السكان، ومرحلة التهيؤ أيضا تتطلب الاستعداد الجيد كتكوين الكوادر البشرية ورصد الموارد المالية الكافية واللازمة لعملية الانطلاق، وهي مرحلة جد أساسية وفي بعض الحالات تتوقف عملية نجاح التنمية على مدى الاستعداد الحقيقي لها وان كانت قد تواجه بعض الصعوبات خاصة في مسألة قبول التغيير إلا أن الحتمية التنموية تتطلب ضرورة التغلب على هذه الصعوبات.

- مرحلة الانطلاق: وهي المرحلة التي تبدأ فيها الدول النامية أو المتخلفة بتشييد وإقامة البنية التحتية كمد الطرقات وبناء وتشييد الموانئ سواء أكانت بحرية أو جوية، وقد تستغرق هذه المرحلة من عشر سنوات إلى عشرين سنة، وهي مرحلة تأتي بعد مرحلة التهيؤ وتعرف أيضا بمرحلة المنشآت والمشاريع الكبرى للبلاد

- مرحلة النضج: وهي المرحلة التي تبدأ فيها تظهر نتائج العملية التنموية، وتبدأ تظهر مظاهر التقدم على المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، ويرتفع مستوى

معيشة السكان كما تزيد معدلات الانتاج وتنخفض فيها نسبة البطالة كما تظهر بعد الصناعات الجديدة بعضها قد يكون مكملا للصناعات الأولى والبعض الآخر يظهر كنتيجة أو أثر للمشاريع التنموية، وفي هذه المرحلة يمكن القول أن الأهداف التي تم رصدها مسبقا قد تم تحقيقها، لكن وفي ذات الوقت على الدولة أن تعمل جاهدة على الاستثمار في هذه المرحلة وعدم العودة إلى الوضعية السابقة أي الحالة البدائية الأولى لكن بغطاء جديد.

- مرحلة الاستهلاك والرفاهية: وهي المرحلة الخامسة والأخيرة أين يصل معدل النمو إلى أعلى مستوياته، وفي هذه النقطة بالذات تجدر الإشارة إلى الخطأ الذي وقعت فيه بعض دول النامية أنها في مرحلة النضج والتي لم تكتمل بعد بدأت عملية الاستهلاك الأمر الذي كلفها فشل العمليات التنموية، ومرحلة الاستهلاك والرفاهية تتجلى مظاهرها على المجتمع في شكل المراحل التالية، ارتفاع مستوى المعيشة، ارتفاع مستوى الدخل، توفر الحاجات والقدرة على الشراء والاستهلاك.

05 نظرية دافع الانجاز: تركز هذه النظرية عى الحوافز النفسية للإبداع والنمو، وعلى مدى دافعية الأفراد وما يمكن أن يقدموه لبلدانهم، وهذه النظرية على تركز كثيرا على الموارد الطبيعية والباطنية وحتى المالية، لأنه توجد دول في العالم لديها ثروات هائلة لكن معدلات النمو فيها جد متدنية والانتاج لا يلبي احتياجات السكان المحلية، بينما توجد دول أخرى فقيرة من حيث اموارد الطبيعية والباطنية لكنها في ذات الوقت تحسب على

الدول المتقدمة، إذ يعود الفضل لدافعية الأفراد ومدى قابليتهم للتنمية والابداع[1].

ومن أبرز المنظرين لهذه النظرية نجد كل من " ماكيلاند، افن هاغن" حيث يرى الأول أن المشاعر الفردية والرغبة في التغيير هي دافع الأفراد للتنمية، كما أشار أن المجتمعات التي تعاني الاضطهاد والاستبداد هي ايضا تملك نفس الرغبة في حال ما تمكنت من التغلب على الهواجس والصعوبات التي تقف ضد هذه الرعبة، وأشار الى التجربة الصينية، أما الثاني "افن هاغن" فلديه نفس الرؤية التحليلية غير أنه ذهب أبعد من الأول في تحليله لدافع الانجاز، إذ يرى أن من يقف وراء هذا الدافع لدى الأفراد ليس الرغبة في التغيير نحو الأفضل، وإنما يعود إلى شيء سماه بجرثومة النمو، يحملها هؤلاء الأفراد ويتوارثونها فيما بينهم، ومن هذه الرؤية فإن التنمية تبقى حكرا على الجماعات التي تحمل هذه الجرثومة، وما دون ذلك فلا يمكنها القيام بعمليات تنمية ناجحة، إلا أن هذه الفكرة تحمل في طياتها عدة تناقضات، إذ أثبت التجارب الميدانية أن اي مجتمع محلي بإمكانه القيام بعمليات تنمية ناجحة في حال ما توفرت الظروف المناسبة، إذ أثبتت الدراسات التاريخية أن جل شعوب العالم عرفت في مرحلة ما من تاريخها عدة حضارات راقية ساهمت جميعها في رقي الحضارة الانسانية البشرية، واضافة لهذه المعطيات يضيف "ايلكس انكرا" خصائص أخرى تزيد من دافعية الأفراد وهي الاستعداد النفسي والتوجه الديمقراطي وأثره على السلوك العام، كذلك الايمان بأهمية العلم ودوره في تحقيق وحتى توجيه السياسات التنموية أين

---

1 نفس المرجع 41

تبرز في هذا الصدد أهمية الجامعات والمخابر البحثية العلمية وما يمكن أن تساهم فيه في إحداث عمليات تنموية حقيقية.

06 نظرية التبعية: تعبر هذه النظرية عن فرضية واقعية حقيقية، أن هذه الدول النامية والمتخلفة أنها في مرحلة ما من تاريخها كانت عبارة عن مستعمرات وتابعة لدول أخرى، ولأن معظم هذه الدول كانت تعاني أزمة الاستقرار السياسي، فإن جميع عمليات التنمية كانت فيها تبوء بالفشل إضافة إلى العوامل الأخرى، كان يبقى الاستقرار السياسي هو المتغير ذو الأثر البالغ على نجاح فرص التنمية في هذه الدول[1].

وتعرف نظرية التبعية على أنها الحالة التي يكون فيها اقتصاد دولة ما، متوقف على التطور والتوسع لاقتصاد دولة أخرى، بحيث يكون الاقتصاد الأول تابعا وخاضعا للاقتصاد الثاني، أي جوهر هذه النظرية وجود علاقة بين دولتين إحداهما مسيطرة اقتصاديا والثانية خاضعة لها، أي استمرار للعلاقة التاريخية.

وترجع أسباب الاهتمام بهذه النظرية من قبل الدارسين الأكاديميين لعدة أسباب، لعل أبرزها الفشل الذريع لمعظم الدول المتخلفة التي تبنت عمليات التنمية والتحديث، أو تم اعتبارها نماذج مثالية يصعب تطبيقها على أرض الواقع، وأن نجاح دول معينة هي عبارة عن حالات شاذة، لا يمكن تعميمها، والدليل عدم نجاح التجربة في أماكن أخرى رغم تهيئة نفس الظروف والأجواء المناسبة لها، كما ضعف المؤسسات السياسية لدى هذه الدول وابتعادها عن الممارسة الديمقراطية هي أيضا كانت سببا في فشل واهدار الجهود التنموية.

---

1 حجاب محمد منير، **الاعلام والتنمية الشاملة**، مرجع سابق 42

ويبرز نموذج التبعيه للتنمية الأكثر تطبيقا للخروج من دائرة التخلف، على اعتبار أن الدول النامية هي تحاول الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة، وعليه ان تنتهج نفس النهج الذي تتبعه، كذلك المرحلة الاستعمارية وما خلفته حيث أنتجت علاقة وطيدة بين الدولة الاستعمارية والدولة امحتلة، حيث ان الأخيرة كان اقتصادها مرتبطا كليا باقتصاد الاولى ولسنوات عديدة، هذه العلاقة استمرت حتى بعد المرحلة الاستعمارية، فضلا عن التأثيرات الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية التي لا تزال قائمة.

وبالرغم من أن أغلب الدول المتخلفة انتهجت هذا النموذج للتنمية إلا أنه لم يسلم الانتقادات حيث اعتبرت العديد من الدراسات أن ظاهرة التبعية هي استمرار للمرحلة الاستعمارية لكن بثوب جديد وهو ما يعيد النظر في مسألة الجهود التي بدلتها شعوب هذه الدول للحصول على السيادة والاستقلال، ثم تبعية اقتصاديات الدول المتخلفة وخضوعها لاقتصاديات الدول المتقدمة يخدم هذه الأخيرة ويضر بالأولى، بحيث تصبح عبارة عن أسواق مفتوحة لتصريف منتجات الدول المتقدمة، كما أن العقبة الحقيقية في عمليات التنمية وفق نموذج التبعية تكمن في نقل التكنولوجيا التي ترفض دول الشمال نقلها لدول الجنوب رغم أن هده انقطة كانت جوهر الحوار في جل اللقاءات التي عقدت باسم التعاون بين الشمال والجنوب، ومن هذا المنطلق أو على هذا الأساس فإن التبعية هي حتمية للظروف السالفة الذكر، إلا أن هذا لا يبرر استمرارها فانتهاج التبعية هو من أجل المحافظة على تماسك الاقتصاد الوطني إلا أنه وفي ذات الوقت لا بد من البحث على سبل وآليات التي تضمن تدريجيا الحروج من هذه التبعية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي الذي يضمن القيام بعمليات تنموية حقيقية تضمن العيش الكريم والرفاه للساكنة المحلية.

07 الرؤية الإسلامية للتنمية: تشير الدراسات الأكاديمية أن الاسلام تناول قضايا التنمية مثلما تناولها الغرب، غير أن الاسلام عمل ربط هذا المفهوم بالجوانب الروحية والأخلاقية أيضا، فلا يكفي تنمية الاقتصاد المحلي فحسب وهو ما ركزت عليه جل النظريات الغربية، بل يجب أيضا تنمية النفس كذلك، أي أن الفكرة الاسلامية تقوم على احداث توازن بين احتياجات الفرد المادية الذي أفرطت فيه الحضارة الغربية، وبين الحضارات الشرقية التي أفرطت هي الأخرى في الروحيات وأهملت الجانب المادي للإنسان[1].

وتتجلى مظاهر حث الاسلام على ضرورة التعلم والعمل على نشره وعدم احتكاره وقد جاء في بيان هذا أكثر من حديث وآية قرآنية، ذلك أن الاسلام بري في العلم أساس التقدم والرقي والعلم يحل مشاكل الناس ويسهل لهم سبل حياتهم ويساعدهم على قضاء حوائجهم. كما نجده كذلك يحث على العمل وضرورة الاتقان فيه، وفي هذا دلالة واضحة على اعطاء الاسلام أهمية لعنصر الجودة في الانتاج، كما نجد أيضا أن الاسلام يمنع تبذير الأموال على اعتبار أن هذا الأخير هو الاساس ومحرك العملية التنموية.

ويري المفكر "محمد السيد" أن النظرية الاسلامية للتنمية تقوم على بعدين أساسيين الأول فلسفي والثاني البعد التشريعي:

---

1 عبد الجبار عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والاسلامي**. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ط1 سنة 2001 ص189

فالبعد الفلسفي برتكز على فكرتين رئيسيتين، الأولى وهي فكرة الاعمار والإستخلاف في الأرض، وأن الانسان وجد ليعمل في هذه الارض ويمارس مختلف نشاطاته الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية وأن يبدع في حياته حتى يحقق الرقي والازدهار، أما الفكرة الثانية فهي حرصه على المحافظة على المال وصرفه في الطرق الشرعية ذلك أن المال هو عصب الحياة ومحرك عجلة التنمية.

أما البعد الثاني فهو الجانب التشريعي، فنلاحظ أن الاسلام شرع الزكاة من أجل المحافظة على التوازن المجتمعي وصرفها فيما يعود بالفائدة على المجتمع المحلي، ومن جهة أخرى فإن الاسلام عمل على محاربة كل أشكال الربا، بمختلف مظاهرها، على اعتبار أن الربا تؤدي إلى الانهيار المجتمعي، بل يؤدي إلى فشل كل العملية التنموية والانهيار الاقتصادي حتى، لهذا جاء التشريع الاسلامي بتحريم الربا وأشار إلى ضرورة محاربة كل أشكالها[1].

---

1 ومن جهة أخرى فإن الاسلام يعمل على تشجيع الانتاج على اعتبار أنه من المحركات الأساسية للتنمية، ويركز الاسلام على تنمية الفرد قبل أي شيء آخر فالفرد في الاسلام يحظى بعناية خاصة، وقد جاءت العديد من النصوص التشريعية التي تستهدف الفرد من خلال أخلاقه ومعاملاته مع الآخرين، وأن هذه التنمية الذاتية للفرد سوف تنعكس بصورة إيجابية على تنمية المجتمع المحلي ككل، وإذا كان الغرب لديه رواده في مجال الاقتصاد والتنمية المحلية أمثال "كرل ماكس، دايفيد ريكاردو، آدم سميث وغيرهم" فإن الاسلام أيضا يقدم رواده ممن يفسرون القضايا التمويه وأبعادها ويمكن دكر عى سبيل المثال "محمد ابن الحسن الشيباني الذي قدم كتاب الاكتساب" كذلك عبد الرحمن بن خلدون صاحب كتاب المقدمة، ويمكن القول أنه حوصلة تجربة للمجتمعات الاسلامية كذلك أبو علي المقريزي صاحب كتاب إغاثة الأمة وشذور العقود. أيضا أبو حامد الغزالي، وغيرهم، فالإسلام يقدم نظرة شاملة للبعد التنموي ويعطيه بعده الروحي كما يعطيه كذلك بعده المادي.

01-02 مفهوم سوق العمل ومرتكزاتها الأساسية:

تأتي الأهمية البالغة التي يؤديها العمل من كونه يلعب أدوارا مختلفة في الحياة الاقتصادية للدولة، فالعمل هو المحرك الرئيسي لعملية الإنتاج، وبدون عمل لا وجود للانتاج سواء كان إنتاجا مادي ممثلا في سلع موجهة للاستهلاك، أو عبارة عن خدمات موجهة للصالح العام، فاليد العاملة تمثل أحد عناصر الإنتاج الأربعة، إلى جانب الأرض ورأسمال والتنظيم.

1-2مفهوم سوق العمل (Labour Market):

يرى اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية الحديثة أمثال هيكز (Hichs) أن أسواق العمل تشبه تماما أسواق المنافسة التامة التي تناولتها بالشرح معظم كتب مبادئ الاقتصاد. وأمثلة هذه الأسواق (سوق التحويل الخارجي، سوق التمويل الدولي، وسوق السلعة) ويفترض الاقتصاديون تجانس العمل وانعدام تكاليف النقل، وكذلك تكاليف الإعلان عن العمل وتوفر المنافسة التامة بين عدد كبير من البائعين والمشترين في سوق العمل.[1]

وهناك تعريف آخر لسوق العمل وهو المنطقة الجغرافية (إقليم، مدينة، دولة...الخ) التي تتوفر فيها موارد بشرية (قوة عمل)، قادرة وجاهزة للعمل

1- ضياء مجيد الموسوي، **سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ط1،2007، ص18

وراغبة فيه في كافة الأوقات، ويكون بإمكان المنظمات توفير حاجتها منها. وسوق العمل كأي سوق آخر يتكون من متغيرين اثنين هما العرض والطلب[1].

وتعرف سوق لعمل بأنه المكان الذي يجتمع فيه كل من المشترين والبائعين لخدمات العمل. والبائع في هذه الحالة هو العامل الذي يرغب في تأجير خدماته، والمشتري هو صاحب المنشأة الدي يرغب في الحصول على خدمات العمل[2].

ويمكن التمييز بين الأنواع المختلفة لأسواق العمل، فكما أسلفنا الذكر فأسواق العمل هي أسواق غير متجانسة، فهي تختلف باختلاف الأنشطة الممارسة فهناك العمالة الماهرة والعمالة غير الماهرة (Skilled & Unskilled) وتختلف من تخصص إلى آخر، ومن هنا يمكن القول أن سوق العمل في القطاع الزراعي تختلف عن سوق العمل في القطاع الصناعي وكذلك في قطاع البناء والعمران.

والدخول إلى عالم الشغل والعمل هو شبيه بالدخول إلى علبة النظام، كما عبر عن ذلك " دافيد أستون " في التحليل ألنسقي للنظام السياسي فالأفراد يدخلون المنظمة في شكل مدخلات قادمة من البيئة الخارجية حيث أن هؤلاء العمال يدحلون المنظمة إما عن طريق الاستقطاب أو انتقالات من وحدة إلى

---

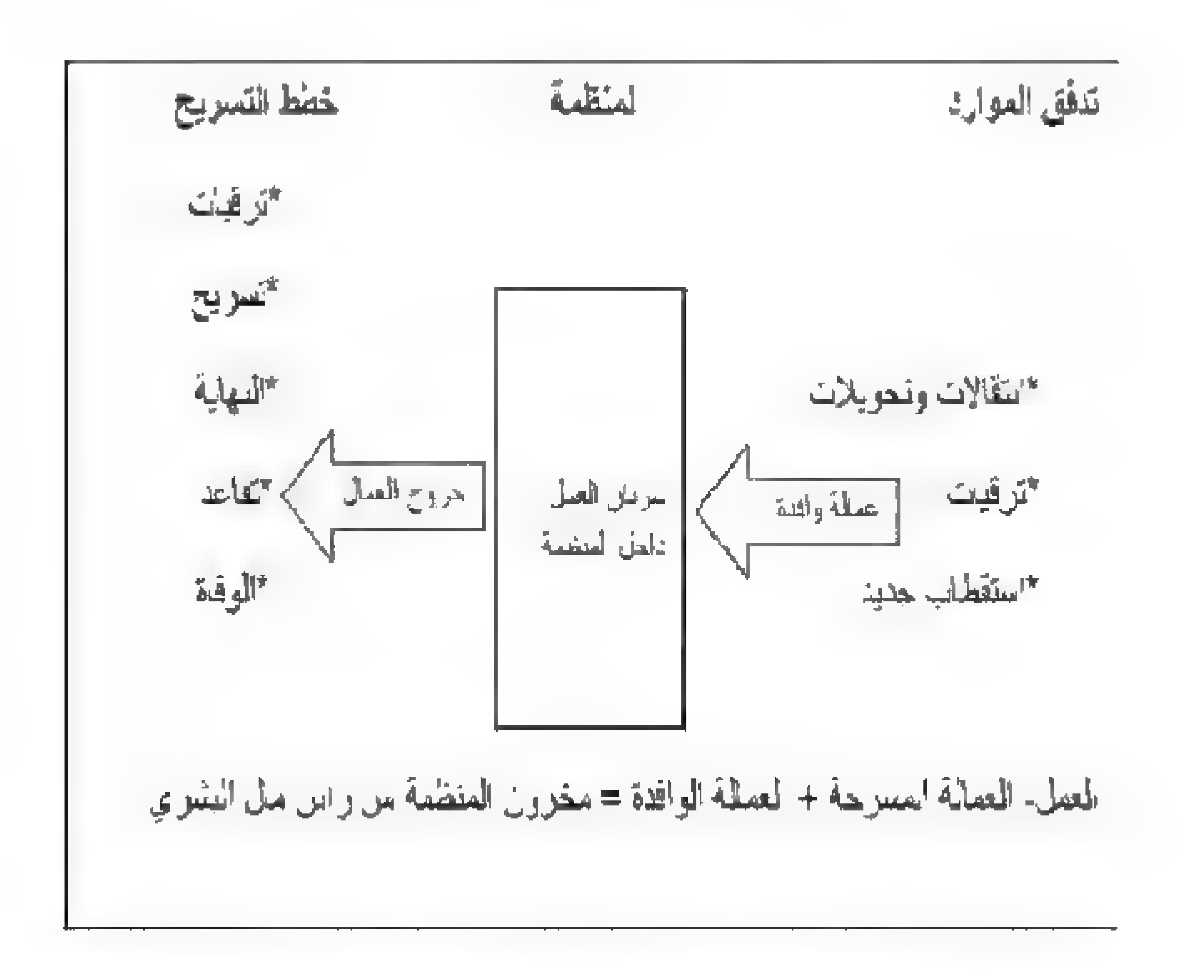
1 عمر وصفي عقيلي، **إدارة الموارد البشرية المعاصرة بعد استراتيجي.** مرجع سابق ص272

2 مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل.** عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ط1 2007 ص21

أخرى داخل المنظمة، فامنظمة عبارة عن العلبة السوداء يدخل إليها الأفراد في شكل مدخلات، ثم يخرجون من المنظمة بعدة أشكال منها التقاعد الموت التسريح أو الهجرة للبحث عن فرص أفضل للتوظيف.[1]

الشكل رقم (01)

دوران العمالة داخل المنظمة



Source: SCHOOL OF DISTANCE EDUCATION P[50]

---

1 -SCHOOL OF DISTANCE EDUCATION, **Human Resource Management.** Bharathiar University 2007 P51

2-1-1 قوة العمل (Labour Force):

هي تلك التي يتشكل منها السوق، وتعبر قوة العمل عن الموارد البشرية المتاحة في السوق التي يمكن للمنظمات الاعتماد عليها في تلبية حاجاتها منها، فالموارد البشرية ـ القوى العاملة ـ الموجودة في السوق وهي لا تملك نفس القدرات والمهارات، بل هي متنوعة من حيث المؤهلات العلمية والخبرات، وكذلك من حيث التخصص الوظيفي وهذه الموارد البشرية أو القوى العاملة هي في حالة نشاط ـ إنتاج، عمل ـ أولديها الرغبة والاستعداد للعمل في حال ما أتيحت لها الفرصة للعمل، وهناك كذلك ما يطلق عليه بـ" قوة العمل الاحتياطية في السوق " وتتكون قوة العمل الاحتياطية من فاقدي الحرية (المساجين) والمرضى إضافة إلى الأفراد الذين لا يرغبون بالعمل لسبب ما كالزوجات الماكثات بالبيت اللاتي يفضلن عدم العمل، وكذلك الأفراد الذين يؤدون واجب الخدمة الوطنية، بالإضافة إلى طلاب الجامعات، ومع ذلك فإن هذه الفئة يمكنها أن تتحول إلى قوة عمل منتجة[1].

وبعد التطرق إلى بعض المفاهيم الأساسية لسوق العمل، سوف ننتقل إلى مرتكزاتها الأساسية، على ما يقوم سوق العمل.

2-2 الطلب على سوق العمل (Demand For Labour)

إن مفهوم الطلب على الأيدي العاملة على المستوى الإجمالي يمثل قدرة الاقتصاد الوطني على توظيف الأيدي العاملة عند أجر حقيقي معين، وهو

1- لعي بوكميش، " ماهية تنمية الموارد البشرية والواقع في العالم العربي والنامي"، مرجع سابق

بذلك يمثل حاجة المنضمات من الموارد البشرية على اختلاف أنواعها وتخصصاتها ومستوياتها التعليمية ومهاراتها المكتسبة، إلى غيرها من الخصائص في منطقة جغرافية معينة وخلال فترة زمنية محددة.

والطلب على العمل هو كذلك الحد الأقصى لسعر الوحدة الذي يمكن أن يدفعه المشتري في شراء كمية معينة من هذه السلعة أو الخدمة، مع العلم أن البائع هم العمال والمشتري أرباب العمل[1].

ويعتمد تحديد الطلب على الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها، وتعتمد على تحديد عدد العاملين الذين تحتاجهم المنظمة مستقبلا، مواصفاتهم الشخصية، الوقت المناسب لتعيينهم في المنظمة[2]. والطلب على العمل من وجهة نظر صاحب العمل، يعكس رغبة صاحب العمل في توظيف عنصر العمل عند أجر حقيقي معين وفي فترة زمنية معينة.

وينص قانون اطلب على العمل (Law of Demand) على أن العلاقة بين كمية العمل المطلوبة ومعدل الأجر الحقيقي هي علاقة عكسية، أي كلما زاد مستوى الأجر الحقيقي كلما انخفضت كمية العمل المطلوبة والعكس صحيح. ويعكس منحنى طلب السوق على العمل إجمالي عدد العاملين الدي تطلبه المنشأة في سوق معينة عند كل مستوى للأجور.

1- نعمت لـه نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ط1 2002 ص24

2- عادل حرحوش صالح، مؤيد سعيد السالم، **إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي**. عمان: عالم الكتب ط2 2006 ص64

إن منحنى طلب السوق ينحدر إلى الأسفل كدالـه الأجـر الحقيقـي، فعنـدما يـنخفض الأجر الحقيقي يزداد عدد العاملين المطلوب مـن قبـل المنشـأة القائمـة. وهنـاك العديـد مـن العوامل التي لها تأثير فعلي في الطلب على العمـل غـير الأجـور التـي تبقـى المحـدد الـرئيسي والفعلي للطلب على سوق العمل نذكر أهمها:

1. معدل النمو الاقتصادي: فـالنمو الاقتصـادي هـو الزيـادة في الـدخل الـوطني أو النـاتج المحلي. أي الزيادة الحاصلة في كميـة السـلع والخـدمات المنتجـة، فكلـما ارتفـع معـدل النمو الاقتصادي كلما ازداد الطلب على العمل والعكس صحيح.

2. الاستثمار: يزداد الطلـب عـلى العمـل كلـما ازداد حجـم الاسـتثمارات، حيـث أن زيـادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الإنتاج أي زيادة في معـدل النمـو الاقتصـادي وبالتـالي زيـادة الطلب على الأيدي العاملة.

3. التطور التكنولوجي: إن التطور التكنولوجي يمكن أن يؤثر سـلبا أو إيجابـا عـلى الطلـب على الأيدي العاملة، فإذا كان التطور التكنولوجي يؤدي إلى استخدام تكنولوجيـا كثيفـة لرأس المال في العملية الإنتاجية فهذا يـؤدي إلى إحـلال عـنصر رأس المـال ـ الآلـة محـل الإنسـان ـ محل عنصر العمل في العملية الإنتاجية، وبالتالي ينخفض الطلب على العمـل، وإذا كان التطور التكنولوجي من النوع كثيف العمل فإنه يؤدي إلى زيادة الطلـب عـلى العمل، لذا فإن كل أسلوب إنتاجي يعبر عن مستوى تكنولوجي معين.

4. التقاعد: إن تقاعد العاملين عن العمـل يـؤدي إلى إيجـاد مناصـب شـاغرة يجـب ملؤها الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل بقـدر عـدد المتقاعـدين، إلا أن هـذه العلاقـة ليسـت تناسـبية (المتقاعـدين، طـالبي العمـل)، ففـي حـين

عدد المتقاعدين محدود وخلال فترات زمنية متباعدة فإن عدد طالبي العمل في تزايد مستمر وفي فترات زمنية متقاربة.

5- القوانين والأنظمة: هناك بعض القوانين التي تلزم أصحاب العمل بتوظيف عدد معين من القوى العامة من فئات معينة مثل أشخاص من أعراق معينة أو مناطق جغرافية معينة، لذلك فإن الطلب على العمل من هذه الفئات قد يزداد وفق القوانين والأنظمة الصادرة، كالاشتراط على منشأة معينة فتح مصنع لها في منطقة معينة وتوظيف نسبة معينة من أبناء المنطقة[1].

يعكس منحنى طلب السوق على العمل إجمالي عدد العاملين الذي تطلبه المنشأة في سوق معينة عند كل مستوى للأجور، فعندما ينخفض الأجر الحقيقي يزداد عدد العاملين المطلوب من قبل المنشأة القائمة.

3-2 عرض سوق العمل (Supply of Labour)

إن مفهوم عرض العمل يتضمن عدد العاملين الراغبين في عرض خدماتهم من العمل لقاء أجر معين يتقاضونه شهريا، وهناك من يرى أن عرض العمل، هو عدد ساعات العمل التي يرغب العاملون في تقديمها لأغراض الإنتاج لقاء أجر معين وخلال فترة زمنية معينة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة[2].

كما تجدر الإشارة إلى نقطة مهمة إلى أن ليس جميع الإفراد الذين وصلوا إلى السن القانونية للعمل أو أنهم أكملوا تعليمهم مهما كان نوع هذا التعليم،

1- مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**. مرجع سابق ص54

2- مدحت القريشي، نفس المرجع. ص77

أنهم سوف يلتحقون بسوق العمل أو يعرضون خدماتهم للبيع، فهناك جزء سوف يزاول مهن حرة حتى أولئك الذين أكملوا تعليمهم الجامعي (طب، محاماة، محاسبة)[1].

إن منحنى عرض العمل يعكس العلاقة بين مستوى الأجر وساعات العمل التي يرغب العامل في تقديمها، ويمثل عرض العمل ما هو متاح من موارد بشرية في منطقة جغرافية معينة التي تملك المؤهلات والمهارة اللازمة والقادرة على العمل وتبحث عنه، وذلك خلال فترة زمنية معينة.

وينص قانون عرض العمل على أن كميات العمل التي يرغب الأفراد في تقديمها تزداد مع زيادة مستوى الأجر، فالزيادة في الأجر تؤدي إلى انخفاض كميات العمل التي يرغب العمال في تقديمها، أي أن العلاقة في الحالة الاعتيادية هي علاقة طردية بين الأجر وكمية العرض.

وعند افتراض المنشأة الإنتاجية تعمل في ظل المنافسة التامة، فإن هذه المنشأة سوف لن تقدم أجرا أقل من الأجر السائد في الصناعة المعنية فإنها سوف تفشل في اجتذاب أي عامل لديها، وفي المقابل فإنها لن تحاول أن تدفع أجرا أعلى من الأجر السائد في سوق العمل.

أما من وجهة نظر الفرد العامل، فيفترض علم الاقتصاد أن الإنسان يسعى إلى إشباع رغباته أقصى إشباع، لأن الإنسان لا يستطيع إشباع جميع رغباته

1- ضياء مجيد ،لموسوي، **سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة**. مرجع سابق ص37

اللامحدودة وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادبة المتاحة، وهذه الرغبات متنوعة، منها المادية كالمأكل والملبس ومنها ما هو غير مادي وهذا ما عبر عنه "ماسلو" في هرم الحاجات.

إن متغيري العرض والطلب في سوق العمل هما غير ثابتين، فهما في حالة تغير مستمر بسبب تأثرهما بمجموعة من المتغيرات البيئية المحيطة بهما، ويكون هذا التغير في شكل ارتفاع وانخفاض في آن واحد، وهذا راجع إلى أن العلاقة بين العرض والطلب هي علاقة تبادل، فعندما يرتفع طلب المنظمات على الموارد البشرية (خاصة في التخصصات الجامعية) فهذا يعني سحب من قوة العمل المتاحة فيه وبالتالي سوف يظهر وجود نقص في عرض الموارد البشرية في السوق، وفي المقابل إذا كان سحب المنظمات للموارد البشرية من السوق للعمل لديها أقل من مستوى تمويل الموارد البشرية للسوق بقوة العمل، معنى ذلك وجود احتمالية وفرة في هذه الموارد، بسبب كون العرض أكبر من الطلب، كذلك يضاف إليها ندرة التخصصات المطلوبة في سوق العمل وهو ما يؤثر على متغيري العرض والطلب في سوق العمل وإلى جانب هذين المتغيرين يعمل الأجر دورا مهما في سوق العمل وفي حال تساوي الأجور من قبل المنظمات فإن الأفراد تبقى لديهم حرية الاختيار، ويلعب التعويض هنا دورا مهما في تحديد اتجاهات العمال[1].

---

1 رونالد يينبرج، روبرت سميث، ت. فريد بشير طاهر، **اقتصاديات العمل**. الرياض: دار المريخ 1994 ص56

3- استراتيجية دراسة سوق العمل واستقطاب الموارد البشرية:

تهدف دراسة سوق العمل إلى تحديد ومعرفة المتغيرات البيئية التي تؤثر في حركة العرض واطلب الخاص بقوة العمل فيه، ومن تم تحديد اتجاه هذه المتغيرات وتأثير كل منها في وفرة وندرة هده القوة مستقبلا، ومدى السهولة والصعوبة التي سوف تواجهها عملية الاستقطاب. كما تهدف دراسة سوق العمل إلى معرفة قوة العمل المتاحة فيه (سوق العمل) في الوقت الحاضر من حيث تخصصاتها ومهاراتها والعدد المتاح من كل فئة منها، لمعرفة مدى وفرة الموارد البشرية في السوق بوجه عام، ونوعية ومواصفات الموارد التي تحتاجها المنظمة بشكل خاص، لتصميم البرنامج الاستقطابي المناسب.

وتهدف عملية دراسة سوق العمل أيضا إلى تحديد المنظمات المنافسة للمنظمة في عملية استقطاب حاجتها من الموارد البشرية، وذلك من أجل دراسة سياساتها وبرامجها الاستقطابية، لتتمكن إدارة المواد البشرية من مواجهة هذه السياسات والبرامج بسياسة وبرنامج استقطابي فعال[1].

1- **تحديد وضعية العمال المتوفرين في سوق العمل:** وتتم تحديد هذه الوضعية انطلاقا من القدرة على العمل ويخرج من هذه الدائرة (الأطفال، الشيوخ، المعاقين بنسبة كاملة)، وجود طالب العمل في حالة بطالة نظرا لخروجه من مرحلة تكوينه الجامعي أو المهني أو بلوغه سن العمل.

1- عمر وصفي عقيلي، إدارة الموارد البشرية المعاصرة بعد استراتيجي. مرجع سابق ص278

2- **تحديد مصدر واتجاه اليد العاملة المتوفرة في سوق العمل:** وحتى تتمكن المؤسسة من حصر دقيق لليد العاملة في السوق وحركتها، عليها أن تحدد مصدرها واتجاهها.

أ. فمصدر اليد العاملة أي معرفة مستوى تكوين هذه اليد والمؤسسات التي تخرجت منها هذه اليد العامة، وتعتبر الجامعات هي المصدر الأول لليد العاملة ذات الكفاءة العالية، فهي تلعب دورا مؤثرا ومباشرا في حجم ونوعية ما هو معروض من موارد بشرية في سوق العمل.

ب. أما اتجاه اليد العملة المتوفرة خارج السوق فإنها تتم عبر عدة طرق، إما الحصول على عمل في مؤسسة معينة، أو الهجرة خارج البلد أو الجهة كإطار للسوق.

1-3 **التقدير الكمي والنوعي لليد العاملة في السوق:** تتم هذه العملية بالاعتماد على الإحصائيات المقدمة من طرف مؤسسات التعليم العالي، والمعاهد، ومراكز التكوين المهني، بالإضافة إلى دراسات سوق العمل من طلب وعرض العمل المشورة في الجرائد والمجلات المتخصصة في مجال العمل، وعملية تقدير اليد العاملة تمر عبر أكثر من خطوة بدءا من حصر أنواع مجموعات العمل التي تهم المنظمة في المستقبل، ثم دراسة تكوين هذه المجموعات والمهارات التي تملكها والمؤهلات الموجودة لديها وفي الأخير تقدير تطورها[1].

1- ناصر دادي عدون، **إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي دراسة نظرية تطبيقية**. الجزائر: دار المحمدية العامة 2003 ص146

2-3 استقطاب الموارد البشرية (Recrutement):

تعرف المنظمات بمواصفات العاملين فيها، فالمنظمات المبدعة والناجحة هي التي تمتلك أناس مدعون، وعليه فإن عملية الاستقطاب المخطط بأسلوب علمي هو أمر هام جدا بالنسبة للمنضمات وخاصة الكبيرة منها، لأنه بمقدار كفاءة العاملين بها تكون كفاءتها.

ويعرف الاستقطاب بأنه البحث عن الأفراد الصالحين لملء الوظائف الشاغرة في العمل واستمالتهم وجذبهم واختيار الأفضل منهم بعد ذلك للعمل، أو استمالة وجذب مجموعة كافية من الأفراد يكونون القاعدة التي يمكن منها اختيار أو انتقاء أصلح الأفراد لملء الوظائف الشاغرة.

إن عملية استقطاب الموارد البشرية هي عملية مهمة لكل المنظمات على اختلاف أنواعها وأشكالها وتنوع أنشطتها، فعملية الاستقطاب تضمن للمنظمة البقاء والاستمرار وهي تعتبر كذلك صيانة للمورد البشري، وتتضمن عملية الاستقصاب البحث عن الموارد البشرية المؤهلة القادرة على تأدية الوظائف على أكمل وجه ممكن، من أجل ملء الوظائف الشاغرة، وعملية الاستقطاب تأتي بعد عملية التخطيط الاستراتيجي للموارد البشرية، ومن ناحية أخرى فإن عملية الاستقطاب لابد أن تهتم بالبحث عن المرشحين الأكفاء والمؤهلين فقط للوظيفة، وهذا بغض النظر عن كون الوظائف المراد شغلها وظائف موجودة بالفعل، أم

وظائف سيتم خلقها فلا بد أن تعرف وتوصف من حيث متطلباتها بطريقة دقيقة كلما أمكن لزيادة فعالية الاستقطاب[1].

والاستقطاب يعني العملية التي يمكن بها جذب طالبي العمل للتقدم للمنظمة لشغل الوظائف الشاغرة، وتخطيط الموارد البشرية يحدد العدد المعين من الوظائف المراد شغلها وهذا بعد أن تقوم إدارة الموارد البشرية بإعداد دراسة شاملة لجميع الوحدات الموجودة في المنظمة، وتحديد الوظائف الشاغرة الموجودة في كل وحدة مع إعطاء مواصفات كل وظيفة والشروط الواجب توفرها في المرشح لشغل هذه الوظيفة، وتعد هذه العملية عملية أساسية وجوهرية في المنظمة، خاصة في وجود سوق عمل تنافسية على الموارد البشرية التي لديها مؤهلات عالية، ولديها الجديد لكي تقدمه للمنظمة.

وبصفة عامة تبدأ مرحلة الاستقطاب، وإجراءات الاختيار والتعيين بعد تخطيط الاحتياجات من القوى العاملة، وتقتضي عملية الاستقطاب والبحث عن مصادر القوى العاملة في مصدرين أساسيين هما المصادر الداخلية والمصادر الخارجية للمنظمة، ونجد في بعض الكتابات عوض المصدر نجد الاستقطاب من سوق العمل الداخلي، والاستقطاب من سوق العمل الخارجي[2] (Le marché interne et Le marché externe) وكلاهما يؤديان نفس المعنى أي لا فرق بينهما.

---

1 - راوية حسن، إدارة الموارد البشرية رؤية مستقبلية. الإسكندرية: الدار الجامعية 2005 ص99

2 -Michel BRABEL, Oliver MEIER, **Manageor.** Paris: Dunod 2006 P597

1-2-3 المصادر الداخلية:

يعطي هذا النوع من الاستقطاب للموارد البشرية في المنظمة، الفرصة للأفراد العاملين في المنظمة، لشغل هذه الوظائف، وتسمى هذه السياسة بسياسة الترقية من الداخل، ولهذه السياسة العديد من الميزات، فهي ترفع من الروح المعنوية للأفراد العاملين في المنظمة، كما أنها تجنب المنظمة الصراع مع النقابات المهنية[1].

ويأخذ شغل امراكز بالأفراد من الداخل أشكالا متعددة فقد يكون في شكل ترقيات كما ذكرنا، (Promotions) وقد يكون في شكل تحويل الأفراد ونقلهم من مركز وظيفي معين إلى مركز آخر بنفس امنظمة (Transfer) وقد يكون على شكل تنزيب وظيفي، أي تنزيل الأفراد من مراكز أعلى إلى مراكز أدنى (Demotions)، فالترقية تعني تغيير في التكليف من عمل في مستوى أدنى إلى آخر في مستوى أعلى في التنظيم.

وتتم هذه العملية في غالب الأحيان عن دراسة استمارة السيرة الذاتية للعمال Curriculum vitae (CV) التي توضع مسبقا من طرف العمال، أو لاحقا بعد الإطلاع على الجريدة الداخلية للمنظمة، فبعض المنظمات تفضل أن توظف 85% من احتياجاتها من الأفراد خاصة الكفاءات منها من داخل المنظمة

1- عبد الغفار حنفي، السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية. الإسكندرية: الدار الجامعية2007ص165

و25% من خارج المنظمة حتى تبقى محافظة على التوازن داخل المنظمة وتفادي الصراع [1]

إن التركيز على استقطاب الموارد البشرية، من المصادر الداخلية للمنظمة، يؤدي إلى تخفيض تكاليف الحصول على الموارد البشرية قياسا بكلفتها من الخارج. كما تلجأ بعض المنظمات إلى استقطاب المتقاعدين لديها وهذا في حالة عدم تمكنها من الحصول على العمالة المطلوبة. وخاصة الذين تمت إحالتهم على التقاعد حديثا[2]، ويتميز المصدر الداخلي لاستقطاب الموارد البشرية بعدة مزايا منها:

أن المنظمة لديها فكرة تامة عن جميع الأفراد الذين يعملون لديها، من حيث مواطن القوة ومواطن الضعف لدى كل فرد عامل بالمنظمة، هذه الميزة تسهل على المنظمة عملية الاستقطاب حتى تتمكن من وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وتوفر كذلك الوقت اللازم لإجراء الامتحانات والمقابلات، وتفادي تعطيل بعض الأنشطة جراء إجراء هذه العملية، فالمنظمة تعرف أفرادها، وكذلك الأفراد يعلمون أكثر عن منظمتهم وكيفية سير عملها وتحقيق أهدافها، وبهذا يتحقق الرضا الوظيفي للعاملين.

بعد أن يتحقق الرضا الوظيفي تزداد دافعية الفرد العامل في المنظمة، فالترقية تعطي للفرد الشعور بالاستقرار والأمان الوظيفي، هذه العملية تعطي

1- Michel BRABEL, Oliver MEIER, **Manageor**, Op P598

2 - مصطفى نجيب شاويش، **إدارة الموارد البشرية إدارة الأفراد**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع ط3 2004 ص159

للفرد دافعية أكثر للعمل بجهد داخل المنظمة التي يعمل بها. لكن وبالرغم من هذه الميزات لعملية الاستقطاب من الداخل إلا أن لديها بعض الآثار السلبية على المنظمة، أهمها إصابة الروح المعنوية بالانتكاس في حال ما تم تعيين أو ترقية أفراد غير ملائمين لشغل المناصب الشاغرة، ويحدث هذا في حال ما تم اعتماد أسس غير موضوعية في الترقية، وكما قلنا سابقا عن الجديد الذي يمكن أن يقدمه الفرد للمنظمة، ففي حالة الاستقطاب الداخلي تكون المنظمة قد حرمت نفسها من الأفكار والأساليب الجديدة التي يمكن أن تحصل عليها من المصادر الخارجية للمنظمة.

3-2-2المصادر الخارجية:

تلجأ المنظمات إلى الاستقطاب الخارجي للحصول على احتياجاتها من الأفراد لشغل الوظائف الشاغرة بالمنظمة لمجابهة التوسعات التي قد تطرأ على الهيكل التنظيمي للمنظمة، أو المراكز التي تستلزم كفاءات خاصة غير متوافرة بالداخل[1].

ومن أهم الميزات التي يتميز بها الاستقطاب من الخارج، هو حجم وكبر الوعاء التوظيفي (سوق العمل) الذي يضم الكفاءات والمواهب فضلا عن تنوعه، ونعود أيضا إلى النقطة التي سبق أن ذكرناها سابقا وهي الجديد الذي يمكن للفرد أن يقدمه للمنظمة، وهذا مرتبط بنوعية التكوين الذي تلقاه الفرد خاصة في حياته الجامعية قبل انتقاله إلى سوق العمل وتحقق المصادر الخارجية للمنظمة كذلك فوائد منها:

1- عبد الغفار حنفي، **السلوك التنظيمي وإدارة الموارد البشرية**، مرجع سابق ص164

تحقيق المزايا الاقتصادية في الحصول على الموارد البشرية للوظائف العليا كالمتخصصين والخبراء، إذ أن عملية تدريب وتطوير الموارد البشرية الحالية الموجودة داخل المنظمة وإكسابها مهارات تتناسب مع العمليات والتكنولوجيا الحديثة تكلف المنظمة أكثر من حصولها على موارد بشرية بكفاءات عالية.

إن التغيير التنضيمي أو إعادة هندسة الأعمال في المنظمة، أو إدراج الأساليب الإدارية الحديثة يصعب تطبيقه من خلال الموارد البشرية المتاحة في المنظمة، فالتغيير الجذري يتطلب قوى عاملة جديدة مؤهلة تأهيلا عاليا، ولذلك فعملية البحث في المصادر الخارجية عن النوعية المطلوبة يكون له مردوديته الواقعية في عملية التغيير الجذري ويقلل من مشاكل التغيير التنظيمي[1].

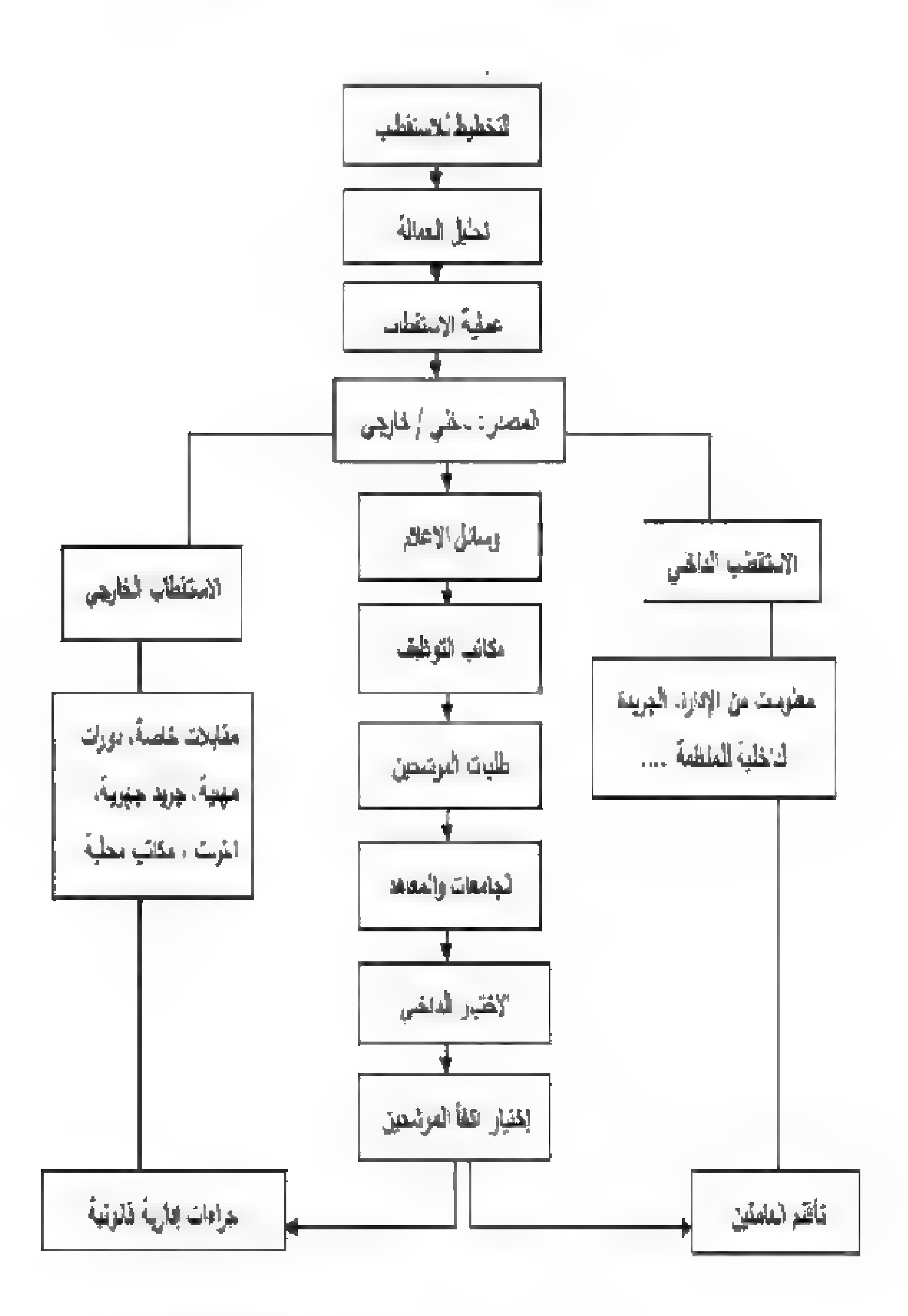
وبالرغم من المزايا العديدة التي يقدمها الاستقطاب الخارجي مقارنة بالداخلي إلا أن لديه بعض العيوب التي لا يمكن تجاهلها، فالأفراد المعينين من الخارج يتطلبون وقتا أطول للتعرف على العمل والتكيف مع المحيط الداخلي للمنظمة، فحتى يتطلب قيام الفرد بوظيفته داخل المنظمة، عليه أن يتعرف على السياسات والإجراءات المتبعة داخل المنظمة، يضاف إليه كذلك عدم تلاءم أو توافق العاملين الحاليين مع العاملين الجدد وهذا ما يؤدي إلى نشوب صراعات وظيفية، وشعور العاملين الموجودين داخل المنظمة بعدم أهليتهم لشغل هذه الوظائف مما يؤثر على دافعية الأفراد ويؤثر سلبا على رضاهم الوظيفي.

1- سهيلة محمد عباس، إدارة الموارد البشرية **مدخل استراتيجي**،عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ط2 2006 ص110

ومن أهم المصادر المستخدمة لاستقطاب الأفراد من الخارج مكاتب العمل، الإعلانات، طلبات العمل، الجامعات والمعاهد التي سنتعرض لها بشيء من التفصيل لارتباطها بموضوع البحث. وبالرغم من أن عملية الاستقطاب الداخلي والخارجي للمنظمة هي عملية مهمة، إلا أنه لا يمكن القيام بهذه العملية دون تخصيص ميزانية خاصة من طرف المنظمة حتى تقوم بها إدارة لموارد البشرية على أكمل وجه ممكن[1]. والشكل الموالي يوضح عملية الاستقطاب داخل المنظمة.

1- Estelle MERCIER et Géraldine SCHMIDT, **Gestion des Ressources Humaines.** Paris:Pearson Education 2004 P164

الشكل رقم (02): استقطاب الموارد البشرية



Sources: Estelle et Géraldine Op cit P[163]

3-2-3 الاستقطاب من الجامعات:

تلجأ بعض المنظمات إلى الاستقطاب من الجامعات والكليات والمعاهد العليا، وتضمن لها هذه العملية الحصول على موارد بشرية ذات كفاءة عالية، وتتم هذه العملية أثناء مزاولة الأفراد تكوينهم الجامعي، وتتم أحيانا بالتنسيق مع هذه الجامعات حيث يقوم الطلبة بإجراء تربصات ميدانية من أجل زيادة قدراتهم المهارية، وفي حالة توافر مؤشرات النجاح في أحد الأفراد فإن إدارة الموارد البشرية تقوم بإجراء مقابلة معه قبل أن تتم عملية التعيين ويصبح عضوا داخل التنظيم[1].

وتعد برامج العمل المتعاون أحد أهم الأسس المتبعة في استقطاب الموارد البشرية من الجامعات، فالعمل المتعاون يمكن الطالب من تنسيق وقته في العمل داخل المنظمة بعض الوقت وفي نفس الوقت مزاولة دروسه الجامعية، فهي تقدم للفرد الخبرة الكافية حتى وإن لم يتم تعيينه داخل المنظمة فإنه يملك الخبرة الكافية، التي تمكنه من دخول عالم سوق العمل بقوة في المستقبل، كما أن الجامعات توفر للخريجين الجدد الفرصة بإيجاد الوظائف المناسبة لمؤهلاتهم العلمية، ففي الدول المتقدمة تملك أغلب الجامعات مراكز للتعيين (Placement centres) وتوفر هذه المراكز معلومات عن خريجها لجميع المؤسسات المحيطة بالجامعة، فتلعب هذه المراكز دور الوسيط بين المتخرج والمؤسسات الاقتصادية.

---

1 - راوية حسن، **إدارة الموارد البشرية رؤية مستقبلية**. مرجع سابق ص110

وفي بعض الدول لديها وزارات تسمى بوزارة القوى العاملة، هذه الأخيرة تجمع معلومات كافية عن خريجي الجامعات وتقوم بتوزيعهم على دوائر الدولة[1].

إن عملية الاستقطاب من الجامعات والمعاهد، توفر للمنظمات الحصول على موارد بشرية عالية الكفاءة، خاصة إذا كانت هذه الجامعات تقوم بتكوين نوعي للطلبة والخريجين، وفي هذه الحالة تتحول الجامعات والمعاهد إلى ساحة سوق عمل تنافسية من قبل المنظمات، فالجامعات تعتبر أهم مصدر أو ممول لسوق العمل بالمورد البشري أو ما يطلق عليه حديثا برأس المال البشري، ففي ظل اقتصاد المعرفة يبرز دور ومكانة الجامعات على إنتاج هذا النوع من المورد البشري الذي تحتاجه المنظمات، في وقت أصبحت فيه الوظائف أكثر تعقيدا، مما أدى إلى زيادة الطلب على خريجي المدارس الفنية والجامعات وهذا ما أدى إلى حرص كثير من الشركات إلى بناء وتكوين علاقات مستمرة بالكليات والمدارس للحصول على احتياجاتها من هذا المورد البشري سنويا.

وفي ظل هذا الوضع أي استقطاب المورد البشري من الجامعات فقد ظهر مصطلح جديد له علاقة بسوق العمل يعرف بـ الطلب على عمالة المعرفة وعرض عمالة المعرفة، وقد سبقت الإشارة إلى تزايد أهمية تكنولوجيا المعرفة في العملية الإنتاجية وكذلك الدور الرئيسي الذي يلعبه الإنسان المتعلم والمدرب في مجال تكنولوجيا المعرفة. ولهذا أصبح من الضروري للمنشآت أن يكون لديها

1 - سهيلة محمد عباس، نفس المرجع ص114

مصدر كاف من الموارد البشرية التي تملك القدر المناسب من رأس المال البشري والمرونة والمعرفة ذات القيمة التجارية[1].

ولقد شهد الطلب على عمالة المعرفة من قبل الدول المتقدمة، خاصة مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، تزايدا كبيرا في ظل تنامي اقتصاد المعرفة، ولقد كان مصدر سوق هذه العمالة هو دول العالم الثالث التي كلما زاد ابتعادها عن مفاهيم اقتصاديات المعرفة زادت خسارتها لهذا المورد البشري وهذه الخسارة هي ممثلة في هجرة الأدمغة، التي تصرف الدولة مبالغ هامة ثم لا تستطيع الاستفادة من هذه العمالة.

من هذه الناحية يبرز الدور الكبير للهيئات الحكومية فلها دور هام في الربط بين التعليم والتدريب وسوق العمل، وذلك للتأكد من وجود تناسب بين مناهج التعليم ومتطلبات سوق العمل.

لقد تم التركيز على عملية الاستقطاب، لأنها عملية حيوية في إدارة الموارد البشرية، أما الخطوات التي تأتي عقب عملية الاستقطاب فقد تم ذكر بعضها في الفصل الأول، في وظائف إدارة الموارد البشرية، وتمثل وظيفة الاختيار والتعيين وهي امتداد لوظيفة الاستقطاب في إدارة الموارد البشرية. فبعد تحديد مصادر احتياجات المنظمة من العاملين، تأتي عملية الاختيار وهي عبارة عن دراسة طلبات العمل، و ختيار الأفضل بينها الذي يتناسب واحتياجات المنظمة.

---

1 - عبد الرحيم فؤاد الفارس، **سوق العمل في اقتصاد المعرفة خواصها دراسة حالة الأردن.** مقالة مشورة على شبكة الانترنت، تاريخ الإطلاع

2008/11/06 www.google.com

وعملية الاختيار هي عملية تتكون من سلسلة من الخطوات الرئيسية مرتبة بطريقة منطقية، وتمثل كل خطوة مرحلة اتخاذ قرار إما بتوقف أو استبعاد بعض المرشحين أو الاستمرار في عملية تقييم المرشحين الناجحين، وتهدف كل خطوة في عملية الاختيار إلى زيادة معرفة المنظمة للمرشح من حيث مستواه التعليمي خبراته مؤهلاته....الخ وهذا ما يسمح لمتخذي القرار بتوسيع نطاق معلوماتهم عن المرشح قبل اتخاذ قرار التعيين النهائي.

01-03 مفهوم رأسمال البشري(Human capital)

في ظل التحديات التي يفرضها اقتصاد المعرفة، أصبح ينظر إلى الموارد البشرية بنظرة بالغة الأهمية، بالنظر إلى الدور الكبير الذي يلعبه العنصر البشري في تحقيق التنمية، فالموارد المادية (رأسمال المادي) ليست وحدها المحدد لقوة الاقتصاد، وكما أسلفنا الذكر حول اقتصاد المعرفة وأهميته في القرن الحادي والعشرين، فإن هذا الأخير ـ اقتصاد المعرفة ـ لديه ارتباط كبير ومباشر برأسمال لبشري والفكري والكفاءات، وسنتناول في هذا العنصر أهمية رأسمال البشري.

ولقد أشار كل من الاقتصاديين Barro و Lee (1994-2000) بدراستهما لمحددات النمو الاقتصادي في عدد كبير من دول العالم الفقيرة، وهذا في الفترة الممتدة بين سنتي (1965-1995) أن من محددات النمو المهمة مخزون رأس المال البشري الأولي في هذه البلدان وخصائص سكنها، وقد بين أن النمو مرتبط إيجابيا بالمستوى الأولي لمتوسط سنوات التحصيل المدرسي من المستويين الثانوي والعالي، وفسر ذلك بأن العمال ذوي التعليم العالي مكملون للتقانات الجديدة، ويؤدون دورا مهما في نشر التقانات، وكان لبروز نظريات كنظرية المصفاة La théorie du filtre، ونظرية الإشارة والمؤشرات ونظرية تجزؤ سوق

العمل ظهور تفسيرات ومساهمات أخرى لفوارق الأجر بين العاملين، وقد تـم اختـار معظـم هذه النظرية بالعديد من الدراسات وكانت النتائج متفاوتة، وبالرغم من اخـتلاف النتـائج إلا أنها أكدت على أهمية رأس المال البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد[1].

ويعد Ralph Stayer مدير شركة Johnsonville للأطعمـة أول مـن أطلـق اسـم رأس المال الفكري سنة 1990 حيث قال (في السابق كانت المصادر الطبيعية، أهم مكونـات الـثروة القومية وأهم موجودات الشركات، بعـد ذلـك أصـبح رأس المـال متمـثلا بالنقـد والموجـودات الثابتة هو أهم مكونات الشركات والمجتمع، أما الآن فقد حل محل المصادر الطبيعيـة والنقـد والموجـودات الثابتـة، رأس المـال الفكـري الـذي يعـد أهـم مكونـات الـثروة القوميـة وأغـلى موجودات الشركات[2])

---

1 - حماني أدريوش، بوطالـب قويـدر، " **فعالية نظام التعليم والتكوين في الجزائر وانعكاساته على معدلات البطالة** "، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، 17-18 مـارس 2008 القاهرة جمهورية مصر العربية.

2- عادل حرحوش المفرجي، أحمد عي صالح، **رأس المال الفكري طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه.** القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2003

ويعرفها **كندريك** (Kendrick) الرأسمال البشري يتمثل في رأسمال الفكري غير المادي وغير الملموس، والذي يتراكم بالاستثمار في التعليم والبحوث العلمية بهدف رفع كفاءة الموارد البشرية في المستقبل [1].

يعرف رأس المال البشري بمجموع القدرات المدمجة للأفراد والتي لها فعالية إنتاجية، ونفرق عادة بين التراكم الإرادي (schooling) والتراكم غير الإرادي (learning by doing)، في هذه الحالة الوسيلة الجديدة لرأس المال لكل فرد تحدث كوفورات خارجية ايجابية: كفاءة جماعية، ويكون للفرد المؤهل حظوظا اكبر لان يكون فعالا بانتمائه لمجموعة يكون فيها معدل التأهيل مرتفعا[2].

يشير مصطلح الرأسمال البشري إلى مجموع المعارف والمهارات والخبرات وكل القدرات التي تمكن من زيادة إنتاجية العمل لدى فرد أو جماعة معينة، ولقد كان كثير من الاقتصاديين يعاملون افرد على أنه رأسمال غايته الوحيدة هو تحقيق الربح ومع ظهور نظرية رأس المال البشري في مطلع الستينيات من القرن الماضي بدأت القرارات المتعلقة بالتعليم وخاصة التعليم الجامعي وغيره من أشكال تنمية المهارات تؤخذ في إطار معاملتها كاستثمار ومن ثم تغير التحليل الاقتصادي لعرض العمل وتأثير ذلك التطور في كيفية تحديد الأجور، وساعات وحوافز العمل، كما أثبتت العديد من الدراسات التي قام بإجرائها الباحثون ـ

1- إيمان محمد فؤاد محمد، **تكوين رأسمال البشري**.المؤتمر العلمي الثاني والعشرون للاقتصاديين المصريين. الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع. القاهرة: 2000 ص1

2- عبد الوهاب بوفجي، عبد الله إبراهيمي، نفس المرجع

الدراسات الإنسانية ـ وجود علاقات قوية بين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للوالدين من جانب ونوعية التعليم ومستويات الدراسة من جانب آخر[1].

ورغم اهتمام الاقتصاديين بالتكوين الجامعي ومؤسساته، ولأنه يصعب قياس رأس المال البشري مقارنة برأس المال المادي، اقترح بعض الباحثين أن يتم قياسه بحجم الإنفاق على التعليم والبحث والتطوير، خلال فترة زمنية معينة علما بأنه من ناحية علمية محضة لا يشكل هذا القياس الرقمي دليلا على قيمة الأصول الرأسمالية البشرية، بل لقيمة الاستثمار فيها، فتعبير استثمار هنا يعني تراكم رأس المال، أي الفرق ممثلا بين قيمة رأس المال بين فترة زمنية وأخرى[2].

وفيما يتعلق بنظرية رأس المال البشري فقد تحددت ملامحها في الستينات، حين كان أغلب الاقتصاديون ينتقدون مفهوم رأس المال البشري ويعتبرونه مجرد وسيلة إنتاج لا أكثر ولا أقل ـ المدرسة الكلاسيكية للإدارة ـ وجد لتحقيق غاية أو هدف وتحقيق الربح للمنظمة مقابل أجر يتقاضاه في مقابل المجهود الذي يبدله، وبعد ظهور نظريات الاستثمار في رأس المال البشري، أصبح ينظر إلى القرارات المتعلقة بالتعليم على أنها قرارات استثمارية وهناك العديد من النظريات التي تناولت جانب الاستثمار في رأس المال البشري إلا أننا سوف نقتصر على ذكر نظريتين رئيسيتين لهما ارتباط مباشر بموضوع البحث، نظرية

1- بوحنيه قوي، **نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية**. الملتقى الدولي حول التنميه البشريه وفرص الاندمج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية. ورقلة مارس 2004

2- سملالي يحضيه، **أثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية**. أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، غير مشورة جامعة الجزائر 2003 ص113

شولتز (Schultz) والتي ارتبطت بمدلولات التعليم وأبحاث بيكر (Becker) حول الاستثمار في التدريب.

وعملية تكوين مخزون رأس المال البشري، تبدأ في مراحل متقدمة من عمر الإنسان أي من التعليم الأساسي وإلى غاية التعليم العالي، وهي تشمل جميع مجالات الحياة، ومن أجل الحصول على المحزون الكافي من رأس المال البشري لا بد من التركيز على مصدرين أساسيين هما " المال " و" الوقت " (Time & Mony) فعدم استغلال هذين المصدرين سوف يؤدي بالضرورة إلى تدني مستويات مخزون رأس المال البشري، فالوقت يعني أن عملية تكوين رأس المال البشري أو الاستفادة من عوائده لا تكون في فترة قصيرة فقط بل يحتاج لبعض الوقت قد تصل أحيانا من 20-30 سنة، أما مصدر المال فيعني ضرورة توفير البني التحتية اللازمة لتكوين هذا المورد البشري، كبناء مراكز التعليم وتهيئتها بأفضل الظروف الممكنة، ويضاف إلى متغيري الوقت والمال متغير ثالث وهو وجود العزيمة والنية الصادقة من السلطات الحكومية على تنمية هذا المورد البشري والاستثمار فيه، إن اهتمام السلطات بالرأس المال البشري سيوفر بالضرورة الكمية والنوعية اللازمة التي يحتاجها اقتصاد البلاد[1].

1-2 نظرية شولتز (Schultz) لرأس المال البشري:

ويعد مفهوم" شولتز" للاستثمار في رأس المال البشري إسهاما كبيرا في النظرية الاقتصادية، حيث أكد على ضرورة اعتبار مهارات ومعرفة الأفراد كأحد

---

1 -Donald J. Johnston, **Human Capital Investment An International Comparison.** Paris: OECD 1998 P35

أشكال رأس المال الذي يمكن الاستثمار فيه فمن وجهة نظره أن هذا النوع من الاستثمار قد حقق معدلات كبيرة في اقتصاديات الدول المتقدمة[1].

وقد ركز شولتز اهتمامه على عملية التعليم باعتبارها استثمار لازم لتنمية الموارد البشرية وبأنها شكل من أشكال رأس المال ومن ثم أطلق على التعليم اسم رأسمال البشري طالما أنه يصبح جزءا من الفرد الذي يتلقاه.

ويتطلب التعليم كعملية استثمارية تدفقا كبيرا من الموارد، وتشمل تلك الموارد كل من إيرادات الطالب الضائعة أثناء فترة التعليم، والموارد اللازمة لتوفير المدارس، وقد أثار شولتز نقطتين هامتين في مجال الاستثمار في التعليم وهما:(1) تجاهل وإهمال دراسة رأس المال البشري،(2) العامل المعنوي أو النفسي المتعلق بمعاملة التعليم كاستثمار في الإنسان، ولقد انتقد شولتز التحليل الاقتصادي الكلاسيكي الذي يهمل العنصر البشري كمحدد أساسي في عملية الإنتاج ومعاملته على أساس أنه مجرد آلة مما كان له وقع سلبي على نفسية الفرد، أما التعليم الذي يتلقاه الطلاب في الجامعات فهو وسيلة لخلق وتكوين رأس المال مما كان له وقع سلبي آخر على نفسية الفرد، ولقد انتقد شولتز كذلك رأي بعض الباحثين الذين نظروا إلى التعليم على أن غرضه هو غرض ثقافي وليس

1- سملالي يحضيه، مرجع سبق ذكره، ص114

اقتصادي. فالتعليم في رأيهم ينمي الأفراد لكي يصبحوا مواطنين صالحين ومسئولين من خلال إعطائهم فرصة للحصول على فهم القيم التي يؤمنون بها[1].

وفي تحليل آخر لـ شولتز في تركيزه على التعليم، فإن التكلفة والإيرادات المتعلقة بعملية التعليم، فقد ركز على أهمية الإيرادات الضائعة للطالب من منظورين (01) إمكانية النظر إلى دراسة الطالب على أنها عمل، وأن هذا العمل من بين أشياء أخرى يمكنه أن يساعده على تنمية موارده البشرية،(2) افتراض أن الطالب لو لم يكن ملتحقا بالعملية التعليمية فإنه يمكنه أن يكون مشاركا في القوى العاملة، ويحقق إنتاجا أو يؤدي خدمة ذات قيمة اقتصادية والتي يحصل في مقابلها على أجر.

ولقد اختلف الاقتصاديون حول طبيعة التعليم هل يمكن اعتباره استهلاكا أم استثمارا؟، فإذا كان الدافع وراء التعليم هو إتبع التقاليد والحصول على مكانة اجتماعية فإنه ينظر إلى التعليم كاستهلاك، أما إذا كان الدافع وراء التعليم هو تحقيق عائد مادي في المستقبل يغطي التكاليف التي يتحملها الأفراد في سبيل التعلم إضافة إلى تحقيق ربح فإن التعسيم يعد استثمارا يخلق رأس المال البشري المؤدي إلى ارتفاع الدخل وزيادة الثروة، فالتعليم يساهم في زيادة قدرات الأفراد

1- رواية حسن، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية. الإسكندرية: الدار الجامعية 2005 ص68

وزيادة إنتاجيتهم كما أنه بوفر لسوق العمل موارد بشرية تمتاز بالكفاءة والمهارة اللازمة لأداء الأعمال[1].

1-2-2 نظرية بيكر (Becker) حول رأس المال البشري:

يعد بيكر من أهم الباحثين الذين ساهموا في تطوير نظرية رأس المال البشري، ولقد ركز في أبحاثه بصفة خاصة على التدريب باعتباره أحد أهم عناصر الاستثمار البشري فعالية في ظل اقتصاد المعرفة. ولقد فرق بيكر بين التدريب العام الذي يزيد من الإنتاجية الحدية بالمؤسسة المدربة وغيرها من المؤسسات إذا عمل فيها، وبين التدريب المتخصص الذي يرفع من إنتاجية الفرد بالمؤسسة التي وفرت له ذلك التدريب مقارنة بعمله في مؤسسة أخرى لعدم تناسبه مع طبيعة ومتطلبات العمل فيها.

بالنسبة للتدريب العام فهو ذلك النوع من التدريب الذي يزيد من إنتاجية الفرد الحدية في المنظمة التي تقدم له التدريب وكذلك في أي منظمة قد يعمل فيها، وبعد أن يتلقى الفرد تدريبه داخل المنظمة فإنه يمكنه أن يفيدها من خلال زيادة كمية الإنتاج، وفي حالة تغيير الفرد مكان عمله وانتقاله إلى منظمة أخرى فإنه يستطيع أن يفيد المنظمة الجديدة من خلال التدريب السابق الذي تحصل

1- سملالي يحضيه، مرجع سبق ذكره، ص115

عليه في منظمته الجديدة، فالمسير الإداري الذي تدرب في مؤسسته يستطيع أن يفيد مؤسسة أخرى بمهرته المكتسبة في مؤسسته الأولى، ويمكن للمنظمة أن تحقق عائدا من تقديم هذا النوع من التدريب إذ زاد الإنتاج الحدي للفرد عن الأجر الممنوح له، ولكي تحافظ المنظمة على الأفراد المتدربين وجلب الأيدي العاملة امهرة للعمل بها فلا بد أن يتماشى مستوى الأجور للمنظمة مع مستوى الأجور السائد في سوق العمل.

أما فيما يخص التدريب المتخصص للفرد فهو ذلك التدريب الذي يزيد من الإنتاجية الحدية للفرد في المنظمة التي تقدم له التدريب بدرجة أكبر من إنتاجيته الحدية إذا ما عمل بأي منظمة أخرى[1].

فإذا كانت منظمة ما لديها نكنولوجيا متطورة عن المنظمات الأحرى وتعمل على احتكار هذه التكنولوجيا، فإن أفرادها يحتاجون إلى تدريب متخصص يمكنهم من استخدام هذه التكنولوجيا، وفي حال انتقال هؤلاء الأفراد إلى منظمة أخرى فإنهم لا يستطيعون أن يفيدوا هذه المنظمة لأنها لا تملك التكنولوجيا التي تملكها منظمتهم الأولى، فالتدريب المتخصص هو أكثر فاعلية من التدريب العام وفي المقابل فإن هؤلاء الأفراد الذين يحصلون على تدريب

1- رواية حسن، مرجع سبق ذكره، ص82

متخصص يقدم لهم أجرا عاليا نسبيا ويكون هذا الأجر مستقلا عن الأجر المحتمل الذي يمكن أن تقدمه لهم أي منظمة منافسة لها في سوق العمل، وهذا راجع إلى النوعية المتخصصة من التدريب التي قد لا تتناسب مع صبيعة العمل في أي منظمة أخرى، ولقاء هذا التدريب المتخصص للأفراد فإن المنظمة سوف تحصل على فائض في الإنتاجية الحدية.

ومنه فإن نظرية رأس المال البشري تفترض أن إنتاجية الفرد مرتبطة ارتباطا وثيقا بما يتعلمه الفرد خلال سنوات دراسته الجامعية، كما أن للتعليم قيمة اجتماعية عالية حيث يفيد في تكوين رأسمال البشري عن طريق تنمية الموارد الشرية، وبالنظر إلى ارتفاع قيمة الأفراد كاستثمار في البشر وفقا لنظرية رأس المال البشري، فقد ظلت تلك النظرية تتبوأ مكانة كبيرة في التحليل الاقتصادي، باعتبار أن التعليم أهم مكون لتراكم رأسمال البشري الموجه لتنمية وتطوير الاقتصاد الوطني[1].

---

1 - سملالي يحضيه، **أثر التسيير الإستراتيجي للموارد البشرية وتنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية**. مرجع سابق ص116

وانطلاقا من هده النقطة فإننا سوف نبحث عن دور الجامعة الجزائرية في تكوين رأس المال البشري. باعتبار أن الجامعات هي الممول الرئيسي لسوق العمل باليد العاملة الماهرة، إضافة إلى المعاهد ومراكز التكوين المهني.

المبحث الثاني

سياسات التنمية المحلية

في بلدان المغرب العربي

تشترك الدول المغاربية في العديد من الخصائص المشتركة سواء أكانت التاريخية الثقافية الاجتماعية إلى غيرها، حتى صار بالإمكان القول أن هذه المنطقة هي عبارة عن كتلة اجتماعية واحدة، لديها نفس الخصائص والقيم المشتركة، حيث يكاد المجتمع المغاربي مجتمعا موحدا مر بجميع مكوناته وأطيافه بنفس الظروف التاريخية والسياسية، كما عرفت على أراضيه وازدهرت العديد من الحضارات الراقية، وأنتج العديد مجتمعه العديد من الباحثين والدارسين الذين لازالت نظرياتهم وكتبهم تدرس في كبريات الجامعات العالمية، ويكفي فقط أن المنطقة المغاربية تضم بين جنباتها أقدم جامعة في العالم وهي جامع القرويين الموجودة في المملكة المغربية.

وبعد مرحلة تاريخية عصيبة عرفتها دول المنطقة، إذ تعرضت للحملة الاستعمارية في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، تعرضت دول المنطقة تأثرا سلبيا خاصة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وحتى الثقافي، فعقب حصولها على استقلالها كانت بعض دول المنطقة مجتمعاتها تكاد تكون مفككة جراء حرب الاستقلال التي استنزفت كل الموارد المجتمعية فكان الواقع جد مرير من انتشار للفقر والأمية والأمراض والأوبئة وهو ما يعرف بالثالوث الأسود، إذ الخدمات الصحية تكاد تكون منعدمة حتى من أدنى الخدمات، أما الجانب الاقتصادي فلم يكن بأفضل حال من نظيره الاجتماعي،

حيث يمكن القول أنها لم تكن تملك اقتصادا عشية استقلالها، كل ما كان لديها هو عبارة عن مخلفات لحقبة الاستعمارية والذي كان يخدم اقتصاد الدولة الاستعمارية، بقدر لم يكن يستجيب حتى للحاجيات الاجتماعية، أما من الناحية السياسية فقد كانت هذه الدول حديثة عهد بالاستقلال الأمر الذي كان يطرح عدة إشكالات حول الممارسة الديمقراطية والتي تحتاج لبعض الوقت حتى يتم ترسيخها أو على الأقل ترقية الفعل السياسي والديمقراطي لدى شعوب المنطقة المغاربية، أما الميدان الثقافي والتعليمي فآثار الحقبة الاستعمارية لا تزال موجودة حتى بعد مرور أكثر من نصف قرن لحصول للدول المغاربية على استقلالها واسترجاعها لسيادتها الوطنية.

إن هذه الأوضاع خلفت واقعا مريرا سيئا لا يمكن تجاهله لدى صانعي القرار في دول المنطقة المغاربية، الأمر الذي جعل جميع الجهود تستنفر من أجل الخروج من هذه الوضعية السيئة الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، وضرورة العمل على تحسين ظروف ومعيشة السكان المحلية، وعليه فقد كانت التنمية هي المفتاح الرئيسي الذي اعتمدت عليه الدول المغاربية للخروج من هذا الواقع المر والأليم في آن واحد، ومن هذا المنطلق يتبادر لي طرح الاشكالية التالية، كيف سارت العملية التنموية في الدول المغاربية؟ وماهي الأولويات التي وضعها صانعي القرار لدول المنطقة؟ وهل اعتمدت جميعها على نفس النماذج ام لكل دولة خصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية؟

وفيما يلي سأعمد إلى عرض تجربة كل دولة مغاربية في مجال التنمية المحلية وما هي الأسس التي اعتمدها والنماذج التي انتهجتها وما هي أبرز الصعوبات التي واجهتها كما سأحاول عرض نتائج العملية التنموية للدول المغاربية.

01-02: سياسات التنمية المحلية في الجزائر:

لقد ورثت الدولة الجزائرية التي خرجت من مرحلة استعمارية دامت أكثر من قرن وربع القرن من الزمن، اقتصادا لا يمكن وصفه إلا بالاقتصاد المشوه، فحرب التحرير أو الاستقلال التي دامت سبع سنوات ونصف استنزفت الكثير من مقدرات الدولة سواء كانت المادية أو البشرية والاجتماعية والثقافية حتى، إذ يمكن القول أن السلطات الاستعمارية وعشية خروجها من الأراضي الجزائرية عملت على إفراغ الخزينة العمومية من العملة الصعبة، ففي شهر جوان 1962 تم تحويل أكثر من 750 مليون فرنك فرنسي التي كانت مودعة في البنوك، كما عرفت المرحلة الانتقالية هجرة جماعية للإطارات المؤهلة والتي قدر عددها بأكثر من خمسين ألف أغلبهم من المعمرين الذين كانوا يسيرون المرافق الخدماتية والأجهزة الإدارية داخل الدولة، أما على الجانب الفلاحي والزراعي والذي كان النشاط الرئيسي في الحقبة الاستعمارية، والذي يستقطب أكبر عدد ممكن من اليد العاملة الجزائرية، فقد حلف المعمرون الذين كانوا يحتكرون هذا النشاط حلفهم قرابة المليون هكتار من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة بدون أي تسيير الأمر للذي أدى إلى شل هذا النشاط وبضرورة الحال شل الاقتصاد الوطني الذي في الأصل هو اقتصاد يعاني الركود والهشاشة، أما باقي القطاعات الأخرى كالصناعة والمناجم والطاقة وحتى البنوك وغيرها فالمفاوضات التي جرت حول تقرير المصير جعلتها حكرا على الشركات الفرنسية الامر الذي حرم الجزائريين من الاستفادة من خيرات وثروات بلادهم[1].

---

1 بنجمين ستورا، ترجمة صباح ممدوح كعدان، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988**. دمشق: وزارة الثقافة الهيئة السورية العامة للكتاب، ص1 سنة 2012 ص28

إن هذا الواقع المر والأليم الذي عرفته الدولة الجزائرية عشية استقلالها وضعها أما تحديات حقيقية للخروج من هذه الأزمة وإعادة بعث الدولة من جديد على أسس متينة، ولعل الأمر الذي زاد من تعقيد أزمة الصراع على السلطة وتوفير الاستقرار السياسي، فعمليات الاصلاح والتنمية لا يمكن أن تقام أو توضع في ظروف غير مناسبة، فالاستقرار هو أساس أي نشاط مهما كانت طبيعته وأبعاده.

لكن يمكن القول أن الفترة الانتقالية التي امتدت من 1963 إلى غاية 1967 قد هيأت أرضية حقيقية للقيام بعملية تنموية تمس كل المجالات والقطاعات، تخلص البلاد من الآثار السلبية الناجمة عن المرحلة الاستعمارية، هذه السياسة أطلق عليها بسياسة المخططات التنموية الكبرى في الجزائر وفيما سأعرض أهم المحاور والنقاط التي ركزت عليها هذه المخططات[1].

02-01 سياسة المخططات التنموية الكبرى في الجزائر في المرحلة الاشتراكية:

لقد تبنى قادة الثورة الجزائرية في مؤتمر طرابلس العاصمة الليبية 27 جوان 1962 الخيارات الكبرى للدولة المستقلة حديثا، فالخيار الاقتصادي الذي تم إقراره في هذا المؤتمر هو الخيار الاشتراكي، الذي تم اعتباره أنه يتماشى مع طبيعة المرحلة ويساير الخيار السياسي كذلك، فالنظام الاشتراكي مثله مثل الرأسمالي يقوم على عدة ركائز أساسية، ومن بين هذه الركائز نجد التخطيط المركزي، وهو

---

1 كربالي بغداد، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر" **مجلة العلوم الانسانية جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر**، العدد الثامن جانفي 2005 ص03

ما عمدت على تطبيقه الحكومة الجزائرية من نهاية الستينيات حتى نهاية الثمانينات من القرن الماضي كأساس لتنمية المجتمع المحلي وتحسين وضعيته المعيشية، والخروج من دائرة التخلف واللحاق بالركب الحضاري.

أ- المخطط الثلاثي الأول 1967-1969:

لقد تزامن اطلاق هذا المخطط مع بناء الدولة البيروقراطية، أي ظهور قانون البلدية 1967 وقانون الولاية 1969 أي تنظيم الجماعات المحلية حتى تضطلع بدورها التنموي الحقيقي في البلاد، ويمكن القول أن هذا المخطط هو أول مخطط أطلقته الدولة الجزائرية الحديثة الاستقلال، أي لم تكن ترجى منه نتائج كبيرة بقدر ما كان كأرضية أو كقاعدة انطلاق للمخططات التنموية لتي سوف يتم اطلاقها فيما بعد[1].

ولقد ركزت هذه الخطة على إعطاء الأولوية للصناعات الأكثر أهمية والتي يحتاجها الاقتصاد الوطني، من أجل خلق قاعدة صلبة ومتينة لهذا الاقتصاد الفتي، وقد تم رصد أو تخصيص بهذه الخطة الثلاثية 11.081 مليار دينار جزائري موزعة عى مختلف القطاعات من فلاحة وسكن وتعليم ومواصلات وغيرها، حيث تم تخصيص ما نسبته 49% من المبلغ المذكور سابقا لتنمية وتطوير قطاع الصناعة، الذي حظي بالأولوية أكثر من القطاع الفلاحي والزراعي، أما نوعية هذه الصناعات التي ركز عليها هذا المخطط فتأتي بالدرجة الأولى قطاعات

---

1 نفس المرجع ص05

المحروقات تليه في المرتبة الثانية قطاع المناجم كذلك الحديد والصلب، ثم بقية الصناعات التحويلية الأخرى بما فيها الكيمياء والكهرباء.[1]

لقد جاء المخطط الثلاثي الأول 1967-1969 لخلق توازن اقتصادي، إلا أنه وفي حقيقة الأمر لم يكن يوجد هناك اقتصاد فعلي حتى يتم التوازن بين قطاعاته، فسنوات الاستعمار الطويلة كذلك حرب التحرير المكلفة لم تبق أي شيء لهذا الاقتصاد، ولأن الدولة كانت في سنواتها الأولى وتفتقد إلى الاطارات اللازمة والكافية ذات الكفاءة العالية، والتي تحتاجها في تنفيذ هذا المخطط، فقد عانى هذا الأخير من الاضطراب وعدم التناسق وحتى في الفهم وكيفية التطبيق.

كما ألاحظ أن هذا المخطط أولى أهمية كبيرة إلى الجانب الصناعي وخصص له نصف الميزانية التنموية التي احتواها المخطط الثلاثي الأول، علما أن الاقتصاد الجزائري في الفترة الاستعمارية وفي السنوات الأولى للاستقلال كان يرتكز على الأساس على القطاع الفلاحي الزراعي الأمر الذي نجم عنه اختلال توازن وانتقال غير مهيأ ومدروس من اقتصاد فلاحي إلى صناعي، لكن وفي ذات الوقت يمكن القول أن هذا المخطط الثلاثي الأول كان بمثابة تجربة لإطلاق عمليات تنموية واسعة النطاق تؤسس لعهد جديد وتغير من نمط الدولة كذلك تعطي الأولوية في اهتماماتها تنمية وتطوير المجتمع المحلي الجزائري.

---

1 سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية**. القاهرة: دار الكتاب الحديث 2012 ص150

ب- المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

لقد شكلت مرحلة بداية السبعينيات من القرن الماضي، مرحلة بناء الدولة الاشتراكية، إذ أولى المخطط الرباعي الأول أهمية للاحتياجات الاجتماعية من توفير فرص عمل والقضاء على البطالة بالاستثمار في مجال التصنيع، الذي سيجلب أكبر قدر ممكن من اليد العاملة، هذا وقد خصصت الحكومة الجزائرية لإتمام هذا المخطط التنموي ما يقارب 27.740 دينار جزائري، كما نجدر الإشارة أن هذه المرحلة التي بعث فيها المخطط الرباعي عرفت استقرارا على مستوى أجهزة النظام السياسي الجزائري، الأمر الذي أعطى فرصا أفضل لتطبيق هذا المخطط التنموي[1].

وإذا ما عدنا للمبلغ السالف الذكر الذي خصصته الحكومة للتنمية نجد أن قطاع الصناعة استحوذ على ما نسبته 45% أي حوالي 12.400 مليار دينار جزائري، تليه في المرتبة الثانية قطاع الفلاحة والزراعة بحوالي 15% أما قطاع التعليم والتكوين فكانت 12% بمبلغ 3.307 مليار دينار جزائري، بينما تم توزيع باقي النسب على بقية القطاعات الأخرى كالنقل والسكن والمرافق الأساسية.

هذا وقد جاء هذا المخطط ليدعم التوجه الذي انتهجته الدولة في المخطط السابق، وهو التوجه نحو سياسات التصنيع كأساس للتنمية المحلية في البلاد، فمن خلال هذا المخطط تم وضع القاعدة والهياكل الأساسية للصناعة خاصة الثقيلة منها، ودعما لهذا التوجه فقد اتخذت القيادة السياسية في الجزائر عدة قرارات استراتيجية لعل أبرزها قرار تأميم المحروقات.

---

1 نفس المرجع ص155

ج- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

لقد تم الشروع في هذا المخطط بعد الانتهاء من المخطط السابق، إذ تم التركيز في وضعه على ضرورة أن يكون شاملا لكافة القطر الجزائري، كذلك أهمية وضرورة رفع الانتاج الوطني، فالمخططات السابقة كانت بمثابة التجربة والاستفادة من الأخطاء، أما المخطط الرباعي الثاني فهو الانطلاقة الحقيقية لتنمية وطنية شاملة، إذ تم رصد مبلغ 111 مليار دينار كاستثمار في المرافق العمومية وتحسينها بالشكل الذي يتماشى واحتياجات السكان الجزائرية.

كما تجدر الاشارة أيضا أن الحكومة الجزائرية واصلت سياسات دعم التصنيع خاصة صناعة المحروقات أين عرف هذا الأخير التأميم واسترجاع السيادة الوطنية عليه، إذ كانت الحكومة تأمل من خلال دعم سياسة التصنيع رفع الانتاج الوطني في حدود 46% أي ما يعادل الحوالي 10% كنسبة سنوية للتنمية الوطنية، وهذا ما يتضح جليا من خلال المنشآت القاعدية الصناعية التي أقامتها الدولة في هذه الفترة[1].

وما يدعم هذه الفرضية أكثر انتشار وتوسيع نطاق تصنيع الحديد والصلب الذي تحتاجه مختلف المشاريع الأخرى بما فيها قطاع المحروقات، حيث وصل انتاج الحديد والصلب بعد دعم المخطط الرباعي الثاني لهذه الصناعة، حوالي مليوني طن سنويا، حيث شهدت البلاد في هذه الفترة بالذات قفزة نوعية مكنها من التحكم في اقتصادها والاكتفاء محليا في مجال بعض الصناعات المحلية، وظهور مركب الحجار للحديد والصلب كأكبر مصنع على مستوى افريقيا يعكس هذا الاتجاه، كذلك عملت الحكومة الجزائرية الى تطوير بعض الصناعات غير المعدنية

---

1 بواري علاوة، **التكامل الاقتصادي العربي الإسلامي**، القاهرة: مؤسسة اشباب الجامعية 2010ص81

كالإسمنت والأسمدة الكيمياوية، كذلك صناعة البتروكيمياء، فالتوجه الصناعي كان من أولوية في المخطط الرباعي الثاني.

إن تركيز الحكومة الجزائرية في المخطط الرباعي الثاني على الصناعات الكبرى خاصة الاستخراجية كان بهدف دعم الاقتصاد الوطني، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، كذلك جاءت هذه السياسة بهدف حلق توازن بين مختلف فروع الصناعات التي كانت موجودة في تلك الفترة، لكن في المقابل القطاع الفلاحي والزراعي لم يحظى بالأهمية كما حظي به قطاع الصناعة، واحتل المرتبة الثانية في برامج التخطيط والتنمية الوطنية، كما أن تطوير الصناعات الوطنية لم يكن له أي انعكاس على تطور القطاع الفلاحي وفق نظرية النمو غير المتوازن للتنمية، أما قطاع التكوين والتعليم فلم يحظى إلا بنسبة 07% من الميزانية التنموية المخصصة للمخطط الرباعي الثاني في مقابل حظي قطاع الصناعة 51% من اجمالي الميزانية الكلية.

كما واجهت هذه المخططات الرباعي الثاني والأخرى التي سبقته عدة عراقيل، لعل أبرزها ترتيب الأولويات القطاعات من حيث تنميتها خاصة بعد اعتبار الصناعة تليها الزراعة كقطاعات حيوية استراتيجية، أما القطاعات الأخرى فكانت متذبذبة، بسبب ضعف الميزانية المخصصة وعدم تغطيتها لكافة القطاعات بالكيفية المطلوبة، وهذا ما أدى إلى تأخر بعض المشاريع لتنموية وتأجيلها إلى المخططات القادمة، إذ تم تسجيل العجز إلى غاية 1978 بحوالي 210 مليار دينار جزائري، الأمر الذي يطرح الاشكالية التالية ما مدى قدرة الاقتصاد الوطني الجزائري على استيعاب المشاريع والمخططات الكبرى.

د- المخطط التنموي الخماسي الأول 1980-1984:

لقد جاء هذا المخطط في ظل تغييرات جذرية عرفها النظام السياسي الجزائري، هذا الأخير الذي عرف انفتاحا على العالم الغربي الليبرالي، كذلك

جاء هذا المخطط في ظل تذبذب أسعار النفط ووصول الدولار الأمريكي لأدنى مستوياته الأمر الذي تسبب في انخفاض مخزون العملة في البنوك الوطنية، وبالتالي ارتفاع المديونية الخارجية لتغطية العجز، كما عرفت هذه المرحلة اتباع الحكومة الجزائرية اغراق السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية في إطار برنامج مكافحة الندرة، ومن بين المرتكزات الأساسية التي ركز عليها المخطط الخماسي الأول[1]:

- دعم الاقتصاد الوطني الذي هو مصدر تلبية الحاجيات الوطنية من سلع وخدمات خاصة الأساسية منها.
- دعم الكفاءات الوطنية، والعمل على تنميتها وتطويرها تمهيدا للاستغناء عن الكفاءات الأجنبية التي دعت الضرورة لجلبها.
- تعميم التنمية المحلية على كافة ربوع الوطن، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي للساكنة وذلك بتوفير متطلبات الحياة الأساسية لها.
- تطوير النشاطات الاقتصادية المتكاملة والتحكم في التوازنات العامة للاقتصاد الوطني حتى يتمكن من تحقيق الاستقلالية.

والشيء الملاحظ في هدا المخطط الخماسي الأول التغييرات الجدرية التي صرأت على السياسة الوطنية للتنمية التي تم اعتمادها منذ الاستغلال، ويبرر هذا التغيير في اهتمام السلطات الجزائرية بالفئات الاجتماعية ودعمها أكثر وتسهيل فرص الحياة لديها، كما شهد المخطط إعادة الاعتبار والاهتمام بالقطاع الفلاحي الزراعي إلى جانب الصناعي، بعدما كان هذا الأخير أساس كل المخططات

---

1 نفس المرجع ص83

السابقة، وقد خصصت الحكومة الجزائرية ما يقارب 560.60 مليار دينار جزائري لهذا المخطط بحيث يشمل حتى المشاريع القديمة التي لم تستكمل في المخططات السابقة والمشاريع الجديدة التي تمت برمجتها.

هذا وقدا خصص لقطاع الصناعة ما يقارب 213.2 مليار دينار حزائري أي ما نسبته 38% من اجمالي الميزانية العامة امخصصة للمخطط، وهنا يبرز التراجع ففي المخططات السابقه كان هذا القطاع يحظى بنصف ميزانيه المخطط، ويمكن ارجاع هدا إلى عدة أسباب لعل أبرزها انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية التي كانت تتصدر الصناعة في الجزائر، توجه الدولة إلى إغراق السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية المستوردة من الخارج، وتوجه الدولة إلى دعم الجماعات المحليه، في حين نجد الاهتمام بالقطاع الزراعي الفلاحي أين تم تخصيص 59 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 20% من اجمالي الميزانية العامة للمخطط الخماسي الاول، وتم التركيز على تكوين الاطارات اللازمة للنهوض بهذا القطاع وتشجيع البحث العلمي المتعلق بالزراعة، ويعود الاهتمام بالزراعة مع النمو السكاني السريع الذي عرفته البلاد كذلك تزايد الطلب المحلي على الحاجيات الاستهلاكية الفلاحية. أما بقية الميزانية فتم توزيعها على القطاعات الأخرى كالسكن والمواصلات وغيرها.

ومن بين النتائج التي حققها هذا المخطط توفير مناصب العمل 71000 ألف منصب عمل أي ما يقارب الهدف الذي سطرته الحكومة بتوفير مليون فرصة عمل، كذلك التوسع في بناء المستشفيات 5000 سرير و130 عيادة متعددة الخدمات، كما عرف أيضا زيادة في الناتج المحلي الصناعي إلا أن العديد يرجع هذه الزيادة إلى نتائج المخطط الرباعي الثاني وبداية تحقيق المصانع التي تم تشييدها أهدافها.

و- المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:

لقد جاء هذا المخطط في ظروف عصيبة مرة بها الاقتصاد الجزائري، هذه الظروف تمثلت في الازمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى انهيار أسعار المحروقات، وهو ما أثر سلبا على البرامج التنموية الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي جعل هذا المخطط عبارة عن برنامج مكمل للمخطط للسابق سواء من حيث المشاريع السابقة أو إصلاح المؤسسات الاقتصادية واعتماد سياسة التسيير الذاتي لها، كما جاء هذا المخطط من أجل إعطاء حلول تعمل على تخفيف التبعية لقطاع المحروقات وتولي الاهتمام لقطاع الفلاحة والزراعة، والعمل على ضمان التوازن بين النمو السكاني السريع الذي عرفته الجزائر في فترة الثمانينات من القرن الماضي ونمو الاقتصاد الوطني والعمل على تلبية الحاجيات المتزايدة للسكان، كما عمل المخطط على تنمية الطاقات والكفاءات الوطنية ومواصلة سياسة الاستغناء عن الكفاءات الأجنبية واستبدالها بالكفاءات الوطنية[1].

ولقد اعتمدت الدولة الجزائرية لهذا المخطط ميزانية تقدر ب 550 مليار دينار جزائري استفاد القطاع المنتج منها 367.70 مليار دينار جزائري، تحصل القطاع الصناعي منها على حوالي 251.60 مليار دينار جزائري هذا المبلغ يشمل المشاريع القديمة التي لم يتم استكمالها في المخطط الخماسي الأول، كما عرف قطاع المحروقات تراجعا في المشاريع الاستثمارية المخصصة لقطاع الصناعة مقارنة على ما كان يحصل عليه في المخططات السابقة، أما قطاع الفلاحة والزراعة وحتى الري، فتحصلت مجتمعة على ما يقارب 104.70 مليار دينار جزائري من مجموعة الميزانية العامة المخصصة للمخطط، كما عملت السلطات الجزائرية في هذا المخطط عى مد قنوات الري حتى يستفيد السكان من لمياه

1 نفس المرجع ص84

الصالحة للشرب، ومن جهة أخرى مد قنوات الري حتى يتم التمكن من سقي الأراضي الفلاحية، كذلك عمليات التنمية المبرمجة في هذا المخطط شملت قطاعات أخرى سواء كانت منتجة أو غير منتجة، كالسكن والنقل والمواصلات والبريد، والاهتمام أكثر بالخدمات الصحية والعامة للمواطنين.

وبالنظر إلى الظروف المحيطة بالمخطط الخماسي الثاني فإنه لم يتم خلاله تحقيق أي أهداف حقيقية تذكر، فالأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بأسعار المحروقات التي كانت مصدر للرئيسي للدخل الوطني وتمويل المخططات التنموية، أدت إلى إلغاء العديد من المشاريع لتنموية الكبرى المسطرة، إضافة إلى هذه الأزمة الاقتصادية حتى الظروف السياسية الداخلية لحزائر كان لها التأثير المباشر على المخطط التنموي، فعرفت المديونية الخارجية مستويات مرتفعة، كما عرفت البنية الاجتماعية تدهورا هي الأخرى فارتفعت معدلات البطالة كذلك تدني القدرة الشرائية للمواطنين وفقدان بعض السلع والمواد الأساسية في الأسواق المحلية.

02-02 سياسات التنمية في مرحلة الاصلاح الاقتصادي والبناء المؤسساتي 1990-1999:

لقد تأثرت عمليات التنمية المحلية في هذه المرحلة بالظروف السياسية والأمنية والاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها البلاد، فضلا عن فشل المخطط الخماسي الثاني في تحقيق الأهداف المسطرة له، إذ يمكن وصف هذه المرحلة بمرحلة التراجع، ليس فقط على الصعيد الاقتصادي وإنما حتى السياسي والاجتماعي[1].

---

1 كربالي بعداد، "نظرة عمة عى التحولات الاقتصادية في الجزائر" مرجع سابق ص07

وفي ظل عجز الناتج المحلي عن تلبية الاحتياجات الأساسية للساكنة الجزائرية، قررت الحكومة الجزائرية اللجوء إلى مفاوضات صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على قروض بنكية لتسيير البلاد، حيث منح صندوق النقد الدولي الحكومة الجزائرية ما قيمته 99.5 مليون دولار مقابل القيام بإصلاحات هيكلية واسعة، حيث شملت الخطة اغلاق العديد من المؤسسات الاقتصاديه المفلسه والتي كانت لا تحقق أيه ارباح تذكر، الأمر الذي نجم عنه تسريح مئات الآلاف من العمال، مما ساهم في تفاقم حدة البطالة، كذلك رفع دعم الاسعار وتحريرها والنتيجة تدني القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

ومن أبرز ما تميزت به هذه المرحلة في سنواتها الأولى، بتزايد المديونية الخارجية، وتبعاتها السلبية، كذلك وصول معدل النمو الاقتصادي الجزائري في حدود 03% وهو لا يلبي الحاجيات الدنيا للساكنة الجزائرية، ومن بين الآثار الواضحة للعيان هي ارتفاع نسبة البطالة إذ تشير الإحصائيات الرسمية أن البطالة التي مست الشباب الجزائري لأقل من 30 سنة وصلت إلى حدود 30% أما الوظائف الجديدة التي عملت الحكومة الجزائرية على توفيرها فوصلت في حدود 100 ألف منصب عمل في مقابل 240 طالب للشغل سنويا.

وبالتزامن مع اشتداد الأزمة الأمنية والسياسية التي مرت بها الدولة الجزائرية في منتصف التسعينيات من القرن الماضي الأمر الذي أدى إلى شل العديد من المؤسسات الاقتصادية إما بسبب الاغلاق ضمن الشروط التي فرضها صندوق النقد، أو العجز المالي، كذلك عمليات الحرق والتخريب، والأمر الذي اضطر السلطات العليا في البلاد إلى الاستدانة الخارجية مما زاد في ارتفاع المديونية الخارجية، ففي سنة 1996 لوحدها فقط تم حل ما يقارب 696 مؤسسة اقتصادية وتسريح عمالها حيث وصل عدد العمال المسرحين إلى 400 ألف أي قرابة نصف مليون عامل أحيل على البطالة الإجبارية، ومما عقد الأوضاع أكثر

هو فشل إعادة هيكله المؤسسات الاقتصاديه كذلك فشل سياسه الخوصصه التي اتبعتها الحكومة الجزائرية.

إضافة إلى السمات السلبية التي عرفتها التنمية المحلية في منتصف تسعينات القرن الماضي، فإن مؤشر التنمية البشرية عرف أدنى مستوياته حيث عرفت البطالة انتشارا رهيبا نتيجة الأسباب السالفة الذكر، كذلك هذه الظاهرة مست وبشكل رهيب حاملي الشهادات الجامعية، إذ تم تقدير نسبة العاطلين عن العمل في الجزائر سنة 1998 حوالي 2.3 مليون عاطل يمثلون مختلف الشرائح الاجتماعية الجزائرية، إذ أصبحت الظاهرة مشكلة حقيقية لدى صانعي القرار السياسي في الجزائر وهو الأمر الذي فرض على صانعي القرار السياسي في الجزائر اللجوء إلى التفاوض مع المؤسسات النقدية الدولية[1].

وبالنظر إلى ضعف الميزانية العامة وارتفاع المديونية الخارجية كانت الجزائر مضطرة إلى سياسة ترشيد النفقات وتقليصها، هذا التقليص مس القطاعات الحيوية في البلاد والتي لا يمكن للمواطن الاستغناء عنها، لعل أبرز هذه القطاعات التي تأثرت سلبا بسياسة تقليص النفقات نجد قطاع الصحة، والتربية، إذ وصل حجم الميزانية المخصصة لهذا الأخير 15% وهو ما انعكس سلبا على التحصيل العلمي، كذلك الأمر لقطاع الصحة أين عرف تدهورا شديدا ومن ثم نوعية الخدمات التي يقدمها.

ومن بين الآثار السلبية في هذه الفترة التفاوت في الدخل وانتشار الفقر أو اتساع دائرة الفئات الهشة والمحرومة ناهيك عن مخلفات الأزمة الأمنية التي عرفتها

1 بطاهر علي، "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة الشلف العدد الأول 2004 ص 186

البلاد (الأرامل الأيتام المشردين المهجرين قصرا أو ما يطلق عليها اختصار ضحايا المأساة الوطنية) هذه الفئة الاجتماعية الهامة والتي كانت تحظى بدعم الدولة الاشتراكية السابقة لسنوات عديدة وجدت نفسها أمام واقع مر وأليم في آن واحد، فالأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد كانت هذه الفئات الأكثر تأثرا من تبعاتها في ظل انعدام أو ندرة فرص العمل التي من شأنها أن تخفف من عبء هذه المشاكل التي كانت تمر بها هذه الفئات الفقيرة من المجتمع.

كذلك سياسة إعادة جدولة الديون الخارجية كان لها المقابل السلبي على الجانب الاجتماعي فتحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الأساسية لم يكن في صالحها، وهو ما أدى إلى تدني القدرة الشرائية، وتجدر الإشارة أيضا أن توصيات صندوق النقد الدولي كان الهدف منها مساعدة الحكومة الجزائرية على انعاش اقتصادها من جديد والتخلي عن دعم المؤسسات المفلسة وكذلك الحد من الانفاق العام والعمل على ترشيده.

لكن وفي ظل متغيرات طبعت فترة التسعينيات من القرن الماضي أصبحت التنمية المحلية أمرا ثانويا، فأولوية النظام السياسي الجزائري استكمال البناء المؤسساتي واستعادة الشرعية لمؤسساته السياسية والدستورية، أما السكان فكان المطلب الأساسي هو استعادة الأمن وعودة السكينة. فالتنمية لا يمكنها أن تتحقق في غياب العنصر الأمني كذلك الأزمة الاقتصادية الخانقة الناجمة عن انخفاض أسعار المحروقات المصدر الرئيسي والأساسي للدخل الوطني، وأمام هذه المتغيرات فإن التنمية المحلية لم تكن في أولويات السياسات العامة إن لم نقل أن دراستها أمر مؤجل إلى حين توافر الظروف المناسبة[1].

---

1 يمكن القول أن مرحلة ،لتسعينيات من القرن الماضي أنها مرحلة سلبية في تاريخ الدولة الجزائرية إذ عرفت أوضاعا جد متردية سياسيا واقتصاديا وأمنيا، إذ واجهت الحكومات

=

03-02 **سياسات التنمية في بداية الألفية الجديدة:**

لقد جاءت هذه المرحلة عقب فترة عصيبة مرت بها الجزائر سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية وحتى السياسية، فالفترة السابقة خلفت وراءها وضعا مأساويا كارثيا يكاد يكون أشبه بالوضع الذي مرت به الجزائر عشية الاستقلال، وأهم الظروف أو ما ميز هذه المرحلة يمكن ذكرها في ما يلي:

- خضوع الاقتصاد الجزائري لشروط وبنوك صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية التي قدمت قروضا من أجل دعم الاقتصاد الوطني.

- استكمال البناء المؤسسات وهي الشرعية اللازمة من أجل إعطاء السياسات العامة الشرعية الكافية لتطبيقها على أرض الميدان.

- بداية استعادة الأمن الذي كان شبه منعدم في تسعينيات القرن الماضي، وهو

= الجزائرية المتعاقبة في تلك الفترة عدة صعوبات لعل أبرزها الشروط القاسية المفروضة من صندوق النقد الدولي والقاضية بغلق المؤسسات المفلسة والتي تواجه صعوبات مالية، كذلك خفض الانفاق العام، ومن جهة أخرى كذلك فإن مسألة التنمية المحلية باتت من القضايا الثانوية إذ أصبح استرجاع الأمن واسترجاع الشرعية لمؤسسات الدولة أولية العمل الحكومي، إذ لا يمكن مباشرة عمليات التنمية في ظل غياب متغير رئيسي وأساسي وهو الأمن، هذا الأخير يمكن اعتباره من بين أبرز أسباب فشل جلب الاستثمار الأجنبي، كذلك تخلف البلاد من الاستفادة من امتيازات الشراكة بين الجانب الأوربي والجزائري تجسيدا لاتفاقيات إعلان برشلونة، في حين كانت الدول المغاربية المجاورة السباقة للاستفادة من بنود هذا الإعلان، ومما زاد الأوضاع سوءا استمرار انهيار أسعار المحروقات لأدنى مستوياتها التي تعتبر الممول الرئيسي لبرامج التنمية المحلية.

العنصر الأساسي الذي بدونه لا يمكن نجاح برامج الاستثمار والتنمية المحلية.

- كذلك عرفت المرحلة بداية ارتفاع أسعار المحروقات مصدر الرئيسي للدخل الوطني، بعد أن عرفت أسعارها هبوطا متدنيا لقرابة العقد من الزمن.

- كذلك سعت السلطات الجزائرية الى مواصلة سياسة الاصلاحات الاقتصادية، والتوجه إلى الانفتاح على السوق الحرة.

لقد تبنت الحكومة الجزائرية في هذه المرحلة للخروج من الوضع السيء الكارثي، الناجم عن عدة أسباب سبق ذكرها، استراتيجية تنموية قائمة على إعادة دفع عجلة الاقتصاد الوطني والعمل على تحسين أدائه. وذلك من خلال برنامج مخطط سمي ببرنامج الانعاش الاقتصادي، هذا الأخير تم تحديد مدة خمس سنوات لاستكماله، يتبعه بعد ذلك برنامج آخر وهو برنامج دعم النمو الاقتصادي

لقد عولت الحكومة الجزائرية على هذه الاستراتيجية التنموية لتحسين الاقتصاد الوطني ومن ثم ينعكس هذا الأداء على الوضعية الاجتماعية للساكنة الجزائرية وفيما يلي أهم النقاط الأساسية التي تضمنتها هذه الاستراتيجية:

02 03 01 برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004:

لقد جاء هذا البرنامج من أجل إعادة بعث وإحياء الاقتصاد الوطني الذي عرف الركود والتدهور في العشرية الأخيرة من القرن الماضي، وقد قام هذا البرنامج على تشجيع الاستثمار الداخلي وتقديم التسهيلات والتحفيزات له، وبالتوازي أيضا خلق مناخ وجو مناسبين لجلب الاستثمارات الأجنبية الخارجية،

وبالتالي العمل على تنمية محلية بحيث للبعد الاقتصادي يكون له انعكاس ايجابي على الجانب الاجتماعي.

هذا وقد عملت السلطات الجزائرية على توفير أو رصد ميزانية لهذا البرنامج التنموي تم تقديرها بحوالي 07 مليار دولار، أما الأنشطة الرئيسية التي تم إعطاءها الأولوية من هذه الميزانية فتركزت بالأساس على دعم المؤسسات الانتاجية الصغيرة والمتوسطة، من أجل خلق حيوية اقتصادية كذلك توفير فرص عمل جديدة لمئات الآلاف من العمال خاصة منهم المسرحين من المؤسسات الاقتصادية التي تم غلقها وتوقيف نشاطها في المرحلة السابقة، ومن القطاعات الأخرى التي حظيت باهتمام البرنامج التنموي 2001-2004 نجد أيضا قطاع الفلاحة الذي خصصت له الحكومة مخطط تنموي جزئي ضمن البرنامج الكلي (برنامج الانعاش الاقتصادي)، PNDA حيث عملت الحكومة الجزائرية على معالجة ديون الفلاحين، كذلك تشجيع استصلاح الأراضي الفلاحية وتوزيع القطع الأرضية الصالحة للزراعة ومنح قروض من أجل الاستثمار واستصلاحها، ومن أجل معالجة ندرة المواد الغذائية الأساسية عملت ضمن هذا البرنامج على الانتاج المكثف وضمان وجودها في السوق المحلية.

وضمن برنامج الانعاش الاقتصادي فقد عملت الحكومه الجزائريه على تخصيص مبلغ 113 مليار دينار جزائري للجماعات المحلية، إذ تم إعطاء البلدية دور كبير في التنمية من خلال مخطط PCD الذي من شأنه الاهتمام أكثر لانشغالات المواطنين والعمل على تسيير وتسهيل سبل حياتهم، خاصة الطرق ومد قنوات المياه سواء أكانت الصالحة للشرب والاستعمال اليومي أو مياه الصرف الصحي، وإعادة بناء البنى التحية من أجل تشجيع السكان على الاستقرار كذلك توفير الجو والظروف المناسبة لعودة السكان إلى المناطق التي

هجرتها بسبب الظروف الاستثنائية التي مرت بها الجزائر في مرحلة السابقة[1]، ومن جهة أخرى وضمن اعطاء الاهتمام أكثر بالجماعات المحلية والعنصر البشري خصوصا الذي يعتبر محور التنمية المحلية وأساسها خصص البرنامج التنموي 16 مليار دينار جزائري تم تخصيص الجزء الأكبر منها لتوفير مناصب عمل دائمة وأخرى مؤقته، بالصيغ التي أعدتها الدولة لامتصاص ظاهرة البطالة، لا سيما حاملي الشهادات العليا، إذ تم اعتبار الحد من البطالة وانتشارها والعمل على احتوائها للحد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة خاصة في الظروف العصيبة والصعبة التي كانت تمر بها البلاد.

ودعما للتنمية المحلية وابراز دور الجماعات المحلية، عمل البرنامج التنموي على دعم وتحسين الخدمات العامة من خلال برامج السكن، وإعادة احياء الفضاءات الريفية والجبلية والمناطق النائية الجبلية، كذلك الاهتمام بقطاع الصحة من خلال العمل على اصلاح هذا القطاع، كذلك قطاع التربية الذي خصص له ميزانية 27 مليار دينار جزائري، أما قطاع التعليم العالي فتم تخصيص 18 مليار دينار جزائري، أما البحث العلمي 12.5 مليار دينار جزائري، كذلك عمل البرنامج على دعم باقي القطاعات والمرافق العمومية الأخرى[2].

---

1 المقصود بالظروف الاستثنائية التي مرت بها الجزائر هي سنوات الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد، إذ اضطر السكان خاصة المناطق المعزولة لمغادرة قراهم قصرا، ومن هذا كان من الصعب عودتهم إذ الضمانات الأمنيه لم تعد كافيه لإقناعهم، إذ لا بد من توفير سبل الحياة اللازمه لضمان العيش الكريم.

2 صالحي ناجية، مخناش فتيحة، "**تقييم برامج آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014" المؤتمر الدولي حول**

=

وضمن هذا البرنامج عملت الحكومة الجزائرية على التخفيف من حدة الفوارق الجهوية التنموية بين ربوع الوطن، فقد على تدعيم الصندوق الوطني لتنمية مناطق الجنوب (الصندوق الوطني لتطوير مناطق الجنوب حاليا)، هذا الصدوق أنشئ خصيصا لتنمية مدن ومناطق الجنوب التي تعاني تأخرا تنمويا مقارنة بنظيراتها في المدن الشمالية، إذ تم اعتماد ميزانية ما يقارب 25 مليار دينار جزائري من برنامج الانعاش الاقتصادي لفائدة هذا الصندوق، ومن بين النشاطات الأساسية التي عمل الصندوق على تنميتها ودعمها يمكن ذكرها فيما يلي:

- ترقية المحيط الزراعي والريفي والمساعدة على استصلاح الأراضي ودعم أنشطة الشباب الفلاحية.

- دعم البنى التحتية لا سيما الطرق والمواصلات ودعم قطاع الاتصالات في هذه المناطق قصد فك العزلة عنها.

- تمويل التجهيزات الاجتماعية من سكن وترقية قطاع الصحة

- امتصاص البطالة والعمل على استحداث فرص عمل وتقديم تحفيزات وامتيازات تعمل على تشجيع الاستثمار كذلك الاستقرار فيها.

أثر برنامج الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم 11-12 مارس 2013 جامعة سطيف.

وإضافة إلى هذا الصندوق الخاص بتطوير مناطق الجنوب، عمل برنامج الانعاش الاقتصاد الوطني 2001-2004 على دعم بعض الصناديق الأخرى المساهمة في العملية التنموية المحلية، مثل الصندوق الوطني للسكن، كذلك الصندوق الوطني لتكوين الشاب البطال، ولصندوق الوطني للقروض المصغرة، كل هذه الصناديق وغيرها استعان بها برنامج الانعاش الاقتصادي من أجل دعم التنمية المحلية.

لقد حقق هذا البرنامج عدة نتائج ايجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، كانخفاض المديونية الخارجية، كذلك ارتفاع احتياطي الصرف الوطني، وبداية استعادة الاقتصاد الوطني عافيته، إلا أن هذا الأمر لم يكن كافيا للتخلص من الآثار السلبية والوضع غير المرغوب الذي يستنفر العديد من الجهود التنموية لتغييره، ومن هذا كان على السلطات الجزائرية تشجيع الاستثمار المحلي أكثر وتقديم المزيد من التحفيزات والتشجيعات لجلب الاستثمارات الخارجية، كذلك دعم البرامج السابقة ببرنامج تكميلي وهو ما اطلق عليه ببرنامج دعم النمو الاقتصادي.

02-03-02 برنامج دعم النمو 2005-2009:

لقد جاء هذا البرنامج أو المخطط التنموي من أجل دعم وتثمين البرنامج التنموي السابق، هذا الأخير عرف عدة صعوبات وعقبات حالت دون تحقيق أهدافه الكاملة، لذا ومن أجل مواصلة العملية التنموية الاقتصادية والاجتماعية عملت السلطات الجزائرية على استحداث هذا المخطط وتسطير أهدافه سلفا، ويمكن القول أن هذا المخطط التنموي جاء في ظروف جد حسنة تختلف كلية عن الظروف اسابقة، إذ عرفت أسعار المحروقات انتعاشا ملحوظا ليتجاوز سعر

البرميل 90 دولارا وفي سنة 2008 تجاوز 120 دولار للبرميل بعد أن كان لا يتعدى 20 دولار في تسعينيات القرن الماضي، وهو ما يعني بالضرورة توفير السيولة المالية اللازمة والكافية لتمويل المخططات التنموية، كما عرفت البلاد الاستقرار الأمني اللازم لممارسة النشاط الاستثماري المحلي والأجنبي[1].

ومن بين الأهداف العديدة التي عمل مخطط دعم النمو وعمل على تحقيقها وكانت من أولويات السياسة العامة للبلاد يمكن الاشارة إلى إعطاء الاولوية لتوفير الوحدات السكنية للساكنة الجزائرية، إذ عملت الحكومة وضمن هذا البرنامج على انجاز قرابة المليون وحدة سكنية، كذلك الاهتمام أكثر وترقية قطاع الموارد المائية وذلك من خلال توسيع شبكة السدود الوطنية والعمل على ترميم وتهيئة القديمة منها، كذلك حفر الآبار المائية، ومد قنوات الري سواء تلك المخصصة لري المحاصيل الزراعية أو الموجهة للاستعمال اليومي، إضافة إلى دعم البنى التحتية ودعم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي اعتبرت أحد الوسائل الأساسية لمساعدة على امتصاص البطالة والحد من استفحالها، كذلك هناك أهداف أخرى كتحسين قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ودعم تنمية مناطق الارياف والسهوب والجنوب الجزائري.

أما الميزانية المعتمدة لبرنامج دعم النمو فكانت 2.202.7 مليار دينار جزائري، إذ تم تخصيص حوالي نصف المبلغ من أجل تنمية الموارد البشرية وتحسين ظروف معيشة السكان الجزائرية، إذ خصص مبلغ 1.908.5 مليار دينار

---

1 عبو عمر، عبو هودة، " **جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**" ملتقى وطني حول التحولات السيسية وإشكالية التمية في الجزائر: واقع وتحديت، جامعة الشلف

جزائري لذا الغرض أو الهدف، حيث خصص لقطاع السكن 550 مليار دبنار جزائري، أما قطاع التعليم العالي 140 مليار دينار جزائري، وضمن هذا التوجه أو تحسين ظروف السكان، حصلت مناطق الهضاب على 150 مليار دينار جزائري لتنمية هذه المناطق، كذلك خصص لصندوق تطوير مناطق الجنوب (تنمية مناطق الجنوب سابقا) على 200 مليار دينار جزائري، إضافة إلى بقية القطاعات الأخرى التي تصب في تحسين ظروف السكان من كهرباء وصحة وثقافة وغيرها.

أما فيما يخص تطوير المنشآت القاعدية والأساسية فقد تم تخصيص 1.703.5 مليار دينار جزائري أنجز منها حوالي 40% وتشمل هذ المنشآت الأساسية قطاع النقل كذلك قطاع الأشغال العمومية، وضمن هذا الادراج تم تخصيص والاهتمام أكثر بقطاع البيئة وتهيئة الاقليم، وهو الأمر الذي يؤشر على اهتمام الهيئات الجرائربة بقطاعات لم تكن مدرجة من قبل أو في آخر اهتمامات السياسة العامة.

كذلك حظي قطاع تطوير الخدمة العمومية وتحديثها وعصرنتها بأولوية هذا البرنامج، إد تم تخصيص 203.9 مليار دينار جزائري الذي يشمل البريد والاتصالات والتجارة والعدالة والداخلية وغيرها من مرافق الخدمة العمومية الجزائرية.

ومن جهة أخرى فإن برنامج دعم النمو أعطى أهمية لتطوير وتنمية القطاعات الحيوية التي من شأنها دعم الاقتصاد الوطني وترفع من نسبة الناتج المحلي، فميزانية 307.2 مليار دينار جزائري تم تخصيصها لتطوير الفلاحة والزراعة، كذلك الصناعة وقطاع الصيد البحري وحتى السياحة، كما عملت

الحكومة على ترقية الاستثمار وتشجيعه ووضع التحفيزات الكافية واللازمة على تشجيعه، كما عملت في ذات الوقت على تشجيع انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم التسهيلات اللازمة لنجاح نشاطها[1].

ويرجع العديد من الباحثين خاصة الاقتصاديين والمتخصصين في مجال التنمية المحلية، أن الطفرة التي شهدتها الجزائر في مثل هذه المرحلة لا يمكن ارجاعها إلى حسن التخطيط لبرنامج دعم النمو، وإنما تعود بالأساس إلى الطفرة الكبيرة في أسعار المحروقات التي وصلت إلى مستويات قياسية الأمر الذي أتاح للبلاد استحواذها على وفرة مالية معتبرة، استغلت في التخلص من المديونية الخارجية، التي عرفت أدنى مستوى لها سنة 2007 بواقع 02.3 مليار دولار.

وبحسب الاحصائيات الرسمية الصادرة عن الهيئات المعنية فإن معدلات البطالة عرفت انخفاضا ملحوظا فبعد أن كانت معدلات البطالة تقدر بحوالي 17% سنة 2004 ليصبح معدلها سنة 2007 في حدود 11% وهذا بفضل البرامج التنموية التي عمى برنامج دعم النمو على دعمها، مع الاشارة إلى أن هذا البرنامج وضع في أولوياته التنمية البشرية وتحسين ظروف ووضعية السكان، حيث عملت قطاعات الخدمات والصناعة على امتصاص والحد من البطالة التي كانت مرتفعة حيث وصلت حتى حدود 30% بحسب الاحصائيات الرسمية.

ومن نتائج برنامج دعم النمو على التنمية البشرية نلاحظ أنه وفي سنة 2008 وضمن الاحصاء السكاني فقد بلغ عدد السكان الجزائرية قرابة 35

---

1 نفس المرجع السابق

مليون نسمة أي بمعدل يقارب 3.4% والذي اعتبر الاعلى عالميا، وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على الظروف المعيشية الحسنة التي عرفتها البلاد.

كما عرفت بقية القطاعات الأخرى تحسنا ملحوظا ومن جهة أخرى فقد تم اشراك الجماعات المحلية في عملية التنمية المحلية، الأمر الذي حسن كثيرا من وضعية بعض المناطق الجزائرية خاصة الجبلية منها وأيضا مناطق الهضاب والسهوب وحتى الجنوب، الأمر الذي ساهم في استقرارهم في أماكنهم وتشجيع العمل الفلاحي والزراعي وحتى الرعوي فيها.

لكن وبالرغم من هذه النتائج الايجابية التي حققها برنامج النمو إلا أنها كانت فقط على الجانب أو المستوى الاجتماعي، أما الاقتصادي فلم تغير الكثير، فالوفرة المالية التي كانت تتربع عليها البلاد ساهمت في ترسيخ ثقافة الاستيراد على حساب تنمية ودعم الاقتصاد المحلي، فالتنمية هي عملية شاملة ومتكاملة، وهو الأمر الذي ستكون له آثار سلبية يتطلب من الهيئات الحكومية الجزائرية العمل على تداركه.

02-03-03 برنامج المخطط الخماسي 2010-2015:

لقد اعتمدت الحكومة الجزائرية هذا المخطط الخماسي، كتكملة لسلسلة البرامج التنموية التي عكفت عليها منذ بداية الألفية الجديدة، وهذا بطبيعة الأمر مع توفر الحدود المطلوبة للقيام بالعمليات التنموية ونخص بالذكر استعادة

الأمن، الذي يعتبر ركيزة أساسية لنجاح أي نشاط اقتصادي وبما فيها أيضا كذلك الأنشطة الأخرى[1].

هذا وقد خصصت الحكومة الجزائرية لهذه الخطة الخماسية التنموية مبلغ 21214 مليار دينار جزائري، حيث ثم التركيز علي ثلاثة قطاعات أساسية من أجل النهوض بالبلاد، يمكن عرض أبرز المحاور الكبرى للمخطط الخماسي للتنمية فيما يلي:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها كالطرق السريعة، ومد السكك الحديدية والسدود وتم رصد لهذا الغرض حوالي 130 مليار دولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بقيمة 156 مليار دولار لدفع عجلة التنمية المحلية.

- كما يعمل هذا المخطط على تخصيص 40% من ميزانياته لمشاريع التنمية البشرية، وما يرافقها من مشاريع خدماتية كتحسين ظروف التعليم والصحة وغيرها من المرافق الضرورية للساكنة المحلية.

- العمل على دعم الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمار في المشاريع الاستراتيجية كالفلاحة والتنمية الريفية والتي رصد لها مبلغ 1000 مليار دج.

- العمل على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على دعمها، وتيسير القروض البنكية.

---

1 صالحي ناجية، مخناش فتيحة، "تقييم برامج آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014" مرجع سابق

- تخصيص ميزانية 320 مليار دج لاستحداث مناصب شغل من شأنها امتصاص البطالة المتفشية في الأوساط الشبابية.

والملاحظ على هذا المخطط الخماسي أن الدولة الجزائرية علقت عليه آمالا كبيرة لتحقيق القفزة النوعية وتحقيق الأهداف التنموية، ويتجلى هذا الأمر من حجم المشاريع المسطرة، وهذا من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف التنمية المحلية وهو ما ينعكس بضرورة الأمر على تحسين ظروف معيشة السكان المحلية.

02-02 التعليم العالي والتنمية في الجزائر:

قبل التطرق لأبرز مؤشرات التنمية المحلية بالجزائر وواقع سوق العمل بها وعلاقة التعليم العالي بهذه المتغيرات، تجدر الإشارة إلى تقديم نظرة إحصائية حول الواقع الديمغرافي للساكنة الجزائرية.

01- الواقع الديمغرافي للسكان الجزائريين:

يشير الاحصاء الأخير لعدد ساكنة الدولة الجزائرية لسنة 2008 والذي يتكرر كل عشر سنوات، أنه يتواجد على الأراضي الجزائرية قرابة 030 080 34 مليون نسمة[1]، لتصل الزيادة إلى 35 مليون نسمة في احصاء 2010 وحسب نفس المصدر أي الديوان الوطني للإحصاء فإن عدد السكان الجزائرية لسنة

---

1 République Algérienne Democratique Populaire. **Annuaire Statistique De L'Algérie.** Office National Des Statistiques. Edition 2012 N 28 Résultats 2008-2010 P12

2014 وصل قرابة 37 مليـون نسـمة وهـي زيـادة طبيعيـة في المسـتوى العـالمي، كـما يوضـح الجدول التالي الاحصاء الخاص بالسكان لكل عشر سنوات

جدول رقم (01): الاحصاء السكاني للجزائر منذ 1966-2008

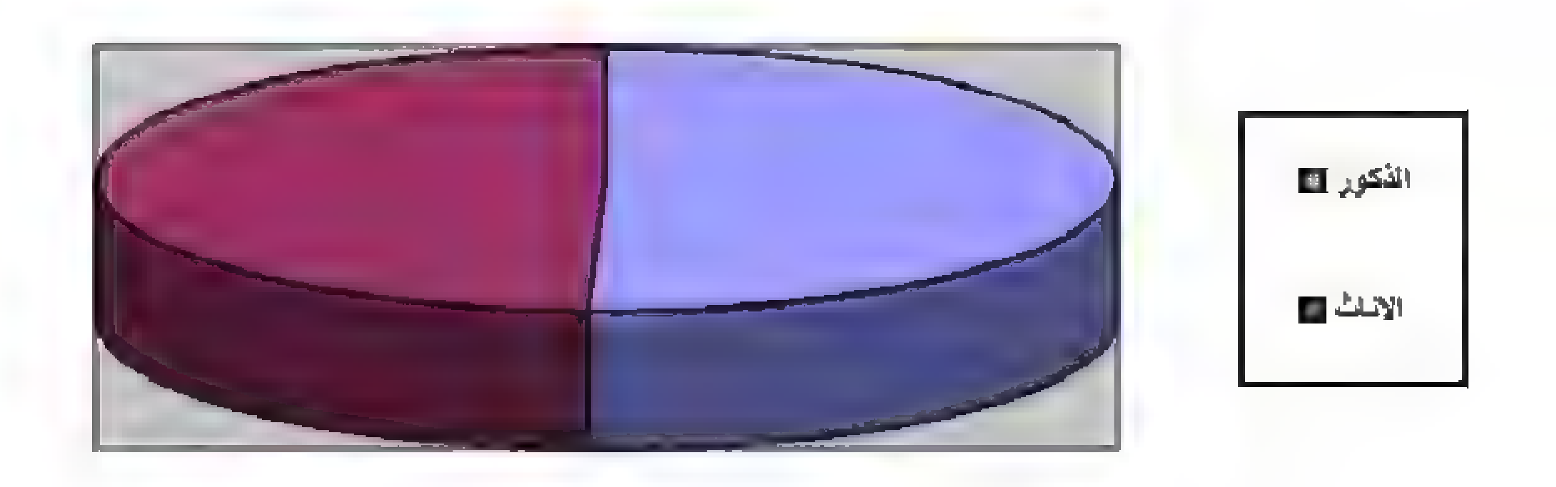
R G P H[1]	Population Totale
1966	12.022.000
1977	16.948.000
1987	23.038.942
1998	29.100.869
2008	34.080.000

المصدر :ONS

وتشير ذات الدراسة الإحصائية أن عدد الذكور بلغ عددهم قرابة 747 232 17 مليـون نسمة أما الاناث فقد بلغوا 847283 16 مليون نسمة وتشكل نسـبه الشـباب قرابـه 73% أي المجتمع الجزائري هو مجتمع شبابي بالدرجة الأولى وهو مـا يزيـد أيضـا مـن رصيـد مجمـوع القوى العاملة في البلاد.

1 -(R G P H) Recensement General de la Population et de l Habitat

الشكل رقم (03): الدائرة النسبية لنسبة الذكور والاناث في الجزائر



المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات ONS

أما التوزيع العمري للساكنة الجزائرية فيمكن عرضه وفق الجدول التالي:

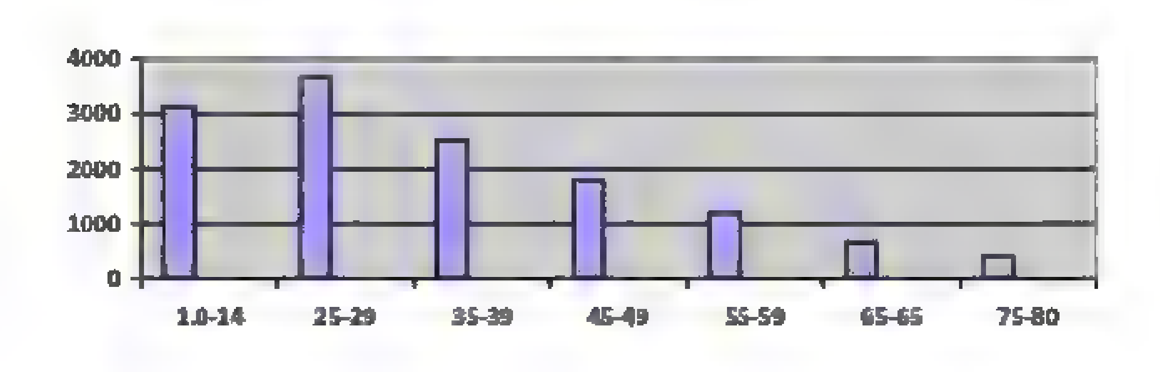
الجدول رقم (02)

التوزيع العمري للسكان الجزائريين بتاريخ 2010/07/01 الوحدة بالآلاف

المجموعة العمرية	الذكور	الإناث	المجموع
14-10	1 594	1 529	3 123
29-25	1 856	1 810	3 666
39-35	1 252	1 252	2 504
49-45	899	886	1 795
59-55	604	586	1 191
69-65	317	324	640
80-75	194	201	396

Source: Office National Statistiques

الشكل رقم (04): التوزيع العمري للساكنة الجزائرية



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات ONS

من خلال الجدول والشكل البياني يبرز جليا أن فئة الجزائريين الأقل من سن 30 سنه تشكل الغالبية، بيسما تتضاءل وتتناقص الفئات العمرية الأكبر من 55 سنة، الأمر الذي يؤشر على قيام بعمليات تنمية مع وجود مؤشرات نجاحها إذا ما تم حسن استغلالها، في وقت تعاني بعض المجتمعات وخاصة الغربية من أزمة الشيخوخة والحاجة لليد العاملة لتحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

ومن خلال هذه المؤشرات السكانية المقدمة وارتفاعها في الفئات العمرية الأقل من 30 سنة يحتم على الهيئات الوصية على التعليم بشكله العام بما فيه التعليم العالي، على بدل الجهود لتوفير البنى التحتية التي تعمل على تأطير وتكوين الأفراد حتى يتمكنوا من تقديم الإضافة اللازمة والكافية للتنمية المحلية في البلاد.

02- التعليم العالي وسوق العمل الجزائرية:

لقد سبقت الإشارة إلى أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد على أكثر من 98% من مصادر دخله على صادرات المحروقات، كما عرف معدل النمو للإنتاج الوطني الخام لسنة 2011 معدل نمو قدر بـ 2.1% بينما سجل معد النمو للناتج الداخلي الخام 2.6% لنفس السنة والجدول التالي يوضح التطور لمعدلات نمو الاقتصاد الجزائري[1].

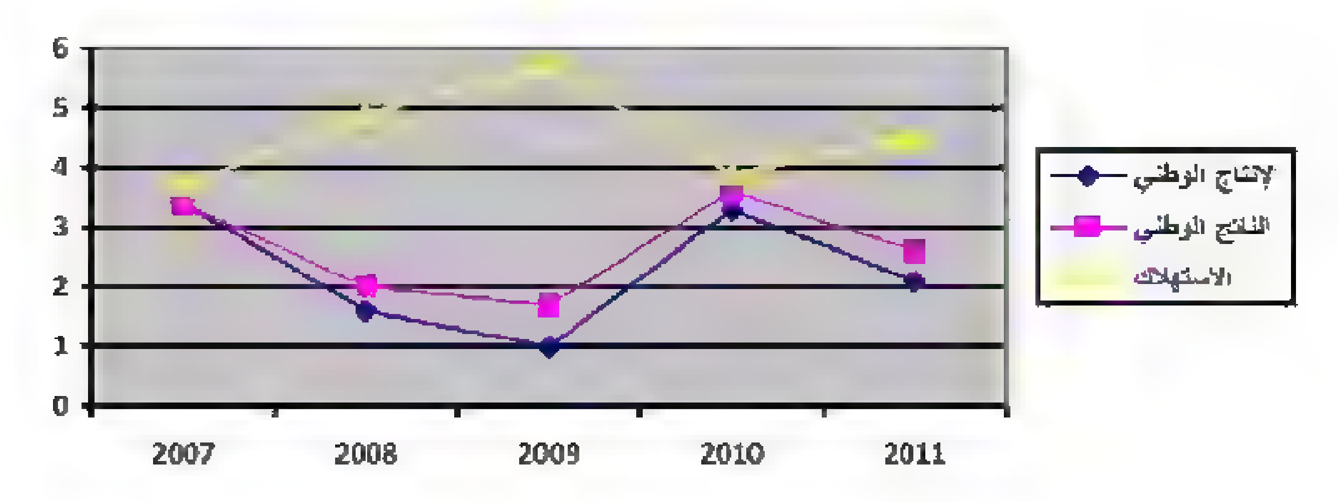
1- Office National Statistique, **L'Algérie En Quelques Chiffres**. Resultats 2011 Edition:2012 p4

الجدول رقم (03): تطور معدلات النمو الاقتصادية الجزائرية

التعيين	2007	2008	2009	2010	2011
معدل النمو للإنتاج الوطني الداخلي الخام %	3.4	1.6	1.0	3.3	2.1
معدل النمو للناتج الوطني الخام %	3.4	2.0	1.7	3.6	2.6
معدل الاستهلاك الوطني %	3.7	4.9	5.7	3.9	4.5

المصدر: من إعداد الباحث

الشكل رقم (05): تطور معدلات النمو الاقتصادية



المصدر: من اعداد الباحث

من خلال الأرقام المقدمة في الجدول والمعبر عنها في الرسم البياني يظهر جليا التذبذب وعدم الاستقرار في معدلات النمو سواء للإنتاج الوطني الخام أو الناتج الوطني، وهذا بطبيعة الأمر له تأثير على معدلات الاستهلاك الوطني،

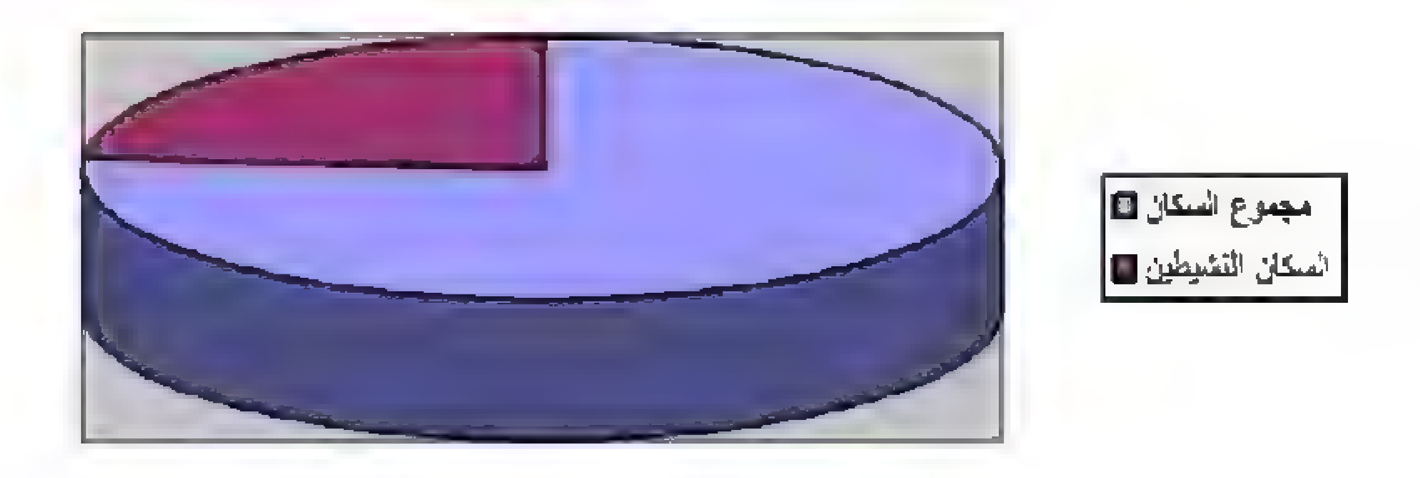
كذلك النشاط الصناعي والزراعي وكل ما من شأنه أن يساهم في الانتاج الوطني كما أبرزت الارقام الاحصائية إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك مقارنة بالإنتاج الوطني الأمر الذي كان له آثار سلبية على الميزانية العامة واحتياطات الصرف الوطنية.

01-02 سوق العمل الجزائرية:

من خلال الاحصاء الوطني المقدم على سوق العمل الجزائرية خلال سبتمبر 2014 أظهرت البيانات أن حجم السكان الناشطين اقتصاديا بلغ حوالي 000 453 11 نسمة من مجموع السكان الجزائرية الذي تجاوز 35 مليون نسمة، أي حوالي 26% من إجمالي السكان، كما أبرزت ذات الدراسة أن حجم السكان النشيطين عرف تراجعا مقارنة بالأشهر الماضية، وأشارت الدراسة أن نسبة النساء النشيطين اقتصاديا بلغت حوالي 18% أي أكثر من إثنان مليون نسمة[1].

1- Office National Statistique, Activité Emploi& Chômage en septembre 2014. Données Statistiques 2014

الشكل رقم (06): نسبة السكان النشيطين اقتصاديا من مجموع السكان



المصدر: من اعداد الباحث

أما عن القطاعات التي يتوزع فيها هؤلاء السكان النشيطين فقد استحود قطاع الخدمات والتجارة على الغالبية العظمى أو المطلقة من السكان النشيطين، فبلغت نسبتهم في هذا القطاع حوالي 60.8% من إجمالي اليد العاملة، لكن يبقى التساؤل مطروحا هل هذا القطاع يقدم الاضافة للاقتصاد الوطني لاستقطابه هذا الكم الهائل من الايدي العاملة، وفي ذات الوقت ما مدى مساهمته في برامج التنمية المحلية، وهل الجامعة الجزائرية مجبرة لتكييف برامجها ومقرراتها أكثر بما يتماشى مع هذا النشاط؟

تليه مباشرة قطاع الأشغال العمومية الذي يستحوذ على حوالي 17.8% كذلك في الرتبة الثالثة قطاع الصناعة بنسبة 12.6% وأخيرا قطاع الفلاحة 8.8% وهي نسب قليلة جدا مقارنة ما يمكن أن تقدمه هذه القطاعات من إضافات هامة للإنتاج الوطني والتنمية المحلية، وهو ما يفسر أيضا توجه السياسات العامة لجعل قطاع الخدمات يمتص البطالة وطالبي العمل، وهذه السياسة لا تشجع على الخروج من الاقتصاد الريع البترولي.

لذلك فالقطاعات الثلاثة الأخرى ذات أهمية على الاقتصاد الوطني في حين أن قطاع الخدمات توجد به البدائل الكافية لتعويض اليد العاملة باستخدام وتعميم الإدارة الالكترونية، والعمل عى عصرنة الإدارة العامة، ومن هذا المنطلق فسياسات التعليم العالي لا يمكن أن تستثمر جهودها ونتائج بحثها في قطاعات لا تحظى باستراتيجية تطوير واضحة المعالم من قبل صانعي السياسات العامة في البلاد.

والجدول الموالي يوصح أكثر عدد المنخرطين في القطاعات السابقة الذكر من السكان النشيطين اقتصاديا من اجمالي مجموع السكان الجزائرية الكلي.

الجدول رقم (04): توزيع السكان النشيطين على القطاعات 2011 الوحدة بالألاف

القطاع	المشتغلون	النسبة المئوية%
الفلاحة	1 034	10.8
الصناعة	1 367	14.2
بناء وأشغال عمومية	1 595	16.6
تجارة وخدمات	5 603	58.4
المجموع	9 599	100

Source: L'Algérie en quelques chiffres P[11]

وبعد أن كان عدد أو نسبة السكان النشيطين حسب الاحصاء لسنة 2008 يقدر بحوالي 56% لترتفع النسبة بدرجتين لسنة 2012 ليصبح 58% مقابل تناقص وتضاءل في القطاعات الحيوية المحركة للاقتصاد الوطني، أي يطرح

جدوى برمج تنمية القطاعات الأخرى، والملاحظ كذلك أن سوق العمل الجزائرية عرفت تطورا من سنة إلى أخرى، وهذا التطور ليس المقصود به الزيادة وإنما كانت متذبذبة ببرامج وأهداف السياسات العامة لا سيما السياسات الاجتماعية، والجدول التالي يوضح تطور سوق العمل الجزائرية.

الجدول رقم (05): تطور سوق العمل الجزائرية

السنة	طلبات التوظيف المسلمة	عروض التوظيف المسلمة	توظيفات منجزة		
			توظيف دائم	توظيف مؤقت	المجموع
2008	1 176 156	213 194	21 304	133 968	155 272
2009	963 016	235 606	21 286	157 598	178 884
2010	1 090 963	234 666	21 988	176 788	198 776
2011	1 647 047	253 605	18 580	193 442	212 022

Source: L'Algérie en quelques chiffres P[11]

فعروض العمل المقدمة في الجدول السابق تستقطب مختلف الشرائح من طالبي العمل، إضافة إلى تنوع فئاتهم العمرية، ومثلما سبقت الإشارة إلى أن المجتمع الجزائري يطغى أو يغلب عليه الطابع الشبابي فيمكن القول أن سوق العمل الجزائرية لا تعاني الشيخوخة مثلما عليه الحال في بعض المجتمعات الأخرى.

الجدول رقم (06): يوضح المستويات التعليمية للعمال الجزائريين.

السن	بدون مستوى	مستوى ابتدائي	مستوى متوسط	مستوى ثانوي	مستوى جامعي	المجموع
15-24	84	422	814	281	70	1 671
25-29	68	228	544	336	185	1 360
30-34	94	200	455	386	170	1 305
35-39	141	283	336	317	176	1 253
40-44	187	356	276	259	128	1 205
45-49	200	260	153	143	69	826
50-54	172	221	83	78	68	623
55+	291	213	46	36	39	626
المجموع	1 238	2 183	2 707	1 836	905	8 869
النسبة %	13.96	24.61	30.52	20.70	10.21	100

المصدر: ONS احصاء 2008

وتظهر النتائج أن فئة التعليم المتوسط تشكل حوالي 30% من العمال النشبطين في سوق العمل بينما جاءت فئة التعليم العالي في المرتبة الأخيرة بنسبة قدرت بحوالي 10% مع العلم أن الدولة الجزائرية بدلت مجهودات كبيرة من أجل تعميم التعليم العالي، ويظهر هذا جليا من خلال الخريجين الحاملين

للشهادات العليا والذين يتزايد عددهم من سنة إلى أخرى، حيث تجاوز عـددهم في الموسـم الجامعي 2013/2012 أكثر من ربع مليون، أي إطارات يمكن أن تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني والمساهمة في التنمية المحلية للبلاد.

أما عن نسبة البطالة وحسب التقرير الذي قدمه المكتب الدولي للعمل، فإن بـالجزائر يتواجد بها قرابة 000 214 1 شخص بطال، أي بمعدل يقارب 10.6% والملفت للنظـر في هـذه الدراسة المقدمة من المكتب الدولي للعمل أنـه يرجـع أسـباب ارتفـاع البطالـة في الجزائـر إلى حاملي الشهادات العليا وخريجي مؤسسـات التعلـيم العـالي، حيـث سـجلت الدراسـة أنـه في عامي 2012 -2013 سجلت البطالة في صفوف حـاملي الشـهادات العليـا مـن 21% الى حـدود 13% في شهر أفريل مـن سـنة 2014 لترتفـع خـلال ذات السـنة وفي شـهر سـبتمبر لتصـل إلى حدود 16.4% ويمكن ارجاع ارتفاع نسبة البطالة في صفوف هذه الفئة إلى عدة أسباب ابرزها تراجع سـعر المحروقـات في الأسـواق العالميـة وتبعاتـه السـلبية عـلى بـرامج وخطـط التنميـة المحلية، كذلك تجميد عروض العمل المؤقتة التي كانـت تعمـل عـلى اسـتقطاب هـذه الفئـة، كذلك ارتفاع حاملي الشهادات العليا يقابله أداء ضعيف للنشاط الاقتصادي عجز عن احتـواء هذه الفئة.

وقبل التطرق للبرامج التي أعدتها الحكومة ضـمن السياسـات الاجتماعيـة لاسـتقطاب حاملي الشهادات العليا يمكن عرض الجدول والمنحى البياني لخريجي الجامعات الجزائرية من الستينيات من القرن الماضي إلى غاية 2012.

الجدول رقم (07): تطور أعداد حاملي الشهادات الجامعية

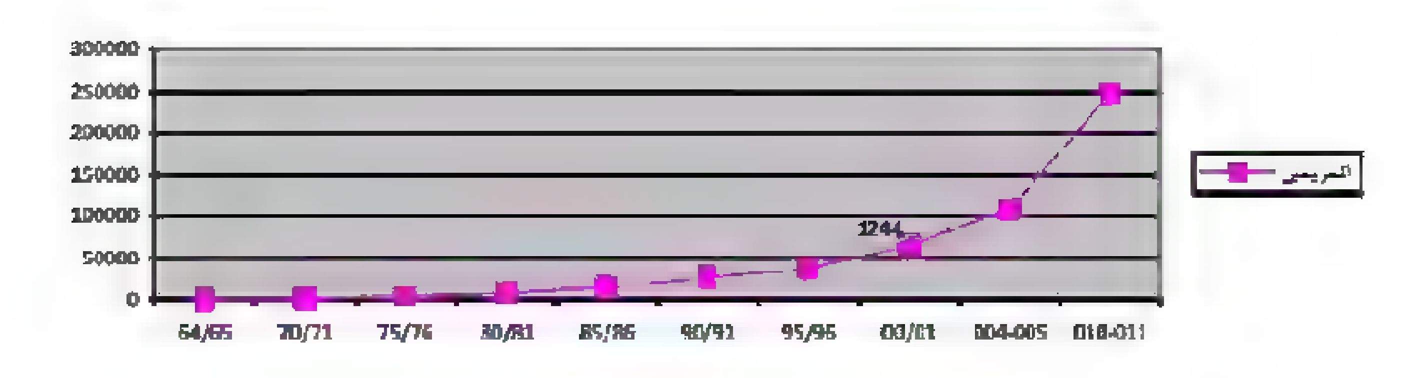
الموسم الجامعي	الخريجين	الموسم الجامعي	الخريجين	الموسم الجامعي	الخريجين
1963/1962	-----	1982/1981	7800	2001/2000	65192
1964/1963	180	1983/1982	9584	2002/2001	72737
1965/1964	179	1984/1983	10237	2003/2002	77972
1966/1965	195	1985/1984	11713	2004/2003	91828
1967/1966	378	1986/1985	14097	2005/2004	107515
1968/1967	654	1987/1986	16645	2006/2005	112932
1969/1968	724	1988/1987	18110	2007/2006	121905
1970/1969	817	1989/1988	20493	2008/2007	146889
1971/1970	1244	1990/1989	22917	2009/2008	150014
1972/1971	1703	1991/1990	25582	2010/2009	199767
1973/1972	2355	1992/1991	28182	2011/2010	246743
1974/1973	2786	1993/1992	29336		
1975/1974	2844	1994/1993	29341		
1976/1975	4661	1995/1994	31970		
1977/1976	5410	1996/1995	35671		

1978/1977	5928	1997/1996	37323
1979/1978	6046	1998/1997	39521
1980/1979	6963	1999/1998	44531
1981/1980	7477	2000/1999	52804

المصدر: ONS P127

الشكل رقم (07)

منحى بياني لتطور حاملي الشهادات الجامعية 1964-2011



المصدر: من اعداد الباحث

03-02 جهود الدولة الجزائرية للحد من البطالة وإدماج حاملي الشهادات الجامعية:

تعتبر الدولة الجزائرية من الدول القليلة في العالم التي تعمد على إيجاد حلول لظاهرة البطالة المتفشية في أوساط الشباب على اختلاف فئاتهم العمرية كذلك مستوياتهم التعليمية، ومن أجل هذا الغرض اتبعت الدولة الجزائرية

العديد من البرامج للحد من الظاهرة وايجاد فرص عمل لطالبيها ويمكن إيجاز أبرز البرامج التشغيلية فيما يلي[1]:

-01 الوكالة الوطنية للتشغيل: تم انشاء هذا الجهاز سنة 1990 وهو مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تنتشر فروعها في كافة المدن الجزائرية، وتعمل على تنظيم سوق العمل، وهي أيضا وسيط بين طالبي العمل وأصحاب العمل.

-02 وكالة التنمية الاجتماعية: تم انشاءها سنة 1996 وكان هدفها دعم الفئات الهشة والمحتاجة والمساهمة في تخفيف من حدة البطالة الناجمة عن مفاوضات صندوق النقد الدولي والتوصيات التي قدمها لا سيما تلك المتعلقة بغلق المصانع العمومية وتسريح مئات الآلاف من العمال وتأثير ذلك السلبي على الوضع الاجتماعي للجزائريين.

-03 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2004: تعمل على دعم أصحاب المبادرات الفردية وتقديم قروض للشباب البطال حتى يتمكنوا من مباشرة مشاريعهم ودعم مؤسساتهم ومرافقتهم من خلال تقديم المشورة.

-04 الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب 1997: وهي من الهيئات والبرامج التي تعول عليها الحكومة الجزائرية لامتصاص البطالة والحد من تفاقمها، فهي تشجع الشباب على انشاء مؤسسات صغيرة خاصة بهم وتعمل على دعمها من خلال القروض وتسيير الأمور الادارية.

---

1 -المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية. مخرجات ومدخلات التعليم العالي في الجزائر**، حميدة بوزيد 2011 ص73

أما عن حاملي الشهادات العليا فالملاحظ ومن خلال مكتب العمل الدولي أن البطاله جد مرتفعة لدى هذه الفئة بينما يلاحظ أنها في انخفاض كل قلت المستويات التعليمية للبطالين، فعملت الحكومة الجزائرية على ادراج عقود عمل مؤقتة خاصة بهذه الفئة.

05 – عقود ما قبل التشغيل: تم انشاء هذا الجهاز سنة 1998 وهو موجه خصيصا لحاملي الشهادات الجامعية العليا وأصحاب التكوين المهني ممن يحملون شهادة تقني سامي، ومنذ انشائه فقد عمل على استقطاب الآلاف من خريجي الجامعات بعقود عمل مؤقتة، يتم توجيههم في الغالب للعمل في الإدارات والمؤسسات العمومية، ويتم صرف رواتبهم عن طريق الحزينة العمومية، والغاية من هذه العملية هو جعل حاملي الشهادات العليا يكتسبون الخبرة المهنية التي تؤهلهم للالتحاق بسوق العمل والمساهمة في التنمية الاقتصادية والوطنية[1].

إلا أنه وفي ظل الكم الهائل من خريجي الجامعات والذي تم تقديره بحوالي 120 ألف سنويا لم يعد هذا الجهاز كافيا لاستيعاب هذا العدد الهائل، لذا كان على الهيئات الرسمية ايجاد بدائل لاستيعاب هذه الفئة التي صرفت الدولة الكثير من اجل تكوينهم، ومن هذا المنطلق فقد اعتمدت الحكومة الجزائرية على استراتيجية تقوم على مقاربة أساسها اقتصادي ترمي إلى تكوين قوة عملة

---

1 سميرة العابد، زهية عباز، "ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات". مجلة الباحث جامعة ورقلة عدد 11 سنة 2012 ص82-80

مدربة، والعمل على استحداث ما بين 350 ألف و450 ألف منصب عمل كل سنة، إلا أن هـذا الأمر غير كافي إذ يتطلب الأمر ايجاد آلية تضمن مواكبـة سياسـات التعلـيم العـالي مـع تطـور وحجم سوق العمل المحلي.

المبحث الثالث

سياسات التنمية المحلية

في جمهورية تونس

بعد أن حصلت على استقلالها وتحررت من الحماية الفرنسية التي دامت قرابة السبعين عاما، ورثت الجمهورية التونسية المستقلة حديثا واقعا مرا أليما كان له انعكاساته السلبية من على جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والصحية وحتى التعليمية، هذا الواقع استلزم على صانعي السياسات العامة في تونس العمل على تغييره والتخلص من بقايا وآثار الحقبة الاستعمارية، ولا يمكن لهذا الأمر أن يتأتى إلا من خلال القيام بعمليات التنمية التي بدأت بالفعل مع السنوات الأولى للجمهورية الحديثة.

ويمكن تقسيم عملية التنمية المحلية التي مرت بها الجمهورية التونسية، إلى مرحلتين أساسيتين منذ الاستقلال وإلى غاية نهاية العشرية الأولى من الألفية الجديدة، بحيث أن كل مرحلة لها ميزاتها وسيماتها الخاصة، يمكن ذكرهما فيما يلي:

أ- المرحلة الأولى للتنمية المحلية 1956-1987:

لقد ارتبطت هذه المرحلة بحكم الرئيس التونسي الراحل "الحبيب بورقيبة" إذ عملية التغيير التي أعقبت المرحلة الاستقلالية، لم يكن الهدف منها اصلاح

الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمواطن التونسي فحسب، وإنما كانت أيضا تمس بالدرجة الأولى عمق المجتمع أي تغيير نمط العادات والتقاليد وبتعبير أكثر دقة تغيير الهوية الشخصية للمواطن التونسي.

فهذا التغيير قد لا يكون بالنمط الذي ارادته الإدارة الفرنسية أثناء فترة الحماية، وإنما هذا التغيير يكون وفق النمط أو التصور البورقيبي الذي يهدف نقل المجتمع التونسي إلى الحداثة امدنية التي لا مكان لها للعروشية والقبيلة والتمسك بالدين التي تعيق عمليات التنمية، فهذه المرحلة عرفت بنظام الأبوية، هذا النظام ترتكز فيه صياغة السياسات العامة على رؤية الزعيم الذي يتمتع بالصفات الكاريزمية ومعه تكون المؤسسات الأخرى ضعيفة سواء أكانت تحمل طابع الرسمية أو غير الرسمية ممثلة في مؤسسات المجتمع المدني، وعليه فإن ميزة السياسات التنموية في هذه المرحلة بالذات كانت تمتاز بعدم الاستقرار وعدم تحقيق الأهداف وهو ما يعبر عنه بسخط المجتمع التونسي وعدم رضاه عن السياسات المتبعة في شكل احتجاجات وتظاهرات[1].

ولقد ارتكزت سياسات التنمية المحلية في ستينيات القرن الماضي على دعم القطاع العام والتدخل المباشر في تسيير المؤسسات الاقتصادية حتى يتم احداث

---

1 مراد مهني، "الأنظمة الأبوية المستحدثة في العالم العربي الحديث الأبوية البورقيبية مثالا تونس". **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة ورقلة الجزائر العدد الخامس جوان 2011 ص318

القطيعة مع الارث الاستعماري السابق، غير أن هذه السياسة أثبت فشلها بسبب ضعف الموارد المالية اللازمة لتسيير هذه المؤسسات، ومن جهة أخرى فإن النظام السياسي التونسي في مرحلته الأولى اعتبر أن الأراضي المشاعة بين العروش التونسية تشكل إحدى أكبر معيقات التنمية المحلية.

وفي بداية السبعينيات القرن الماضي قرر النظام السياسي تبني نظام سياسة الانفتاح الاقتصادي أي تشجيع الخواص على المساهمة في التنمية المحلية، وهذا من خلال خلق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والعمل على مراجعة قانون الاستثمارات في تونس، الأمر الذي أدى إلى تحمس المواطنين للمشاركة في عمليات التنمية باعتبارهم أحد ركائزها الأساسية، هذا وقد نجم عن هذه السياسة مؤشرات مقبولة كانت لها انعكاساتها الايجابية على حياة المواطن التونسي.

لكن ومع تقدم الوقت بدأت تظهر عدة نتائج سلبية، فشل صانعوا السياسات العامة في تونس عن إيجاد حلول تعالج انحرافات السياسة التنموية المتبعة، وهذا ما أدى إلى ظهور عدة حركات احتجاجية عمالية والتي تم تقديرها سنة 1977 بحوالي 492 إضراب، ومن نتائج هده السياسة التنموية التي اعتمدت على اعتبار المواطن التونسي شريك أساسي لا يمكن الاستغناء عنه أنها جاءت بنتائج سلبية عكسيه، فالسياسه القائمه والتي من أبرز أهدافها القضاء على الطبقية لم تتمكن من تحقيقها بل كرست وجود الطبقية الاجتماعية داخل

المجتمع التونسي، وأوقفت جميع البرامج والمخططات التنموية بسبب ضعف التمويل وعجز الأفراد عن المساهمة بصفة حقيقية وفعالة في التنمية المحلية، الأمر الذي اضطر السلطات التونسية بالاستعانة بالمديونية الخارجية من صندوق النقد الدولي سنة 1977.

إن الاستدانة الخارجية تفضي إلى نتيجة حتمية أن أهداف السياسة العامة لم تعد توضع على المستوى المحلي أو الداخلي، فصندوق النقد الدولي فرض على تونس القيام بعدة إصلاحات أبرزها خوصصة المؤسسات الوطنية العمومية التونسية والتي صدر قانون يعمل على تقنينها بتاريخ 30 جوان 1985 لتتلوها بعد ذلك عدة قوانين تضمنت كلها برنامج "إعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية"[1].

إن عمليات التنمية المحلية في هذه المرحلة وإن عرفت عدة تناقضات أو تعثرات فإن الامر قد لا يكون راجع سببه بالدرجة الأولى إلى ضعف التمويل للمخططات المبرمجة، أو الارث الاستعماري السابق، فالأمر يعود إلى عمليات التحديث والتغيير التي دأبت القيادة السياسية التونسية بثها في المجتمع التونسي

---

1 عباش عائشة، "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في المغرب العربي مثال تونس". مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، غير منشورة 2008 ص79

وما صاحب ذلك من معارضات فالأولية كانت تعني بالتغيير الشامل في نمط تفكير المواطن التونسي ومن ثم مباشرة عملية التنمية المحلية، هذه الأخيرة ولنجاحها تتطلب إعطاءها الأولية من جهة، ومن جهة أخرى استنفار جميع الطاقات والجهود الممكنة والمتاحة، فالمرحلة الأولى يمكن اعتبارها كتجربة يتم الاستعانة والانطلاق منها في المرحلة الثانية التي أعقبت النظام الأبوي لبورقيبي الذي كان محور جميع السياسات ومنها التنموية المحلية.

ب- المرحلة الثانية 1987-2016

لقد اعتمد النظام القائم في تونس بعد تاريخ السابع من نوفمبر من سنة 1987 على سياسة مخالفة للتي انتهجها سلفه خاصة فيما تعلق بمسألة التنمية المحلية للبلاد، فإذ كانت المرحلة السابقة أكثر اعتمادا على القرارات الارتجالية، فإن المرحلة الثانية اهتمت بالجوانب الديمقراطية للبلاد والتنمية كذلك، على اعتبارهما متلازمان لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض، فلسياسة التنموية كانت تكتسي طابع دعم النمو الاقتصادي من خلال إجراءات وآليات تضمن تحررية أكثر للمؤسسات الاقتصادية، والتوجه أكثر نحو الشراكة الأوربية.

01 خوصصة المؤسسات العمومية: لقد تم اعتبار عملية تسيير المؤسسات الوطنية العمومية طيلة الثلاثين السنة التي سبقت تاريخ 07 نوفمبر 1987 أنها تميزت بالقرارات العشوائية والارتجالية من جهة، ومن جهة أخرى افتقادها لبعد النظر مما جعلها بعيدة كل البعد عن تحقيق الأهداف المسطرة،

مما خلق لهذه المؤسسات مشاكل مالية انتاجية وتسيير، الأمر الذي اعتبر أن السياسات التنموية السابقة هي عبارة عن تجارب فاشلة ولم تحدث أي تغيير بارز في نمط معيشة المواطن التونسي، باستثناء بطبيعة الأمر التغيير في نمط التفكير والسلوك أي التغيير الايدلوجية التي جعلها النظام الأبوي البورقيبي من بين أبرز أولوياته.

ولتصحيح الأمر فقد تم الاتجاه إلى خوصصة هذه المؤسسات الاقتصادية، فتم إقرار تشريع بتاريخ 01 فيفري 1990 يحمل عنوان "إعادة هيكلة المؤسسات العمومية" وهذا الخيار جاء نتيجة عدة ضغوط داخلية وخارجية من أجل الخروج من حالة الركود الاقتصادي وتدهور مستويات المعيشة الاجتماعية التي خلقت عدة أزمات لعل أبرزها ما يعرف بثورة الخبز. هذا وقد مرت عملية الخوصصة في تونس عبر ثلاثة مراحل أساسية[1].

- المرحلة الأولى ابتدأت من سنة 1987 إلى غاية 1993 ومست المؤسسات التي كانت تعاني حالة سيئة ووضعا متردیا، وينتمي معظمها لقطاع السياحة والتجارة والصيد البحري.

- المرحلة الثانية فتم فيها تعديل القانون المنظم للخوصصة وامتدت من سنة 1994 إلى غاية سنة 1997 وشملت المؤسسات التي كانت في وضع

---

1 رضا محمد سعد الله، "أساليب الخوصصة وتقنياتها مع إشارة خاصة للتجربة التونسية". **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف العدد الرابع 2005 ص19

متوازن ماليا.

- المرحلة الثالثة فكانت مع مطلع سنة 1998 وشملت المؤسسات الصناعية الكبيرة كمصنع الاسمنت، وفتح المجال للاستثمار الأجنبي.

02- الشراكة الأوربية: تعبر الجمهورية التونسية من أولى الدول المغاربية التي باشرت عقد وإبرام اتفاقيات شراكة مع الجانب الأوربي، الذي يهدف إلى انشاء منطقة تبادل حرة بين الجانبين، ويشجع أكثر الاستثمار الخارجي، وقد ابتدأت هذه الشراكة سنة 1995 أي بعد عقد اتفاقية برشلونة وتم العمل بموجب هذه المعاهدة مع مطلع سنة 1995.

فالشراكة الأوربية التونسية وإن كانت في مجملها وأساسها يطغى عليه الطابع الاقتصادي إلا أن بعد بنود الاتفاقية كانت تحمل بنود تعاون في مجالات أخرى، هذه المجالات تمس بالدرجة الأولى المجتمع التونسي حتى يتمكن من تطوير قطاع الصحة لديه والتعاون في التعليم والتكوين أيضا.

وتشير الإحصائيات أن تونس ومند توقيع اتفاقية الشراكة مع الحانب الأوربي سنة 1995 أنه حصلت على مساعدات مالية بقيمة 3.8 مليار يورو، حظي القطاع العام منها بحوالي 1.17 مليار يورو كانت موجهة بالأساس إلى قطاعات التنمية الريفية والتكوين المهني، ومشروعات الصحة والتعليم وقطاع الموارد المائية، هذا وقد عملت المفوضية الأوربية على تقديم دعم للسلطات التونسية بقيمة 240 مليون يورو في سنوات 2011 وكذلك سنة 2013 موجهة لصالح التشغيل والتخفيف من حدة البطالة ودعم المؤسسات، كما عملت هذه

الشراكة على دعم بعض المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال تنمية المجتمع المحلي التونسي[1].

وبلرغم من أن المرحلة الثانية من التنمية المحلية في تونس حاولت استدراك أخطاء المرحلة الأولى إلا أن بعض الدراسات تشير أن المرحلة الثانية عرفت نفس الأخطاء التي عرفتها المرحلة الأولى، ويكمن الفرق أن التسلط في رسم وتوجيه السياسات العامة كان يتم وفق رؤية وتوجه النظام الأبوي البورقيبي، أما المرحلة الثانية فقد انتقل التوجه التسلطي من كيان شخص واحد ليتم ممارسته عبر أجهزة ومؤسسات جمهورية، فعملية الخوصصة أضرت كثيرا بسوق العمل التونسية ومستوى معيشة المواطن، كما أن اتفاقية الشراكة وإن كان يرجى منها المساعدة على النهوض بالاقتصاد التونسي وتحقيق التنمية المحلية فهي أيضا استغلت كغطاء لإضفاء طابع الشرعية للنظام القائم في ذلك الوقت وهو ما يفسر أسبقيته من بين الدول المغاربية في عقد الاتفاقية، ويرى الباحث التونسي "كمال بن يونس" أن اتفاقية الشراكة كانت لها نتائج جد كارثية على الاقتصاد التونسي فضلا عن كونها لم تقدم المطلوب للتنمية المحلية، التي بقيت حكرا على

---

1 -تونس: 3.08 مليار أورو حصيلة المساعدات المالية الأوربية.

http://www.babnet.net/cadredetail-28449.asp

تاريخ الاطلاع على الصفحة 02-11-2015.

المناطق الساحلية ومنطق الاستثمار الأجنبي، بينما المناطق الداخلية والوسطى فلم تحض بالقدر الكافي من التنمية، ويشير نفس الباحث أن العائدات الجبائية الجمركية عرفت انخفاضا بفعل القيود التي فرضتها اتفاقية الشراكة مما حرم البلاد من أحد المصادر الأساسية لتمويل مشاريع التنمية المحلية، كما نشأ عن هذه الشراكة أكثر من 5000 مؤسسة خاصة يفترض أنها تستقطب اليد العاملة التونسية لكنها في حقيقة الأمر لم تكن سوى شركات وهمية لا تشغل أي عامل تونسي، فضلا عن زيادة الاجراءات البيروقراطية الادارية التي تعرقل أكثر الحركة التنموية، أي أن اتفاقية الشراكة كانت في صالح الجانب الأوربي أكثر من الجانب التونسي، وأن هدفها الأساسي هو أمني أكثر مما هو اقتصادي، أي التزام الجمهورية التونسية بمكافحة الهجرة غير الشرعية مقابل الحصول على مساعدات مالية لا أكثر[1].

وفي مقابل هذا كله فإن الهيئات التونسية ومنذ أواخر سنة 1987 عملت مخططات تنموية بدءا من المخطط التنموي الأول وإلى غاية المخطط التنموي

1 - كمال بن يونس، "تونس الاتحاد الأوربي: مراجعة معاهدة برشلونة" **جريدة الصباح الأسبوعي**. تونس نشر المقال بتاريخ 10 جوان 2014

http://www.assabah.com.tn/article/84710

تاريخ الاطلاع على الصفحة 02-11-2015

الثاني عشر الذي يستمر إلى غاية سنة 2016 وفي ما يلي أبرز ما تضمنته المخططات التنموية التونسية الثلاثة الأخيرة:

01- المخطط التنموي العاشر 2001 2007: لقد جاء هذا المخطط في خضم استكمال الاصلاحات الاقتصادية التي بدأت مع بداية التسعينيات من القرن الماضي (الخوصصة)، كذلك دخول اتفاقية الشراكة الأوربية حيز التنفيذ، وأهم الركائز التي اشار إليها المخطط التنموي العاشر الارتقاء بأداء الوطني كذلك العمل على تطوير مؤشرات التنمية البشرية، وتعزيز المكاسب الاجتماعية ودعم التنمية الجهوية، ويمكن سرد أبرز محاور المخطط التنموي العاشر فيما يلي:

أ- في المجال السيسي: ضمن هذا المخطط التنموي عرفت تونس عدة تغييرات جوهرية في المشهد السياسي أبرزها:

- تعزيز دور المواطن في الخيارات التنموية الجوهرية والارتقاء بمكانة المجتمع المدني.

- مراجعة الدستور وإلغاء الخلافة الآلية والرئاسة مدى الحياة.

- تكريس التعددية داخل المجالس النيابية المنتخبة.

إعطاء دور أكبر للمجالس النيابية المحلية في رسم السياسات التنمية المحلية.

- استحداث المجلس الدستوري وتعزيز آليات العمل الديمقراطي.

- تكريس التعددية السياسية وحقوق الانسان

- تعزيز العمل الاعلامي ودور المرأة والشباب في التنمية المحلية.

ب في المجال الاقتصادي والمالية: وهو مجال جد حيوي أولاه المخطط العاشر أهمية كبيرة لا تقل عن الجانب السياسي، وأبرز ما جاء فيه:

- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

- تطوير منظومتي الجباية والتمويل، وتثمين الموارد البشرية والبحث العلمي.

- ارساء مقومات اقتصاد المعرفة التي تعتبر أبرز سمات المخطط التنموي العاشر.

- عصرنة قطاعات الانتاج والمردودية وتطوير قطاعات التربية والتكوين والتعليم العالي.

- استحداث فرص شغل جديدة والحد من ظاهرة البطالة.

- عصرنة شبكات النقل والمواصلات والاتجاه أكثر للاعتماد على التقنية الحديثة للتكنولوجيا في الادارة العامة.

ج الاصلاحات التربوية والاجتماعية: وأبرز ما تضمنه هذا المخطط:

- الارتقاء بمنظومة التربية والتكوين المهني والتعليم العالي بالشكل الذي يستجيب لمتطلبات التنمية المحلية.

- سن قانون توجيهي للتربية والتعليم المدرسي سنة 2002 واجراء

تعديلات جذرية عليه.

- اعتماد نظام امد للشهادات بالنسبة للتعليم العالي وجعله يتماشى مع التطورات العالمية واحتياجات سوق الشغل التونسية.

- تعزيز طاقة التكوين في المجالات الواعدة ذات التشغيلية العالية بمختلف مسالك التعليم العالي والتكوين المهني.

- تعزيز منظومة الجودة في التربية والتكوين والتعليم العالي.

- العمل على ارساء دعائم مجتمع المعرفة، وضمان تفتحها بصفة أكبر على محيطها للرفع من مردوديتها ونجاعتها.

- الاهتمام أكثر بالسياسات الاجتماعية والعمل على تقليص نسب الفقر والامية ودعم المنظومة الصحية.

- تعزيز مكانة الطبقة الوسطى والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية والعمل على تقليص دائرتي الاقصاء والتهميش وتمكين كل الفئات الاجتماعية والجهات من الانتفاع بثمار التنمية.

ومن خلال الاحصائيات الرسمية فإن المخطط العاشر يكون قد حقق معدل نمو مقدر بحوالي 5.8% وقد تجلى هذا التطور في قطاعات الفلاحة النسيج السياحة، كذلك بعض الصناعات الموجهة للتصدير، ليتم بعدها إعداد ورسم خطط وسياسات متعلقة بالمخطط التنموي الحادي عشر.

02 **المخطط الحادي عشر للتنمية 2007-2011:** لقد تم التعويل على هذا المخطط من أجل الدفع بمسار التنمية المحلية إلى الأمام في ظل التغييرات

الدولية والاحتياجات الداخلية الوطنية[1]، حيث تم أخذ متغير الاستشراف بعين الاعتبار والتأقلم والتوازن بين الجهات المختلفة حتى يتم الارتقاء بجودة الحياة للمواطنين، أما المحاور الأساسية التي تضمنها المخطط الحادي العاشر للتنمية فيمكن إجمال أبرزها فيما يلي[2]:

- تثمين الاقتصاد وتأمين صلابته وتعزيز اندماجه الناجع في الاقتصاد العالمي، بهدف رفع قدرته على تحقيق أسرع نمو في العالم.
- تثبيت مقومات التنمية الشاملة من أجل ضمان تواصل النمو واستدامته وضمان التوازن بين الفئات والجهات والأجيال.
- تطوير الاقتصاد التونسي إلى اقتصاد قائم على المعرفة قصد توفير مصادر جديدة للنمو، ورفع قدرته التشغيلية.
- دعم الاستثمار في رأس المال البشري، قصد الارتقاء بمساهمته في النمو وجعله المحرك الرئيسي للتنمية.

---

1 لقد جاء هذا المخطط ضمن صياغ دولي ومحلي خاصين، فالأول جاء بعد ظهور العملة الأوربية الموحدة ودخولها حيز التداول على نطاق واسع أي التعامل مع هذا الظرف الجديد، كذلك ظهور قوة اقتصادية جديدة كالصين والهند والبرازيل، أما الصياغ المحلي فقد كانت له تأثيرات جد مباشرة على استقرار النظام السياسي القائم، وتمثل أساسا في الحركات الاحتجاجية العنيفة المنددة بتدني مستوى المعيشة وانتشار البطالة وضعف التنمية المحلية.

2 الجمهورية التونسية، **المخطط الحادي عشر للتنمية 2007-2011**. وزارة التنمية والتعاون الدولي. جويلية 2007 ص80

- اعتماد سياسات قطاعية تتماشى ومتطلبات هيكلة الاقتصاد أي تنويعه والارتقاء بحصة القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والمشغلة للكفاءات.

ويهدف المخطط الحادي إلى تسريع عملية أو نسق النمو حتى يصبح يقارب 4.5% سنويا وتجاوز التطورات الدولية والظروف الداخلية التي تمر بها البلاد، والعمل على التحكم أكثر بالبطالة والتخطيط لاستيعاب الوافدين الجدد على سوق العمل لا سيما حاملي الشهادات الجامعية العليا.

ومن أهدافه ايضا زيادة الدخل الفردي وتقليص الفقر وتوفير جودة الحياة، ودعم مكانة المرأة ومشاركة جميع الفئات في العملية التنموية، ويعطي المخطط الحادي عشر أولية للبيئة في لمحافظة عليها والعمل على صيانة الموارد الطبيعية من الاستنراف والاهمال والعمل على توظيف طاقات هذه الموارد الطبيعية بما يخدم المصلحة الاقتصادية من جهة التنموية المحلية من جهة أخرى.

هذا وقد تم رصد ميزانية مالية لهذا المخطط الحادي عشر قدرت بحوالي 81939.37 م د وبالمقارنة مع الميزانية المخصصة للمخطط العاشر والتي قدرت بـ 59726.7 م د فإنها تكون قد سجلت زيادة وارتفاعا قدر بحوالي 37.2%.

وقد تم توجيه هذه الميزانية للنهوض بالقطاعات الاستراتيجية الحساسة التي لها علاقة مباشرة بحياة المواطن التونسي، فتم العمل ضمن المخطط التنموي الحادي عشر على تخفيض نسبة البطالة من 15% سنة 2006 لتصل مع حدود سنة 2011 إلى حوالي 13% بحسب الاحصائيات الرسمية، كما تم التركيز على الرأس مال البشري ودوره في التنمية المحلية من خلال المساعدة على خلق فرص شغل ذاتية. أما بخصوص مؤشر التنمية البشرية فقد أولاه هذا المخطط أهمية بالغة، من خلال الاهتمام أكثر بقطاع الصحة والطب والعمل على تطويره بحيث

وضع هذا المخطط ضمن استراتيجياته الصحية الوصول إلى طبيب واحد لكل 1000 ساكنة.

ولأن الإدارة عنصر فاعل وأساسي في التنمية المحلية فإن المخطط الحادي عشر عمل على تطويرها وعصرنتها بالطرق والكيفية التي تتجاوب معها الاحتياجات التنموية للساكنة المحلية وأبرز الإجراءات المتخذة بهذا الصدد يمكن ذكر ما يلي[1]:

- تعميم نظام الجودة بالمصالح العمومية.
- الارتقاء بمؤشرات التنمية الادارية بالمقاييس والمعايير الدولية.
- تعزيز الادارة الالكترونية والنهوض بالموارد البشرية.
- مزيد من الاحاطة بانشغالات وحاجيات المواطن التونسي.
- التقليص من الكلفة وترشيد النفقات.

أما في المجال الاقتصادي فقد عمل المخطط التنموي على تشجيع الاقتصاد الرقمي ودعم مجتمع المعرفة، ودعم الشراكة مع القطاع الخاص وتشجيع على انشاء القطاعات التي تتميز بمناخ تنافسي، بحيث يصبح الاقتصاد التونسي يساير التطورات الحاصلة على الاقتصاديات العالمية رغم محدودية الموارد الباطنية والطبيعية، إلا أن اقتصاد المعرفة شكل أحسن البدائل.

---

1 -نفس المرجع ص82

هـذا وقـد اتسـمت فـترة المخطـط العـاشر بمواصـلة الاصـلاحات في دعـم اللامركزيـة واللامحورية وإقرار البرامج الخصوصية للنهوض بالمناطق ذات الأولوية مما مكـن مـن إشـاعة التنمية عى مختلف الجهات وإدماج مختلف المناطق في الدورة الاقتصادية، حيث شهد هـذا المخطط استصلاح ما يقارب 26 ألف هكتار وتعبيد المسالك الريفيـة وتهيئـة 9000 كلـم مـن الطرق التي نربط مختلف المناطق ببعضها البعض، ومن بين المحاور الأساسية لتنمية الجهات المحلية في هذا المخطط:

- مواصلة دعم صلاحيات الجهات من خلال اعطاء دور أكبر للجماعات المحلية في عمليـة التنمية، وتوسيع نطاق اللامركزية الادارية.

- تنويع القاعدة الاقتصادية ودعم القدرة التنافسية، والدفع بعجلة التشـغيل باسـتحداث مناصب عمل جديدة من شأنها المساهمة في التخفيف من حدة البطالة.

- العمل على تحسين مستوى الحياة سـواء داخـل المـدن أو الأريـاف وتشـجيع الاسـتقرار بتوفير المتطلبات الأساسية والرئيسية للحياة.

- النهوض بالتعاون الدولي اللامركزي أي توفير الاطـارات الكفـؤة للمجـالس المحليـة التـي تمكنها من التحاور مـع المـنظمات غـير الحكوميـة، بالإضـافة إلى دعـم حضـور الجهـات والجمعيات والمنظمات بالهيئات الدولية وحسن توظيف العلاقات القائمة بينهما.

03- **المخطط الثاني عشر للتنمية المحليـة 2011-2016:** لقـد جـاء هـذا المخطـط من أجل استكمال ما تم بدأه في المخططين السابقين العـاشر والحـادي عشر، حيـث تـم التركيـز عـلى الجـانبين الاقتصـادي والاجتماعـي، عـلى اعتبـر أن

المخطط السابق قطع أشواطا كبيرة في المجال السياسي، ودعم المجتمع المدني حسب رؤية ونظرة النظام السياسي القائم في تلك الفترة للخريطة السياسية التونسية، وأهم المحاور التي ركز عليها المخطط الثاني عشر للتنمية يمكن ذكرها فيما يلي[1]:

- تطوير هيكلة الاقتصاد، ودعم القدرة التنافسية وتحسين انتاجية المؤسسات.

تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي ودعم التوازنات المالية.

- الاستثمار في رأس المال البشري والتوجه نحو اقتصاديات المعرفة.

- إرساء دعائم الاقتصاد البيئي والدفع بعجلة التنمية الجهوية للأمام.

ولتحقيق هذه الأهداف عملت السلطات التونسية على رصد ميزانية تتماشى وتلبي احتياجات المخطط الثاني عشر 2011 2016 قدرت بحوالي 120574.1 م د حتى يتمكن الاقتصاد التونسي من استرجاع عافيته والاندماج في الاقتصاد العالمي، مع الاشارة أن فترة ما بين سنتي 2006-2010 عرفت حراكا اجتماعيا غير مسبوق تضمن مطالب بتحسين الظروف المعيشية وحل مشكل البطالة الذي عرف ارتفاعا في الاوساط الشبابية التونسية، كذلك الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، ومنه فقد كان على عاتق المخطط التنموي الثاني عشر استيعاب كل هذه التناقضات الداخلية والخارجية والعمل على تجاوزها.

---

1 -الجمهورية التونسية، **المخطط الثاني عشر للتنمية 2010-2014**. وزارة التنمية والتعاون الدولي. مارس 2010 ص95

فبخصوص قطاع التشغيل فقط كان على رأس أولويه المخطط التنموي، وهذا من اخلال سن آليات وطرق جديدة تشجع على الاستثمار وانشاء مؤسسة جديدة توفر قرابة 418 ألف منصب عمل جديد وتساهم في التخفيف من حدة البطالة، وللنهوض بهذا القطاع الحساس تم وضع خطة تضمنت المحاور التالية:

- تطوير منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي.
- دعم الاحاطة بطالبي الشغل مع الموازاة بدعم الاقتصاد التضامني.
- تصويب السياسة النشيطة للتشغيل، كذلك تعزيز دور الجهة في النهوض بالتشغيل.
- العمل على دعم العمل المستقل وتخفيف القيود الادارية لتشجيع المشاريع.
- دعم الخدمات الموجهة لطالبي الشغل وتشجيع سياسة التوظيف بالخارج

أما فيما تعلق بالاعتمادات المالية لهذا القطاع أي التشغيل فقد تخصيص 1130 م د للخطة الخماسية الموجهة لتمويل برامج التشغيل، كما عملت على دعم الصناعات التقليدية بمبلغ 75م د على اعتبار أنها احدي القطاعات التي تستقطب اليد العاملة وهي تساهم أيضا في النشاط السياحي الذي يعتبر أحد مصادر الدخل الوطني التونسي.

وإلى جانب قطاع التشغيل والقطاعات الإنتاجية الأخرى فإن المخطط التنموي الثاني عشر أعطى أهمية للسياسات الاجتماعية والعمل على رفع نسب ومستويات مؤشر التنمية البشرية، فعمل على دعم المنظومة الصحية وضمان توسعتها حتى يستفيد المواطن التونسي من هذه الخدمات الضرورية خاصة لسكان الأرياف والمناطق الداخلية، ويعمل هذا المخطط على تحقيق معدل طبيب

واحد لكل 780 ساكنة، أي أقل بكثير من المعدل المحقق في المخطط الحادي عشر السابق طبيب لكل 1000 ساكنة وكذلك الاقتراب من المؤشر العالمي الدولي طبيب لكل حوالي 500 ساكنة، ويهدف هذا المخطط إضافة إلى الرعاية الصحية الاقتراب من التغطية الاجتماعية الكاملة أي الوصول إلى نسبة 98% مع افاق سنة 2016 من خلال القيام بالحملات التحسيسية التي تحث كل فئات المواطنين على الانخراط في الرعاية الاجتماعية[1].

كما اهتم المخطط التنموي بمواصلة عملية تطوير الادارة والخدمة العمومية وارساء دعائم الجودة والشفافية والمسؤولية وبناء الثقة المتبادلة بين الإدارة والمتعاملين معها بالشكل الذي يحقق الأهداف بعيدا عن العراقيل البيروقراطية التي تعتبر أحد أسباب فشل الجهود التنموية، ولهذا الغرض أي تطوير الادارة العمومية فقط تم التركيز على:

- جودة الخدمات الادارة والعمل على تعزيز الادارة الالكترونية.
- الاحاطة بمشاكل المتعاملين مع الادارة العمومية.
- المساهمة في تطوير المناخ الاداري للأعمال.
- العناية بالموارد البشرية في الوظيفة العمومية.

كما عمل المخطط الثاني عشر على إعادة التوازن الجهوي للمناطق التونسية بما فيها المناطق الحدودية التي كانت تعاني تأخرا كبيرا، هذا الاهتمام ازداد أكثر مع بروز الدور الأمني الذي تلعبه المناطق الحدودية في ظل التوترات

---

1 -نفس المرجع ص87

التي تعرفها امنطقة وحالة اللااستقرار، وعليه فقد فرضت مقاربة التنمبة تساوي الأمن نفسها بقوة، وعلى هذا الأساس فإن استراتيجية التنمية للخطة الخماسية 2011-2016 ارتكزت على أربع محاور أساسية يمكن ذكرها فيما يلي:

- تطوير صلاحيات الجهات والعمل التنموي.
- مزيد تنويع القاعدة الاقتصادية ودفع الاستثمار والتشغيل.
- تنمية المناطق ذات الأولوية.
- ضمان جودة الحياة والتنمية المستديمة.

وبالرغم من أن المخطط الثاني عشر للتنمية المحلية بتونس، كانت تعقد عليه آمال كبيرة للانتقال بتونس إلى مسار الدول التي تحقق تقدما في نسب النمو والدخل القومي، إلا أن التغييرات السياسية التي مرت بها خاصة في سنة 2010 وهي السنة التي تم فيها التخطيط والاعداد للسياسات التنموية للخطة الخماسية المقبلة، أثرت على نجاحها وتطبيقها على أرض الواقع بشكل ملحوظ، فالتنمية تتطلب الاستقرار السياسي، هذا الأخير يضمن استمرار الخطط والبرامج التنموية، ومن جهة أخرى أيضا الأزمة المالية العالمية التي عانت منها معظم اقتصاديات العالم، حرمت هذا المخطط من بعض مصادره التمويلية الخارجية، الأمر الذي ألغى بعض المشروعات التنموية لضعف الميزانية المحصصة له[1].

لكن وبالرغم من هذه الصعوبات والمرحلة الحساسة التي واكبت المخطط التنموي الثاني عشر إلا أن هناك جهود مبذولة لإنجاحه وذلك من خلال نجاح

---

1 نفس المرجع ص93

العملية السياسية وإيجاد مصادر تمويلية بديلة، فالتنمية وبأخص التنمية المحلية هي عنصر ضروري وأساسي لتحقيق الاستقرار والعدالة الاجتماعية بين مختلف الفئات والجهات.

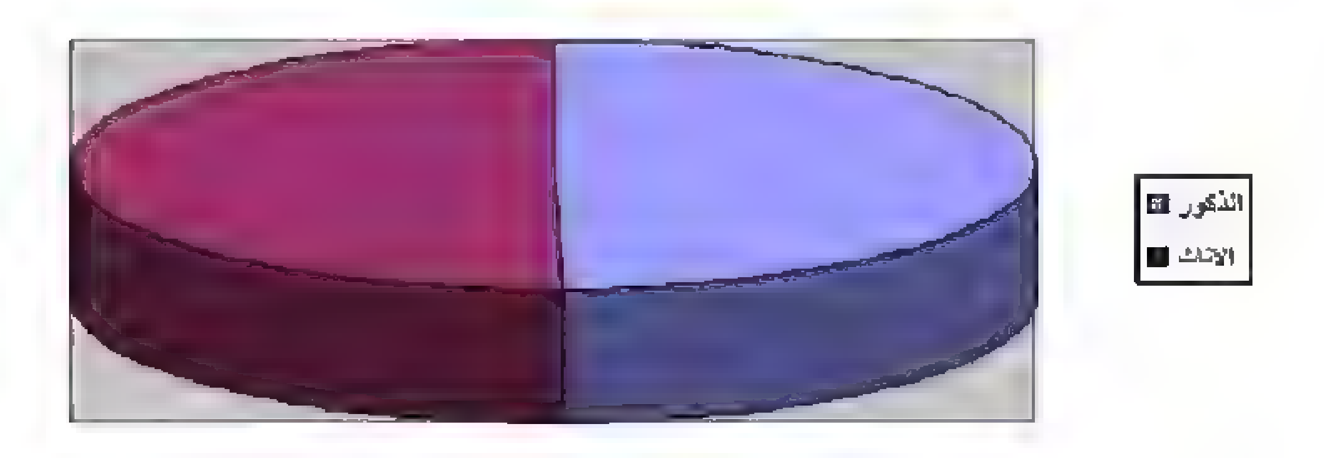
02-03 التعليم العالي والتنمية المحلية في تونس:

بحسب الاحصاء السكاني الأخير لدولة تونس في شهر أفريل 2014 بلغ مجموع السكان التونسية حوالي 500 777 10 مليون نسمة، وقدرت نسبة الزيادة بحوالي 1.06% يتركزون بصفة أكثر على الساحل الشرقي الشمالي، يمارسون عدة مهن مختلفة كالتجارة والصناعة والفلاحة والصيد البحري، ومثله مثل الشعب الجزائري فإن المجتمع التونسي يغلب عليه الطابع الشابي إذ تشكل نسبة الشباب أكثر من 70% وهو ما يعني توفير يد عاملة بإمكانها المساهمة في التنمية الاقتصادية والمحلية للبلاد[1].

ويشير الإحصاء أيضا أن عدد الذكور من مجموع السكان بلغ حوالي 5472.4 الف نسمة أي بنسبة تقدر بـ 49.8% بينما بلغ مجموع الاناث حوالي 5510.04 الف اي بنسبة تقدر بـ 50.2% ويمكن التعبير عن ذلك من خلال الدائرة النسبية التالية.

1 الجمهورية التونسية، **التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيد الجمهورية التونسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية +20.** جوان 2013 ص25

الشكل رقم (08): النسبة المئوية لمجموع الذكور والاناث من السكان التونسية



المصدر: من اعداد الباحث

02-03 التعليم العالي وسوق العمل التونسية:

تشهد تونس تطورا ملحوظا في عدد السكان النشيطين وهذا راجع للسياسة السكانية المتبعة، من أجل جعل سوق العمل التونسية مكتفية من اليد العاملة ليس البسيطة فحسب وإنما المؤهلة من خريجي مؤسسات التعليم العالي ومراكز التكوين المهني، إذ وحسب الاحصائيات التي قدمها المركز الوطني التونسي للإحصاء حول عدد السكان النشيطين والذي قدر بـ 4004.2 ألفا خلال الثلاثي الثالث من سنة 2015، وبحسب الجنس فقد بلغ عدد الذكور من مجموع السكان النشيطين حوالي 2873.5 ألفا أي ما نسبته 71.7% من مجموع السكان النشيطين، بينما مثل عدد الاناث من مجموع السكان النشيطين قرابة 1130.7 ألفا وقدرت النسبه بحوالي 28.3% وتتحكم عدة عوامل في هذا التفاوت الكبير في نسبه السكان النشيطين بين الذكور والاناث إلى عوامل اجتماعية وثقافية وخصوصية تتعلق بالعادات والأعراف التونسية، لكن لا يمكن القول أن هذا التفاوت سيبقى ثابتا في ظل المعطيات الحالية والمستقبلية منها

ارتفاع مستويات التعليمية لدى الإناث وهو ما سيساهم ويشجعهم على اقتحام سوق العمل بمعدلات مرتفعة.

وفيما يخص السكان المشتغلين فإن ذات الإحصاء قد أشار إلى وجود 3392.1 ألف شغيل للثلاثي الثالث من سنة 2015، مع الإشارة إلى أن عددهم في ازدياد لكن التوزيع حسب الجنس يختلف، حيث كان عدد الناشطين المشغلين من الذكور حوالي 2515.8 ألف ناشط مشغل أما نسبة الاناث الناشطين المشغلين فكانت 876.7 ألفا، والجدول التالي كذلك المنحى البياني يوضحان تطور نسب السكان الناشطين والشغيلين من مجموع السكان التونسية الكلي[1].

---

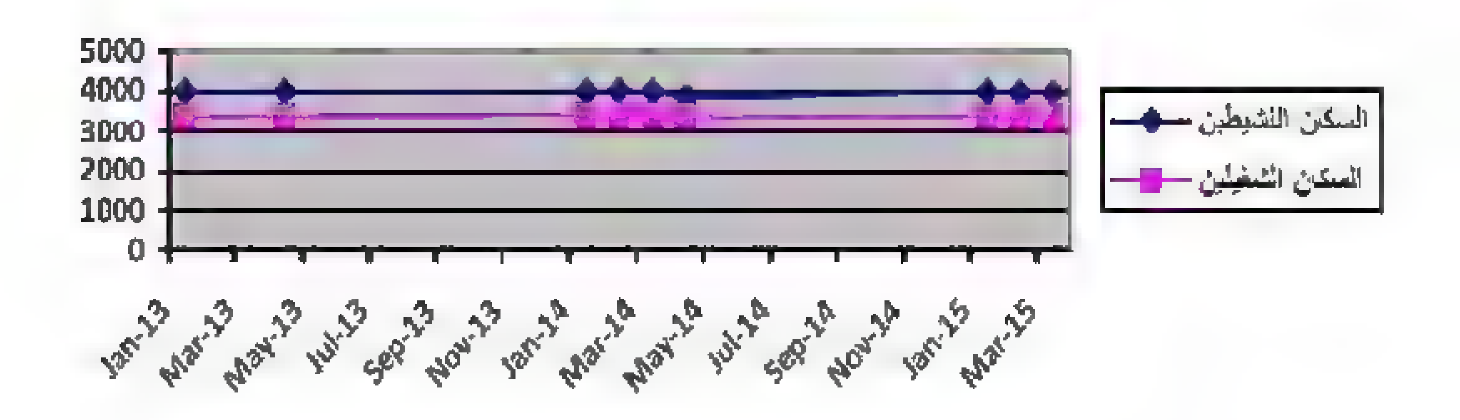
1 -الجمهورية التونسية، **التشغيل والبطالة 2015**. المعهد الوطني للإحصاء نشرية احصائية الثلاثي الرابع 2015

الجدول رقم(08): تطور عدد السكان الناشطين والشغيلين بتونس

	2015			2014				2013	
	ثلاثي 3	ثلاثي 2	ثلاثي 1	ثلاثي 4	ثلاثي 3	ثلاثي 2	ثلاثي 1	ثلاثي 4	ثلاثي 3
عدد السكان النشيطين	4004.2	3999.1	4000.0	4014.2	4002.0	3866.5	3998.5	3978.6	3961.8
عدد السكان الشغلين	3392.1	3386.3	3398.6	3413.7	3399.2	3392.5	3368.5	3368.7	3341.2

المصدر: الباحث بناء على معطيات مركز الاحصاء التونسي

الشكل البياني رقم (09): تطور السكان النشيطين والشغيلين في تونس



المصدر من اعداد الباحث

أما بالنسبة للقطاعات التي يتوزع عليها هؤلاء الشغيلين فهي بنسب متفاوتة، حيث استحوذ قطاع الخدمات على غالبية القوى العاملة بأكثر من

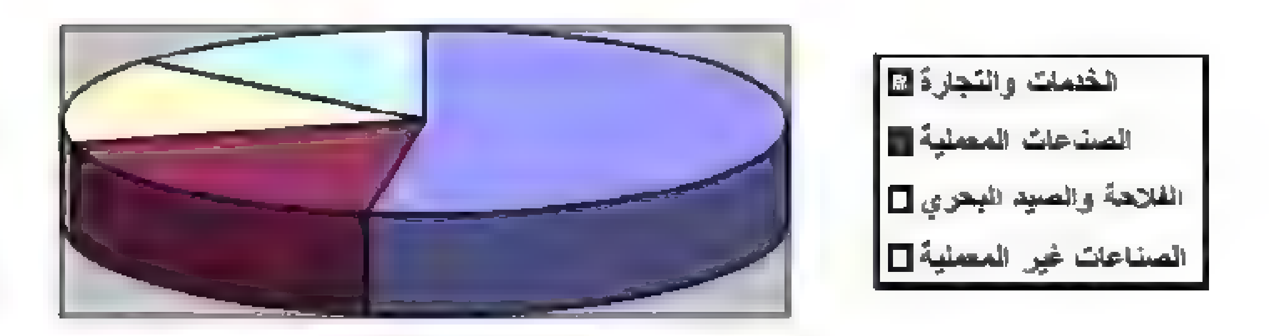
النصف حيث بلغ المنتسبين لهذا القطاع حوالي 52.6% وهو ما يعني ان هذا القطاع هو استراتيجي لتوفير مناصب شغل للمقبلين على سوق العمل على اختلاف شرائحهم ومستوياتهم العلمية، يليه في المرتبة الثانية قطاع الصناعات المعملية (صناعات غذائية، صناعة مواد البناء، الخزف والبلور، ميكانيكية وكيميائية وصناعات أخرى) الذي يستحوذ على 18.4%، والملاحظ أن قطاع الخدمات في تونس هو مثله في الجزائر حيث يعتبر قطاع الخدمات الأبرز في استقطاب الأيدي العاملة وبمستويات عالية جدا، بينما استحوذ قطاع الفلاحة والصيد البحري على قرابة 14.8% من مجموع اليد العاملة، وحاز الصناعات غير المعملية (المناجم والطاقة، الأشغال العمومية والبناء) على 14.2%، والجدول التالي والشكل البياني يوصح نسب توزيع المشغلين على مختلف القطاعات في تونس.

الجدول رقم (09): توزيع المشغلين على القطاعات الوحدة بالآلف

القطاعات	المشغلين خلال الثلاثي الثالث 2015
الفلاحة والصيد البحري	499.8
الصناعات المعملية	622.0
الصناعات غير المعملية	482.1
الخدمات والتجارة	1782.2

المصدر: الباحث اعتمادا على بيانات معهد الاحصاء التونسي

الشكل البياني رقم (10): توزيع القوى العاملة على القطاعات



المصدر: من اعداد الباحث

ومثلما ما هو موضح في الدائرة النسبية فإن قطاع الخدمات والتجارة يستحوذ على أكثر من نصف مجموع القوى العاملة، الأمر الذي يطرح عدة اشكاليات حول جدوى سياسات التعليم العالي في تونس التي تم التطرق إليها في محاور سابقة، هذه السياسات التي تتجه نحو تشجيع دراسة العلوم التقنية، في حين قطاعات الصناعات المعملية وغير المعملية مجتمعة لا تتجاوز نسبة 30% من اجمالي المشغلين في تونس.

أما بالنسبة لمستويات البطالة في تونس فقد رصد المعهد الوطني للإحصاء بتونس أن نسبة البطالة تقدر بنسبة 15.3% وقدرت ذات الدراسة وجود قرابة 612.1 ألفا عاطلا عن العمل من مجموع السكان النشيطين، وقد عرفت البطالة لدى الذكور نسبة 12.4% بينما كانت لدى الإناث قدرت بـ 22.5% أي هناك تباين في نسب البطالة بين الذكور والإناث وهذا راجع لعدة أسباب وعوامل تتحكم في هذا التباين.

لكن ومن جهة أخرى فإن البطالة في صفوف حاملي الشهادات الجامعية العليـا تعـرف ارتفاعا كبيرا مقارنة بالفئات الأخرى خاصة من دوى المستوى المتوسط التعليمـي، حيـث بلـغ عدد العاطلين عن العمل من خريجي مؤسسات التعليم العالي في تـونس حـوالي 242 ألـف في سنة 2015 أي بنسبة 32% وهو معدل جد مرتفع وهذا ما يوضحه أكثر الجدول التالي:

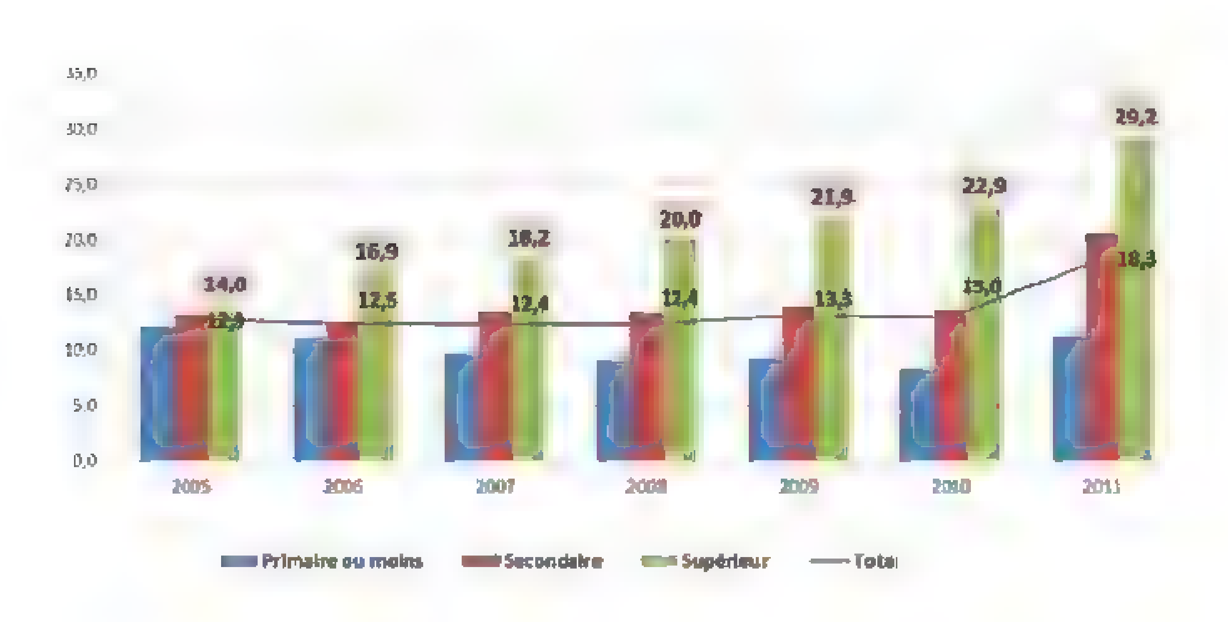
الجدول رقم (10): مستويات البطالين التعليمية

Evolution du taux de chômage par niveau d'instruction

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
Primaire ou moins	12.2	11.3	9.8	9.1	9.4	8.4	11.4
Secondaire	13.3	12.5	13.5	13.4	14.0	13.7	20.6
Supérieur	14.0	16.9	18.2	20.0	21.9	22.9	29.2
Total	**12.9**	**12.5**	**12.4**	**12.4**	**13.3**	**13.0**	**18.3**

Source INS, compilation ITCEQ

الشكل البيني رقم (11) تطور البطالة لدى الفئات التعليمية التونسية

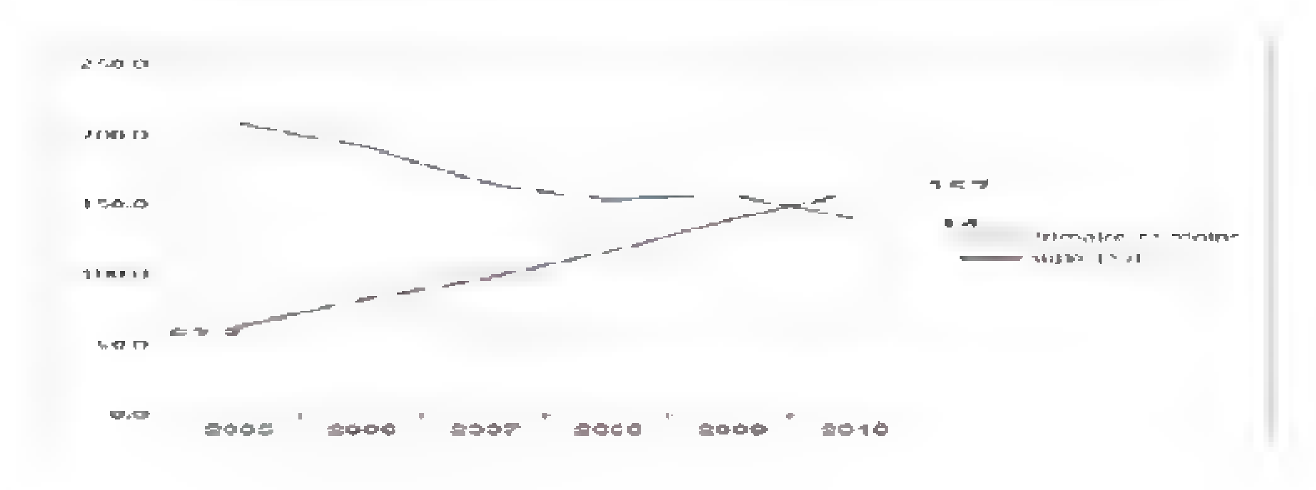


المصدر: جمال الدين غربي

ومن جهة أخرى أيضا فإن البطالة لدى الفتيات اللاتي يحملن شهادات جامعية عليا هي أكثر من اللائي لا يحملن شهادات عليا، ومن جهة أخرى وكما يوضح الشكل الموالي فإن البطالة في صفوف خريجي مؤسسات التعليم العالي هي في ارتفاع وبمعدلات مرتفعة بينما في ذوي التعليم المتوسط والابتدائي فهي في انخفاض[1].

الشكل رقم (12)

تطور مستويات البطالة لدى خريجي التعليم العالي مقارنة بالتعليم المتوسط



المصدر: جمال الدين غربي

3-3 جهود الدولة التونسية للحد من البطالة وتوظيف خريجي مؤسسات التعليم العالي:

تعمل السلطات التونسية على رسم سياسات عامة وتخطيط من أجل ايجاد حلول وبدائل بإمكانها امتصاص البطالة والتخفيف من حدتها، وبوجود حوالي

---

1 جمال الدين غربي، "اللامركزية والتنمية". المؤتمر المغاربي حول اللامركزية الادارية والتنمية المحلية في الدول المغاربية بتزرت تونس 10-11 سبتمبر 2014

70 الف خريج من مؤسسات التعليم العالي التونسية فإن هؤلاء يشكلون ما نسبته 60% من الوافدين لسوق العمل سنويا، ومن هذا المنطلق فإن السلطات التونسية تعمل جاهدة على تغيير نمط الاقتصاد التونسي بحيث يصبح يتجه أكثر للاعتماد على القطاعات التي تتطلب مؤهلات تعليمية أكثر، وزيادة في الانتاجية على المدى الطويل والبعيد.

وتشير فرضية أخرى للحد من البطالة لا سيما في صفوف حاملي الشهادات الجامعية، ضرورة إعادة النظر في نوعية النمو الاقتصادي، وعدم التركيز في معدلات النمو، ذلك أن الاقتصاد القائم على التصدير والتصنيع والسياحة لا تستهلك اليد العاملة الماهرة، وان كانت تساهم في زيادة معدل النمو كقيمة مضافة، وعليه فبحسب هذه الفرضية ضرورة الاستعانة أكثر بالتكنولوجيا التي تتطلب الى يد عاملة ماهرة، وبالتالي تعمل على زيادة الانتاجية كما تعمل على ظهور قطاعات جديدة ذات قيمة مضافة عالية وتساهم كذلك في خلق فرص عمل جديدة لخريجي مؤسسات التعليم العالي في تونس، ومن جهة أخرى أيضا فإن السلطات التونسية تعول كذلك على هجرة اليد العاملة الماهرة واندماجها في سوق العمل الدولية، ولذلك فإن دعم الجودة في مؤسسات التعليم العالي كانت من بين الأولويات للنهوض بهذا القطاع الحساس والمساهم في التنمية المحلية التونسية، وان كانت هاته الهجرة تساهم بقدر قليل جدا في التخفيف من حدة البطالة إلا أن ايجاد فرص عمل لخريجي مؤسسات التعليم العالي يتطلب استغلال كل الفرص المتاحة، إذ تساهم هذه الهجرة بتخفيف البطالة بنسبة 0.4% ومما ساهم في تعزيز هذه الفرضية أكثر تشجيع الدول الأوربية وسعيها لعقد اتفاقيات مع تونس للاستفادة خاصة من الهيئات من خريجي مؤسسات التعليم العالي التونسية، فوقعت فرنسا مع تونس اتفاقية

سميت بـ "الهجرة الانتقائية" وتنص على تمكين 9000 تونسي من الحصول على تأشيرة عمل في فرنسا، من بينهم 1500 من المؤهلين والحاصلين على تكوين عالي. كذلك وقعت دولة ايطاليا على اتفاقية مماثلة تضمن حصول حوالي 15000 تونسي على تأشيرات عمل نسبة معتبرة منهم من خريجي مؤسسات التعليم العالي التونسي، والأمر كذلك بالنسبة لمنطقة الخليج العربي وباقي دول العالم، وتشير الدراسات أن حوالي 20% من طالبي الشغل في صفوف حاملي شهادات عليا يفضلون الهجرة إلى خارج الحدود الوطنية ومزاولة نشاطاتهم مع ما يتناسب والمؤهلات التي حصلوا عليها خلال مراحل تكوينهم بإحدى مؤسسات التعليم العالي التونسية[1].

1 - مؤسسة الفكر العربي، **التقرير العربي السادس للتنمية الثقافية. التكامل المفقود بين التعليم والبحث العلمي وسوق العمل والتنمية في الدول العربي**. بيروت: مؤسسة الفكر العربي ط1 سنة 2013 ص438

المبحث الرابع

سياسات التنمية المحلية في المملكة المغربية

لقد عكفت المملكة المغربية ومنذ السنوات الأولى للاستقلال والتخلص من نظام الحماية الفرنسية، على تغيير الواقع المر على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، وعليه فإن مفهوم التنمية أخذ مكانة هامة لدى صانعي السياسة العامة في المملكة على اعتبار أنه الخيار الوحيد الذي من شأنه أن يغير الواقع المر، ومن هذا المنطلق فإن المملكة تبنت استراتيجية تنموية قائمة على النموذج الليبرالي المنفتح على السوق، وذات الوقت فقد تم التركيز والتأكيد على الفلاحة والسياحة كأولوية لتطوير الاقتصاد المغربي والنهوض بالتنمية المحلية للبلاد، وفي هذا الاطار فقد تم اعتماد عدة مخططات تنموية منذ سنة 1960 وإلى غاية اليوم ويمكن ذكر أبرز تفاصيلها فيما يلي:

01- المخطط الخماسي الأول 1960-1964:

لقد سبق هذا المخطط، مخطط ثنائي 1957 1959 أي الفترة التي أعقبت نهاية الاستعمار الفرنسي الاسباني مباشرة، إلا أنه كان يرتكز على تنظيم الامور الادارية واستلام المؤسسات الوطنية من الدولة الراحلة إلى السلطة الجديدة القائمة، كما أنه أعطى تصور للتنمية المحلية وكيفية الاستفادة من مخلفات المرحلة

الاستعمارية وجعلها في خدمة الاهداف الوطنية بعد أن كانت ولفترات طويلة في خدمة الاستعمار والأقلية الأوربية التي كانت متواجدة بالمملكة المغربية، ولهذا الغرض فقد تم إنشاء المجلس الأعلى للتصميم (للتخطيط) بصدور ظهير شريف تحت رقم 1.57.183 بتاريخ 22 يونيو 1957 الذي كان من أولوياته النهوض الاقتصادي والاجتماعي بالمملكة، وتسيير المرحلة الانتقالية للبلاد، كذلك العمل على اعداد مخطط طويل المدى 1960-1964 يؤسس لقاعدة تنموية حقيقية تستند عليها المخططات التنموية اللاحقة، الأمر الذي من شأنه أن يغير الوضع السيء غير المرغوب فيه والانتقال إلى وضع أحسن وأفضل يضمن العيش الكريم للساكنة المغربية[1].

أما عن الأهداف التي حرص على تحقيقيها المخطط الخماسي 1960 1964 فتمثلت في عملية النهوض بالقطاعات الاستراتيجية الحيوية التي سوف يبنى عليها الاقتصاد المغربي وتكون مصدرا للدخل الوطني، فتم التركيز على تنمية الانتاج الفلاحي والاستفادة قدر الامكان مما توفره الطبيعة الجغرافية المغربية، كذلك عمل هذا المحطط على تطوير الصناعة الحديثة وبالأحص صناعة

---

1 اسويدي محمد اقبال، "**المخطط الخماسي الأول... مسار عمل وليس انجاز لحكومة واحدة**". جريدة المساء المغربية المقال نشر بتاريخ 18-08-2009

http://www.maghress.com/almassae/27003

الفوسفات وصناعة الحديد الصلب حيث تم بعث وتمويل المصانع المغربية، وترقية الصناعات التقليدية، والاهتمام بقطاع الشغل وسوق العمل والعمل على تخفيف من حدة البطالة، كذلك فإن هذا المخطط الذي تزامن مع حكومة "البكاي" الثانية أولى اهتماما للسياسات الاجتماعية من خلال العمل على تحسين ظروف معيشة السكان المغربية، عن طريق الاهتمام بالتربية والصحة والسكن وجعلها أولوية بعد أن كانت هذه الاهداف الاجتماعية لا ترقى للخطط الثانوية في المرحلة الاستعمارية.

ومن جهة أخرى فإن المخطط الخماسي الأول عمل على تطوير وبناء قاعدة تعليم تضمن تكوين الأطر التي من شأنها النهوض بعجلة التنمية المحلية، فالمرحلة الاستعمارية أضرت كثيرا بالمنظومة التعليمية المغربية، وذلك بارتفاع معدلات الامية التي وصلت إلى نسب قياسية، حتى الجامعة المغربية التي أسست لمنظومة التعليم العالي التي هي مصدر لتكوين الأطر العليا ذات الكفاءة العالية تم تأسيسها بعد الاستقلال أي سنة 1957[1].

أما عن مصادر التمويل المتعلقة بهذا المخطط الخماسي الأول للتنمية المحلية المغربية، فتمثلت في ثلاثة مصادر أساسية، فالمصدر الأول كان متعلق بالمساعدات

---

1 نفس المرجع

الخارجية الأجنبية، ولأن المملكة المغربية ومنذ استقلالها وبخلاف العديد من الدول النامية التي حصلت على استقلالها غداة نهاية الحرب العالمية الثانية، فإن المملكة تبنت النموذج المنفتح الليبرالي الغربي، ومن هذا المنطلق فإن معظم المساعدات المالية كان مصدرها الغرب الرأسمالي وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت هذه المساعدات جد ضرورية مع الحالة المتردية التي خلفتها المرحلة الاستعمارية السابقة، أما المصدر الثاني للتمويل الخاص بالمخطط الخماسي الأول فكان من ميزانية الدولة المغربية، أما المصدر الثالث فقد كان يقتطع من ميزانية الجماعات الترابية (المحلية).

وبالرغم من الأهداف الأساسية التي وضعها المخطط الخماسي الأول للنهوض بواقع التنمية المحلية للبلاد، كذلك إشراف المجلس الأعلى للتخطيط، على توجيه سياساته، إلا أنه واجه عدة صعوبات وعراقيل، هذه الصعوبات لا تتعلق فقط بمشاكل التمويل أو الإدارية التي تواجه مخططات التنمية في دول العالم، وإنما واجه صعوبات أكبر من السابقة الذكر، هذه الصعوبات تمثلت في رفض بعض الفئات الاجتماعية لمضمون المخطط الخماسي الاول لمساسه بالامتيازات التي كانت تستحوذ عليها الأمر الذي أدى إلى اقالة حكومة "عبد الله

ابراهيم" التي كانت تشرف على هـذا المخطـط، وهـو مـا يعنـي بـالضرورة الفشـل، ومـن ثـم التفكير لإعداد مخطط تنموي جديد للمملكة المغربية[1].

04 02 المخطط التنموي الثلاثي الأول 1965-1968:

لقد جاء هذا امخطط عقب الفشل الـذي لاقـاه المخطـط الخـماسي السـابق، ولتـدارك الأوضاع والقيام بانطلاقة تنموية حقيقية، ارتكز المخطـط الـثلاثي الأول عـلى الفلاحـة وقطـاع السياحة كمحور للنشاط الاقتصادي والتنموي للبلاد.

فالقطاع الفلاحـي ووفـق اسـتراتيجية التطـوير المخطـط الـثلاثي الأول، ارتكـزت عـلى ركيزتين اثنتين أساسيتين وهما "التحديث والعصرنة". فالتحديث ومن خلال المخطـط الـثلاثي الأول يعني العمل على تطوير وسـائل الاسـتغلال والانتـاج الزراعيـة، والـتخلي عـلى الطـرق البدائية، أي إدخال المكننة على الفلاحة المغربية، وبهذه العملية يتم الانتقـال مـن الفلاحـة أو الزراعة المحلية إلى الزراعة التصديرية الموجهة للخارج، ولا يتـأتى هـذا إلا بزيـادة الانتـاج الفلاحي السنوي، واستصلاح الاراضي الزراعية ومد الطـرق الريفيـة حتـى يـتمكن الفلاحـون مـن الوصـول إلى أراضـيهم مـن جهـة، ومـن جهـة ثانيـة أيضـا نقـل المنتجـات الفلاحيـة

---

1 تواجه حكومات دول العالم الثالث لا سيما التقليديـة منهـا القائمـة عـلى العلاقـات العشـائرية صـعوبة كبيرة في تنفيـذ بـرامج ومخططـات التنميـة الحلية، إذ غالبـا مـا تقـف السـلطة العشـائرية في وجـه التنمية المحلية خاصة إذا يمس بامتيازاتها أو حتى مكانتها الاجتماعية، وغالبا مـا يتسـبب هـذا الأمـر بإلغاء المشاريع التنموية التي استهلكت الكثير من الجهد والمال.

للمصانع الغذائية، كما قامت استراتيجية المخطط من خلال الاهتمام بالقطاع الفلاحي على توفير مناصب عمل جديدة ومساعدة الفلاحين على الاستقرار في اراضيهم الزراعية والحد من الهجرة من الريف الى المدينة التي عرفت مستويات قياسية بسبب انعدام المرافق الضرورية[1].

كما عمل هذا المخطط على تطوير شبكة الري والعمل على عصرنتها وتحديثها، فتم تشييد في هذه الفترة حوالي 15 سدا بطاقة استيعابية وتخزينية بلغت ملياري متر مكعب تم توجيهها لسقي أكثر من 133 ألف هكتار من الأراضي الزراعية المستصلحة، كما تم استغلال شبكة الري والسدود لتوفير المياه الصالحة للشرب للساكنة المحلية والقروية على وجه الخصوص، وعرفت ايضا بدايات استغلالها في انتاج الطاقة الكهربائية المائية، لكن الملاحظ على هذه الاستراتيجية والتي كانت موجهة لتحسين الظروف المعيشية للساكنة المغربية، إلا أن المناطق النائية بقيت بعيدة عن الاستفادة من نتائج السياسات التنموية للمخطط الثلاثي الأول خاصة فيما تعلق منه بمد الطرق البرية لفك العزلة عنهم، كذلك المياه الصالحة للشرب، الأمر الذي لم يوفق معه المخطط الثلاثي الأول في تحقيق العدالة الاجتماعية لكافة السكان مع العلم أن ساكنة المناطق النائية في ستينيات القرن الماضي كانت تشكل نسبة جد معتبرة من مجموع

---

1 اسويدي محمد اقبال، "**المخطط الخماسي الأول... مسار عمل وليس انجاز لحكومة واحدة**". مرجع سابق

السكان المغربية الكلي وهذا بالرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلتها السلطات المغربية لتحقيق التنمية المحلية لجميع الفئات والجهات المغربية.

أما الركيزة الثانية للمخطط الثلاثي الأول فتمثلت في الاهتمام بقطاع السياحة، وذلك بإنشاء البنى والقواعد الأساسية التي يحتاجها هذا القطاع حتى يتمكن من المساهمة في الدخل الوطني للمملكة وتوفير العملة الصعبة، ومن ثم بصبيعة الامر توفير مصادر جديدة لتمويل برامج ومخططات التنمية المحلية.

فتم تشييد العديد من الفنادق التي تحمل المعايير الدولية لاستقبال السياح الأجانب، كما تم العمل على انشاء مراكز تكوين وتدريب كوادر بشرية في القطاع السياحي، هذا الأخير عمل على توفير العديد من مناصب الشغل وامتصاص البطالة التي تفشت بشكل كبير في المجتمع المغربي، كما عمل المخطط الثلاثي الأول على تهيئة العديد من المناطق الأثرية المتواجدة على أراضي المملكة سواء أكانت تلك التي تعود لفترة ما قبل التاريخ، أو لفترة العهد الاسلامي، كما عمل المخطط على انشاء مناطق استقطاب سياحية خاصة البيئية منها بما يتماشى مع الطبيعة الجغرافية المغربية.

فالاهتمام بالقطاع السياحي وفر فرص عمل كما كان مصدر دخل للعملة الصعبة التي كانت المملكة المغربية في حاجة إليها، خاصة وأنها في سنواتها الأولى للاستقلال، كما أن عمليات تهيئة البنى التحتية لهذا القطاع ساهمت وبشكل مباشر أو غير مباشر من استفادة السكان المحلية من عوائد هذا القطاع الاستراتيجي الهام للاقتصاد المغربي.

04-03 المخطط الخماسي الثاني 1968-1972:

لقد عمل هذا المخطط على مواصلة السياسات التنموية السابقة أي التركيز على الفلاحة والسياحة كقطبين للنهوض بالاقتصاد المغربي، وعمل هذا المخطط اضافة الى السياسات السابقة على تشجيع الصناعات الغذائية. كما صادف هذا المخطط صدور قانون 16 يونيو 1971 المتعلق بإحداث سبعة جهات إدارية للمملكة المغربية، كما صادف كذلك هذا المخطط صدور قنون آحر في 02 مارس 1973 سمي بقانون المغربة، كما شهدت هذه المرحلة ارتفاع في أسعار بعض الموارد المعدنية ممثلة في الفوسفات الذي يعتبر أبرز مداخل الدخل الوطني المغربي اذ عرف انتاجه تزايدا قدر بحوالي 5.6% مما ساهم في حركية الاقتصاد الوطني[1].

وبالرغم من التطور الاقتصادي الذي عرفه المغرب في هاته الفترة، إلا أن هذا الامر لم يكن أي نعكاس ايجابي أو تطور على السياسات الاحتماعية، فارتفعت معدلات الفقر والبطالة وتفشت ظاهرة الامية في الاوساط المجتمعية كذلك الرعاية الصحية كانت متدنية، فنتائج المخطط الثلاثي الأول كانت اقتصادية أكثر منها اجتماعية والتي عمل المخطط الخماسي على تثمينها.

04-04 المخطط الخماسي الثالث 1973-1977:

لقد جاء هذا المخطط من أجل استدراك الأخطاء والنقائص التي وقعت في المخططات السابقة، في الستينيات من القرن الماضي والتي لم تعير من ظروف

1 أخبار السيسيولوجيا المغربية LMD. محططات التمية في المغرب مند 1960.

وطريقة معيشة السكن المغربية خاصة ساكنة المناطق النائية والمهمشة، هذه الأخيرة أولاها المخطط الخماسي الثالث التنموي مكانة هامة ضمن برامجه التنموية.

ومن بين الاجراءات التي اعتمدها المخطط الخماسي للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، والتي يمكن ذكرها فيما يلي[1]:

- اعطاء الأولوية لبعض من القطاع الصناعي خاصة صناعة المواد الأولوية كالفوسفات والحديد والصلب بعدما كانت الأولوية تعطى كليا للقطاع الفلاحي، في السياسة التنموية للمخططات السابقة، الأمر الذي لم يغير في الواقع الاقتصادي والاجتماعي ولم يحدث أي تغيير يذكر، على اعتبار أنها السياسة المتبعة نفسها عهد الحماية والاستعمار الفرنسي، فالفلاحة والصناعة قطاعان متكاملان.

- كم تم التأكيد ودعم سياسة اللامركزية الإدارية من أجل تنمية المناطق النائية والمهمشة، وإعطاء صلاحيات أكثر للجماعات الترابية وجعلها شريك أساسي في التنمية المحلية، للبلاد.

- التأكيد على الاصلاحات الاجتماعية من خلال زيادة فرص التعليم وتوسيع الشبكة الصحية حتى يستفيد أكبر قدر ممكن من السكان المحلية من هذه الخدمات الضرورية، والعمل على مد المسالك البرية والطرق الحديدية.

---

1 نفس المرجع

- التشجيع على سياسة مغربة الاقتصاد الوطني، والعمل على التخلص التدريجي من سيطرة الأجانب على وسائل الانتاج الحيوية[1]، كما تم اقرار اصلاحات مالية وضريبية في هذا المخطط من أجل تدارك أخطاء الاستراتيجيات السابقة وانعكاساتها السلبية على المنظومة المالية والضريبية المغربية.

وبالرغم من أن هذا المخطط الخماسي قد جاء ليستدرك النقائص التنموية للمخططين السابقين، إلا أن الظروف التي كان فيها أو تمر بها المملكة لم تكن في صالحه، فشهدت فترة السبعينيات من القرن ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالميه، مما أثر على الميزانية العامة للبلاد التي تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل المشاريع التنموية، كذلك واجهت المملكة المغربية أزمة أخرى وهي انخفاض أسعار المواد الأولية التي هي أخرى من بين المصادر الرئسية للمملكة، لكن الأمر الذي حكم على المخطط الخماسي للتنمية بالفشل في سبعينات القرن الماضي، هو ارتفاع النفقات العسكرية للمملكة المغربية، بالتزامن مع التطورات الاقليمية التي عرفتها لمنطقة ككل، وتحويل الجهود والامكانيات عن مكانها.

---

1 سياسة المغربة هي سيسة شبيهة بسياسة التأميمات التي انتهجتها دول العالم الثالث من أجل تحرير اقتصادياتها الوطنية من سيطرة الشركت الليبرالية، غير أن هذه الأخيرة (التأميم) المكية تكون لصالح الدولة، أما في الحلة المغربية بما أن المملكة انتهجت النموذج الليبرالي الحر فإنها المغربة تعني تشجيع المواطنين المغاربة على شراء الأسهم الأجنبية.

إن فشل المخطط الخماسي الثالث كان بمثابة فشل لوضع الخطط التنموية للمملكة بغض النظر عن الأسباب، فهذا الفشل أضر كثيرا على نمط معيشة السكان المحلية خاصة تلك التي تقطن المناطق النائية والمهمشة، فالتنمية تعني التغيير من وضع سيء غير مرغوب فيه، إلى وضع أفضل وأحسن ومرغوب فيه، وهو الامر الذي لم يره المجتمع المغربي، وإن وجد هذا التحسن فهو ليس بالأمر المطلوب، وإن مست بعض المناطق فهي أيضا لم تصل لدرجة العموم والشمول، وهو ما يتطلب على راسمي السياسات العامة في المملكة إعادة النظر في الخطط التنموية بما يتناسب ويتلاءم مع احتياجات السكان المحلية.

05-04 المخطط الثلاثي الثاني 1978-1980:

هذا المخطط التنموي هو قصير المدى، وجاء بالأساس لتسيير مرحلة سابقة أصيبت بالفشل ريثما يتم الاعداد لمخطط آخر يتم من خلاله تحقيق الأهداف المرجوة، فالمخطط الثلاثي الثاني جاء لتدارك انهيار الاقتصاد المغربي عقب ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية والعمل على إيجاد بدائل جديدة أخرى للتعامل مع الوضع، وفرض إجراءات تقشفية جديدة والعمل على حفض النفقات العامة للدولة، وهو ما أضر أيضا بالسياسات الاجتماعية لا سيما التربية والتعليم كذلك الصحة اي المرافق الضرورية للساكنة المحلية.

كما عرف هذا المخطط تشجيع الخواص على انشاء مؤسسات مقاولاتية خاصة تساهم في العملية التنموية للبلاد، أي جعلها شريك إلا جانب القطاع العمومي، إلا أن الأولى عادة ما تستثمر في القطاعات لتي تدر أرباحا وفيرة، وتعزف عن الاخرى المتعلقة بالمنفعة العامة، أي أنها لا تقدم شيئا للسياسات الاجتماعية التي لها الأثر المباشر على السكان المحلية.

06-04 المخطط الخماسي الرابع 1983-1987:

لقد جاء هذا المخطط من أجل إعادة انعاش الاقتصاد المغربي، وقد عمل على دعم المنتوجات الصناعية، كما جاء هدا المخطط للاهتمام أكثر بالطبقة الاجتماعية من خلال توفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة، ومن خلال هذه السياسة يتم التخفيف من حدة الفوارق الطبقية التي ازدادت كثيرا في الفترات السابقة نتيجة الازمات الاقتصادية التي مرت بها البلاد.

وفي هذه المرحلة قررت السلطات المغربية الاستعانة بصندوق النقد الدولي لتحفيف الأزمة الاقتصادية، لكن مقابل هذه المساعدات المالية أجبرت المملكة المغربية على قبول شروط صندوق النقد الدولي، وهو ما عرف ببرنامج التقويم الهيكلي الذي رافق المخطط التنموي.

وقد أسس هذا البرنامج لتنظيم القطاع العام وخفض النفقات اتجاهه، كذلك التفاوض مع صندوق النقد الدولي مهد لانسحاب الدولة تدريجيا من الحياة الاقتصادية وترك مكانها للخواص، كما أعطى صلاحيات أوسع للجماعات الترابية المغربية ليس فقط في مجال تسيير المرفق العمومي وإنما أيضا تسيير المؤسسات الاقتصادية الناشطة في مجال إقليمها الاداري، ومن بين الامتيازات التي حصلت عليها الجماعات المحلية من أجل المساهمة في العملية التنموية ضمن برنامج التقويم الهيكلي:

- استحداث نظام عدم التمركز 1993 الذي أعطى دفعة قوية للامركزية الاداريه، الأمر الدي ساهم في دور الجماعات المحليه أو الترابيه للقيام بدورها التنموي الحقيقي بعيدا عن النزعة المركزية، كذلك النهوض

بانشغالات واحتياجات السكان، خاصة تلك الواقعة في المناطق النائية والمهمشة.

- اصدار النظام الجبائي المحلي، لتدعيم الاستقلال المالي للجماعات المحلية وايجاد مصدر تمويل لبرامجها التنموية.

- تعديل القانون الداخلي لصندوق التجهيزات الجماعية حتى يتسنى له المساهمة في التنمية المحلية بعيدا عن العراقيل الإدارية.

04 07 مخطط دعم الأولويات الاجتماعية 1993-1999:

لقد شرع بتطبيق هذا البرنامج في التسعينيات من القرن الماضي، بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي، من أجل تحسين ظروف معيشة السكان المحلية، كذلك العمل على معالجة الانعكاسات السلبية الناجمة عن تطبيق برنامج التقويم الهيكلي، خاصة في المناطق النائية والمهمشة من المملكة المغربية، وقد قام هذا المخطط التنموي بالتركيز على ثلاثة استراتيجيات أساسية لتحسين الحاجيات الاجتماعية.

- الاهتمام بالتعليم الأساسي وتحسين ظروف التمدرس.

- تطوير الصحة الأساسية والانعاش الوطني.

- التنسيق والعمل على متابعة البرامج الاجتماعية.

وقد تزامن تطبيق هذا المخطط مع عقد مؤتمر كوبنهاغن سنة 1995 الذي دعا لإيجاد حلول جذرية لتفاقم ظاهرة الفقر في العالم، هذا التزايد كان ناتج عن السياسات الاصلاحية الاقتصادية التي عرفها العالم في تلك الفترة ولم تكن

المملكة في منأى عنها، ومن هذا المنطلق فقد تم إيلاء الأولوية لتأهيل العالم القروي وذلك من خلال بناء المدارس ومد الطرقات البرية لفك العزلة عنها، كذلك العمل على ربطها بشبكة الكهرباء ومد قنوات المياه الصالحة للشرب، كما تم خلال هذه الفترة إعداد برنامج وطني للقضاء على السكن غير اللائق وتم تحديد مدة عشر سنوات لتنفيذ المخطط[1].

لقد ساهم هذا المخطط في تحقيق بعض المؤشرات الايجابية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية للساكنة المحلية خاصة تلك التي تقطن بالمناطق النائية والمهمشة، لكن الملاحظ أنها كانت تسير بوتيرة ضعيفة وتذبذب في التمويل، ورقابة من صندوق النقد الدولي، فبرنامج محاربة الفقر والتقليص من مستوياته، أدى إلى استحداث فرص شغل جديدة ساهمت هي الأخرى في التخفيف من حدة البطالة التي كانت مرتفعة وهي من نتائج برنامج التقويم الهيكلي امطبق في منتصف ثمانينات القرن الماضي، كما ساهم برنامج الالويات الاجتماعية في خفض نفض الامية خاصة بالمناطق القروية، كما عرفت الرعاية الصحية تحسنا مقارنة بالمخططات السابقة، ويمكن القول أن هذا البرنامج (مخطط الأولويات الاجتماعية) كان بمثابة تحضير لمخططات التنمية للألفية الجديدة مرتكزة على دعامتين النهوض

---

1 عمر اذثنيي، **"هل من سياسة اجتماعية بالمغرب"**. الحوار المتمدن العدد 2860 سنة 16-12- 2009

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=195428

بالنهوض بالسياسات الاقتصادية إلى جانب السياسات الاجتماعية والتوجه نحو اقتصاديات ومجتمعات المعرفة.

04 08 المخطط الخماسي الخامس للتنمية 2000-2004:

لقد تم اعتماد نفس مقاربة المخطط السابق لإعداد البرنامج التنموي أي تنمية الاقتصاد الوطني وذات الوقت الاهتمام بالسياسات الاجتماعية، أي العمل على احداث تغيير في نمط التنظيم وسلوك وتفكير الفاعلين في رسم السياسات العامة، كما ركز هذا المخطط على التحلص من المناهج الكلاسيكية في اعداد الحطط والتوجه أكثر إلى الرشادة والحكامة في ندبير الشأن المحلي بما يخدم التنمية المجتمعية[1].

وقد خصصت الحكومة المغربية ميزانية قدرت بحوالي 5600 مليون درهم مغربي خصصت لقطاع التربية والتعليم كذلك السكن والعمران والصحة، وغير من مشاريع التنمية الاجتماعية إضافة إلى دعم بعض الصناعات الاستراتيجية والعمل على تطويرها، هذا وقد بلغت نسبة النمو 04% أي زيادة اثنان في المائة عن المخطط السابق.

هذا وقد ركز المخطط التنموي الجديد على العالم القروي باتباع عدة استراتيجيات للنهوض به كتشجيع سياسة الدعم الفلاحي واستصلاح الأراضي الزراعية، كما برز في هذه المرحلة بالذات دور الحركات الجمعوية في تنمية العالم

1إلهام عفادي، "**معيقات التخطيط الاستراتيجي وسبل انجاحه**"

http://droitagadir.blogspot.com/2015/08/blog-post_3.html

تاريخ الاطلاع على الصفحة 11-11-2015

القروي كشريك للدولة، التي اهتمت كثيرا بالعمل على تطوير سلوكيات العالم القروي وبالأخص المرأة الريفية.

ويمكن تلخيص المحاور الأساسية للتنمية في هذا المخطط الخماسي في ثلاثة محاور أساسية ذكرت في خطاب العاهل المغربي في 18 مارس 2005.

- التصدي للعجز الاجتماعي الذي تعرفه المناطق الفقيرة بالقرى وهوامش المدن، وذلك بتوفير البنيات والمرافق الضرورية من أجل عيش كريم وحياة سليمة.

- العمل على الاستجابة للحاجيات الضرورية للأشخاص في وضعية صعبة أو لذوي الاحتياجات الخاصة.

- تشجيع الأنشطة المدرة للدخل القار والتي توفر فرص عمل.

الملاحظ في هذا لمخطط أنه أعطى اهمية لتنمية العالم القروي والمناطق المهمشة كما اهتم ايضا بالسياسات الاجتماعية الى جانب الاقتصادية، الأمر الذي ساهم في التخفيف من حدة الفقر والحرمان الذي كانت تعاني منه ساكنة هذه المناطق الريفية.

09-04 مخطط المغرب الاخضر 2005-2009:

تشكل الفلاحة في المملكة المغربية أحد أبرز مصادر الدخل الوطني، هذه المداخيل الفلاحية يتم استثمارها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، اذ يضم هذا القطاع قرابة المليون ونصف فلاح ويساهم بحوالي 15% من الناتج الوطني، ويوفر أكثر من 40% من فرص العمل للبطالين، وعرف النشاط الفلاحي نشاطا متزايدا بعض الاصلاحات الأخيرة التي طبقت عليه، الأمر الذي جعل صانعي

السياسات العامة في اامملكة المغربية ينبنون عليه المخطط التنموي أو ما عرف بمخطط المغرب الأخضر[1].

ويهدف المخطط الأخضر الذي تم اعتماده سنة 2008 إلى جعل القطاع الفلاحي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقليص نسب الفقر خاصة في الاوساط القروية، إضافة لتوفيره العديد من فرص العمل، ويستند مخطط المغرب على دعامتين أساسيتين هما:

- الاتجاه الى الفلاحة العصرية ذات القيمة المضافة، والاستفادة أكثر من كل ما توفره التقنية الحديثة لزيادة كميات الانتاج الفلاحي، والعمل على تدريب وتكوين الفلاحين على التقنيات الحديثة العصرية للزراعة.

- أما الدعامة الثانية فتمثلت في محاربة الفقر في الأوساط القروية وذلك من خلال انجاز قرابة 550 مشروعا تضامنيا تساهم في رفع الدخل الفردي للساكنة القروية، إضافة إلى تحسين ظروف معيشتهم مما يساعد على استقرارهم في مناطقهم.

وقد تم تخصيص ميزانية مخطط المغرب الأخضر غلاف مالي قدر بـ 66 مليار درهم على مدى زمني 2009-2015 كما ساهمت بعض الصناديق في تمويله كصندوق الحسن الثاني بغلاف مالي قدر بـ 800 مليون درهم كذلك

---

1 المملكة المغربية، "الاستراتيجية الفلاحية: مخطط المغرب الأخضر" **مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية**، العدد 15 يوليو 2015 ص07

صندوق تنمية الجماعات القروية، إضافة إلى مساهمات البنوك الوطنية، ومساهمات خارجية في إطار عقود الشراكة مع الأجانب[1].

لقد ساهم المخطط الأخضر في تقليص مستويات الفقر المدقع، لكن الأمر لم يكن بالقدر الكافي للتخفيف من معاناة ساكنة المناطق القروية والريفية اذ يعاني حوالي 70% منهم الفقر المدقع، ولم يؤثر بالقدر الكافي للتخفيف من حدة الفوارق الاجتماعية، وبقاء مستويات البطالة على حالها، واستمرت الدولة في سياسات دعم المواد الغذائية الأساسية كذلك دعم مواد الطاقة من كهرباء وغاز[2].

04-10 مبادرة التنمية البشرية 2011-2015:

يعتبر هذا المخطط المبادرة الثانية لمرحلة التنمية البشرية الذي عكفت المملكة المغربية على تطبيقه مند سنة 2004، وكان الهدف من هذه المبادرة هو

---

1 وزارة الاقتصاد والمالية المغربية، "استرتيجية التنمية الفلاحية: مخطط المغرب الأخضر" مقال منشور على موقع الوزارة المغربية

http://www.finances.gov.ma/ArMa/Pages/Strategies/Strategie-de-développement-agricole--le-Plan-Maroc

تاريخ الاطلاع على الصفحة 13-11-2015

2 الأمم المتحدة، **الاقتصاد الأخضر في المغرب هدف استراتيجي يستدعي تحفيز الشراكات وتحسين اتساق السياسات والمبادرات.** اللجنة الاقتصادية لإفريقيا مكتب شمال إفريقيا ص5 سنة 2013

محاربة الفقر والاقصاء والهشاشة، وتحسين ظروف معيشة السكان المحلية، وقد تـم اطـلاق هذه المبادرة في 04 يونيو 2011 كمشروع اجتماعي[1].

هذا وقد ركزت المبادرة على ما يلي:

- تعزيز دينامية الاستثمار في إطار مخطط المغرب الأخضر، وتهم بصفة خاصة صغار الفلاحين في المناطق الهشة، عن طريق تنفيد مشاريع ذات جدوى اقتصادية.

- مواصلة انجاز برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثانية والتي تميزت بتوسيع قاعدة الاستهداف الترابي لفائدة الجماعات القروية والمناطق الجبلية، وكذا المدن والمراكز الحضرية الصغيرة، مع الاشارة إلى أن المبادرة الأولى للتنمية البشرية ساهمت في تخفيض أو تراجع الفقر بنسبة 47%.

- تعزيز تتبع ومراقبة وتقييم المشاريع مع الحرص على احداث انسجام شامل بين مخططات التنمية الجماعية وضمان التقائيتها مع البرامج القطاعية للسياسات العمومية، وأخذ البعد الجهوي بعين الاعتبار عند تنفيذها[2].

وبحسب المعطيات المقدمة من التنسيقية الوطنية للتنمية البشرية، فإن الحكومة المغربية خصصت غلاف مالي قدر بـ 14 مليار درهم مغربي لهذا المخطط الخماسي، تم خلالها انجاز قرابة 38341 مشروعا، كذلك 8294 نشاطا

---

1 المملكة المغربية، **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2011-2015**. وزارة الداخلية. التنسيقية الوطنية للمبادرة لتنمية البشرية سبتمبر 2013 ص04

2 المملكة المغربية، **الجلسة الشهرية المتعلقة بمناقشة السياسة العامة بمجلس المستشارين**. رئاسة الحكومة. الرباط 08 اوت 2012ص4

أي باستثمار يقدر بحوالي 29.5 مليار درهم مغربي، بلغ عدد المستفبدين منه حوالي 9.7 مليون مغربي يتمركزون في العالم القروي، كما تم تخصيص ميزانية قدرت ب 8.9 مليار درهم لمحاربة الفقر في الاوساط القروية هذا وقد عمل البرنامج على محاربة الاقصاء في الوسط الحضري من خلال انجاز العديد من المشاريع المدرة للدخل القار[1].

04 02 **التعليم العالي والتنمية في المملكة المغربية:**

يشير الاحصاء الأخير للساكنة المغربية والذي يتم كل عشر سنوات، أن عدد السكان المغربية بلغ عددها بحلول شهر سبتمبر 2014 حوالي 242.00 848 33 مليون نسمة، ويشير ذات الاحصاء الصادر عن المندوبية السامية للتخطيط المغربية أن عدد الأسر في المغرب تجاوز السبعة ملايين أسرة، وقدرت نسبة الزيادة السكانية بالمملكة امغربية بحوالي 1.1% كما تتوافر نفس الصفت السكانية الموجودة في الجزائر وتونس اذ يغلب على طابع السكان المغربية اعنصر الشبابي التي تشكل أكثر من 70% وهو ما جعل أيضا عدد السكان النشيطين في المملكة الذين يتجاوز سنهم 15 سنة يشكلون أكثر من 12 مليون نسمة وفق الاحصائيات المقدمة من قبل المندوبية السامية للتخطيط بالمملكة.

---

1 محمد الراجي، "**حصيلة عشر سنوات من مبادرة التنمية البشرية بالمغرب**". مقال منشور جريدة هسبرس المغربية الالكترونية

http://www.hespress.com/societe/264081.html

تاريخ الاطلاع عى الصفحة 12-11-2015

وبالرغم من أن المملكة المغربية يبلغ عليها الطابع الزراعي الفلاحي إلا أنه تتواجد بالمملكة عدة نشاطات اقتصادية أخرى من صناعية وخدماتية وتجارة وبعض الصناعات الحرفية التقليدية التي تساهم بالناتج المحلي الخام والذي بلغ 104 مليار دولار سنة 2013، ليعتبر المغرب خامس قوة اقتصادية في إفريقيا، بعد كل من مصر ونيجيريا والجزائر وجنوب إفريقيا، وبالعودة إلى مؤشرات السكان النشطة في المغرب فإنه وبحسب المندوبية السامية للتخطيط فإنه يلاحظ عدم توازن ووجود فرق كبير، حيث يشكل الذكور نسبة 72% من السكان النشطة بينما الباقي هو للإناث كما هو موضح في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (13): نسبة الذكور والاناث من مجموع السكان النشطة بالمغرب



المصدر: وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية المغربية

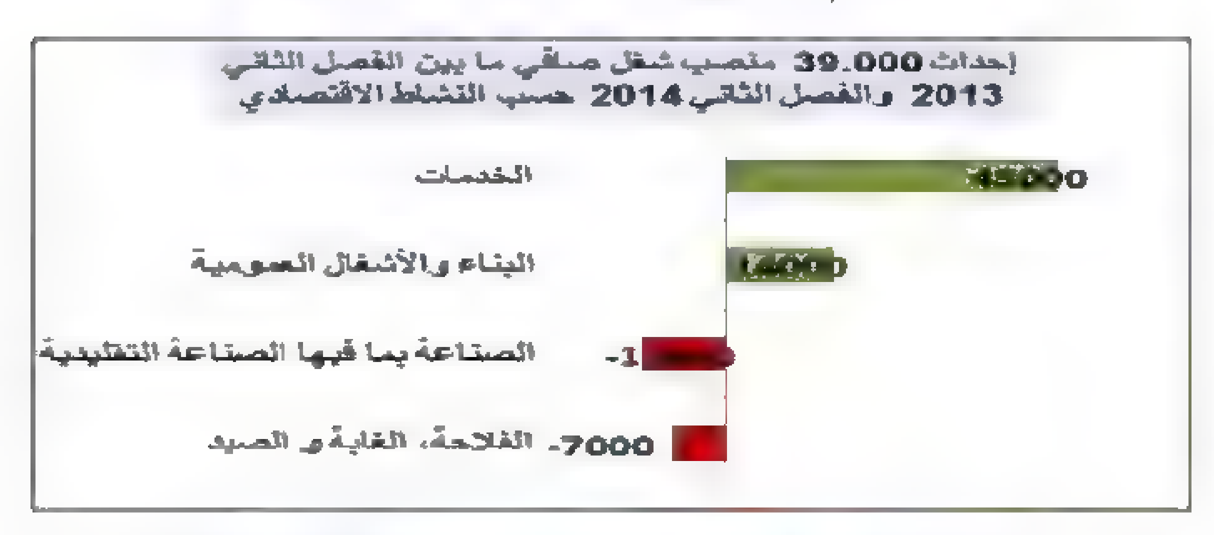
02-04 التعليم العالي وسوق العمل المغربية:

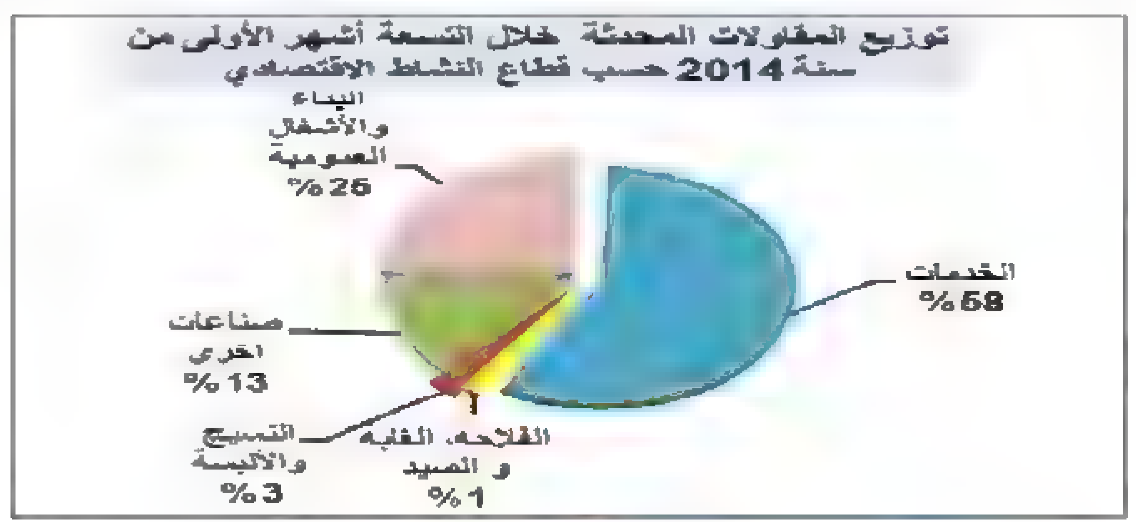
يعمل القطاع الخاص في المملكة المغربية على توفير فرص عمل للوافدين على سوق العمل لا سيما الجدد منهم، إذ تشير الأرقام المقدمة من قبل وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية أن القطاع الخاص يستقطب حوالي 91% من

طالبي الشغل، بينما يوفر القطاع العام ما نسبته 08%، وقد يرجع سبب ذلك للنموذج الليبرالي التنموي الذي اعتمده المغرب في سنواته الأولى للاستقلال، هذا النموذج يعمل على تشجيع القطاع الخاص وتثمين مساهمته في التنمية المحلية للبلاد، وهو ما تم التعبير عنه بالفعل في المخططات التنموية للمغرب على مدار السنوات.

أما فيما يخص لقطاعات التي تستقطب أكبر قدر ممكن من اليد العاملة فيأتي قطاع الخدمات والتجارة والسياحة وكل ما يمت له بصلة، هذا القطاع يعمل على استقطاب ما يربو عن 109000 منصب عمل كمتوسط سنوي ما بين سنتي 2010-2013 اي أكثر من 60% من اجمالي سوق العمل المغربية، يأتي في المرتبة الثانية قطاع الصناعة الذي يوفر مناصب عمل بمتوسط سنوي قدر بـ 18000 منصب عمل، كما يعمل قطاع البناء والأشغال العمومية (الصناعات غير المعملية) هو الآخر على استقطاب اليد العاملة اذ بلغ متوسط الاستقطاب في الثلاثي الأخير من سنة 2014 بلغ اكثر من 14000 منصب شغل، كما أن الملاحظ في القطاعات التي تستقطب اليد العاملة في قطاع الفلاحة والصيد البحري والغابات أنه قطاع استراتيجي للمملكة المغربية إذ يساهم بنسبة معتبرة في الدخل الوطني وزيادة الناتج المحلي، إلا أن متوسط مناصب الشغل التي يوفرها لا تزيد أو تربو عن 3000 كمتوسط سنوي لمناصب الشغل في المغرب، والشكل البياني التالي يوضح أكثر النسب المئوية لمناصب الشغل بين القطاعات الاستراتيجية في المملكة.

الشكل رقم 14: توزيع مناصب الشغل على القطاعات





المصدر: وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي المغربية

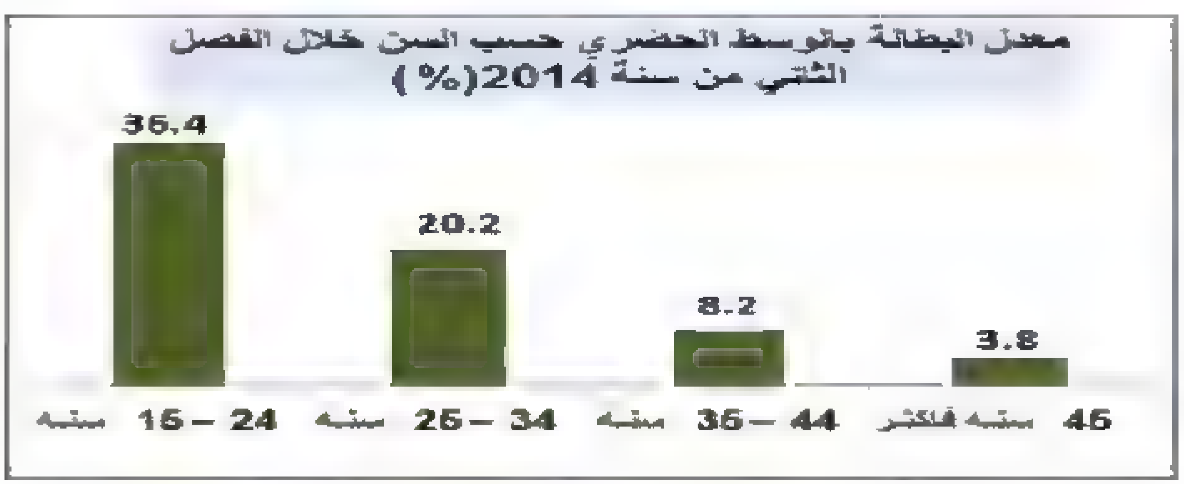
03-04 جهود المملكة المغربية للحد من البطالة وادماج حاملي الشهادات العليا:

تشير الاحصاءات المقدمة من الهيئات الرسمية الحكومية المغربيـة أن معـدل البطالـة في المملكة في حدود 09% في الثلاثي الأخير من سنة 2014 وبذلك تعتبر الأقل في بلـدان المغاربيـة، كما تشير ذات الاحصائيات أن البطالة تنتشر أكثر في صفوف الشاب الأقل من 35 سنة لا سـيما الوافدين الجدد عى سوق العمل، كما تكثر أيضا في أوساط النساء أكثر منهـا لـدى الرجـال، وفي الأوسـاط الحضريـة أكـثر منها مـن الوسـط القـروي، ويرجـع هـذا التبـاين لعـدة متغـيرات

اقتصادية واجتماعية وثقافية متعلقة بالمجتمع المغربي، ويمكن التعبير عن هذا التباين والاختلاف من خلال الأشكال البيانية التالية.

الشكل رقم (15): البطالة في المملكة المغربية





المصدر: وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي المغربية

وللوصول بمعدلات البطاله في المملكه إلى أدنى مستوياتها، والحد من انتشارها لا سيما في الأوساط الشبابية تتبع الهيئات الحكومية المغربية عدة اجراءات في سبيل ذلك لعل أبرزها ما يلي:

- تعزيز فرص البحث عن فرص العمل وانعاش سوق الشغل، ومواكبة المقاولات في تلبية حاجياتها من الكفاءات.

- العمل على تبسيط وتيسير الاجراءات البيروقراطية من أجل ادماج البطالين في العمل: وذلك من خلال الوساطة العمومية في التشغيل، وتركز الجهات الوصية على الدور الفاعل للوكالة الوطنية للتشغيل وفروعها 78 المنتشرة عبر كامل تراب المملكة، فهي أداة وصل بين العرض والطلب في سوق العمر المغربية والشكل رقم (16)البياني التالي يوضح ذلك:

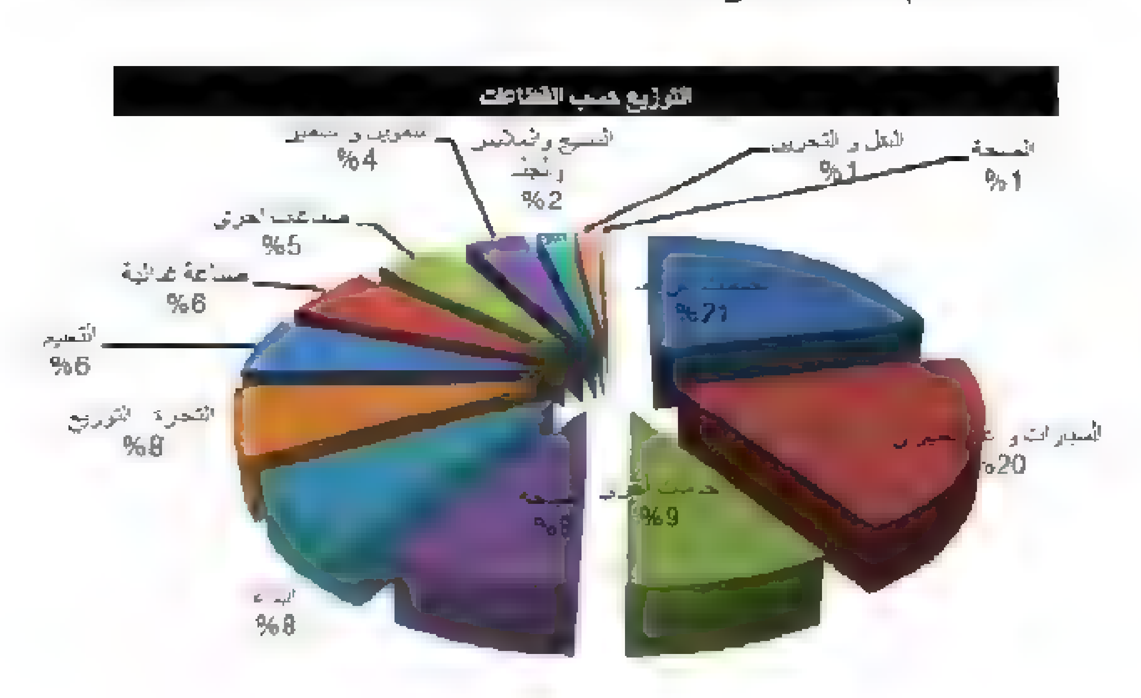


المصدر: وزارة التشغيل المغربية

وإضافة للمساعدة التي تقدمها في ايجاد مناصب الشغل للبطالين فإن هذه الوكالة تقوم بدراسات استشرافية متعلقة بالحاجات المستقبلة لليد العاملة سواء من حيث الكم أو النوع، سواء في القطاع العمومي المنظم، أو القطاع الخاص

المقاولاتي، حيث ثم استشراف حوالي 103300 فرصة شغل للسنة 2015 2016 21% لقطاع الخدمات عن بعد وتكنولوجيا المعلومات، 20% بقطاع السيارات والطيران، 9% بقطاع السياحة والفندقة، كما أشارت الدراسة الاستشرافية أن 50% من فرص الشغل المعبر عنها تتواجد بادار البيضاء طنجة تيطوان سلا الرباط، الشكل التالي يوضح النسب الموزعة لفرص العمل المستقبلية.

الشكل رقم (17): توزيع فرص الشغل على القطاعات لسنة 2015-2016

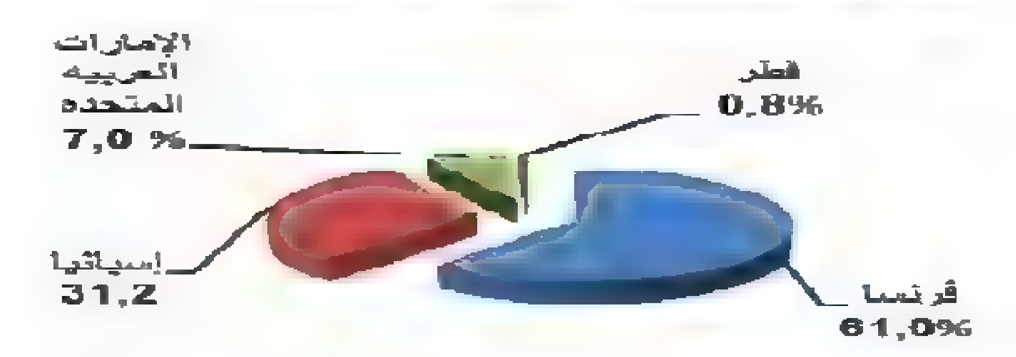


المصدر: وزارة التشغيل المغربية

- تدبير تدفقات الهجرة من أجل العمل: ويقصد بها الشرعية القانونية التي تدخل ضمن الاتفاقيات الموقعة بين المغرب ودول الاتحاد الأوربي وحتى بعض البلدان الخليجية، وتشير الاحصائيات الرسمية سنة 2014 أن حوالي 7084 مغربي هاجروا للعمل في معظمهم كانت عمالة موسمية، هذا وقد استحوذت فرنسا على أكثر من النصف، كما تعمل الدولة المغربية على زيادة هذه النسبة لا سيما في صفوف حاملي الشهادات العليا.

الشكل رقم (18):





المصدر: وزارة التشغيل المغربية

- العمل على إطلاق مبادرات جديدة تروم أساسا إلى تحسين قابلية التشغيل لدى حاملي الشهادات العليا، وإطلاق مبادرات محلية للتشغيل.
- تقوية ودعم آليات رصد وتحليل سوق العمل.

02-03-04 خريجي مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل المغربية:

لا تزال فئة خريجي مؤسسات التعليم العالي المغربية الأكثر تضررا من البطالة، اذ تعرف ارتفاعا مستمرا مقارنة بالفئات الأخرى من ذوي التعليم المتوسط والابتدائي، ويرجع العديد من الباحثين من المغرب هذه الظاهرة إلى عدة أسباب لعل أبرزها، انعدام الانسجام والتوافق والمواءمة بين مخرجات التعليم العالي المغربي واحتياجات سوق الشغل المحلي، لا سيما في القطاع الخاص اين يكثر الطلب على ذوي الكفاءات والمهارات العالية التي بإمكانها تحقيق الميرة التنافسية، وهذا يتنافى مع محدودية التكوين وضعفه لدى هؤلاء الخريجين من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي المغربية، هذه الأخيرة تعاني

ضعف في التمويل المادي ونقص في تبادل الخبرات مع الجامعات الدولية وحتى الاقليمية، مما أثر سلبا على نوعية التكوين.

ومن جهة أخرى كذلك ترجع اسباب بطالة حاملي الشواهد العليا إلى اختلالات متعلقة بسوق العمل المغربية، الذي يتصف بعدم التوازن والاستقرار، في العرض والطلب، ومما زاد في تفاقم الظاهرة النمو الديمغرافي السريع للمملكة وارتفاع نسب حصول الفرد ليس التعليم الأولي فحسب وإنما حتى في التعليم العالي، هذه الزيادة لم ترافقها زيادة في النشاط الاقتصادي بحيث تتلاءم مع بعض، حيث تشير احصائيات المندوبية السامية للتخطيط بالمملكة أن بطالة حملة الشواهد العليا بالمملكة تص في حدود 18% لسنة 2012 ووصلت مع مطلع 2014 إلى حدود 20% أي أنها في ارتفاع مستمر، وهو ما يؤكد كذلك فرضية الخلل في سوق العمل المغربية، ومن أبرز النتائج السلبية لهذه الظاهرة أذكر ما يلي[1]:

- وجود عدد كبير من حاملي الشواهد العليا دون عمل هو اهدار لطاقات هذه الموارد البشرية علما أن المملكة صرفت الكثير على تكوينها وهو ما يعرف بالفاقد المتمثل في الفرق بين الانتاج الممكن والانتاج الفعلي.

- ولها آثار سلبية من الناحية الاجتماعية فالبطالة تزيد من نسب الفقر، في

---

1 الحسين ردوتي، "أزمة البطالة لدى حاملي الشواهد العليا بالمغرب دراسة وصفية تحليلية". مقال مشور عى موقع http://www.maghress.com/wadnon/7413

تاريخ الاطلاع عى الصفحة 2015/12/13

الأوساط المجتمعية المغربية وماله من عواقب قد تمس حتى بالأمن الداخلي للبلد.

وتجدر الإشارة أنه في سنة 2005 أولت الهيئات المغربية وعلى رأسها المؤسسة الملكية، ضرورة الاهتمام أكثر بسوق الشغل لا سيما لدى حاملي الشواهد العليا، وهذا بطبيعة الأمر ينعكس ايجابا على التنمية المحلية للبلاد، وفي ذات السياق أي بعد المبادرة الملكية تم عقد أيام وطنية في سميت بمبادرة التشغيل أيام 22 23 سبتمبر 2005، ضمت ممثلين عن المؤسسة التشريعية في المملكة كذلك ممثلين عن الجامعات وممثلين عن الشركاء الاجتماعيين أي كافة أطراف العملية التنموية، وهذا من أجل ايجاد حلول جذرية وواقعية ملموسة لتوظيف حاملي الشواهد العليا. وقد انتظمت هذه الايام في شكل أربعة لجان أساسية متمثلة كالآتي:

- لجنة انعاش التشغيل المأجور.
- لجنة ملاءمة التكوين والتشغيل.
- لجنة احداث دعم المقاولات.
- لجنة الحكامة في سوق الشغل.

ويمكن القول أنه وبعد هذه المبادرة تم اعتماد عدة برامج تشغيلية للتخفيف من حدة البطالة واستيعاب مئات الآلاف الوافدين على سوق الشغل سنويا،

وهذه البرامج ليست مخصصة لحاملي الشهادات العليا فحسب وإنما لجميع فئات طالبي الشغل، وفيما يلي أبرز البرامج التشغيلية[1]:

01 التشغيب في البرنامج الحكومي: تم طرحه في 17 أفريل 1998 من أجل الحد من ظاهرة البطالة، معتمدا على آلية الادماج الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار وتأهيل المقاولة، والملاحظ على هذا البرنامج أنه أشار إلى ضرورة اصلاح منظومة التعليم العالي كذلك التربوية والتكوين المهني بما يجعلها تتلاءم مع مقتضيات سوق الشغل، هذا وقد عمل هذا البرنامج في سنواته العشر الأولى على توفير قرابة 400 ألف منصب شغل لطالبي العمل.

02 برنامج إدماج: ظهر بموجب القانون 98/13 المتعلق بتشجيع انشاء التدابير الاقتصادية، ويركز على عنصر التدريب من أجل اكساب الباحث عن العمل خبرة تؤهله لولوج سوق العمل، كما يطمح أيضا لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

- اعطاء الامكانية للمقاولة لتجد بسهولة المؤهلات التي تحتاج اليها لتفعيل مجهوداتها التنموية.

- تسهيل ادماج الشباب حامي الشواهد العليا الباحثين عن عمل ازيد من

---

1 محمد بوكطب، "السياسة العمومية في ميدان التشغيل في المغرب: من حكومة السيد عبد اللطيف الفيلالي إلى حكومة السيد عباس الفاسي" مقال منشور على موقع العلوم القانونية http://www.marocdroit.com/ تاريخ الاطلاع عى الصفحة 06-01-2016

سنة، عبر الوساطة مع المقاولة، وضمان تكوين وعمل لمدة 18 شهرا.

- وضع ميكانزمات منظمة للوساطة من شأنها ربط الصلة بين عروض وطلبات العمل، وضمان استقبال وارشاد طالبي الشغل.

03- برنامج تأهين: يهدف إلى الملاءمة بين التكوين الجامعي ومتطلبات سوق العمس، أي يعمل على تأهيل طالبي الشغل وتقليص العقبات والصعوبات التي قد تواجههم، كما أن مدته الزمنية محدودة، ويتضمن هذا البرنامج مسارين:

- 01 التكوين لتعاقدي من أجل التشغيل: يربط بين حاجات المقاولة ومدى ملاءمة تكوين طالبي الشغل مع برامجهم ووسائلهم البيداغوجية، وتسهر على تسييره الوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات.

- 02 التكوين لتحويلي أو التأهيلي: ويهدف إلى تحسين قابلية تشغيل الباحثين عن عمل، عبر تكوينات للملاءمة في تخصصات واعدة كفيلة بإحداث مناصب شغل، ويعمل على تنظيمه اللجان الجهوية من أجل تحسين قابلية التشغيل.

04- برنامج مقاولتي: يهدف هذا المشروع إلى استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة من شأنها توفير مناصب شغل للبطالين بما فيهم حملة الشواهد العليا في المملكة، وذلك من خلال دعم الاستثمارات وتشجعيها وتسهيل الاجراءات الادارية لمن يرغب في ولوج هذا البرنامج التشغيلي.

المبحث الخامس

تحديات ومعوقات التنمية المحلية

في الدول المغاربية

بالرغم من الجهود التي تبذلها الدول المغاربية للخروج من الواقع المر وتحسين ظروف معيشة السكان المحلية، إلا أن مخططات التنمية المحلية لا تزال تواجه العديد من العراقيل والصعوبات، لكن ومن جهة أخرى فإن حكومات دول المغرب العربي تعمل على تجاوزها وتوظيف الامكانيات المتاحة والموجودة، لا سيما قطاع التعليم العالي من خلال الدراسات المقدمة والمتعلقة بهذا الجانب، سواء كانت مذكرات تخرج أو أبحاث معدة من قبل المخابر البحثية التابعة لمؤسسات التعليم العالي، كذلك دعم الاقتصاديات المحلية بالعناصر البشرية ذات الكفاءة العالية والمؤهلة لدعم عجلة التنمية المحلية وفي ما يلي أبرز التحديات والصعوبات التي تواجه التنمية المحلية لدول المغرب العربي.

أ- **صعوبات ناجمة عن مرحلة تاريخية سابقة:** ترجع العديد من الدراسات أن من بين أسباب التخلف للدول المغاربية هي المرحلة الاستعمارية السابقة التي مرت بها، والمفارقة أن كل دول المغرب العربي باستثناء دولة ليبيا، خضعت لمستعمر واحد وهو الاستعمار الفرنسي، هذا الأخير تواجده في

المنطقة المغاربية كان خدمة لأهداف استعماريه، ويمكن القول أن دول المغرب العربي فشلت في تحميل الاستعمار السابق مسؤولياته الأخلاقية عن الاضرار التي خلفتها سياساته انتهجها في المنطقة، علما أن المرحلة الاستعمارية فاقت في الجزائر القرن وربع القرن أي ما يعادل ثلاثة أجيال عاشت المرحلة الاستعمارية[1].

ومن بين الآثار السلبية للمرحلة الاستعمارية اشكالية الحدود، خاصة تلك التي لم يتم فيها الفصل بشكل نهائي، الأمر الذي جعل دول المغرب العربي توجه جهودها لترسيم وتثبيت حدودها لوطنية أكثر من قضايا التنمية المحلية، لا سيما مع جيرانها من الدول الافريقية بين ليبيا ودولة تشاد، كذلك موريتانيا ودولة السينغال، وفي بعض الحالات أدت أزمة ترسيم الحدود الوطنية إلى اندلاع حروب، هذه الأخيرة تعمل على استنزاف الخيرات والمقدرات ويجعل من قضايا التنمية المحلية في مراتب ثانوية.

---

1 في الوقت الذي تمكنت فيه بعض الدول عى الحصول على تعويضات جراء تعرضها للاستعمار بما فيها الدولة الفرنسية عقب الاجتياح الذي تعرضت له من القوات النازية خلال الحرب العالمية الثانية، فشت الدول المغاربية في تحميل الاستعمار السابق مسؤوليته الأخلاقية عن الأضرار الاجتماعية والاقتصادية وحتى النفسية، وهو من بين أسباب التخلف الذي تعاني منه

لكن وبالرغم من مرور أكثر من خمسين سنة على استقلال الدول المغاربية إلا أنها لم تتمكن من التخلص من تبعات تلك المرحلة من ماضيها الأليم السابق، وهو ما يفسر فشل البرامج التنموية التي نتهجتها الدول المغاربية التي أعدت خصيصا للتخلص من سلبيات تلك المرحلة.

ب- **صعوبات متعلقة بالطبيعة الجغرافية والإدارية للمنطقة المغاربية:** تفوق مساحة دول المغرب العربي مجتمعة خمسة ملايين كلم^2 ويغلب على أراضيه الطابع الصحراوي بينما تشكل 03% من أراضيه أراضي خصبة صالحة للزراعة، إن هذه المساحة الشاسعة تشكل تحديا كبيرا لدول المغرب العربي من أجل القيام بعمليات تنمية شاملة ومتوازنة، وتوفير ظروف معيشية ملائمة للساكنة المحلية من أجل تشجيعهم على الاستقرار ليس في المناطق الصحراوية فحسب وإنما أيضا المناطق الجبلية والقروية على غرار المملكة المغربية.

ومن العوامل التي ساهمت في صعوبة وتعقيد العمليات التنموية للمناطق الداخلية لدول المغرب العربي، اللامركزية الادارية الموروثة عن النموذج الفرنسي للإدارة المحلية، اللامركزية الإدارية التي تعطي للجماعات المحلية أو الجماعات الترابية كما يطلق عليها في المملكة المغربية، هامشا واسعا للمشاركة

والاشراف على برامج التنمية المحلية، إلا أنها تبقى تحت اشراف الإدارة أو السلطة المركزية، وهذا ما يؤثر سلبا في اتخاذ بعض القرارات الضرورية[1]، مع الأخذ بعين الاعتبار بعد المسافات بين المناطق والإدارة المركزية، الأمر الذي يستدعي البحث عن آليات جديدة لدعم اللامركزية الادارية للدول المغاربية بما يتماشى مع الخصوصيات المحلية وبما يساهم في دعم التنمية للساكنة المحلية.

جـ- **صعوبات متعلقة بالتمويل:** يشكل التمويل أبرز عقبات التنمية المحلية في الدول المغاربية، فتوفير السيولة المالية اللازمة لإنجاز المشاريع والمخططات يتطلب بدل المزيد من الجهود للزيدة في الدخل الوطني والناتج المحلي، ومثلما تمت الاشارة إليه سابقا فإن مداخيل صادرات المحروقات تشكل المصدر الأساسي والرئيسي للدخل الوطني الجزائري، وهو ما يعني بالضرورة اعتماد المشاريع التنموية وارتباطها بأسعار المحروقات في السوق الدولية، ويتأكد هذا من خلال انهيار المخطط الخماسي الثاني في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ومعه انهار المشروع الاجتماعي الذي كانت تعول عليه الدولة الجزائرية لتحسين معيشة السكان المحلية، وينطبق نفس

1 كواشي عتيقة. "**اللامركزية الإدارية في الدول المغاربية -دراسة تحليلية مقارنة-**" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص إدارة الجماعات المحلية، غير منشورة جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2011

الأمر مع دولة ليبيا التي تعتمد بشكل كلي على الريع البترولي، أما تونس والمملكة المغربية تبقى المعادن من أبرز مداخل الدخل الوطني كذلك السياحة والزراعة تساهمان بشكل بارز، إلا أن تزايد الحاجيات المجتمعية والمنافسة من قبل دول أخرى يفرض ضرورة البحث عن مصادر أخرى للتمويل، كدعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أثبتت فعاليتها في توفير مصادر تمويل بديلة للمشاريع التنموية المحلية[1]، كذلك وبما أن الدول المغاربية تعتبر من أكبر الدول في العالم لديها جالية معتبرة في كافه أرجاء المعمورة، وهو ما يعني بالضرورة مصادر تمويل وجلب للعملة الصعبة ما يبقى على حكومة دول المغرب العربي العمل على اتخاذ اجراءات كفيلة بضمان استقطاب أموال الجالية أو العمال المهاجرين، ولها تأثير مباشر على التنمية كما أشارت إليه العديد من الدراسات والتي من بينها الدراسة التي قدمها "محمد الحشاني" بعنوان "التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاث: المغرب الجزائر تونس" وتشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة أن عدد المهاجرين من منطقة دول المغرب

---

1 طيب لحيلح، "**دور المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في تنمية أقطار المغرب العربي (الجزائر تونس المغرب)**" الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية 17-18 أفريل 2006 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر.

العربي يتجاوز 6.6 مليون نسمة أي ما يعادل نسبة 09% من إجمالي ساكنة دول المغرب العربي، ومن جهة أخرى فإن هذه العمالة المهاجرة تعمب على تعديل سوق العمل وتخفيف العبء والضغط على أسواق العمل المحلية[1].

خ- **صعوبات متعلقة بالنمط الاجتماعي:** يعمل هذا الدور عاملا بارزا في افشال العمليات التنموية لا سيما في دولة موريتانيا، أين لا تزال تعيش أو لم تتخلص بصفة نهائية من التقسيم الاجتمعي الذي يكرس العنصرية بين أفراد المجتمع الواحد المكون من الامازيغ والعرب والأفارقة الزنوج، هذه الأخيرة ورغم كونها تشكل نسبة معتبرة من المجتمع الموريتاني إلا أن حقوقها تكاد تكون هامشية بهذا الاسلوب لا يمكن لعمليات التنمية أن تنجح أو تحقق أهدافها في غياب الشمولية وتكريس مبدأ الاقصاء وغياب العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص للجميع.

---

1 محمد الخشاني، **"التحويلات المالية للمهاجرين وأثرها على التنمية في بلدان المغرب العربي الثلاث: المغرب الجزائر تونس"** اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية الاقتصادية للمنطقة العربية التحديات والفرص بيروت 15-17 ماي 2006

02-05 احصائيات عن الواقع الديمغرافي للساكنة المغربية:

وفي ما يلي الإحصائيات المتعلقة بمعدلات التنمية المحلية في المنطقة المغاربية:

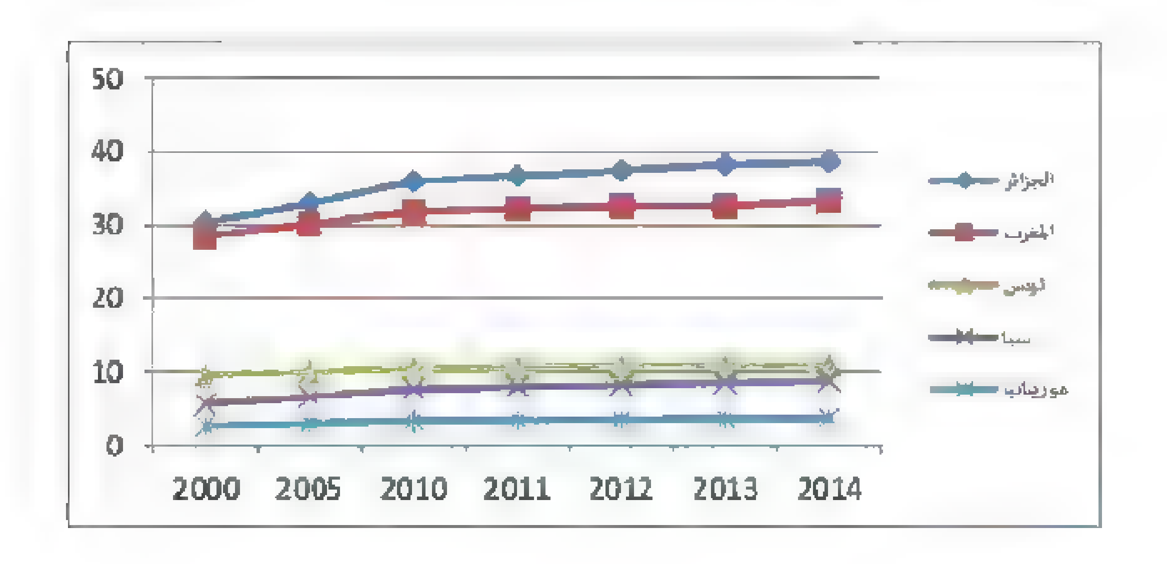
الجدول رقم (11)

يوضح التطور الديمغرافي للساكنة المغاربية 2000-2014 الوحدة بالمليون نسمة

	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	30.416	32.906	35.978	36.717	37.495	38.297	38.700
المغرب	28.466	30.172	31.894	32.245	32.597	32.590	33.304
تونس	9.553	10.029	10.547	10.647	10.778	10.887	10.997
ليبيا	5.640	6.629	7.747	8.026	8 286	8 554	8.830
موريتانيا	2.645	2.981	3.362	3.443	3.527	3.612	3.700

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015

الشكل البياني رقم (19): تطور السكان المغاربية الوحدة بالمليون نسمة



المصدر: من إعداد الباحث بناءا على احصائيات الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل البياني يتضح أن أعداد السكان المغاربة هي في تطور وبمعدلات لا يمكن القول عنها أنها سريعة، وإنما بمعدلات مقبولة ومتوسطة، حيث تتراوح نسبة النمو من 0.3% إلى 02%، ومن جهة أخرى الأرقام والاحصائيات تدل على التباين في السياسات السكانية المعتمدة لدى حكومات دول المغرب العربي، في الوقت الذي تعمد فيه الجزائر والمغرب وحتى ليبيا على تشجيع النسل والزيادة السكانية أو على الأقل لا تضع قيودا على ذلك تعتمد الحكومة التونسية خلاف ذلك بوضع قيود أما موريتانيا فالزيادة السكانية فيها تعكس الحالة الاقتصادية للبلاد وهو ما ستوضحه أكثر الجداول اللاحقة.

ومن خلال الاحصاءات المقدمة كذلك يبرز أن عدد السكان المغاربية يتجاوز 75 مليون نسمة على مساحة تتجاوز 05 مليون كلم² لكن لواقع يبرز أن هؤلاء السكان يتمركزون في المناطق الساحلية وحول المدن الكبرى بينما تقل

أعدادهم في المناطق الداخلية، وهو ما ينتج عنه إشكالية التوازن الجهوي أو التنمية المتوازنة والعدالة الاجتماعية للساكنة المحلية.

03-05 الناتج المحلي الخام للدول المغاربية

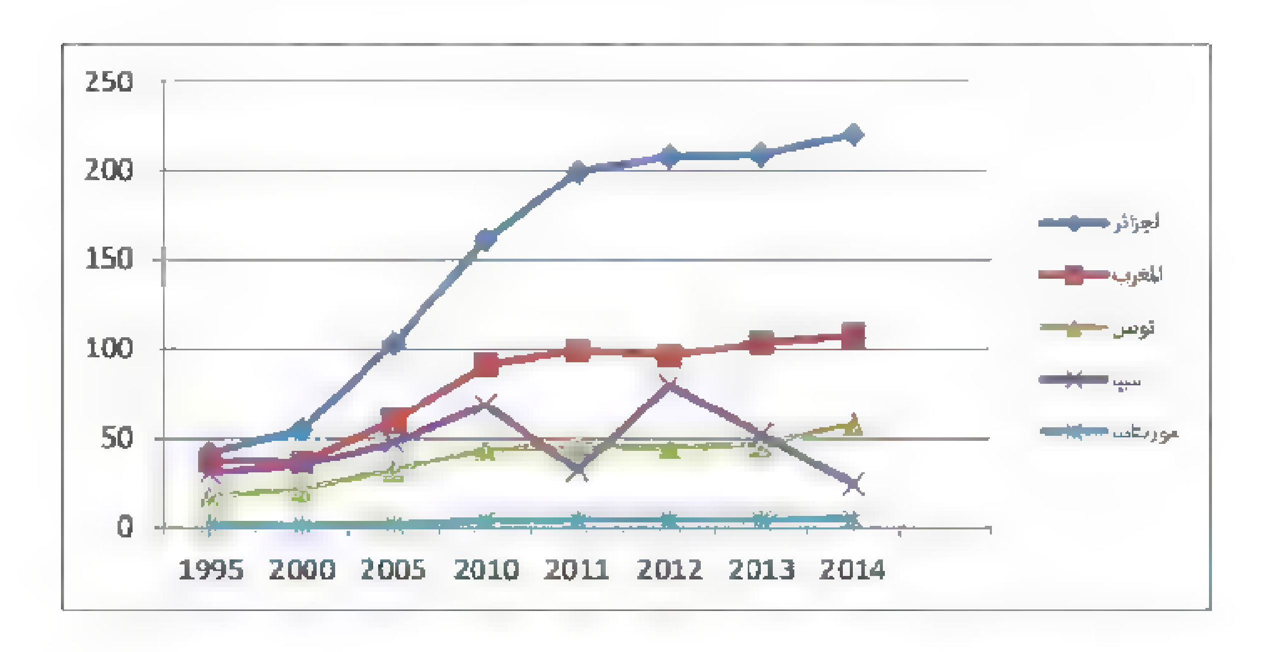
الجدول رقم (12) : الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية للدول المغاربية

الوحدة مليون دولار

	1995	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	42.079	54.772	103.071	161.159	199.395	207.807	208.730	220.091
المغرب	37.407	36.954	59.524	90.714	99.274	96.109	103.682	107.852
تونس	18.050	21.459	32.256	44.017	45.874	45.134	46.603	58.544
ليبيا	30.510	34.574	47.635	68.799	32.108	79.863	51.964	24.308
موريتانيا	1.411	1.072	1.858	3.629	4.064	3.914	4.166	4.500

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015

الشكل البياني رقم (20): تطور الناتج المحلي للدول المغاربية



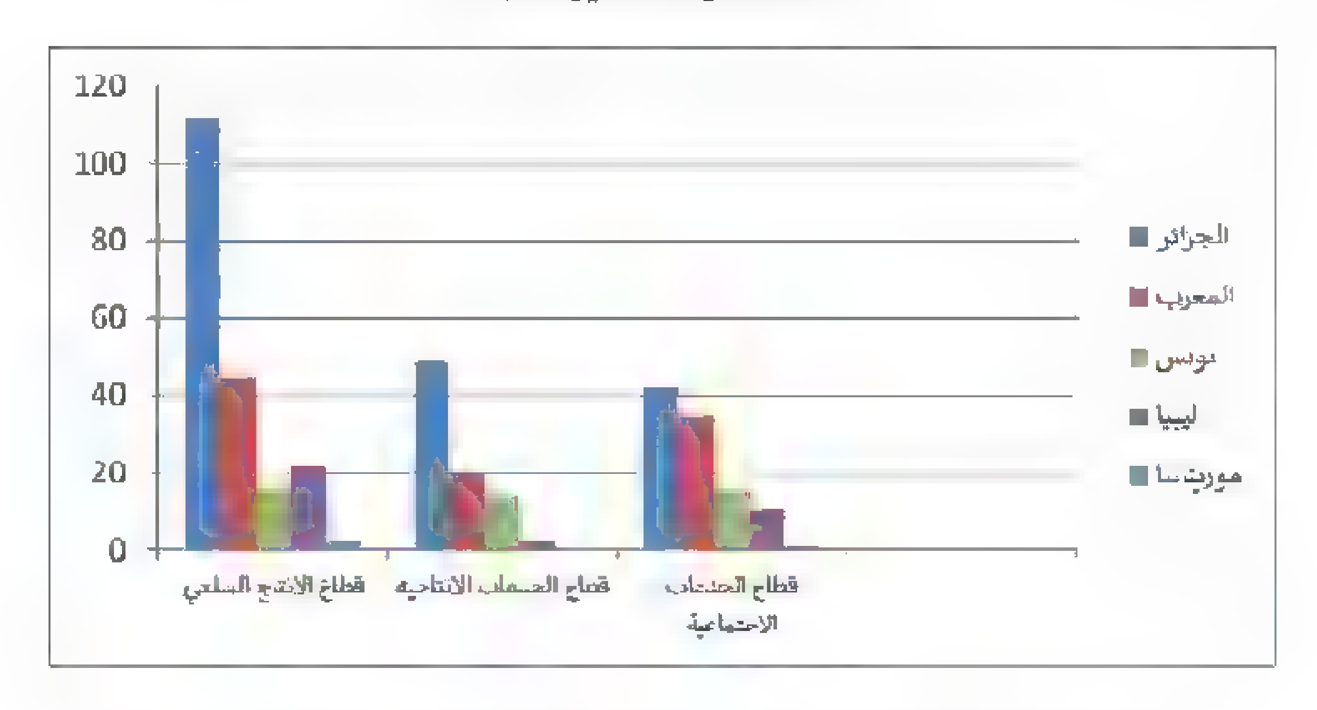
المصدر: من إعداد الباحث من خلال احصائيات الجدول السابق

من خلال المنحنى البياني امقدم الذي يظهر تطور إجمالي الناتج الخام المحلي للدول المغاربية، نلاحظ أنه وفي منتصف تسعينيات القرن الماضي، كانت كلها متقاربة باستثناء دولة موريتانيا التي تعتبر من أفقر دول العالم وأقلها تنمية، لكن ومع بداية الألفية الجديدة تم رصد التطور الهائل للاقتصاد الجزائري وقفزه بمتتاليات هندسية عن الاقتصاديات الأخرى، ومن جهة أخرى فإن القراءة العمودية للأرقام غير كافية إذ لا بد من القراءة الأفقية لإعطاء قراءة دقيقة وشاملة عنها.

والمنحى البياني يجسد وبشكل واضح الأزمة الاقتصادية التي مرت في منتصف التسعينيات من القرن الماضي والأزمة الأمنية كلها عوامل ساهمت في انهاك الاقتصاد الجزائري، لكن ومع بداية الألفية الجديدة شهد انتعاشا وهو ما يوضحه المنحنى البياني، ومن جهة أخرى الانتعاش الذي عرفه الاقتصاد الجزائري يمكن ارجاعه للطفرة البترولية التي عرفت مستوياتها أسعارا قياسية،

بينما يلاحظ التأثر البارز للاقتصاد الليبي بالأزمة السياسية والأمنية منذ 2011 وعجز النخب السياسية الحالية عن انتاج نظام سياسي جديد يكفل جميع الحقوق ويواصل عمليات التنمية المحلية، والتي البلاد في امس الحاجة إليها، في حين تمكن الاقتصاد التونسي من تجاوز الصدمة الاقتصادية مع احداث 2010 والتغييرات الجذرية على مستوى هرم النظام السياسي، والشكل البياني التالي يوضح مساهمه القطاعات الأساسية في الناتج المحلي للاقتصاديات المغاربية.

الشكل رقم(21) : مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي للدول المغاربية لسنة 2014 الوحدة مليون دولار



المصدر: من إعداد الباحث (معطيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014)

- يقصد بقطاع الانتاج السلعي: الزراعة والصيد والبحري كذلك الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية إضافة إلى التشييد والكهرباء والغاز والماء.
- قطاع الخدمات الانتاجية: التجارة المطاعم والفنادق، النقل والمواصلات والتخزين، التمويل والتأمين والمصارف.

- قطاع الخدمات الاجتماعية: الاسكان والمرافق، الخدمات الحكومية، الخدمات الأخرى.

الشكل البياني يوضح هيمنة قطاع الانتاج السلعي على الاقتصاديات المغاربية والتي هي في الأصل استخراجية بما مواد طاقة أو معادن، وهو ما يفسر اعتمادها على الريع بشكل شبه كلي، الأمر الذي جعله عرضة للمتغيرات سواء على البيئة المحلية أو الخارجية وهو ما له تأثير بشكل ماشر على المخططات التنموية المحلية، بينما جاءت مساهمة قطاع الخدمات الانتاجي ثانيا من إجمالي الناتج المحلي، والملاحظ في دولة تونس مساهمة القطاعات الثلاث بشكل يكاد يكون متساوي في الناتج المحلي، بينما المملكة المغربية يلاحظ مساهمه قطاع الخدمات الاجتماعية بشكل بارز في الناتج المحلي الوطني.

04-05 مؤشرات البطالة للدول المغاربية

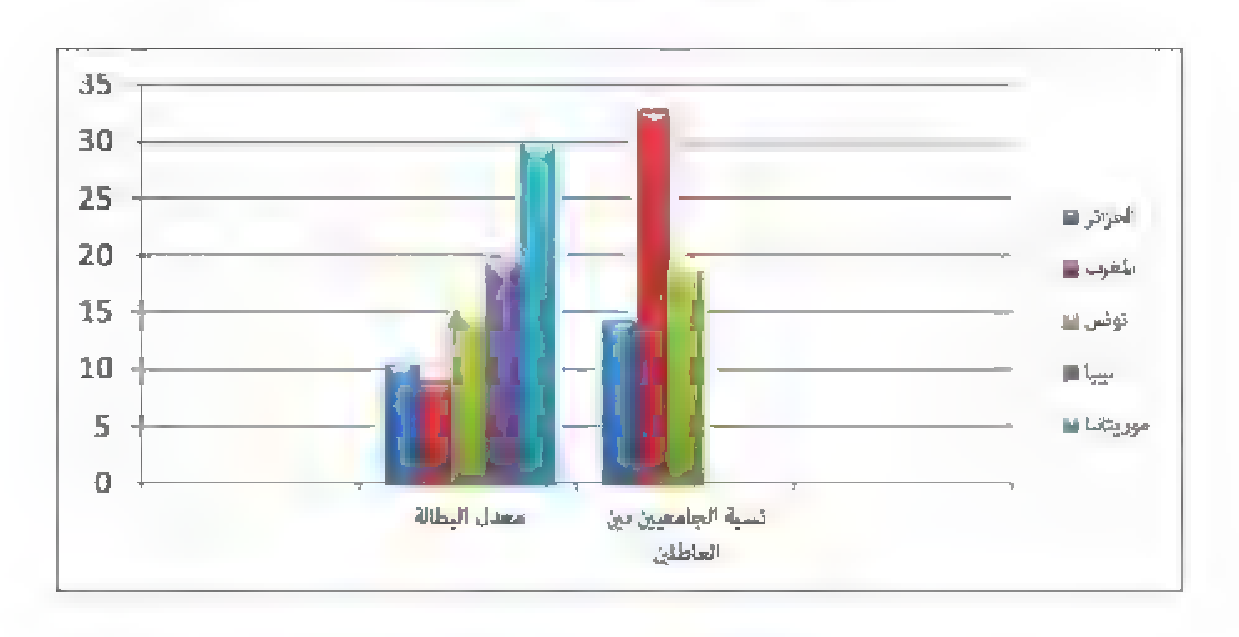
وبالرغم من النمو لاقتصاديات دول المغرب العربي إلا أن معدلات البطالة تقلق الجهات الرسمية، هذه الأخيرة التي تعمل جاهدة للحد من تفاقمها من خلال البرامج التشغيلية المختلفة الصيغ، وما يلاحظ كذلك مثلما سيبرزه لاحقا الجدول والشكل البياني أن فئة البطالة تمس وتنتشر أكثر في صفوف حملة الشهادات العليا أو خريجي مؤسسات التعليم العالي:

الجدول رقم(13): مؤشرات البطالة في الدول المغاربية وفق الاحصائيات الأخيرة

	الجزائر	المغرب	تونس	ليبيا	موريتانيا
السنة	2014	2014	2014	2012	2013
معدل البطالة	10.6	9.1	15.3	19.5	30.0
عدد العاطلين بالآلاف	1175.0	1100.0	653.8	298.5	520.0
نسبة الجامعيين بين العاطلين	14.3	18.9	32.9	/	/

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2015

الشكل رقم (22): مؤشرات البطالة في الدول المغاربية



المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من معطيات الجدول السابق

في الشكل البياني تأكيد للفرضيات التي تم طرحها في الفصل المتعلقة بمعدلات البطالة في الدول المغاربية، حيث تبرز دولة تونس كأبرز دول المغرب

العربي تأثرا من ظاهرة البطالة وتستفحل أكثر في صفوف خريجي الجامعات، والأمر ذاته بالنسبة للدول المغاربية الأخرى، وهو ما يطرح جدوى الاهتمام بتطوير سياسات التعليم العالي لديها في حين يبقى دورها محدود في المساهمة في عمليات التنمية المحلية.

خلاصة واستنتاجات الفصل

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم التنمية المحلية وأهدافها كذلك أبرز النظريات المفسرة للتنمية، إذ ومن خلال هذه الدراسة يتضح مدى أهمية التنمية لتحسين وتطوير ضروف معيشة السكان، فلقد ظهر هذا المفهوم في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية وما تركته من دمار ليس فقط على مستوى البنى الاقتصادية التحتية وإنما حتى على مستوى البنى الاجتماعية، الأمر الذي استدعى القيام بعمليات تنموية شاملة ومستمرة للتخلص من الوضع السيء غير المرغوب فيه والانتقال إلى وضع أفضل ومرغوب فيه.

ومن خلال الفصل نستنتج أيضا أن التنمية لها عدة نظريات مفسرة لها، وأن طريق التنمية ليس واحد كذلك التجارب التنموية هي مختلفة ومتعددة، وإمكانيات كل دولة تختلف عن الأخرى، لكن رغم هذا الاختلاف فإن الهدف يبقى هو تغيير الوضع السيء واستنفار الجهود واستغلال الامكانيات المتاحة والممكنة لتحقيق هذا الهدف، فالتنمية بدأت مع دول أوربا التي تضررت كثيرا من آثار الحرب العالمية الثانية، ثم انتقلت إلى دول العالم الثالث التي تحررت من قبضة الاستعمار إما عن طريق أعمال حربية أو عن طريق المفاوضات، وفي كلتا الحالتين فإن دول العام الثالث التي نالت استقلالها حديثا ورثت واقعا مرا من جراء الفترة الاستعمارية، ولتغيير هذا الواقع كان لزاما عليها مباشرة عمليات التنمية، فمنها من نجح في تحقيق هذا الهدف ومنها ما هو لا يزال يباشر ويواصل عمليات التنمية وتغيير الواقع تدريجيا، وبعض الدول الأخرى لا تزال في تجريب

البدائل والانتقال من نموذج إلى آخر أي النظريات التي سبق ذكرها في الدراسة وهي عديدة اقتصرت على أبرزها ولأكثر استخداما في العالم.

ولأن دول المغرب العربي هي جزء من العالم الثالث مرت بفترة تاريخية عصيبة وهي المرحلة الاستعمارية وما تركته من آثار سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحتى الثقافي، استوجب عليها تغيير هذا الواقع المر والأليم في آن واحد، ومن هذا المنطلق فقد باشرت عمليات التنمية فور حصولها على استقلالها في سنواتها الأولى، والعمل على تحسين وتلبية مقتضيات وحاجيات ساكنتها المحلية، ومن خلال الفصل الثالث أيضا أستنتج أن الدول المغاربية ورغم تشابه أوضاعها من حيث خضوعها لنفس الاستعمار والبنية الاجتماعية الواحدة، إلا أن نماذج التنمية المحلية لم تكن موحدة بل كانت مختلفة أي أن كل دولة اختارت النموذج الذي يتماشى وامكانياتها الذاتية.

فالنموذج التنموي الجزائري والذي تم تخصيص المبحث الثاني من الفصل لدراسته، بدأ مباشرة عقب الاستقلال وتوفير الظروف الملائمة لمباشرة التنمية، وأقصد بالظروف الملائمة الاستقرار السياسي وتوفير البدائل المالية لأن التنمية لا يمكنها النجاح في غياب هذين العنصرين الأساسيين، كما ومن خلال الدراسة أستنتج أنه يمكن تقسيم مراحل التنمية في الجزائر إلى مرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى وهي في لفترة الاشتراكية مع سياسة المخططات أين ابتدأت بالمخططات الثلاثية في نهاية الستينيات من القرن الماضي، والمخططات الرباعية في السبعينيات من ذات القرن، ويلاحظ في هذه الفترة أن السياسات الجزائرية كانت متجهة أكثر نحو سياسة تأميم الثروات الوطنية واستعادة السيادة عليها كاملة، كما عرفت كذلك التوجه نحو الصناعات الثقيلة وتحسين ظروف معيشة السكان المحلية بالاهتمام بالمرافق العمومية، أي أن الهدف الأساسي من المخططات

السالفة الذكر هو التخلص من آثار المرحلة الاستعمارية التي امتدت وعمرت طويلا في الجزائر.

أما في الثمانينات من القرن الماضي فكان التوجه نحو المخططات الخماسية الأول والثاني، وقد كانت عبارة عن مشروع اجتماعي أكثر منه اقتصادي أي توفير الرفاهية للمواطنين الجزائريين من خلال عمليات الاستيراد لمختلف السلع والمواد لا سيما الكمالية منها، والعمل على دعم المؤسسات الاقتصادية التي تواجه عجزا ماليا وصعوبة في التسيير، أي الجانب الاقتصادي لم تعط له الأهمية من أجل بناء اقتصاد قوي يحقق الاكتفاء الذاتي، فسياسة الاستهلاك التي أثبتت فشلها مع انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية التي كانت بمثابة الممول الرئيسي للمشاريع التنموية، ومعه انهار المشروع الاجتماعي الذي كانت تصبو إلى تحقيقه الهيئات الجزائرية في تلك الفترة.

ليبدأ نمط آخر جديد من برامج التنمية المحلية وهو في ظل سياسة الانفتاح واقتصاد السوق الحر، التي عرفت ركودا وجمودا في بداياتها الأولى في تسعينيات القرن الماضي لعدة أسباب أبرزها الانهيار في اسعار البترول، كذلك الازمة الامنية وانعدام الاستقرار السياسي، وهذا كما أشرت سابقا أن عمليات التنمية لا يمكن أن تنجح والنجاح لا يقصد به تحقيق الأهداف وإنما يقصد به الانطلاقة الموفقة والجيدة، ويمكن القول أن هذه الفترة عرفت وضعا سيئا على جميع الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية.

لكن ومع توافر الظروف المناسبة تمت مباشرة عمليات بداية ببرنامج الانعاش الاقتصادي والذي امتد عبر مراحل في مرحلته الأولى التخلص من آثار الأزمة التي عصفت بالبلاد في تسعينيات القرن الماضي، وفي مرحلة ثانية من

2004-2009 دعم المؤسسات الوطنية وإعادة إحيائها، لينتقل بعد ذلك إلى برنامج دعم النمو أي مباشرة العمليات التنموية ضمن ذات السياق والعمل على تحسين الظروف المعيشية والصحية والخدماتية للمواطنين.

أما في الحالة التونسية فيمكن تقسيم برامج ومخططات التنمية المحلية إلى مرحلتين رئيسين، المرحلة الأولى يمكن القول أن عمليات التنمية المحلية كانت مرتبطة بسياسات شخصية وإيديولوجية إذ تم التركيز في هذه المرحلة على برامج التعليم والتمدين وتشجيع الصناعات المحلية الخفيفة، وامتدت من سنة 1956 إلى غاية 1987، أما المرحلة الثانية فجاءت عقب نهاية حكم بورقيبة، أين توجهت عمليات التنمية بالاهتمام بالطبقة الوسطى للمجتمع التونسي وتحسين ظروف معيشتها كما توجهت السياسات في هذه المرحلة إلى خوصصة المؤسسات الاقتصادية لا سيما تلك التي كانت تعاني عجزا ماليا، كما تم اعتماد سياسة المخططات التنموية لتحقيق الأهداف الوطنية.

أما في الحالة امغربية، إذ اعتمدت هذه الأخيرة نموذج تنموي متعدد من نموذج اشتراكي إلى نموذج ليبرالي، وركزت المملكة في عملياتها التنموية الاستفادة قدر الامكان من الامكانيات والمؤهلات التي تتوافر عليها، فقد تم ايلاء القطاع الزراعي أهمية كبيرة في المخططات التنموية المتعددة على اعتبار أن المملكة ذات قدرات زراعية هائلة، كما تم التركيز كذلك على القطاع السياحي على اعتباره احدى القطاعات الموفرة للدخل واستقطاب اليد العاملة، ومن خلال الدراسة يتضح أن المملكة جابتها عدة صعوبات تنموية لعل أبرزها اشكالية التوازن التنموي التي طرحت بحدة، والتباين بين العالم الحضري والعالم القروي واشكالية فك العزلة عن المناطق النائية لا سيما الجبلية منها، لذا تعمل الجهات الوصية في المملكة لمعالجة هذا الاشكال، وتأكيدا على المقومات الزراعية

فإن المملكة المغربية تبنى المخطط التنموي المغرب الأخضر من أجل النهوض بالقطاع ليساهم في الدخل الوطني ومن تم برامج التنمية المحلية للبلاد.

ومن خلال الدراسة أي علاقة التعليم العالي في الدول المغاربية ببرامج التنمية المحلية يمكن استخلاص النتائج التالية:

- اختلاف وتعدد البرامج والمخططات التنموية من دولة إلى أخرى سواء في الجزائر أو تونس أو المغرب، إلا أن العامل المشترك بينهم أن التعليم العالي لا يحظى بالقدر الكافي من الاهتمام، ولا يعول عليه كثيرا في العمليات التنموية.

- من خلال الدراسة المسحية للتركيبة العمالية للدول المغاربية يتضح جليا أن نسبة حاملي الشهادات العليا هي الأضعف وتشكل أقل من 20% بينما ذوي التعليم المتوسط تشكل العالبية، وهو ما يطرح عدة تساؤلات حول نجاح فرص التنمية المحلية في تعميم ونشر التعليم لا سيما العالي؟ أما السؤال الثاني والذي يطرح نفسه بشدة حول نجاح فرص التمية المحلية في تنويع الاقتصاديات المغاربية وتخلصها من الطابع البدائي والاتجاه نحو الاقتصاديات التنافسية أين تبرز مدى الحاجة الماسة لخريجي معاهد ومؤسسات التعليم العالي.

- أن الدول المغاربية وبالرغم من مباشرة العمليات التنموية إلا أن ظاهرة البطالة لا تزال تؤرق حكوماتها علما أن البطالة تمس الفئات الشبابية من مجتمعها، علما أن العنصر الشبابي يشكل الأغلبية في التركيبة المجتمعية المغاربية.

- والدراسة أيضا تبرز مدى تفشي ظاهرة البطالة في أوساط خريجي

مؤسسات التعليم العالي للدول المغاربية، الأمر الذي يستدعي ايجاد برامج بديلة وحقيقية للتكفل بهذه الفئة التي تم صرف الكثير من الأموال من أجل تكوينها ورسكلتها.

ومن خلال هذا الفصل تبرز مدى الحاجة للتكامل بين دول المغرب العربي من أجل انجاح العمليات التنموية التي تعود بالفائدة على السكان المحلية، ولا يتم ذلك إلا من خلال تفعيل الاتحاد المغاربي والأجهزة التابعة له، لأنه ومن خلال الدراسة للفصل الثالث أبرزت امكانية الاستفادة من التجارب والتباين في الامكانيات والثروات المتاحة بما فيها البشرية لا سيما من خريجي مؤسسات التعليم العالي كلها ظروف وعوامل تؤسس لاندماج وتكامل حقيقي.

الفصل الثاني

الجامعات المغاربية فرص الاندماج

والتكامل وحتمية الانفتاح الخارجي

مقدمة الفصل:

المبحث الأول: اتحاد جامعات دول المغرب العربي الفضاء المغاربي للتعليم العالي.

المبحث الثاني: التعاون الجامعي الأورو- مغاربي وأبعاده الاستراتيجية والتنموية.

المبحث الثالث: تطوير الجامعات المغاربية لمواكبة تنافسية الجامعات العالمية.

المبحث الرابع: الرهانات والتحديات المستقبلية للجامعات المغاربية وآفاقها البعيدة.

المبحث الخامس: مستقبل التعليم العالي للدول المغاربية وفق مؤشرات التنمية الانسانية.

خلاصة واستنتاجات الفصل

الفصل الثاني

الجامعات المغاربية فرص الاندماج

والتكامل وحتمية الانفتاح الخارجي

مقدمة الفصل:

الجامعات المغاربية بين التعاون والتكامل والانفتاح الخارجي، أي لا يمكن الحديث عن سياسات التعليم العالي لدول المغرب العربي منفردة كل سياسة على حدى ودون الخوض في امكانية التكامل والتعاون فيها بينها لخلق سياسات مندمجة مع بعضها البعض، فالدول المغاربية تسعى لتفعيل مشروع الاتحاد المغاربي والاستفادة من الميزات التي يمكن أن يقدمها على غرار المشروع القائم في الضفة الجنوبية للأبيض المتوسطي مشروع الاتحاد الأوربي، ومما هو متعارف عليه أن النظرية الوظيفية تعمل دورا بارزا في تحقيق الوحدة والاندماج انطلاقا من التعاون في احدى الوظائف ونجاح هذه التجربة سينعكس الى تطوير التعاون إلى باقي الوظائف ومن ثم تحقيق الاندماج والتكامل الكلي.

وهذا ما يعبر عنه المبحث الأول من الفصل الرابع أي دراسة امكانية وجود هيكل منظمي يجمع الجامعات المغاربية ويجسد أساس التعاون والاندماج بينها وهل يستطيع هذا القطاع أي قطاع مؤسسات التعليم العالي للدول المغاربية أن يساهم في تفعيل مشروع الاتحاد المغاربي، وما هي أبرز الصعوبات التي تعرقل اتحاد جامعات دول المغرب العربي، وما هي امكانية نجاحه في ظل الصعوبات والعراقيل التي تقف أمامه، أي الدراسة ستركز على الأهداف والهيكلة، كذلك

سأتطرق ضمن ذات البحث إلى عنصر جديد وهو الفضاء المغاربي للتعليم العالي، كيف يظهر هذا الفضاء وماهي العوامل المساعدة على ظهوره، وهل يحقق هذا الفضاء المغاربي الاستقلالية ويحافظ على الهوية والشخصية الوطنية لدول المغرب العربي في ظل انتشار ظاهرة العولمة التي مست العالم بجميع جوانبه بما فيها قطاع التعليم العالي.

أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى الشق الثاني من عنوان الفصل وهو التعاون، أي توجهت في هذه الدراسة إلى مدى توجه مؤسسات التعليم العالي لدول المغرب العربي إلى التعاون مع نظيراتها الأجنبية، لا سيما الموجودة في الدول المتقدمة، وكيف انعكس على أدائها، فهذا المبحث يبرز أن الاندماج والتكامل بين الجامعات المغاربية وحده لا يكفي لتحسين وتطوير أدائها بما يخدم متطلبات التنمية المحلية، إذ التعاون أصبح أكثر من حتمية للاستفادة من اتفاقيات الشراكة، وتجسيد التعاون بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف خاصة في مجال نقل التكنولوجيا وضمان أن تكون مؤسسات التعليم العالي هي الجسر الذي يتم عبره هذا النقل، وفي هذا المبحث سأحاول إبراز إذا كانت الجامعات المغاربية تنوع تعاونها الدولي أم أنها تقتصر على اتجاه واحد فقط، وهل هناك تعاون في مجالات أخرى غير التعليم العالي، بما ينعكس على البرامج والمخططات الوطنية للتنمية المحلية، بما يساهم في اشباع الضرورية والأساسية للساكنة المحلية للدول المغاربية.

أما المبحث الثالث فتم تخصيصه لدراسة تطوير الجامعات المغاربية لمواكبة تنافسية الجامعات العالمية، أي التعرف على مكانة مؤسسات التعليم العالي لدول المغرب العربي ضمن الخريطة الدولية، وما هو ترتيبها وتصنيفها ضمن الجامعات الدولية، وما هي المعايير المعتمدة للتصنيف وهل الجامعات المغاربية تستجيب

لهذه المعايير؟ وهل لديها طموح لتكون ضمن نادي النخبة لأحسن الجامعات الدولية؟ علما أنه وخلال الفصول السابقة في الدراسة يبرز الحجم الهائل لمؤسسات التعليم العالي الناشطة ضمن إقليم المنطقة المغاربية، وكيف يمكن أن ينعكس على أدائها بما يخدم أهداف التنمية المحلية.

أما المبحث الرابع والأخير فتم تخصيصه إلى الرهانات والتحديات المستقبلية للجامعات المغاربية وآفاقها البعيدة، أي سأتطرق فيه للتعرف إلى أبرز التحديات التي تواجه الجامعات المغاربية وما هي الحلول التي يمكن أن تساعدها في تخطي هذه التحديات، فالجامعات المغاربية لا يمكن أن تعمل بعيدا عن البيئة التي هي ضمنها، ومن ثم سيتم التطرق لخاتمة الفصل الرابع بعرض أبرز النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراسة هذا الفصل.

المبحث الأول

اتحاد جامعات دول المغرب العربي

الفضاء المغاربي للتعليم العالي

منذ الاعلان عن تأسيسه في 17 فيفري 1989 يعمل اتحاد المغرب العربي، على بناء مؤسسات تشجع التعاون المتبادل بين دوله في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية وحتى التعليم العالي وغيره من القطاعات الأحرى، وهذا حرصا منه على تأكيد الروابط المتينة التي تجمع دول المنطقة، فالتعاون المتبادل من شأنه أن يحقق نتائج جد ايجابية لها آثار واضحة المعالم على سياسات التنمية الوطنية، وذلك من خلال تبادل التجارب والخبرات لدى دول الاتحاد.

ومما يعزز هذه الفرضية أو الاتجاه ويدفعه أكثر وجود دول داخل المنظومة المغاربية قطعت أشواطا كبيرة في بناء سياسات تعليم عالي يمكن الاعتماد عليها في برامج التنمية المحلية، معتمدة على ذلك تاريخها وقاعدة مؤسسات تستجيب لمتطلبات التنمية المحلية، بينما تتواجد بعض الدول في حالة البحث عن نفسها ضمن نسق تعليم عالي إقليمي حتى لا نقول عالمي، فالتعاون بين دول المنظومه المغاربيه لا يتطلب تبادل الدفعات الطلابية، وإنما النهوض بالجامعات في شكل يضمن استجابتها لمتطلبات التنمية المحلية، ومن جهة أخرى العمل على توحيد سياسات التعليم العالي المغاربية والاستفادة من الرصيد التجريبي لدوله.

ومن خلال اجتماع وزراء التعليم العالي للدول المغاربية المنعقد في الجزائر العاصمة في 20 مارس 2013 صبت مجمل مداخلات الوزراء على أهمية

التعليم العالي في تحقيق التنمية المستدامة لدول المنطقة، ومن جهة أخرى أيضا فقد تم التأكيد على أهمية عنصر الجودة في التعليم العالي وعدم التركيز فقط على التوسع الكمي على حساب التكوين النوعي، فالتعليم العالي له علاقة وطيدة بسوق العمل والنهوض بالمجتمعات المغاربية حتى تكون في مصاف الدول التي قطعت أشواطا كبيرة في مجال التنمية المحلية[1].

ومن بين أبرز التوصيات التي أقرها المجتمعون في الجزائر ضرورة انشاء هيكل مؤسسات يعمل على تنسيق التعاون وتبادل الخبرات بين مؤسسات التعليم العالي المغاربية، وهو ما سأتناوله في هذا امبحث، لكن قبل ذلك يجذر بي أن أشير أن هذا الهيكل التنظيمي والمتمثل في اتحاد جامعات دول المغرب العربي، لا يزال في سنواته الأولى وتعتريه العديد من النقائص شأنه شأن التنظيم الأم، لكن ومع ذلك ينتظر منه العمل على تجاوز هذه التحديات حتى يتمكن من تحقيق أهدافه المسطرة، وهو ما يؤكد دعم الفكرة التي طرحت لأول مرة في مؤتمر طرابلس لمجلس وزراء التعليم العالي المغاربي في يوليو 2009.

01- تعريف اتحاد جامعات دول المغرب العربي:

قبل التطرق لتعريف هذا التنظيم الحديث النشأة تجذر بي الاشارة، أن الكتابات المتعلقة بهذا التنظيم التابع لاتحاد المغرب العربي لا تزال جد شحيحة وتكاد تكون منعدمة، ومن هذا المنطلق فإن التعريف المقدم سيكون مستمدا من

---

1 يمكن الاطلاع على تفاصيل المؤتمر لوزراء التربة والتعلم العالي والبحث العالي للدول المغاربة المنعقد في الجزائر بتاريخ 20 مارس 2013 بالعودة إلى موقع وزارة التعليم العالي الجزائرية www.mesrs.dz

القانون الأساسي لتأسيس اتحاد جامعات المغرب العربي، لكن وقبل أن أتطرق إلى التعريف سأتناول ظروف التأسيس.

مثلما سبق ذكره وتجسيدا لتوصيات القمة التي اجتمع فيها وزراء التعليم العالي للدول المغاربية الخمس، القاضي بإنشاء هيكل مؤسساتي يعنى بقضايا التعليم العالي لدول المنطقة، فقد تم عقد لقاء ثاني بمدينة وجدة المغربية في 18-19 فيفري 2014 وتزامن هذا اللقاء مع الذكرى الخامسة والعشرون لتأسيس الاتحاد المغاربي، هذا الأخير عمل على دعم هذا المؤتمر وتشجيع هذه المبادرة من خلال حضور أمينه العام، أما عن ظروف المشاركة في هذا المؤتمر فقد حضر ممثلين عن جامعات الدول المغاربية الخمس، فبالنسبة عن جانب الدولة المستضيفة للمؤتمر التأسيسي وهي المملكة المغربية، فقد كانت ممثلة عن الجامعة المستضيفة للمؤتمر التأسيسي وهي جامعة "محمد الأول" بوجدة، أما عن الجزائر فقد كانت ممثلة بجامعة "الأمير عبد القادر" بمدينة قسنطينة، كما عملت جامعت صفاقس على تمثيل الدولة التونسية، إضافة إلى كل من جامعة طرابلس وجامعة شنقيط العصرية عن كل من دولة ليبيا وجمهورية موريتانيا الاسلامية تواليا، وعليه فقد كانت الظروف مناسبة لإطلاق هذا المشروع العلمي بحضور ممثلين عن كافة دول المنظومة المغاربية.

وبعد وضع القانون الأساسي لاتحاد جامعات المغرب العربي، فإن هذا الأخير يعرفها القانون الأساسي كالتالي، "هو هيئة تعمل في إطار اتحاد المغرب العربي وهي متخصصة في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي، وتقوية

التعاون بين مؤسساته، وتشجيع الشراكة بينها"[1]، هذا ويتخذ هذا الاتحاد من مقر اتحاد المغرب العربي مقرا له بداخله مؤقتا في انتظار ايجاد مقر دائم له في احدى الدول المغاربية.

ومن خلال التعريف المقدم يبرز أن هذا الاتحاد هو احدى المؤسسات التابعة لاتحاد المغرب العربي ويعمل ضمن نطاقه من أجل تحقيق أهدافه، كما يبرز أيضا الطابع التخصصي لهذا الهيكل التنظيم، أي مجاله التعليم العالي والبحث العلمي وكل ما يرتبط بهما، ومن خلال هذ، كله يتم تقوية التعاون بين جامعات دول المنطقة المغاربية وتبادل الخبرات، وكل ما من شأنه أن يسهم بالنهوض التنموي وتعريز الشراكة الاقليمية، وهو ما ينعكس بالإيجاب على نمط معيشة المجتمعات المغاربية.

أما عن الأهداف التي يعمل اتحاد جامعات الدول العربية على تحقيقها، فهي عديدة منها التي تضمنها التعريف المقدم سابقا، إضافة إلى وجود أهداف أخرى لا تقل أهمية عن الأولى يمكن ذكر أبرزها فيما يلي[2]:

- المساهمة في تطوير التكوين الجامعي في منطقة المغرب العربي.
- توطيد التعاون بين الجامعات الأعضاء وتنسيق الجهود فيما بينها ومع الجامعات والمؤسسات الاقليمية والدولية ذات الصلة.

---

1 القانون الأساسي لاتحاد جامعات المغرب العربي، موجود على الموقع الرسمي للاتحاد المغرب العربي، http://www.e-ump.org/uma الاطلاع على الموقع بتاريخ 18-01-2016

2 القانون الأساسي: المادة 04

- تسهيل تبادل المعلومات والخبرات في الميادين العلمية والتقنية ذات الصلة بأنشطة واختصاصات المؤسسات الأعضاء التي من شأنها الاسهام في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي.

- تسهيل تبادل الأساتذة للتدريس والتدريب وإلقاء المحاضرات والإشراف المشترك لطلبة الاتحاد الأعضاء.

- إقامة المؤتمرات والملتقيات وأوراش العمل والتظاهرات والمعارض الوطنية والإقليمية والعلمية المشتركة وتشجيع الطلبة والأساتذة الباحثين للمشاركة في مثل هذه النشاطات.

- الارتقاء بقدرات الموارد البشرية الإدارية والتقنية والمعرفية في الجامعات الأعضاء، والعمل على صقلها من خلال التعاون المشترك في مجال ضبط جودة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

- المساهمة في آلية الاعتراف بالشهادات الممنوحة من طرف جامعات أعضاء الاتحاد.

- العمل على إعداد المناهج والبرامج الجامعية والتقريب بينها، والأسمى من ذلك كله أن هذا الاتحاد يهدف للتعريف بالتراث المغاربي المشترك وإبراز إسهامات علمائه في الحضارة في الانسانية، كما يعمل أيضا على جعل الجامعات المغاربية شريك أساسي وحقيقي في تحقيق التنمية المحلية.

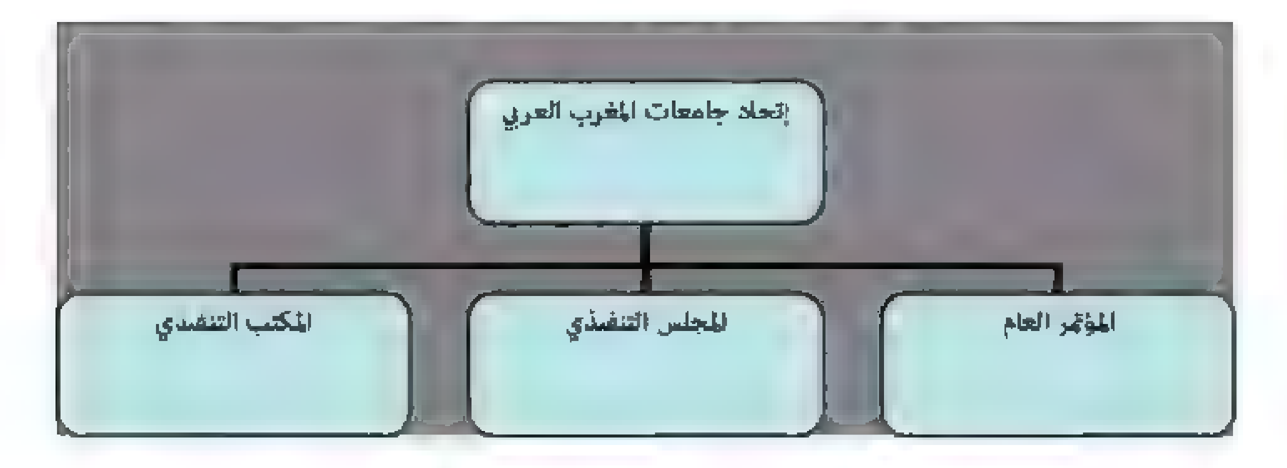
02-01 هيكلة اتحاد جامعات المغرب العربي:

يتكون هذا الاتحاد من ثلاثة أجهزة رئيسية أقرها المؤتمر التأسيسي الذي حضره رؤساء جامعات ممثلين عن الدول المغاربية الخمس، هذه الأجهزة يفترض

أن تسهر على تحقيق الأهداف التي أسس من أجلها الاتحاد، لكن في ظل حداثة النشأة والجمود الذي يصيب المنظومة الرئيسية التي تجمع دول المنطقة وانعكاساتها السلبية على باقي النظم الفرعية التابعة لها، وهو ما يستدعي لبدل الجهد من أجل تجاوز هذه العقبات حتى يتم النجاح ومن ثم يكون له الأثر الايجابي على باقي النظم الأخرى المكونة للاتحاد المغاربي[1].

وفيما يلي الشكل التالي يبرز الهيكل التنظيمي لاتحاد جامعات المغرب العربي:

الشكل رقم: (23) الهيكل التنظيمي لاتحاد جامعات المغرب العربي



المصدر: من إعداد الباحث

المؤتمر العام: ويتشكل من رؤساء جامعات اتحاد المغرب العربي، ولديه رئيس ونواب ويجتمع بصفة دورية بحسب القانون الذي يحدد آلية عمله، أي بمثابة الجمعية العامة للاتحاد، ومن بين الاختصاصات التي يمارسها المؤتمر العام، رسم السياسة العامة للاتحاد ووضع خططه المستقبلية والاستراتيجية، بما فيها

---

1 القانون الأساسي: الباب الثاني المادة 05-06

الميزانية العامة، كما يناقش في المؤتمر العام المقترحات التي يتقدم بها رؤساء الجامعات المنضوية تحت لوائه وتقديم المقترحات التي من شأنها أن تساهم في تفعيل آلية التعاون بين الجامعات المغاربية، إضافة إلى الاختصاصات الأخرى التي يمارسها المؤتمر العام.

المجلس التنفيذي: يتكون من إحدى عشر عضوا ينتخبهم المؤتمر العام ويراعى في انتخابهم تمثيل الدول المغاربية الخمس وتستمر عهدته لمدة سنتين، أما عن الاختصاصات الموكلة للمجلس التنفيذي فهي كالتالي:

- إعداد اللوائح الداخلية للاتحاد لعرضها على المؤتمر العام للاعتماد.

- دراسة طلبات الانضمام الجامعات على المؤتمر العام للبث فيها.

- عرض اقتراحات الأعضاء لتعديل الميثاق على أن تقدم هذه الاقتراحات قبل شهرين من عقد المؤتمر العام.

- اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين تنفيذ برامج الاتحاد.

المكتب التنفيذي: يعتبر هذا المكتب بمثابة الأمانة العامة للاتحاد، حيث لديه رئيس وأعضاء يتم تعيينهم عن طريق الانتخاب، وتستمر عهدته لمدة أربع سنوات. أما عن الاختصاصات التي يمارسها المكتب التنفيذي فيمكن ايجازها فيما يلي[1]:

- الإشراف على مؤسسات الاتحاد ومتابعة عملها ونشاطها العلمي والبحثي.

---

1 القانون الأساسي المواد: 07-08-09-10-11-12

- إعداد مشروع خطة الاتحاد، وكذلك موازنته والتقارير السنوية المفصلة الأكاديمية، وكذلك الادارية وعرضها على المجلس التنفيذي والمؤتمر العام.

- دراسة طلبات العضوية وعرضها على المجلس التنفيذي، بعدها اصدار شهادات العضوية بعد موافقة المؤتمر العام.

- التعاون والتنسيق مع الهيئات والمؤسسات الموازية من أجل التعريف بالاتحاد، وإبراز دوره في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

- تقديم تقارير دورية عن مجمل النشاطات التي يقوم بها، هذه التقارير يتم إيداعها لدى المجلس التفيذي والمؤتمر العام للاتحاد.

وإضافة إلى هذه الأجهزة التي يتكون منها اتحاد جامعات المغرب العربي، هناك أيضا لجان تابعة له ومراكز. كلها تعمل على تحقيق الاهداف التي أنشأ من أجلها الاتحاد والتي يمكن التعبير عنها في الجدول التالي:

الجدول رقم(14): اللجان والمراكز التابعة لاتحاد جامعات المغرب العربي.

اللجان الدائمة	المراكز
لجنة التكوين والدراسات العليا	مركز الجامعات المغاربية للبحوث والاستشارات والتدريب
لجنة البحث العلمي والابتكار	مركز الجامعات المغاربية للمعلومات والتوثيق
لجنة ضمان الجودة والاعتماد	مركز الجامعات المغاربية لإيداع الرسائل والبحوث العلمية
لجنة التدريب وتبادل الطلاب	
لجنة الأنشطة الطلابية	

المصدر: من إعداد الباحث

كما نوجد في المادة الأخيرة للقانون التأسيسي للاتحاد، أنه في حالة توافر الشروط اللازمة للحل فإن المكتب التنفيذي يستدعي كل من المجلس التنفيذي والمؤتمر العام للاجتماع، هذان الأخيران وبعد الاجتماع يتم المصادقة على حل الاتحاد.

لكن وقبل ذلك لا بد من النظر إلى عمل الاتحاد والجدوى من تأسيسه، وهل يشكل إضافة للتعاون بين الجامعات المغاربية، فبالنظر إلى القاء التأسيسي الذي حضره رئيس جامعة عن كل دولة مغاربية، لا يعكس الاهتمام والأهمية لهذا الاتحاد بالنظر للعدد الكبير لمؤسسات التعليم العالي الذي تحتويه المنطقة المغاربية، ومن جهة أخرى أيضا حضور أربع وسائل اعلامية لتغطية حدث التأسيس وكلها مكتوبة، وفي ذات الوقت كلها من المملكة المغربية أين تم عقد المؤتمر التأسيسي، ولم تخصص لها سوى هامش صغير في صفحاتها المنشورة.

وحتى يتمكن اتحاد الجامعات المغاربية من النجاح وتحقيق الأهداف الأساسية التي أنشأ من أجلها، لا بد من توافر مجموعة من الشروط الضرورية واللازمة، وفيما يلي أبرز هذه الشروط المتطلبات.

01 03 شروط نجاح اتحاد جامعات دول المغرب العربي:

قبل الاشارة إلى هذه المتطلبات لا بد من الإشارة إلى أن هذا التنظيم هو عبارة عن تنظيم فرعي من التنظيم الكلي المتمثل في اتحاد المغرب العربي الذي يعاني الركود والجمود، ومن هذا المنطلق تبرز المفارقة كيف ينجح التنظيم الفرعي في ظل فشل التنظيم الكلي أو الأصلي، لكن ومن خلال الوظيفية يمكن ان ينعكس نجاح اتحاد جامعات دول المغرب العربي على كل التنظيمات الأخرى، وفيما يلي الشروط التالية لنجاح التنظيمات الإقليمية:

- ضرورة توافر البية الأساسية الملائمة المتمثلة في مراكز التعليم العالي، وهو ما تحتويه كل من الجزائر وتونس والمملكة المغربية، في حين دولة ليبيا وان كانت تتواجد بها هذه المؤسسات وفي ظل الانتقال السياسي والخروج من حالة اللا أمن، بينما يتطلب من جمهورية موريتانيا الإسلامية بذل المزيد من الجهد للنهوض بهذا القطاع الاستراتيجي والضروري لإنجاح أي نهضة تنموية، ومن جهة ثانية البنية الأساسية الملائمة تتطلب أيضا توافر السيولة المالية اللازمة، ومع كبر مساحة دول المغرب العربي تبرز الحاجة أكثر للتغلب على صعوبات النقل والمواصلات وتبادل الخبرات وهذا لا يتأتى إلا بوجود مصدر تمويل حقيقي[1].

---

1 علاوي محمد لحسن. "الإقيمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي" **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة عدد 07 سنة 2009/2010 ص 109

- ضرورة توفير الاطارات اللازمة من كادر إداري يعمل على تطبيق وتجسيد أهداف الاتحاد، كذلك توفير أعضاء هيئة تدريس تضمن التبادل والتأطير المشترك للطلبة ومن جهة أخرى توافر مخابر بحث علمية مشتركة، تكون نتائج أبحاثها ودراساتها في خدمة التنمية المحلية لدول المغرب العربي.

- على اتحاد جامعات دول المغرب العربي أن يكيف سياساته مع سياسات التعليم العالي للبلدان المغاربية حتى لا يكون هناك أي تعارض، ففي ظل حداثة الاتحاد وعجزه عن فرض سياساته على الدول الأعضاء يبقى عمله وأداءه لا يكاد يتجاوز التنسيق المشترك بين أداء الجامعات المغاربية.

- كذلك يتطلب نجاح هذا الاتحاد ضرورة توافر الارادة السياسية لدى أنظمة هذه الدول من خلال تكريس العمل المشترك، ورفع الحواجز والعوائق التي من شأنها أن تؤثر سلبا على نشاطه، واعتبار نشاط اتحاد جامعات الدول العربية نشاطا علميا بعيدا عن كل التجاذبات السياسية التي من شأنها أن تعصف به من جذوره وأساسه[1].

04-01 الفضاء المغاربي للتعليم العالي:

يهدف الفضاء المغاربي للتعليم العالي تثمين الاصلاحات على مستوى سياسات التعليم العالي الذي قامت بها الدول المغاربية، وهذا قصد النهوض بأداء جامعاتها حتى تتمكن من ممارسة دورها الريادي في تحقيق التنمية المحلية

---

1 آسيا الوافي، "التكتلات لاقتصادية والاقلمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة، غير منشورة 2006 ص 37

والنهوض والرقي بمجتمعاتها إلى مستويات أحسن وأفضل تتطلع إليها شعوب المنطقة، والسمة البارزة على الفضاء المغاربي للتعليم العالي أنه قائم على النموذج الأوربي، ويرجع هذا الأمر إلى عدة أسباب لعل أبرزها القرب الجغرافي والعلاقات التاريخية ليس فقط أثناء المرحلة الاستعمارية في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين وإنما لفترات قبل ذلك طويلة، كذلك الاتفاقيات المبرمة بين دول المنطقة المغاربية ودول الاتحاد الاوربي في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي وهو ما سنتطرق إليه بالتفصيل في المباحث اللاحقة، كلها عوامل ساهمت في تكريس النموذج الأوربي للتعليم العالي لدول المغرب العربي.

ومن جهة أخرى يبني الفضاء المغاربي للتعلم العالي استراتيجياته على أسس الشراكة وتقوية التعاون بين بلدانه، والاستفادة قدر الامكان من الاتفاقيات المبرمة مع دول الاتحاد الأوربي وتعزيز الشراكة وتطوير البحث العلمي، كما يضمن الفضاء المغاربي للتعليم العالي الاستفادة من تجارب الدول الأخرى سواء على المستوى الإفريقي أو الآسيوي وحتى الأمريكي، وهذا الانفتاح الداخلي والخارجي يساهم في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي والأهم من ذلك ضمان مؤشر الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي المغاربية.

02 الأهداف المتوخاة من الفضاء المغاربي للتعليم العالي:

قبل الإشارة لذكر الأهداف يمكن القول أن الفضاء المغاربي للتعليم العالي هو أوسع وأشمل من اتحاد جامعات دول المغرب العربي، هذا الأخير الذي يتمثل في هيكل إداري مكون من هيئات ولجان تشرف على أدائه وعمله،

فالفضاء المغاربي هو حصيلة الجهود والتراكمات التي تبذلها الدول المغاربية من خلال سياسات التعليم العالي المعتمدة للنهوض بالقطاع محليا، والعمل على تثمين التعاون إقليميا وتعزيز الشراكة الخارجية الدولية[1].

- دعم وتعزيز البعد المغاربي بكل أنواعه التاريخية والاجتماعية والسياسية، خاصة فيما يتعلق ببرامج التدريس والتعاون وتبادل الخبرات بين الطلبة والأساتذة الباحثين.

- دعم وتكثيف التعاون المغاربي في مجال تطوير مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، والعمل على توحيد آليات قياس جودة التعليم العالي في الدول المغاربية.

- تعزيز تنافسية الجامعات الشريكة، والعمل على تنسيق المقررات الدراسية للدول المغاربية.

- العمل على تسهيل إدماج الطلبة بين بلدان المغرب العربي.

- العمل على منح نظام التعليم العالي المغاربي قدرة أكبر على جذب الكفاءات والحد من هجرة الأدمغة لخارج، وتسهيل حرية التنقل بين دول المنظومة المغاربية والعمل على إزالة العقبات التي تعيق حرية التنقل سواء بالنسبة للطلبة أو الأساتذة الباحثين.

---

1 فضاء التعليم العالي المغاربي، نص منشور على موقع اتحاد جامعات المغرب العربي

http://www.e-ump.org/uma

تاريخ الاطلاع على الصفحة 08-02-2016.

- جعل المنطقة المغاربية منصة للتعاون جنوب – جنوب ومحورا لنقل التكنولوجيا نحو البلدان الإفريقية.

- تحسين مؤشرات الجودة تأطيرا وتدريسا وبحثا حتى ترتقي المؤسسات الجامعية المغاربية إلى مصاف الجامعات ومراكز البحث الدولية المرموقة.

03 آليات تجسيد وتفعيل الفضاء المغاربي للتعليم العالي:

حتى يتم تجسيد الفضاء المغاربي للتعليم العالي، لا بد من اتباع العديد من الاجراءات والآليات حتى تكون الفكرة ميدانية على أرض الواقع، وبالتالي الوصول إلى سياسات مغاربية موحدة للتعليم العالي تعمل على تطوير وتوجيه مؤسسات هذا الأخير بما يتماشى والتطورات الخارجية العالمية ويستجيب في آن واحد لمعطيات ومتطلبات التنمية المحلية التي تحتاجها ساكنة المنطقة[1].

01- إنشاء مدارس دكتوراه مشتركة: يقع على عاتق هذه المدارس المشتركة للتكوين في طور الدكتوراه، إعداد الخطط العلمية البحثية المشتركة بين الدول المغاربية، هذه المدارس بإمكانها اقتراح مشاريع دراسة ومراكز بحث علمية ومخابر تهتم بواقع التنمية واحتياجات السكان المحلية، ويمكن القول أيضا أن هذه المدارس هي عبارة عن ثمرة تعاون مشترك بين الجامعات المغاربية، وتتيح للباحثين المنتمين لدول المغرب العربي تبادل الخبرات والاشراف المشترك على الطلبة الباحثين، واقتراح المواضيع التي

---

1 مكتب اليونيسكو، **المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، انجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته (1998-2009) القاهرة 31 ماي 02 جوان 2009**. المكتب الإقليمي بيروت 2009 ص32

تعالج مشكلات المنطقة.

02- وضع البرامج والمقررات المشتركة والعمل على توحيدها: إن عملية التوحيد لا يقصد بها جميع التخصصات الموجودة في جامعات دول المغرب العربي، وهذا راجع لخصوصية كل دولة وما مدى اهتمامها بتراثها المحلي، فالتوحيد تشمل المقررات والبرامج التكوينية ذات البعد الاستراتيجي التنموي الذي تشترك فيه الدول المغاربية، فتوحيد المقررات من شأنه أيضا تسهيل استحداث مسارات ماستر مشتركة بين الجامعات المغاربية وبالتالي الأمر الذي يكون له الأثر الايجابي على الطلبة في تنقلاتهم بين مؤسسات التعليم المغاربية، ومن خلال ما سبق ذكره في الفصل الثالث يمكن القول أن المشكلات التنموية للدول المغاربية تكاد تكون مشتركة، فالاختلاف يكمن في مصادر التمويل للمشاريع التنموية، منها ما تملك ثروات نفطية ومنها ما تعتمد على الرراعة وما يفرض التعاون والتكامل، لا سيما في ايجاد مقررات دراسية مشتركة بإمكانها الاحاطة بالأبعاد التنموية للمنطقة المغاربية.

03- إيجاد قاعدة بيانات معلوماتية مشتركة: والهدف الأساسي منها توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات للباحثين، وكذلك تعمل على ربط جامعات دول المغرب العربي مع بعضها البعض، فقاعدة البيانات هي تحسيد لعصرنة البحث العلمي وتطويره، كما أنها تجعل الجامعات المغاربية في اتصال دائم مع بعضها البعض ويتيح لجميع الباحثين في أي منطقة من المناطق دول المغرب العربي الشاسعة الولوج إلى البيانات الموجودة فيه والاستفادة منه، ومن جهة ثانية أيضا فقاعدة البيانات هي تمهد لإنجاز مشروع المكتبة الجامعية الرقمية المغاربية.

04- المرصد المغاربي للتعليم العالي: يهتم هذا المرصد بإصدار تقارير سنوية عن وضعية الجامعات المغاربية والتطورات على السياسات المتعبة الخاصة بالقطاع، كما يقوم المرصد بدراسات عميقة متعلقة باحتياجات سوق العمل المغاربية ومدى ملاءمتها مع مخرجات التعليم العالي، وهذا سواء كخريجين الذين هم في الأصل مورد بشري نوعي، أو الدراسات والأبحاث التي قد تعطي حلولا للمشكلات امجتمعية، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن المرصد المغاربي للتعليم العالي يمكنه أن يعمل دور الوسيط بين الجامعة ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما من شأنه أن يتيح لمؤسسات التعليم العالي للدول المغاربية من لعب دورها الريادي والتنموي الذي أسست من أجله.

05 إنشاء هيئة مغاربية مكلفة بمعادلة الشهادات: هذه اهيئة من شأنها أن تعطي المصداقية وتشجع على استحداث مسارات ماستر مشتركة بين جامعات الدول المغاربية، وتساعد على تجاوز العوائق الذي تحول من استفادة اباحث من شهادته المحصل عليها من جامعة مغاربية في دولته الاصلية، وان كان مشروع الاتحاد المعاربي يرمي إلى إيجاد سوق مغاربية مفتوحة على كل شعوب المنطقة تتيح التنقل السهل والسلس للسلع والأموال والأفراد ضمن دائرة منطقته الشاسعة كما هو الحال لدول الاتحاد الاوربي، لكن وجود هذا المجلس أو الهيئة قد يعمل على تنظيم ومراقبة منح الشهادات التي هي حصيلة التعاون المشترك، كما بالإمكان لهذه الهيئة تقديم منح دراسية لطلبة دول المغرب العربي لمزاولة دراستهم في الجامعات الغربية والأجنبية ومن ثم معادلة شهاداتهم الأجنبية، كما يمكن ايضا لهذه الهيئة تمويل أبحاث ودراسات الأساتذة الباحثين وإعطائهم

منح لتطوير كفاءاتهم ومهاراتهم واكتساب الخبرة من خلال زيارة الجامعات التي تقدم تكوين عالي المستوى والتي لها ايضا اتفاقيات تعاون وشراكة.

06- المرصد المغاربي لضمان جودة التعليم العالي: في ظل تنافسية الجامعات الدولية أصبح مطلب الجودة أكثر من ضروري للمحافظة على قيمة ما تنتجه مؤسسة التعليم العالي، وضمان دورها الريادي والتنموي، ولأن التوسع في الكم لا يجب أن يكون على حساب النوع، يشكل المرصد المغاربي لضمان جودة التعليم العالي الأداة المثلى لمراقبة المقررات الدراسية والبرامج التكوينية، إذ تشير الاحصاءات إلى وجود قرابة مليونا طالب جامعي في المنطقة المغاربية، وهو ما يحتم بدل الجهد أكبر لضمان حصول الأفراد على نصيبهم من التعليم العالي وفي ذات الوقت يمكنهم من الحصول على مهارات وكفاءات تؤهلهم للمساهمة في سوق العمل بالطريقة والكيفية اللازمة والمطلوبة، كما يساعد هذا المرصد الجامعات المغاربية على اعتماد نظم الجودة الشاملة على مستوى إداراتها وبرامجها التكوينية، وهو ماله الانعكاس المباشر على برامج التنمية المحلية، كما أن هذا المرصد المغاربي لضمان الجودة في التعليم العالي، يضمن بقاء الحامعات المغاربية ضمن التطورات السريعة والمستجدة على الجامعات العالمية الأخرى.

07- اعتماد الحاضنات العلمية: مثل هذه لحاضنات تشجع الباحثين من دول المغرب العربي على إطلاق مبادراتهم العلمية وتعمل على تشجيعها واحتضانها، ومن جهة ثانية أيضا فهذه الحاضنات العلمية تعمل على الترويج للمنتوج الحضاري المغاربي ومساهمة المنطقة في بناء الحضارة

العالمية الانسانية، كما أنه من شأن هذه الحاضنات العلمية إعادة إحياء بعض العلوم المغاربية القديمة والعمل على تطويرها وعصرنتها بما يتواكب والتطورات العالمية، وتشجيع البحث فيها، علما أن الظروف التاريخية (الاستعمار) التي مرت بها المنطقة أثرت بشكل سلبي على تطور العلوم، هذه الاخيرة كانت المطقة المغاربية أرضا خصبة لازدهارها.

08. تشجيع التنافسية بين الجامعات والباحثين: وهذا الأمر لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال استحداث جوائز علمية، الهدف منها الرفع من أداء الجامعات المغاربية وتحسين منتوجها العلمي والفكري، والتنافسية الاقليمية بين الجامعات المغاربية هي كبداية أساسية لدخول التنافس العالمي وتحسين ترتيبها ضمن مختلف المعايير العالمية المعتمدة لتصنيف الجامعات الدولية، وتشجع ايضا الباحثين المغاربة على الابداع والرقي في ابحاثهم ودراساتهم العلمية[1].

09. دعم وتوسيع اعتماد نظام ل م د LMD: وهو النظام الأوربي القائم على اعتماد ثلاثة مستويات ليسانس ماستر دكتوراه، هذا النظام الذي دأبت الدول المغاربية على انتهاجه وتعميمه على مؤسسات التعليم العالي التابعة لها، الأمر الذي يساعد في خلق مسارات تكوين مشتركة بين الجامعات المغاربية، ويساعد أيضا الطلبة المغاربة للالتحاق بالجامعات الأوربية واندماج في معاهدها بكل يسر وسهولة.

---

1 عثمان بن عبد الله الصالح، "تنافسية مؤسسات التعليم العالي: إطار مقترح"، **مجلة الباحث**، جامعة ورقلة العدد 2012/10 ص298

10 التشجيع على الاستثمار في التعليم العالي: فهذه العمليه تدل على ما مدى اهتمام حكومات دول المغرب العربي بقطاع التعليم العالي، والدور الذي يؤديه في عملية تحقيق التنمية المحلية لدول المنطقة.

04-01 معيقات اندماج وتكامل جامعات دول المغرب العربي:

قبل التطرق إلى معيقات تكامل واندماج الجامعات المغاربية وتعاونها مع بعضها البعض، لا بد من ضرورة الاشارة إلى أبرز مؤشرات نجاح هذا التعاون، والذي في حقيقة الأمر يعبر أو يؤسس لوجود وظهور منظومة التعليم العالي التي تحمل الهوية المغاربية، وتعمل على تحقيق أهداف ومتطلبات السكان المحلية المتمثلة في التنمية المحلية.

أ- مؤشرات نجاح تكامل الجامعات المغاربية:

هناك العديد من مؤشرات تكامل واندماح الجامعات المغاربية، أو بالتعبير الأدق سياسة تعليم عالي مغاربية ذات أهداف مشتركة، أما عن أهم المؤشرات فيمكن ذكرها فيما يلي:

01 الإرث الحضاري والتاريخي: ودلك بتواجد حواضن علمية بالمنطقة المغاربية، ومما زادها ثراء هجرة علماء الاندلس في فترات تاريخية واحتكاهم بالمجتمع المغاربي ولا تزال آثارهم ومخطوطاتهم متواجدة إلى غاية اليوم، مما جعل المنطقة المغاربية أرضا خصبة لازدهار العلم والمعرفة.

02 البنى التحتية: تضم المنطقة المغاربية العديد من البنى التحتية القاعدية لتأسيس منظومة تعليم عالي مشتركة ومتكاملة منها ماله تاريخ أهله لأن يكون أقدم صرح لتقديم تعليم راق ومتكامل، ومنها من يحتضن عى أراضيه أقدم جامعة إفريقية وعربية يزيد عمرها عن القرن.

03. وحدة الأهداف التنموية: تعاني المنطقة المغاربية ككل مظاهر التخلف والركود الاقتصادي وضعف المشاريع التنموية، هذه الأخيرة تعمل حكومات الدول المغاربية على تداركها واستيعابها بما يحقق الحاجيات المجتمعية، وعليه فأهداف التعليم العالي هي نفسها أهداف حكومات الدول المغاربية، فتكامل وتعاون منظومة الجامعات المغاربية من شأنه أن يساعد في تحقيق هذه الأهداف.

04. تدارك النقص والاختلال لدى بعض الدول المغاربية: في الوقت الذي قطعت فيه بعض الدول المغاربية أشواطا كبيرة في تعميم وانتشار هياكل وقواعد مؤسسات التعليم العالي عبر كامل أقطارها الوطنية، لا تزال بعض الدول عاجزة عن توفير هذا المطلب حتى في المركز يوجد في حدوده الدنيا، بينما أخرى رغم امكانياتها المادية فإن نقص الكادر أو هيئة التدريس الكفؤة والكافية يرهن نجاح برامجها التعليمية، لذا التكامل يساعد في تجاوز هذا النقص والاختلال عبر تنقلات الطلبة والأساتذة الباحثين مع توفير الظروف المناسبة.

05. تدعيم بناء الصرح المغاربي: تسعى دول المنطقة لبناء الاتحاد المغاربي والاستفادة من كل ما يتيحه هذا الاتحاد من منافع تعود على شعوب المنطقة بالخير، ولعل تكامل وتعاون الجامعات المغاربية هو تجسيد فعلي لبناء منظومة الاتحاد المغاربية.

06. التشابه في المقررات والمناهج: ركائز مؤسسات التعليم العالي في المنطقة المغاربية تعوذ جذورها إلى الحقبة الاستعمارية الفرنسية السابقة، وهو ما كان له الأثر البارز في اعتماد المدرسة أو النموذج الفرنسي للتعليم العالي

حتى بعد فترة الاستقلال، ويتضح هذا جليا في الاصلاحات الشاملة التي باشرتها الدول المغاربية على سياسات التعليم العالي لديها في بدايات الألفية الجديدة من القرن الحالي، وهو ما يعزز فرص الاندماج أكثر بين الجامعات المغاربية.

07 وحدة المقومات الأساسية: والمتمثلة في وحدة اللغة والتاريخ والثقافة المشتركة، فالجامعة من بين أهدافها الأساسية المحافظة على عادات وتقاليد المجتمع التي تنشط في إطاره، فتكامل الجامعات المغاربية وتعاونها مع بعضها البعض هو مؤشر للبحث في التاريخ المشترك لشعوب المنطقة والتعريف بها للعالم وتثمينها ضمن التراث الإنساني البشري.

08 الملتقيات والدراسات ذات الصلة: من بين مؤشرات التكامل والتعاون كثرة الملتقيات والأبحاث وحتى الندوات التي تتناول الشأن المغاربي، والتي يتم عقدها في مختلف الدول المغاربية ويتم معالجتها داخل الحرم الجامعي، وهو ما يعطي المبرر لتطوير هذه الجلسات العلمية ضمن جامعات مغاربية مندمجة وان كانت جامعات افتراضية كمقدمة أولى لتعاون حقيقي.

ب- معيقات الاندماج والتكامل بين الجامعات المغربية:

بالرغم من توافر العديد من أسباب نجاح الاندماج والتكامل بين الجامعات المغاربية منه ما تم ذكره سابقا، إلا أن وتيرة التعاون لا زالت بعيدة كل بعد عن المستوى المطلوب، وهذا راجع لعدة أسباب ومعيقات بالإمكان تجاوزها والتغلب عليها إذا ما توافرت الإرادة الحقيقية لا سيما من قبل صانعي السياسات العامة والجهات الوصية على القطاع في بلدان المغرب العربي، وفيما

يلي أبرز المعيقات التي تقف امام الاندماج الحقيقي والتكامل بين الجامعات المغاربية.

01 اختلاف الرؤى السياسية الوحدوية: بالرغم من ان اندماج وتكامل الجامعات المغاربية هو مرحلة ضمن مراحل تحقيق الاندماج الوحدوي الكلي (المدخل الوظيفي)، إلا أن بعض الاتجاهات في المنظومة المغاربية لا تعتمد هذا الخيار، الأمر الدي أثر على آلية التعاون والاندماج بين الجامعات المغاربية.

02 المعوقات القانونية: وتتعلق هذه المعوقات بالمعاهدات المبرمة بين دول الاتحاد أساسا، التي عادة ما تكون مقتضبة ويغيب فيها عنصر التخصيص وتميل أكثر إلى العموم، بعكس المعاهدات المبرمة بين الاتحادات الإقليمية الدولية، الأمر الذي عرقل كثيرا تطور التعاون بين مختلف الجامعات المغاربية.

03 المعوقات الاقتصادية: من المتفق عليه أن مؤسسات التعليم العالي هي مساهم أساسي ورئيسي في التنمية الاقتصادية، ولأن أهداف هذه الأخيرة يرتبط ارتباطا وثيقا بأهداف التعليم العالي، فإن تعدد نماذج التنمية الاقتصادية لدول المغرب العربي بين ليبرالي واشتراكي وحتى اقتصاد مندمج، ساهم أيضا في تباين أهداف الجامعات المغاربية.

04 **الانفاق على التعليم العالي والبحث العلمي:** إن نسبة الانفاق على التعليم العالي في الدول المغاربية لا تزال ضعيفة، ومشكل التمويل لا يزال يؤرق الجامعات المغاربية، الأمر الذي جعلها تفكر في بحث مستمر عن بدائل تمويل وفي ذات الوقت أضعف تعاملاتها مع نظيراتها

الاقليمية، ومن جهة نسبة الانفاق تعكس مدى جدية الحكومات في اهتمامها بهذا القطاع الحساس[1].

05- التنسيق في الاصلاحات: من الملاحظ أن الجامعات المغاربية مستها عمليات الاصلاح في فترات متزامنة أي مع بداية الألفية الجديدة واعتماد نظام التعليم العالمي، لكن ومع ذلك لم يلاحظ أي تنسيق وتعاون بينها بل التركيز كان متجها أكثر نحو تجربة الجامعات الغربية لا سيما الفرنسية منها، بالرغم من وحدة والاتفاق على الاصلاح إلا أن غياب التسيق وتبادل المعلومات يعيق عملية التكامل والاندماج بين الجامعات المغاربية.

06- ارتباط السياست الجامعية بالسياسات الحكومية: وأخص بالذكر عنصر الاستقلالية والمرونة في التسيير، مما يجعلها مرتبطة أكثر بالمركز ويعيق تعاملاته الاقليمية، فكلما كانت الاستقلالية أكثر وهو ما لا يتحقق إلا بالاستقلال المالي.

07- سياسات التوجيه والانتقاء: في الوقت الذي تتجه فيه بعض الدول المغاربية إلى رفع أعداد الطلبة المنتسبين لمؤسسات التعليم العالي لديها، تعمل الأخرى على التحكم في هذا العدد بما يتماشى ومؤهلاتها المالية وامكانيات هياكلها القاعدية، وإن كان هذا التباين في السياسات يمكن الاستثمار فيه ويتيح التنوع والتعاون والتكامل إلا أن في الحالة المغاربية يشكل عائق وتحد أمام الحكومات، حتى بالنسبة لسياسات التوجيه بحيث

---

1 لعجال أعجال محمد الأمين "معوقات التكامل في اطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك" **مجلة المفكر** العدد الخامس جامعة بسكرة ص21

يتم توجيه الطلبة إلى القطاعات المرتبطة أساسا بعمليات التنمية وهو ما خلف اكتظاظ في اعداد الطلبة في المدرجات مما أثر سلبا في نجاح العملية التكوينية، كذلك توجه بعض الدول المغاربية الى اعتماد الجامعات الخاصة الى جانب العمومية من أجل التخفيف من حدة الضغط عن هذه الأخيرة، في حين تلتزم أخرى بمجانية التعليم الذي شرعته في دساتيرها.

08. المناهج والمقررات الدراسية: بالرغم من أن أهداف التنمية للدول المغاربية هي واحدة، وسياسات التعليم العالي تسير وفقها، إلا أن المناهج الدراسية والمقررات تكاد تختلف من دولة إلى أخرى، وهو ما يعيق انشاء مسارات ماستر ومدارس دكتوراه مشتركة بين هذه الدول المغاربية، وهو ما يطرح ضرورة إعادة النظر فيها لا سيما تلك المتعلقة بأهداف التنمية المحلية.

بارغم من هذه الصعوبات المذكورة إلا أنه يمكن تجاوزها والوصول إلى تكامل واندماج حقيقي بين الجامعات المغاربية، لكن في ظل الجمود الذي يعاني منه الاتحاد المغاربي وهو التنظيم الكلي، فإن هذا الجمود كانت له آثاره السلبية على باقي أصعدة التعاون الأخرى، وعليه فإن وجود الإرادة السياسية الحقيقية لتحقيق التكامل من شأنه أن يعطي دفعا قويا لتكامل وتعاون الاندماج لمؤسسات التعليم العالي المغاربية بما يخدم أهداف التنمية المحلية لشعوب المنطقة.

المبحث الثاني

التعاون الجامعي الأورو- مغاربي

وأبعاده الاستراتيجية والتنموية

إن القرن الحادي والعشرين هو عصر التكتلات والاندماج والتعاون ولا مكان فيه للجماعات المنفردة، فالتعاون أصبح يشمل جميع المجالات قصد النهوض والتقدم والتنمية، أما في مجال سياسات لتعليم العالي فقد أصبح التعاون ركيزة أساسية حتى يحقق هذا القطاع التطور والنجاح، فالتعاون الهدف منه بالأساس هو تبادل الخبرات وتدارك النقص من خلال معالجة المشاكل التي قد تعترض هذا القطاع.

ولقد تم تخصيص هذا المبحث للتعاون الجامعي الأورو مغاربي مع العلم وجود دول أخرى خارج المنظومة الأوربية تحظى بتعليم عالي راق وجامعاتها تحتل المراتب الأولى في أبرز التصنيفات العالمية المعتمدة، ويمكن ارجاع أسباب ذلك للعلاقات التاريخية القديمة التي تجمع دول الحوض المتوسط والتي من بينها الدول المغاربية، بينما تتجه الجامعات الخليجية للتعاون أكثر مع نظيراتها الأنجلوسكسونيه، والأنجلو أمريكيه، فهذا التباين يمكن أن ينعكس إيجابيا على الجامعات العربية إذا ما تم حسن استغلاله لفائدة تطويرها وتنميتها بما يخدم أهداف التنمية الوطنية والرفع من مستوى التكوين الحامعي.

والتعاون لا يجب أن يكون هامشيا يقتصر فيه دور مؤسسات التعليم العالي على المشاركة في المشاريع الانمائية التطويرية، بل أن يمس التعليم العالي في

حد ذاته بحيث يصبح قادرا على مجابهة التحديات التي تعتريه، وأن يملك القدرة على حل المشكلات المجتمعية والاقتصادية.

فالتعاون بين الجامعات المغاربية ونظيراتها الأوروبية الهدف منه بالأساس هو بناء قاعدة شراكة حقيقية عميقة تتجاوز العلاقات الظرفية والسطحية، فالشراكة الحقيقية من شأنها النهوض بالجامعات المغاربية عن طريق تحسين أدائها وتكوين الطلاب الذين ينتمون إليها، وتجسيد الاتفاقيات المبرمة على أرض الواقع ميدانيا والاستفادة منها قدر الامكان، ومما عزز وحتم على الجامعات المغاربية التعاون الدولي، ظاهرة العولمة التي مست العالم في جميع مناحي الحياة لا سيما الأساسية منها، كذلك التطور السريع والمتسارع في آن واحد للعلوم والتقنيات الحديثة وأهمية اللحاق بالركب الحضاري ومواكبته وعدم التخلف عنه، فنشر المعرفة وتبادل الخبرات لا يمكن أن يتم بمنأى عن التعاون والتكامل بين المؤسسات التعليمية.

والتعاون الأورو – مغاربي لا يقتصر على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وإنما يتعدى مجالات أخرى أكثر استراتيجية، تبرز مدى أهمية الروابط الموجودة بين ضفتي المتوسط وأن مجابهة التحديات الآنية والمستقبلية لا يمكن أن يتم إلا من خلال التعاون والتبادل التكامل، وقبل التطرق إلى آفاق التعاون الأورو – مغاربي في مجال سياسات التعليم العالي، سأتطرق إلى أبرز أوجه التعاون الموجودة بين الجانبين.

01-02 التعاون في مجال الحوار السياسي والأمني:

بعد نهاية الحرب الباردة ازداد الاهتمام الأوربي بالمنطقة المغاربية أكثر، وهذا بالنظر للتطورات السياسية والأمنية التي عرفتها المنطقة وإثبات الوقائع أن

ما يحدث في الضفة الجنوبية للمتوسط له تأثيرات بشكل أو بآخر على الضفة الشمالية، فمن سياسة الجوار الأوربي إلى سياسة الاتحاد من أجل المتوسط كلها أشكال للتعاون في المجالات السياسية والأمنية.

وقد جاء اعلان برشلونة 1995 ليعزز هذا الطرح وأن العلاقات الأورو مغاربية لا يجب أن تبقى مقتصرة على التعاون الاقتصادي فحسب وإنما كذلك الجوانب السياسية والأمنية، فاستقرار السياسي والأمني للضفة الجنوبية هو استقرار للمنطقة الأوربية، خاصة بعد تزايد موجات المد الأصولي التي مست المنطقة في بداية تسعينيات القرن الماضي ونهاية الحرب الباردة.

فالإعلان السابق الذكر يركز على مبدأ أساسي وهو استقرار المنطقة وتنميتها هو حجر أساس لأي تعاون مشترك ويلزم الأطراف الموقعة على هذا الاتفاق بهذا المبدأ، كما يشجع الحوار السياسي وتبني قيم الديمقراطية والعمل على نشرها مع احترام الخصوصية الثقافية والاجتماعية لأي دولة لا سيما المغاربية في تكييف قيم الديمقراطية بحسب هوياتها الوطنية، أما فيما يخص الآليات المعتمدة لتعزيز التعاون السياسي والامني الأورو مغاربي فهي ترتكز على ما يلي[1]:

- تبني حوار سياسي منتظم بين دول المنطقة لحل النزاعات والأزمات بالطرق السلمية، وتعزيز احترام حقوق الانسان ومبادئ منظمة الامم المتحدة في المحافظة على الأمن والسلم الدوليين.

---

1 جعفر عدالة، "تطور سياسات دول الاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي" **مجلة العلوم الاجتماعية** العدد الأول 19 ديسمبر 2014 ص 14

- اعتماد جهاز مبتكر الهدف منه هو تشخيص الاخطار المحدقة بدول المنطقة (الحوض المتوسطي) والعمل على اقتراح أساليب مناسبة لمجابهتها ومعالجتها بالطرق المناسبة.

- التعاون في مجال الكوارث الطبيعية التي قد تمس المنطقة لا سيما ظاهرة الزلازل والفيضانات والكوارث الطبيعية والبيئية الأخرى بما فيها الصناعية كذلك التي أثبت أن أخطارها تتعدى الحدود الوطنية.

- ايجاد صيغ ملائمة لمنع انتشار اسلحة الدمار الشمال التي تهدد استقرار المنطقة والحد من ظاهرة السبق نحو التسلح.

- كما يعمل التعاون الأورو مغاربي على مكافحة الجريمة المنظمة وغسيل الأموال وتهريبها.

وفي ظل التهديدات الأمنية الراهنة لا سيما قضايا مكافحة الإرهاب والحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أصبح التعاون أكثر من وثيق للحد من هذه الأخطار التي أثبت الوقائع أن الضفة الشمالية للمتوسط هي ليست بمنأى عنها وعن تبعاتها.

وتشكل مجموعة 5+5 أبرز وجوه التعاون الأمني الأورو مغاربي، هذه المجموعة التي تعود جذورها إلى سنة 1983 لكنها تجسدت على أرض الواقع

سنة 1990 بعد توافر الظروف والسباقات اللازمة، أما عن الأهداف التي أنشأت من أجلها هذه المجموعة فهي كالآتي[1]:

- بعث مسار مكثف للحوار والتواصل اعتبارا للتطورات الإيجابية التي عرفتها أوربا ومنطقة المغرب العربي، والتي ساعدت على توجيه المجهودات المشتركة، واعتماد حوار على أسس تعاون دائمة.
- ارتبط دول غرب المتوسط بمبدأ شمولية الأمن في المتوسط، والالتزام بالعمل في إطار ترقية السلم والتعاون في المنطقة.
- اعتبار كل من مسار الاتحاد الأوربي واتحاد المغرب العربي كمسارين للاندماج الاقليمي، للمساهمة في حل النزاعات وتعزيز الحوار.
- اعتبار الفوارق الموجودة بين ضفتي المتوسط هي حافز للتعاون والتكامل في شتى المجالات المختلفة.

هذا وقد عرف التعاون الأمني أبعادا أخرى مع تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، التي طالما كانت المنطقة المغاربية محطات عبور للوصول إلى الضفة الأوربية من المتوسط، ويمكن القول أن هذا التعاون السياسي والأمني يصب في مصلحة الجانب الأوربي على حساب المغاربي، إذ تحولت هذه الأخيرة من منافذ عبور الى مراكز استقرار للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا جنوب

---

1 اليامين بن سعدون، **"الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5"** مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة غير منشورة 2012 ص132

الصحراء، وما يعنيه من مخاطر حقيقية تهدد أمن واستقرار المنطقة المغاربية، ومن جهة ثانية فالاستقرار السياسي للمنطقة المغاربية لا تزال تعتريه العديد من المخاطر، مما يستدعي تظافر الجهود لا سيما من الاتحاد الأوربي والتوجه إلى تعاون وشراكة سياسية وأمنية حقيقية تصب في مصلحة الطرفين.

02-02 الشراكة الاقتصادية الأورو – مغاربية:

يؤسس إعلان برشلونة 1995 لتأسيس منطقة تبادل تجارية حرة في منطقة الحوض الغربي للبحر المتوسط. إذ يبلغ حجم التعامل التجاري بين الاتحاد الأوربي والدول المغاربية 52% مما يدل على أهمية السوق المغاربية بالنسبة للاتحاد الأوربي الذي يحافظ على بقائها وزيادة نسبة التعامل التجاري معها، في ظل المنافسة الأجنبية على هذه السوق الاستراتيجية[1].

وتهدف الشراكة الاقتصادية الأورو مغاربية إلى العديد من الأهداف يمكن ذكر أبرزها بحسب ما جاء في إعلان برشلونة لسنة 1995:

- الإسراع بعجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم، وتحسين ظروف المعيشة لساكنة المنطقة والتقليل من فوارق النمو.
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليمي بإقامة مشاركة مالية واقتصادية.
- اقامة منطقة ازدهار مشتركة، وتشجيع الاستثمار الأوربي في المنطقة

1 رعباط عبد الحميد، "الشراكة الأورو متوسطية وأثرها عى الاقتصاد الجزائري"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، جمعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد الأول 2004 ،لسداسي الثاني ص54

المغاربية ودعم لمشاريع التنموية المحلية عن طريق القروض البنكية الأوربية.

- ترقية المبادلات التجارية واعتماد معايير موحدة لمراقبة المنتوج واعتماد نظام الشهادة والجودة.
- تعزيز سبل التعاون في مجالات الفلاحة والاكتفاء الغذائي والسياحة والحرف ودعم النشاطات الاقتصادية المحلية للمنطقة المغاربية.
- العمل على مساعدة الدول المغاربية في تطوير القطاعات الحيوية كالنقل والمواصلات والطاقة ونقل التكنولوجيا والتقنية الحديثة.
- إنشاء مجموعات عمل ذات الأولويات التالية، (مؤسسة مالية ذات بعد متوسطي، الاكتفاء الذاتي الغذائي، محاربة التصحر، معالجة الديون، مسائل الهجرة، كذلك أيضا حمية التراث الثقافي).
- ترقية الحلول الملائمة لمعالجة مشكلة الديون الخارجية للدول المغاربية وضرورة البحث عن آليات يتم من خلال تشجيع استحداث فرص الشغل، والتخفيف من حدة البطالة لا سيما في اوساط الشباب التي تشكل أكبر نسبة لمكون المجتمعات المغاربية.
- الالغاء التدريجي للرسوم الجمركية بين الجانبين (الاتحاد الاوربي ونظيره الاتحاد المغاربي) وجعل منطقة الحوض الغربي للمتوسط منطقة مفتوحة للتبادل الحر للسلع والخدمات بدون أي قيود.

من خلال ما سبق يبرز أن التعاون الاقتصادي يشكل ركيزة أساسية للعلاقات الأورو – مغاربية، والهدف الأساسي من هذا التعاون هو التقليل والتخفيف من حدة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية الموجودة بين بين ضفتي

الحوض الغربي للمتوسط، وتم عقد عدة دورات بين الجانبين لتحديد أفق وأسس التعاون المشترك[1].

لكن الملاحظ في هذا التعاون في ظل ضعف الاتحاد المغاربي الذي يبقى عبارة عن هيكل غير مفعل، فإن الدول المغاربية تتفاوض فرادى مع الجانب الأوربي، الأمر الدي أضعف موقفها بعكس الجانب الأوربي في صفقاته وتعاملاته الاقتصادية يتفاوض من منطلق الاتحاد، مما عزز موقعه وجعله يحصل على العديد من المكاسب وجعل الاتفاقيات الاقتصادية تصب في مصلحته أكثر مما تصب في مصلحة الضفة الجنوبية للحوض الغربي للمتوسط، الأمر الذي يتطلب ضرورة إعادة النظر في الشراكة الاقتصادية الأورو مغاربية بما يخدم مصلحة الطرفين، والاستفادة المتساوية من امتيازات التعاون المشترك[2].

---

1 ويمكن القول أن التعاون بين ضفتي البحر المتوسط هو ينضوي عن مسؤولية أخلاقية، حيث أن دول شمال إفريقيا كانت مستعمرات تبعة للدول الأوربية خاصة المطلة على البحر المتوسط، ولدى خروجها عقب الاستقلال واستعادة السيادة الوطنية تركت خلفها وضعا سيئا مزريا، والمسؤولية الأخلاقية تتطب من الدول الأوربية تعويض دول شمال افريقيا بمساعدتها على تحقيق التنمية المحلية.

2 مند اعلان برشلونة 1995 سارعت بعض الدول المغاربية للاستفادة من امتيازات التعاون الاقتصادي المشترك مع الطرف الأوربي، في حين لم تتمكن أخرى من الاستفادة أو حتى حضور جلست الحوار المشتركة، فالأزمة الامنية التي ضربت الجزائر في تسعينيات القرن الماضي والأزمة السياسية جعلها غائبة عن حولات الحوار أو الاستفادة من الاتفاقيات المشتركة، كذلك دولة ليبيا وبفعل العقوبات المفروضة عيها من مجس الأمن الدولي بعد تفجير طائرة لوكربي لم تكن حاضرة هي الأخرى في جولات الحوار المشترك، في حين استأثرت بقية الدول المغاربية بامتيازات التعاون المشترك.

02 03 التعاون في المجال الاجتماعي والثقافي:

يبنى هذا التعـون عـلى تثمـين الاخـتلاف الحضـاري والثقـافي وحتـى التـاريخي لـدول الحوض الغربي للمتوسط، واعتبار حوار الحضارات هو مبدأ أساسي للاستقرار وتنميـة المنطقـة ومعالجة النزاعات بالطرق السلمية والعمل عـى تثمـين الـتراث الانسـاني الحضـاري لشـعوب المتوسط.

فالاتحاد الأوربي يدعم ويشجع مبادرات الحوار بين الشعوب، وتـادل الثقافـات كـذلك البعثات الشبابية، ومنظمات المجتمع المدني إضافة إلى العلاقة بين الصحة والتنمية والمحافظـة على حقوق الانسان والعمل على ترقيتها، أي التشديد على ضرورة التعامل مع قضـايا التنميـة التي يشكل فيها الانسان الحجر الأساس، والجانب الانساني والثقافي للعلاقـات الأورو مغاربيـة يبرز مدى عمق العلاقات التاريخية التي جمعت الضفتين والتأثير المتبادل بيـنهما، حيـث أنـه أشمل وأعمق من الجانب السياسي والأمني وحتـى الاقتصـادي، ويـبرز هـذا جليـا مـن حجـم الدعم المالي والمادي للمشاريع المجتمعية للدول المغاربية، ومن جهة أخرى أيضا فـإن سياسـة الاتحاد الاوربي ترتكز على محاربة الأصولية والتطرف الديني، لكن هـذه العلاقات يلاحظ أنهـا نصطدم أمام عقبة حقيقية وهي قضية الهجرة غير الشرعية[1].

فظـاهرة الهجـرة غـير الشرعيـة باتـت تـؤرق حكومـات الاتحـاد الأوربي، إذ يعتبر إعلان برشلونة هـذه المسـألة ركيـزة أساسـية للتعـاون المشـترك، إذ لا يمكـن

---

1 العربي جعفر عدالة، "تطور سياسات دول الاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة في منطقة المغـرب العـربي" **مجلة العلوم الاجتماعية**، مرجع سابق ص4

معالجة الهجرة غير الشرعية من جانب سياسي وأمني محض، فهي بالأساس تأخذ أبعاد انسانية أكثر من أي بعد آخر، فدوافع الهجرة هي بالأساس انسانية محضة ومن هذا المنطلق يجب التعامل معها.

ومن هذا المنطلق فإعلان برشلونة يفرض على الدول المغاربية أن تتحكم في هذه الظاهرة كونها الممر الرئيسي للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء أو حتى المهاجرين من مجتمعات الدول المغاربية نفسها، علما أن هذه الظاهرة عرفت ازدهارا كبيرا في نشاطها بعد نهاية الحرب الباردة، والتعاون يكمن في دعم التنمية المحلية ومساعدة اقتصاديات الدول المغاربية على النهوض من خلال عقود الشراكة والاستثمار المبرمة والقروض البنكية المقدمة كذلك مساعدتها في التحكم في حدودها الوطنية ومراقبة حركة تنقل الأفراد والجماعات، إضافة إلى أن التعاون في مكافحة الجريمة المنظمة وغسيل الأموال وتجارة المخدرات كلها تدخل في جدول أعمال المباحثات بين الجانب الأوربي والجانب امغاربي، كما يدعم دور المنظمات غير الحكومية على اعتبار أنها أداة تواصل بين شعوب الحوض الغربي للمتوسط كذلك دعم حرية الاعلام والاتصال تعزيزا للمبدأ السابق الذكر.

ومن خلال ما سبق يبرز أن التعاون الجامعي الأورو مغاربي هو جزء من تعاون شامل وأعم، وأن التعاون في مجال تطوير سياسات التعليم العالي، هو استمرار للجهود المتبادلة لتنمية الدول المغاربية، وفيما يلي أبرز مظاهر التعاون الأورو مغاربي لتطوير وترقية التعليم العالي.

02-02 المشاريع الأوربية لتطوير التعليم العالي لدول المغرب العربي:

لقد تبنى الاتحد الاوربي في إطار شراكته الأورو مغاربية عدة مشاريع لتطوير التعليم العالي لدول امغرب العربي، هذه إضافة إلى مساهمتها في إعطاء بعد آخر لتطوير سياسات التعليم العالي بالاعتماد على مقاربة التعاون واكتساب الخبرة الأجنبية، كانت تهدف أيضا إلى تحقيق التنمية المحلية، ومن خلال هذا يلاحظ أن الاتحاد الأوربي ساهم بشكل أو بأخر بربط مخرجات التعليم العالي باحتياجات ومتطلبات سوق العمل[1].

وللإشارة فإن مشاريع التعاون لتطوير التعليم العالي ليست مقتصرة فقط بين الجانب الأوربي ودول المغرب العربي، وإنما تشمل كافة دول بحر الأبيض المتوسط بما فيها العربية المشرقية الواقعة في القارة الآسيوية، كما تجدر الإشارة أيضا أن التعاون الأورو مغاربي في ميدان التعليم العالي والبحث العلمي قد بدأ مع بداية الألفية الجديدة وجاء استمرار للتعاون في المجالات الأخرى وتجسيدا للاتفاقيات المبرمة بين الجانبين لا سيما إعلان برشلونة، ومن المشريع الأولى لتعاون وهو التعليم والتدريب من أجل العمل، هذا المشروع عمل الاتحاد الأوربي على تخصيص ميزانية مالية قدرت بحوالي 05 مليون أورو يتم خلالها تنفيد المشروع على مدى متوسط بين سنتي 2005 2007 موجهة لدعم قطاعات التعليم العالي وربطها باحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية المحلية وهذه البرامج أو المشاريع التعاونية تشجع على:

---

1 فرانك نيومان وآخرون. مستقبل التعليم العالي الشعارات والواقع والمخاطر السوق. المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان ط1 2010 ص289

- الاهتمام بالفوروم الجامعي الأورو متوسطي.
- تشجيع الإبداع في مجال التعليم العالي.
- الاهتمام بتطوير تكنولوجيا الاعلام والاتصال.
- تشجيع الحراك أساتذة طلاب إداريين.
- المشاركة في اراسموس مندوس.
- تشجيع التعاون عبر خلق مشاريع متوسطية ودعمها، وضرورة انشاء الجامعة المتوسطية ومراكز الأبحاث المتوسطية.

لكن من بين هذه المشاريع يوجد مشروعان حظيا بالاهتمام اللازم وهو مشروع (تمبوس TEMPUS) كذلك مشروع (إراسموس مندوس ERASMUS MUNDUS) وفيما يلي أبرز الأهداف ومحتوى هذين المشروعين وكيف استفادت منهما الدول المغاربية لتطوير منظومة التعلم العالي لديها.

01- مشروع تمبوس (TEMPUS):

لقد تم اعتماد مشروع "تمبوس" من أجل تشجيع الحراك العلمي بين دول الاتحاد الأوربي بالدرجة الأولى ثم مع الدول الشريكة في مرحلة ثانية، وقد تم الشروع بالعمل في هذا البرنامج في سنة 1990 -1994 وأطلق عيه تمبوس الأول، إلى أن وصل إلى تمبوس 4 والذي يمتد على مدار 2007-2013 وخصصت ميزانياته على مراحل، كما يضم 74 دولة منها المغاربية وبقية الدول

العربية الأخرى[1]، ويشدد هذا المشروع على التعاون المؤسساتي وإصلاح الأنظمة ويعزز دور السلطات الوطنية في تحديد الأولويات وهو يضم ثلاثة أنشطة هي كالآتي[2]:

01- المشاريع المشتركة وتتضمن:

- إصلاح البرامج.
- إصلاح الإدارة.
- التعليم العالي والمجتمع.
- الشبكات المتخصصة.

02- الإجراءات التنظيمية وتشمل[3]:

- إصلاح الإدارة.
- التعليم العالي والمجتمع.

---

1 برنامج تيمبوس 4 للتعليم العالي،

http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=257&id_type=10

تاريخ الاطلاع على الصفحة 25 مارس 2016

2 عارف الصوفي وآخرون، "**التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمنظمات العربية والإقليمية والدولية**" ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر لوزراء المسؤولين عن التعليم العالي في الوطن العربي "المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي" بيروت 06-07 ديسمبر 2009

3 نفس المرجع السابق الذكر

- دعم مباشر للوزارات.

03 الإجراءات المرافقة: وتعتمد الأولويات الوطنية في المشاريع الوطنية، أما المشاريع المتعددة الدول فتعتمد على الأولويات العامة المحددة أوربيا وهي كالتالي:

أ- في إصلاح البرامج:

- نظام المراحل الثلاث LMD
- الاعتراف بالشهادات والأرصدة الأوربية (ECTS)
- تحديث البرامج.

ب- في إصلاح الإدارة:

- إدارة الجامعات والخدمات للطلاب.
- ضمان الجودة.
- الاكتفاء الذاتي المالي والمحاسبة.
- المساواة في الالتحاق بالتعليم العالي.
- تطوير التعاون الدولي.

جـ- التعليم العالي والمجتمع:

- تدريب غير الأستذة.
- تطوير العلاقة مع الشركات.
- مثلث المعرفة التعليم -الابحاث- الاختراع

- تدريب للخدمات العامة.

- التعلم مدى الحياة.

- أنظمة الاعتماد.

والملاحظ أن هذا المشروع جاء مع بداية التسعينيات من القرن الماضي، أي عقب موجة التحول التي مست العالم وانتقال بعض الاقتصاديات من اقتصاديات مغلقة إلى اقتصاديات مفتوحة على السوق الحرة، الأمر الذي نجم عنه تباين واختلاف بين عالم متقدم وعالم متخلف فجاء مشروع تمبوس للتقليل من التفاوت لا سيما على مستوى نظم التعليم العالي، ومن جهة أخرى كتجسيد لاتفاقيات الشراكة والتعاون بين الدول الأوربية والدول الشريكة معها ومنها المغاربية والعربية.

والملاحظ كذلك أن مشروع (تمبوس) ركز كثيرا على ضرورة اصلاح التعليم العالي وانتهاج و تباع النموذج العالمي ل م د وربط اصلاحات الأخيرة بالتنمية المجتمعية، وضرورة الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تهيئة الأرضية الحقيقية لإقامة مجتمع المعرفة، والتركيز على الخدمات العامة التي ترتبط ارتباطا وثيقا باحتياجات السكان المحلية.

02 **مشروع اراسموس مندوس[1] (ERASMUS-MUNDUS)**: هو برنامج تعليمي مدعوم من الاتحاد الأوربي، يهدف إلى تشجيع التعاون

1 تم تسمية المشروع باسم ايراسموس نسبة للعالم الهولندي في القرن 15 م ايراسموس الدي كان يدرس علم اللاهوت، أما مندوس فهي كلمة لاتينية تعني العالم.

لأكاديمي بين مؤسسات التعليم العالي، وتسهيل تبادل الباحث والأساتذة، وذلك من خلال تقديم المنح بهدف توحيد مسلك التعليم العالي عبر العالم[1]، فالمنح الدراسية لمقدمة تستهدف المرحلة الجامعية وطلبة الماجستير، كذلك طلبة الدكتوراه والزمالة لما بعد الدكتوراه، كذلك الموظفين الإداريين والأكاديميين، وتشمل منح المشروع (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر، دول الاتحاد الأوربي)، ودعما إلى هذا المشروع فقد أطلق الاتحاد الاوربي مشروعا آخر مكملا "نافذة التعاون الخارجي External Cooperation Window " ويرمي الإتحاد الأوربي من اطلاق مشروع اراسموس مندوس إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إنشاء شبكة للتواصل الدائم بين أوربا وشمال إفريقيا تهدف لدراسة الاحتياجات الإقليمية للمنطقة.
- توفير أفضل فرص التعليم والتدريب للطلاب والباحثين.
- دعم الحراك
- نقل المعرفة والخبرات والتجارب بين أوربا وشمال إفريقيا.
- دعم البرامج المشتركة للتعليم العالي.
- تطوير البرامج
- الاستفادة من أوجه التعاون مع الشركاء في المشروع

1 جامعة بيروت العربية، التقرير السنوي 2012-2013، ص37

- تطوير الأنظمة

- تدريب وتطوير المهارات

هذا ويعمل الاتحاد الأوربي على تمويل هذا المشروع والعمل على انجاحه بشتى السبل الممكنة، حتى يتم تقوية التعاون الأوربي والروابط الدولية بما فيها الدول المغاربية التي تعتبر شريك أسسي ورئيسي، هذا التعاون يتم عبر دعم شهادات الماستر والدكتوراه الأوربية من المستوى الرفيع والسماح لطلاب العالم بأسره بإجراء دراساتهم أقله في مؤسستين للتعليم العالي الأوربي[1].

ويهدف الاتحاد الأوربي من اطلاق هذا المشروع تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونشر المعرفة لدى المجتمعات المغاربية، ومن تم المساهمة والمحافظة على استقرار امنطقة التي هي في حد ذاتها استقرار للمنطقة الأوربية، وخلال الفترة الممتدة 2007-2013 استفاد من هذا المشروع قرابة 1305 طالب مغاربي زاولوا دراساتهم في مؤسسات التعليم العالي الأوربية ويهدف اراسموس من رفع ميزانية المشروع الذي هو يتم توجيهه لدول شمال إفريقيا ضمن خطة استراتيجية مستقبلية من 2014-2020[2] وهذا بالنظر للنجاح الدي حققه مقارنة بنظيره السابق مشروع "تمبوس".

---

1 http://www.d.plomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/etudier-en-france/programmes-des-bourses-d-etude/article/bourse-erasmus-mundus

برنامج ايراسموس مندوس للاتحاد الأوربي، تاريخ الاطلاع على الصفحة 28 03 2016.

2 Philippe Ruffio, **La coopération universitaire Union Européenne- Maghreb dans le cadre des programmes d'éducation Tempus et Erasmus Mundus** Séminaire inaugural AUF Bureau Maghreb Rabat, 2526juin 2012

03- اتحاد جامعات حوض المتوسط Union des Universités Méditerranéennes (UNIMED)

وهو تجمع يضم جامعات الدول المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسطي، هذه الجامعات تتكتل ضمن شبكة تعمل في مجالات مختلفة، كالتراث الثقافي المادي وغير المادي، مجالات الطاقة الاقتصاد البيئة الموارد المائية، النقل الصحة الاعلام وغيرها من المجالات المختلفة خاصة تلك التي لها صلات مباشرة بمخططات وبرامج وأهداف التنمية المحلية، والهدف الأساسي من هذا الاتحاد هو تعزيز البحث والتدريب الأكاديمي في المنطقة الأورو متوسطية للمساهمة في العملية العلمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية[1].

04- برنامج الكفاءات في البرامج الأوروبية شبكة ابن رشد: COMPERE Averroès (Compétence Projets Européens RÉseau)

وهو برنامج أوربي تم انشاءه من أجل تكوين خلايا 52 فرد خبراء من منطقة المغرب العربي (الجزائر تونس لمغرب)، وتم انشاء هذه الشبكة بشكل رسمي في أفريل 2014 بمدينة مونبيليه افرنسية، ويعرف كذلك هذا المشروع على أنه مشروع هيكلي جهوي، ممول من قبل مشروع تمبوس TEMBUS التابع للمفوضية الأوربية والذي يهدف إلى تطوير قدرات مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في منطقة المغرب العربي، من خلال تمكينها من المهارات

---

1 مصحة التبادل ما بين الجامعات والتعاون والشراكة، مديرية جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

والكفاءات الضرورية التي تؤهلها للحضور بشكل أفضل كمنسقة أو شريكة في المشاريع الأوربية H2020 و +ERASMUS.

ومن هذا المنطلق فإن هذا البرنامج يرتكز على تجمع 15 مؤسسة شريكة من جامعات ومؤسسات بحثية من الجزائر وتونس والمغرب، إضافة إلى الوزارات الوصية للدول السابقة الذكر، و06 جامعات أوربية تتبع للدول التالية (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، إيرلندا).

تقود هذا المشروع جامعة مونبولييه 2 وتمت تسميته "Averroès" من قبل الشبكة الأورو متوسطية.، تمثل الهدف العام للمشروع في نقل الكفايات الضرورية إلى الجامعات والمؤسسات البحثية بالمنطقة المغاربية، حتى تتمكن من الحضور بشكل أفضل، كمنسقين أو شركاء،في المشاريع الأوروبية للتعاون والبحث 2014-2020 ..كما يستهدف المشروع تطوير الإشعاع الدولي للجامعات والمؤسسات البحثية المغاربية واندماجها في الفضاء الأوروبي للتعليم والبحث، من خلال تقوية مشاركتها في هذه المشاريع الأوروبية[1].

---

1 نفس المرجع

ومن أجل إعطاء دفعة أكثر لبرنامج حتى تستفيد منه الجامعات المغاربية تم اجتماع اعضاء مجلس الاتحاد COMPERE Averroès في الايام، 2 / 3/ 4 جوان 2015 بجامعة القاضي عياض بالمملكة المغربية من أجل مناقشة عدة نقاط، ويهدف هذا اللقاء الى:

- انشاء اتحاد شبكة ابن رشد و يهدف الى تعزيز التعاون العلمي بين مؤسسات التعليم العالي المتواحدة على ضفتي البحر الابيض المتوسط، حيث اغتنمت الجمعية العامة التأسيسية فرصة الأيام الخمسة عشر في حضور عدة شركاء من

=

الأهداف الإجرائية للمشروع:

- وضع خطة للتكوين ودليل مرجعي ملائم للكفاءات.

- تكوين مباشر ل52 شخصا حضوريا وعن بعد ومن خلال تداريب، من مختلف الجامعات والمؤسسات الشريكة.

- إنشاء قاعدة بيانات حول التعليم عن بعد من أجل التكوين (منصة التكوين عن بعد كومبير). هذه المنصة للتكوين عن بعد (النسخة الأولى تم تصميمها بتونس) ستدعّم عملية التكوينات المباشرة، وستمنح بالمجان إمكانية الاطّلاع على طلبات المشاريع لجميع الجامعات بالمنطقة، وكذلك المواد التكوينية والدلائل المنهجية حول تصميم وتدبير المشاريع. في المرحلة الثالثة من المشروع سيتم إنشاء منصّات تكوينية مماثلة بالجزائر والمغرب حتى يسهل الوصول إلى المواد التكوينية والدلائل المنتجة طيلة فترة المشروع.

أوربا (فرنسا، اسباني، ايطاليا، السويد، وبلجيكا) ومن المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب).

- يرمي تحاد شبكة ابن رشد الى المشاركة في بناء فضاء اورو-متوسطي للبحث، والتكوين والشراكة من اجل التعاون في المشريع لضفتي البحر الابيض المتوسط، ودعم النظرة العالميه للمؤسسات الشريكة وتعزيز التعاون بين اطراف البحر الابيض المتوسط (التكوين المشترك، الاعتراف المشترك لشهادات والتكوين المفتوح عن بعد)، والادماج عملة التطوير الاقتصادي والاجتماعي وحل مشاكل عالم الشغل لحامي الشهادات الجامعية.

- ضمان نقل المعرفة من خلال إحداث 12 موقعا قياديا، متخصّصا في تصميم وتدبير وتتبع المشاريع، مع اعتماد معايير الجودة والقواعد الإدارية والمحاسباتية الأوروبية. هذه المواقع القيادية بعد خضوعها للتقييم والتصديق عليها، ستتولى رعاية ونقل الكفاءات إلى المؤسسات الأخرى بالمنطقة، وستمكّن من مضاعفة نتائج المشروع.

- الإشهاد على الكفايات المكتسبة و المواقع القيادية من خلال خبراء خارجيين.

- نشر النتائج وإنشاء شبكة دائمة للخبراء، تضم جميع الشركاء.

أما فيما يخص ،لجامعات المغاربية الشريكة في هذا البرنامج (ابن رشد) الممول من قبل المفوضية الأوربية، فيمكن عرضها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (15)

الجامعات المغاربية الشريكة في برنامج ابن رشد 2014-2015 ارسموس+

	البلد	الجامعة	الرمز
الدول	الجزائر	جامعة قاصدي مرباح- ورقلة	
		المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات	
		جامعة منتوري قسنطينة1	
		جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان	
		مركز تنمية الطاقات المتجددة	
		وزارة التعليم العاليوالبحث العلمي	www.mesrs.dz
	تونس	الوكالة الوطنية لترقية البحث العلمي	
		جامعة قابس	
		جامعة تونس المنار	
		جامعة تونس الافتراضية	
		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	www.mes.tn
		جامعة شعيب الدكالي	

	المغرب	جامعة محمد الخامس اكدال	
		جامعة مولاي إسماعيل – مكناس	
		وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر المغربية	www.enssup.gov.ma

المصدر: مصلحة التبادل ما بين الجامعات والشراكة (جامعة ورقلة - الجزائر)

05- الشراكة ضمن برنامج EMMAG (Erasmus Mundus):

تم إنشاؤها في روح من التعاون والتبادل بين أوروبا والمغرب العربي ومصر، EMMAG هو برنامج التدريب في مجال التعليم العالي، الممولة في إطار برنامج إيراسموسموندوس من الاتحاد الأوروبي، وعن تخصيص ما يقارب 260 منحة التنقل. وهذا البرنامج هو للطلاب والتميز في مستوى طلاب درجة الماجستير الدكتوراه وما بعد الدكتوراه وأعضاء هيئة التدريس والإداريين في جميع التخصصات، يرغب في تحقيق هدف تطوير شراكة ذات جودة عالية والتبادل الأكاديمي[1].

1 مصحة التبادل الخارجي بجامعة ورقلة مرجع سابق

ومن جهة أخرى يرى الباحث "مراد قريشي"[1] أن الهدف من التعاون هو الرفع التكوين الجامعي سواء بالنسبة للأساتذة أعضاء هيئة التدريس، أو الطلبة الذين يزاولون دراستهم في مرحلة الماستر أو الدكتوراه، وإعطاء ديناميكية جديدة للبحث العلمي، ومن جهة أخرى فإن هذا التعاون جاء ليغطي ضعف التأطير الحاصل على مستوى الجامعات المغاربية ويهدف أيضا للتحكم في التكنولوجيا والتقانات الحديثة.

ويرى ذات الباحث أن الجامعات الجزائرية تسعى إلى توسيع اتفاقيات التعاون المبرمة مع الجانب الأوربي لتصل في حدود 27 دولة تتيح للطلبة والأساتذة وحتى الجامعات مرونة أكبر في التنقل والاستفدة من التنوع على أن تملك جامعات هذه الدول قدرات أكبر للتكوين ومخابر بحثية ذات تكنولوجيا عاليا وذات سمعة في البرامج العالمية، وهذا لا تتأثر العملية التكوينية وتنقلب من عامل إيجابي إلى عامل سلبي، وهو ما تحرص عليه الوزارة الوصية في الجزائر.

وفي رده على السؤال المتعلق بالتركيز على الجانب الأوربي دون غيره رغم وجود جامعات عالمية خارج المجال الإقليمي الأوربي، كالولايات المتحدة الأمريكية التي تحتل جامعاتها المراتب الأولى، وذات قدرات تكوين عالية ونفس الأمر للجامعات اليابانية والأسترالية وغيرها ممن تحمل ذات المواصفات، يرى الباحث "مراد قريشي" أن هدف من الاتفاقيات هو التفعيل والاستفادة منها قدر

---

1 أ.د مراد قريشي أستاذ التعليم العالي بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، ونائب المدير للعلاقات الخرجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهر ت العلمية، تاريخ اجراء المقابلة 28-06-2016 بمكتب الأخير على الساعة 09:30- 12:40.

الامكان، ويري أن النموذج المغاربي للتعليم العالي بصفة خاصة وحتى باقي القطاعات تتجه أكثر للنموذج الفرانكفوني الفرنسي، مما قد ينجم عنه تباين لا سيما في أساسيات التكوين بين النموذج اللاتيني والنموذج الأنجلو سكسون، لا سيما التخصصات العلمية والتقنية، وأن عائق التواصل اللغوي مما يؤدي الى عزوف الطلبة والاساتذة وتفضيل الوجهة الأوربية على غيرها رغم ان ذات الأخيرة بإمكانها أن توفر الشروط المطلوبة للرفع من مستوى أداء الجامعات المغاربية، كما يرى كذلك الامتيازات التي يقدمها الجانب الأوربي ساهم في جذب الجامعات المغاربية، حيث أن مشاريع التعاون والتبادل الأوربية جميعها ممولة من قبل المفوضية الأوربية وهو ما يوفر على الجامعات المغاربية تكاليف التكوين مما يجعل الجانب الأوربي الوجهة المفضلة.

وفي رده على سؤال حول حجم استفادة الجامعات الجزائرية من المشاريع الاوربية مقارنة بنظيراتها التونسية والمغربية، يرى الباحث "مراد قريشي" أنه ضعيف جدا مستشهدا على ذلك أن جامعة القاضي عياض بمدينة مراكش في المملكة المغربية انخرطت في سنة 2015 في 17 مشروع تعاون جامعي مع الجانب الأوربي بينما الجامعات الجزائرية مجتمعة علما أن عددها يبلغ الأربعة أضعاف نظيراتها المغربية انخرطت في 13 مشروع بحث أوربي فقط، وعن الأسباب قام ذات الباحث في تعديدها كما يلي[1]:

---

1 مقابلة مع الباحث "مراد قريشي" نائب مدير جامعة قاصدي مرباح ورقلة مكلف بالعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية، أجريت بتاريخ 29 /2016/06.

- أن عملية الانخراط في المشاريع الأوربية تتطلب جهدا من التحضير والمتابعة وإعطائها الأولوية اللازمة والضرورية وهو ما تحرص عليه الجامعات المغربية والتونسية.

- مرونة القوانين التي تتمتع بها الجامعات المغربية والتونسية لا سيما في مجال التعاون الدولي الأوربي، وهو غير متاح للجامعات الجزائرية الذي تلعب فيه الوزارة الوصية دور الوسيط وان كانت هذه الأخيرة تشجع التعاون الخارجي، لكن يبقى الوقت عامل أساسي في اغتنام الفرص على اعتبار أن المشاريع الأوربيه المقدمه هي محدودة ومنحة التمويل كذلك.

- أما لسبب الرئيسي الذي يراه الباحث في تخلف الجامعات الجزائرية في الاستفادة من المشاريع الأوربية بالموازاة مع نظيراتها المغربية أو التونسية، يرجع إلى عامل التمويل وتوفر البدائل، حيث تعمل الوزارة الوصية في الجزائر على تمويل تبرص وتكوين الأساتذة والطلبة بالخارج سواء قصيرة أو طويلة المدى وهو ما يجعلها مفضلة لدى الاساتذة والطلبة لأنه لا يترتب عنها أي التزام ما عدا تقرير مفصل عن سير التكوين، في حين نتطلب المشاريع الاوربية الانخراط بجدية ونقديم الأبحاث والدراسات عن بهاية كل مشروع، في حين التونسية والمغربية لا تتولى الوزارة الوصية تمويل تربص وتكوين المنتسبين لجامعاتها في الخارج، حتى وان وجد فهو لا يقارن بحجم الدعم الجزائري، الأمر الذي يحتم على الجامعات المغربية والتونسية على اغتنام فرص الاستفادة من المشاريع الأوربة واعتبارها مصدر دخل وتمويل لمخابرها البحثية، وفي ذات الصباغ يرى ذات الباحث "مراد قريشي" أن توفر البدائل لدى الجامعات الجزائرية لا يجب اعتباره كمبرر لتخلفها عن نظيراتها التونسية والمغربية في الاستفادة من المشاريع الأوربية، على اعتبار

أن هذه الأخيرة بإمكانها أن تهيء الجامعات الجزائرية للانخراط في المنظومه العالميه للتعليم العالي، من خلال بناء ثقافة العمل التشاركي الدولي والاستفادة قدر الامكان من التجارب والخبرات الأوربية.

ومن جهة أخرى فإن التعاون الدولي في مجال الرفع من أداء مؤسسات التعليم العالي للدول المغاربية، لا يقتصر فقط على المشاريع الأوربية السابقة الذكر وإن كانت هذه الأخيرة تحظى بالقسط الوافر من الاهتمام من قبل جامعات دول المغرب العربي إلا أن هذا لم يمنع من وجود تعاون مع الهيئات الاقليمية والدولية الأخرى تتبادل معها الجامعات المغاربية الخبرات وتطوير قدراتها التكوينية والتأطيرية ويمكن ذكر أبرزها[1]:

01- **المنظمة الدولية الفرانكفونية (OIF):** وهي منظمة خاصة بالدول الناطقة باللغة الفرنسية، والدول المغاربية لها علاقة مباشرة بهذه المنظمة بالنظر إلى التاريخ الذي يجمعها بالدولة الفرنسية التي تشرف عليها، وتهدف هذه المنظمة منذ نشأتها سنة 1970 إلى تجسيد قيم التعاون والمحافظة على التراث الانساني وتثمين تنوعه وتهدف إلى جعل اللغة الفرنسية كأداة للتواصل بين الشعوب كما تهدف أيضا إلى:

- النهوض بالسلم والديمقراطية وترقية حقوق الانسان.
- دعم التربية والتعليم العالي والبحث العلمي.

---

1 عارف الصوفي وآخرون، "التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمنظمات العربية والإقليمية والدولية" مرجع سابق

- تطوير التعاون في خدمة التنمية المستدامة.

- النهوض باللغة الفرنسية والتنوع الثقافي واللغوي.

هذا وتضم الوكالة الجامعية للفرانكفونية حوالي 710 مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على حوالي 85 دولة وتدعم هذه الوكالة عدة برامج للتعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، وفي ذات الوقت تشدد على استعمال اللغة الفرنسية للبحث والتدريس. وتسعى الوكالة الجامعية للفرانكفونية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقاسم الخبرات.

- دعم البحث والتمايز العلمي.

- تهيئة الجيل المستقبلي للتطوير.

- تعزيز التعاون العلمي بين أعضائها.

-02 برنامج الدعم الأمريكي (USAID): تم إطلاق هذا البرنامج من صرف الولايات المتحدة الأمريكية بغرض مساعدة دول العالم الثالث في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية حتى تتمكن من تحسين مستوى الحياة لديها، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلدانها.

أما فيما يخص برنامج USAID للتعليم العالي فهو يهدف إلى تحقيق التنمية من خلال إشراك البلد ضمن رؤيته الخاصة واستراتيجيته في البرامج واستثماره في البرامج والسياسات والعلاقات بين المؤسسات التي من شأنها تقوية وإشراك مؤسسات التعليم العالي بوصفها أساسا وشريكا فاعلا لتحقيق التنمية المحلية، ويتبنى هذا البرنامج الاستراتيجيات التالية:

- وضع برامج قصيرة وطويلة الأمد في المجالات التقنية الضرورية لتطوير البلد.

- استحداث اختصاصات في مجالات تكتسب أهمية بالغة.

- المساعدة التقنية وتحديث البرامج في بعض المجالات التقنية (الصحة، الزراعة، البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ادارة المصادر الطبيعية، تطوير ادارة الأعمال، العلوم والهندسة).

- الأبحاث التطبيقية.

ويهدف هذا البرنامج إلى دعم بناء القدرات، من خلال إقامة شراكة وتعاون بين الجامعات الأمريكية ونظيراتها لدول العالم أي البلدان الشريكة، كما يقدم منحا لطلاب التعليم العالي لمزاولة دراساتهم في الجامعات الأمريكية ومن بينهم طلاب الجامعات المغاربية، ويركز على عنصر الاستثمار في الانسان على اعتباره المحرك الرئيسي لعجلة التنمية المحلية.

03- **المركز العالمي لتطوير الأبحاث كندا (IDRC):** هو هيئة كندية تدعم التعاون في مجال البحث العلمي، وتمويل مشاريع البحث التطبيقية التي يقوم بها الباحثون في بلدان العالم الثالث، خصة تلك التي تعالج مشكلات التنمية المحلية وأبعادها المجتمعية، كما تعمل أيضا على تقديم الاستشارات للباحثين ومساعدتهم حتى في نشر هذه الأبحاث، وتتولى دولة كندا على تمويل هذا المركز العالمي لتطوير الأبحاث.

ومنذ انشائه سنة 1970 خصص المركز 2.3 مليار دولار كندي لدعم الأبحاث العلمية عبر 12000 مشروع بمشاركة مؤسسات التعليم العالي من 137 دولة، كما خصص للفترة الممتدة من 2007-2008 حوالي 147 مليون

دولار كندي لدعم المشاريع الحثية عبر العالم، ويتبع هذا المركز 06 مكاتب إقليمية دولية منها مكتب مخصص للمنطقة العربية (القاهرة مصر) يدعم مجالات التعاون لا سيما في سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، البيئة وترشيد المصادر الطبيعية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطور[1].

أما فيما يخص لتعاون الاقليمي فالجامعات المغاربية كانت منخرطة في سياسة تطوير ضمن الخطة العربية لتطوير وترقية أداء مؤسسات التعليم العالي لديها والرفع من القدرات والمؤهلات لدى طلبتها بما يسهم في تحقيق التنمية المحلية، هذا وقد تم بلورة هذا التعاون الإقليمي في شكل مؤسسات هي كالتالي[2]:

-04- **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ALECSO)**: تعمل هذه المنظمة على نشر المعرفة وتثمين اتراث الحضاري الانساني الذي تزخر به المنطقة العربية، وقد تأسست سنة 1970 أي أن نشاطها مثل منظمة اليونسكو التابعة لمنظمة الامم المتحدة، بينما الأولى تابعة لجامعة الدول العربية، كما تعمل على تشجيع التعاون بين المؤسسات العربية ونظيراتها الدولية، أما في مجال التعاون الإقليمي العربي في مجال التعليم العالي فكان ذلك من خلال:

04 01 **اتحاد الجامعات العربية**: تأسس هذا الهيكل بعد ندوتين الأولى كانت في مدينة بنغازي الليبية سنة 1961 والثانية في بيروت العصمة اللبنانية سنة 1964، وتم اختيار العاصمة الأردنية عمان كمقر لهذا الاتحاد،

---

1 نفس المرجع

2 عارف الصوفي وآخرون، مرجع سابق

ويعمل على تنسيق ودعم جهود التعاون والتبادل بين الجامعات العربية فيما بينها كذلك التعاون مع الجامعات الأجنبية، ويركز جهوده على دعم قدرات الفرد باعتباره أحد مفاتيح التنمية المحلية، والغرض من تأسيس وإنشاء اتحاد الجامعات لعربية هو تحقيق الأهداف التالية:

- العمل على أن تلتزم الجامعات العربية بالقيم الإسلامية، وأن تعنى بالتراث العربي والاسلامي.
- تشجيع اعتماد اللغة العربية في التعليم وتشجيع الترجمة.
- تشجيع إنشاء مراكز البحوث ودعم إجراء البحوث العلمية المشتركة والعناية بالبحوث التصبيقية، وربط موضوعاتها بخطط التنمية العربية الاقتصادية والاجتماعية.
- توثيق التعاون بين الجامعات العربية وتنسيق جهودها فيما بينها ومع الجامعات والمؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة.
- دعم عمليات تطوير أداء الجامعات العربية واستقلالها، وتأكيد الحرية البحثية والأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فيها، وحماية حقوقهم، وتقوية أواصر التعاون بينهم.
- التعاون لضبط جودة التعليم الجامعي والعالي وضمان نوعيته، والسعي لتحقيق الاعتراف المتبادل بالشهادات الصادرة عن الجامعات العربية.

لكن وبالرغم من أن تأسيس اتحاد الجامعات العربية جاء في سنواتها الأولى للاستقلال إدراكا منها لأهمية التعليم العالي في تحقيق التنمية المحلية التي كنت الدول العربية بحاجة إليها، إلا أن التنسيق والتعاون فيما بينها لا يزال ضعيفا

جدا، بحجم التعاون مع المؤسسات الإقليمية الأخرى، ويمكن إرجاع هذا الضعف للعديد من الأسباب لعل أبرزها:

- ارتبطات سياسات التعليم العالي للدول العربية بالتوجهات السياسية، حيث كانت بعض أنظمة الدول العربية في خلاف مع بعضها البعض، هذا الخلاف أثر على مجالات التعاون المختلفة بما فيها التعليم العالي.
- اختلاف المدارس الموروثة عن الحقبة الاستعمارية منها ما هو نموذج فرانكفوني للتعليم العالي لا سيما المنطقة المغاربية، ومنها ما هو النموذج الأنجلو سكسون، وكان بالإمكان أن يصبح هذا الاختلاف مصدر ثراء وتنوع وحافز للتعاون لم تم القفز على الجزئيات المعيقة وتوافر الارادة الحقيقية.
- ظاهرة العولمة التي مست العالم والمنطقة العربية لم تكن إستثناء، حيث حلت القيم العالمية محل الوطنية واندمجت الجامعات الدولية في منظومة كونية موحده.
- المؤسسات الدولية وما تقدمه من برامج ومشاريع على غرار مشروع اراسموس مندوس، وبرنامج الدعم الامريكي، جعل فرصة التعاون والتكامل العربي أمامها تتضاءل.
- ضعف التعاون الاقتصادي والتنموي بين الدول العربية، فالعامل الاقتصادي هو محفز للتعاون العلمي والبحث، غير أنه حجم التبادل فيما بين الدول العربية جد ضعيف مقارنة مع الدول الأجنبية الأخرى.
- غياب الاستراتيجية والرؤية الواضحة للتعاون العربي، فالتعاون والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي العربية يتطلب خطة مستقبلية وأهداف

واضحة المعالم، كذلك التمويل فبغياب هذا العنصر الأساسي يستحيل نجاح أي مشروع[1].

وبالرغم من هذه الصعوبات أو العراقيل التي تقف حاجزا أمام التكامل والاندماج وحتى التعاون بين مؤسسات التعليم العالي العربية، إلا أنه بالإمكان تجاوزها والقفز عليها، وذلك بتشجيع الاتحادات الاقليمية كاتحاد جامعات دول المغرب العربي، كذلك جامعات دول مجلس التعاون الخليجي، ودول المشرق العربي، ومن ثم الوصول الى التعاون العربي عبر هذه التكتلات الجهوية، ومن جهة أخرى أيضا لا بد من التركيز على عنصر التمويل بإنشاء صندوق مشترك لدعم التعاون بين الجامعات العربية، وضرورة التعاون بين الهيئات الدولية من منطلق هيكلي موحد وليس بانفراد، مما يعزز فرص الاستفادة أكثر منها

---

1 نفس المرجع

المبحث الثالث

تطوير الجامعات المغاربية

لمواكبة تنافسية الجامعات العالميـة

بظهور التصنيفت الدولية للجامعات وترتيبها حسب معايير علمية مدروسة من درجة الحكامة الجامعية، فالتصنيف العالمي لكبريات الجامعة يستلزم التركيز على ثلاثة متغيرات رئيسية وهي الموهبة ووفرة التمويل والحكامة، فالأولى الموهبة تعني أن تتوفر الجامعة على أعضاء هيئة التدريس ذات الكفاءة والفعالية مما يساهم في رفع وتيرة البحث العلمي والوصول إلى النتائج ذات القيمة والأهمية خاصة تلك التي من شأنها أن تعطي دفعا قويا لتطور العلوم وتخدم لمسيرة التنموية، أما الثانية والمتمثلة في التمويل الكافي لسير أنشطة هذه الجامعات ودعم مشاريع البحث العلمي التي تضمن لها المنافسة ليس فقط في احتلال المراتب الأولى عالميا وىما كذلك استقطاب حتى رؤوس الأموال فالنجاح لا يعني فقط احتلال المراتب الأولى وحصد لجوائز العالمية وإنما كذلك كسب ثقة المستثمرين الأمر الذي يعني تعدد وتنوع مصادر التمويل، أما النقطة الثالثة التي يركز عليها التصنيف العالمي للجامعات فهي الحكامة فبدون هذا العنصر الأساسي والرئيسي لا يمكن للجامعات أن تصل إلى مصاف العالمية، فهي بمثابة البوصلة التي تساعد في تحديد الأهداف بدقة وتحديد المسؤوليات، فالحكامة لا توصل الجامعات إلى مصاف العالمية والمراتب الأولى فحسب فهي كذلك تساعد في المحافظة على المراتب المتوصل إليها وتساهم كذلك في ترقيتها وتطويرها وتقدمها.

01- **مفهوم التصنيف العالمي للجامعات:** من بين تبعات وإرهاصات ظاهرة العولمة ظهور ما يعرف بالتصنيفات الدولية للجامعات Globalization Internationalization أين تم كسر جميع القيود والحواجز السياسية والاقتصادية أمام الدول، ومن بين المؤسسات التي أفرزتها هذه الظاهرة الكونية الجديدة نذكر منظمة التجارة الدولية **OMC** هذه المنظمة التي تسعى جميع دول العالم الانضمام إليها والانخراط في منظومتها تضع من بين شروطها وأبرزها ضرورة الاستثمار في التعليم وعلى وجه الخصوص التعليم العالي[1].

وعلى اعتبار أن الجامعات هي المصدر الرئيسي لصناعة الرأسمال البشري وفي هذا الصدد ظهرت عدة مؤسسات متخصصة في قضايا الجودة التعليمية بحيث يصبح التحكم في مدخلات التعلمية والمخرجات كذلك بما يتوافق ويتناسب وسوق العمل، وبهذه الجودة التعليمية والخدماتية وحتى الاستشارية تمكن من تحسين وضع الجامعة في التصنيفات العالمية وفيما يلي أبرز التصنيفات العالمية للجامعات:

أ- **تصنيف ويب ماتريكس web matrix:** يصدر عن مركز أبحاث تابع لوزارة التربية في إسبانيا، والهدف الرئيسي لهذا التصنيف هو تشجيع النشر على شبكة المعلومات الأنترنت وليس ترتيب أو تصنيف الجامعات، ويعتمد على قياس أداء الجامعات من خلال مواقعها الإلكترونية، ويهدف

---

1 عبد الرحمن بن أحمد صائغ، "التصنيفات الدولية للجامعات تجربة الجامعات السعودية" **المجلة السعودية للتعليم العالي**، العدد الخامس رجب 1436 ص26

أيضا الى تشجيع نشر الأبحاث العلمية مجانا على الشبكه العنكبوتية (الأنترنت)، من خلال تقييم مدى توافر المعلومات العلمية على صفحة الجامعة الالكترونية[1].

فهذا امعيار يتم اعتماده لتقييم وتصنيفات الجامعات مرتين في السنة، المرة الأولى ينشر نتائج التقييم في شهر جانفي أي بداية السنة ونتائج التقييم الثاني في منتصفها شهر جويلية، وينشر ترتيب جميع الجامعات الموجودة في العالم والمعتمدة لدى منظمة اليونسكو، فهذا المعيار الذي يشجع نشر الأبحاث العلمية في الشبكة الافتراضية أتاح الفرصة للعديد من الطلبة والباحثين لاسيما من دول العالم الثالث التي تفتقر مكتباتهم الجامعية للمراجع العلمية، الاستفادة من الدراسات والأبحاث المنشورة عبر مواقع هذه الجامعات، لا سيما الحديثة منها.

وعليه فإن هذا الموقع يدعوا مؤسسات التعليم العالي لتحسين صورتها على المواقع الالكترونية وتسهيس عملية الحصول المجاني للمعلومات Open Access ونشر نتائج البحث العلمي، فهذا التصنيف لا يركز على جوده التعليم العالي وحركية البحث العلمي بقدر تركيزه على نشر الأبحاث العلمية ومدى اهتمام الجامعات والمؤسسات الأكاديمية بالنشر على مواقعها الالكترونية وتسهيل الوصول لهذه النتائج العلمية وفيما يلي أهم المعايير والمقاييس التي يركز عليها web matrix في تصنيفه للجامعات والمؤسسات الأكاديمية الدولية:

---

1 نفس المرجع ص30

الجدول رقم (16) معايير web matrix لتصنيف الجامعات الدولية

المعيار	الوصف	النسبة
الحجم	حجم الموقع	%20
مخرجات البحث	الملفات الثرية	%15
	علماء	%15
الأثر	الرؤية للرابط	%50

المصدر: عبد الرحمن بن أحمد صائغ ص26

من خلال الجدول تبرز معايير التصنيف المعتمدة للجامعات، وعليه الهدف منه لا يوجد لا رابح ولا خاسر وإنما تشجيع النشر للأبحاث والدراسات الجامعية عبر مواقع مؤسسات التعليم العالي التابعة للجامعات، أي ان المعيار في متناول أي جامعة إذا ما أرادت أن تحتل مكانة مرموقة فيه.

وبعد التعرف على معيار التصنيف المعتمد نطرح التساؤل التالي هل تمكنت الجامعات المغاربية من احتلال مكانة مرموقة فيه، وهل تستجيب لهذا المعيار المعتمد أي معيار النشر على شبكة الانترنت؟ وهل تهتم الجامعات المغاربية بمواقعها الالكتروني التي أصبحت واجهة تعريفية لأي جامعة في العالم، والحضور على العالم الافتراضي هو أكثر من ضروري لأي جامعة تريد أن تحتل موقعا على خريطة الجامعات الدولية، والجدول التالي يبرز مكانة الجامعة المغاربية ضمن ذات التصنيف.

الجدول رقم (17): ترتيب الجامعات العربية والمغاربية لشهر سبتمبر 2016 ضمن تصنيف web matrix

الترتيب عربيا	الترتيب عالميا	اسم الجامعة	الدولة
01	328	جامعة الملك سعود	المملكة السعودية
02	563	جامعة الملك عبد العزيز	المملكة السعودية
03	579	جامعة الاسكندرية	جمهورية مصر العربية
04	593	جامعة القاهرة	جمهورية مصر العربية
34	2034	جامعة محمد الأول	المغرب
39	2075	جامعة القاضي عياض	المغرب
41	2099	جامعة هواري بومدين	الجزائر *
46	2213	جامعة ابو بكر بلقايد	الجزائر *
83	3107	جامعة باتنة	الجزائر *
87	3139	جامعة ورقلة	الجزائر *
94	3255	جامعة المنار	تونس*
186	6276	الجامعة الطبية الدولية	ليبيا*
695	19 663	المدرسة العليا للمعلمين	موريتانيا*

المصدر: http://www.webometrics.info/en/aw

ومن خلال الجدول الذي يصنف الجامعات حسب درجة النشر في مواقعها الالكترونية التابعة لها، فالجامعات الجزائرية جاءت متأخرة عالميا أي يكاد ترتيبها يقترب من الألفين، في المقابل جءت إحدى الجامعات الخليجية كما هو مبين في الجدول ضمن ثلاثمائة وهو ترتيب مقبول بالنظر لحجم الجامعات لا سيما الغربية منها، حتى على صعيد المنافسة العربية ضمن ذات التصنيف أيضا لم تتمكن الجامعات من احتلال المراتب الأولى، على اعتبار أن أقدم الجامعات الموجودة في الإقليم العربي وحتى الإفريقي هو موجودة في المنطقة المغاربية وهذا لم يشفع لها باحتلال مراكز متقدمة ضمن ذات التصنيف والمعيار المعتمد.

ب- **تصنيف التايمز THE TIMES – QS**: يتولى القيام بهذا التصنيف شركة علمية مهنية متخصصة لها مكاتب في كل من لندن وباريس وسنغافورة وفروع أخرى في مختلف أنحاء العالم هذه الشركة والتي تدعى (كواكواريلي سيمندوس Quacquarelli symonds) والتي تأسست سنة 1990، وبخلاف التصنيف السابق الذي يهدف إلى تشجيع نشر الأبحاث في الشبكة العنكبوتية واتاحة سهولة الوصول إليها، فإن هذا التصنيف (THE TIMES QS) يهدف إلى الرفع من مستوى المعايير العالمية للتعليم العالي وإجراء مقارنات لاختيار البرامج التدريسية من اختيار أحسن 500 جامعة حول من بين أكثر من 30 000.00 جامعة موجودة في العالم، خاصة فيما يتعلق تدريس العلوم التقنية، وتتوج هذه المقارنات بإصدار دليل جامعي يساعد الطلاب والشركات المهنية المستثمرة في قطاع التعليم العالي باختيار أحسن المؤسسات، هذا وقد صدر أول تصنيف لهذه الشركة سنة 2005 وتم نشره في مجلة التايمز للتعليم العالي، واستمرت هذه الشراكة الى

غاية 2009 بين مجلة التايمز للتعليم العالي وشركة QS أين أصدر كل منهما في سنة 2010 تصنيفا منفصلا عن الآخر[1].

ومن جهة أخرى فإن هذه المعايير تبرز الريادة العالمية للجامعات الأمر الذي يعزز من موقعها ضمن خريطة التعليم العالي الدولية، وهذه المعايير التقييمية تشمل المجالات الأساسية للتعليم العالي، المتمثلة في (الآداب والعلوم الانسانية، علوم الحياة والطب، العلوم الطبيعية، العلوم الاجتماعية والادارة، الهندسة التقنية) وتتم عملية التقييم بعد استعراض نتائج الاستبانات الخاصة بالمجالات السالفة الذكر وتحليلها وعرض نتائجها.

أما المعايير التي يعتمدها هذا التصنيف the times لتقييم وترتيب الجامعات الدولية فهي كالآتي[2]:

01- معيار تقويم النظير: وذلك بتوزيع استبانات على خبراء ومتخصصين في مجال التعليم العالي للإدلاء برأيهم حول الجامعة ويمثل هذا المعيار 40% من حجم التقييم، ولضمان النزاهة والشفافية فإن هؤلاء الخبراء لا يدلون بآرائهم حول مؤسسات التعليم العالي التي ينتسبون إليها.

02 معيار نسبة أعضاء هيئة التدريس بالنسبة للطلاب: هذا المعيار يبرز مدى اهتمام الجامعة بتطبيق مؤشر الجودة الشاملة في التعليم العالي، فنسبة

---

1 QS World University Rankings. Trusted by students since 2004. www.qs.com

2 سعيد صديقي، "الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي الطريق نحو التميز". **مجلة رؤى استراتيجية** الامارات العربية المتحدة، ابريل 2014

أعضاء هيئة التدريس بالنسبة للطلاب تبرز مدى التزام الجامعة بواجباتها الأكاديمية، وضمان حصول الباحث على نصيبه الكافي من التعليم، ويحوز هذا المعيار على نسبة 20% من التقييم الكلي.

03 معيار البحوث والإشارة العلمية: ويشير إلى مدى التزام الجامعة بالأداء البحثي، هذا الأخير لا يتأتى إلا من خلال مساهمات الأساتذة المنتمين للجامعة في النشر العلمي ونسبة الإشارة لبحوثهم كمراجع في البحوث والدراسات الأكاديمية، ويحوز هذا المعيار ما نسبته 20% من التقييم الكلي.

-04 معيار تقويم سوق العمل: تعرف سوق العمل تهافتا كبيرا على خريجي الجامعات الكبرى، بالنظر للمواصفات والمؤهلات والقدرات التي يمتلكونها مما يعزز تنافسية ومكانة المؤسسات التي تستقطبهم، ومن هذا المنطلق فإن معيار سوق العمل لا يقل أهمية عن المعايير الأخرى، وتبلغ نسبة هذا المعيار 10% فجودة رأسمال البشري تعبر عن جودة مؤسساتهم الجامعية التي تحرجوا منها.

05 معيار الأساتذة الأجانب: الجامعات العالمية الكبرى تضم في أعضاء هيئة التدريس باحثين بارزين يقدمون الإضافة من خلال أبحاثهم ومحاضراتهم المقدمة للطلبة، لذلك فإن عملية استقطابهم تتم من شتى أنحاء العالم، وتقدم لهم جميع التسهيلات والامكانيات وقد حاز هذا المعيار على نسبة 05% من التقييم

-06 معيار نسبة الطلبة الأجانب: إذا كانت هذه الجامعة لديها مكانة عالمية فإن تشكل عامل استقطاب وجذب للطلبة من جميع أنحاء العالم لمزاولة

دراستهم فيها، ومن هذا المنطلق فإن نسبة الطلبة الأجانب للمجموع الكلي للطلبة في الجامعة هو مؤشر امتياز لها، واعتراف بجودة الخدمات التي تقدمها، وتحوز نسبة هذا المعيار 05% من التقييم الكلي.

ويمكن التعبير عن هذه المعايير التقييمية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(18): المعايير التقييمية لتصنيف the times

	المؤشر	الوصف	النسبة
01	تقويم النظير	استطلاع آراء الخبراء والنظراء من الجامعات الأخرى	%40
02	معدل أستاذ/طالب	يعتمد مجموع النقاط على معدل أستاذ طالب	%20
03	البحوث والاشارة العلمية	معدل النشر لكل عضو هيئة التدريس	%20
04	تقويم سوق العمل	استطلاع آراء جهات التوظيف	%10
05	نسبة الأساتذة الأجانب	نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب للعدد الكلي	%05
06	نسبة الطلبة الأجانب	نسبة الطلبة الأجانب لمجموع الطلبة	%05

المصدر: عبد الرحمن صائغ ص29

وللرفع من أداء هذه الجامعات فإن تصنيف the times يوصي بالاهتمام أكثر بالمعايير الستة المذكورة سابقا حتى تتمكن الجامعات والمؤسسات التابعة لها من ايجاد موقع لها على خريطة التعليم العالي الدولية، فعملية تقويم الخبراء

والنظراء والمتخصصين في شأن التعليم العالي هي جد ضرورية فالجامعة لا تعمل بمعزل عن محيطها الخارجي، كذلك الاهتمام أكثر بربط مخرجاتها باحتياجات ومتطلبات سوق العمل، مما يساهم ويعزز مكانتها كشريك اجتماعي حقيقي ومساهم في العملية التنموية، كذلك يوصي التصنيف ويشجع أعضاء هيئة التدريس على البحث العلمي ومن ثمة نشر أبحاثهم ودراستهم والمساهمة الابداع أيضا يجب ان تضم أعضاء هيئة التدريس أساتذة أجانب من شتى أنحاء العالم بإمكانهم المساهمة في تطوير الجامعة والرفع من أدائها ونشاصها، ودون اهمال استقطاب الطلبة الاجانب فنسبتهم ونسبة طلبات الانتساب لهذه الجامعة يعزز مكانتها وريادتها العالمية.

وإذا كانت هذه المعايير أكثر صرامة من التصنيف السابق الذكر فما محل الجامعات المغاربية منه؟ وهل تمكنت من احتلال مكانة مرموقة فيه؟ هذا ما يوضحه الجدول التالي لآخر تصنيف أصدرته الهيئات لأحسن الجامعات العالمية:

الجدول رقم (19): تصنيف the times لأحسن الجامعات العالمية لسنة 2016

الترتيب	الجامعة	الدولة
01	California Institute of Technology معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا	الولايات المتحدة الأمريكية
02	**University of Oxfordجامعة أكسفورد**	المملكة المتحدة
03	**Stanford Universityجامعة ستانفورد**	الولايات المتحدة الأمريكية
04	**University of Cambridgeجامعة كامبريدج**	الممكة المتحدة
05	**Massachusetts Institute of Technology معهد ماساشوست للتكنولوجيا**	الولايات المتحدة الأمريكية
06	**Harvard University جامعة هارفارد**	الولايات المتحدة الأمريكية
300-251	**King Abdul-Aziz University جامعة الملك عبد العزيز**	المملكة السعودية
600-501	**American University of Beirut الجامعة الأمريكية في بيروت**	لبنان
600-501	**King Fahd University of Petroleum and Minerals جامعة الملك فهد**	المملكة العربية اسعودية
800 601	**University of Marrakech Cadi Ayyad جامعة القاضي عياض مراكش ***	***المغرب

المصدر: https://www.timeshighereducation.com

من خلال الجدول ومع تقدم المعايير المعتمدة نلاحظ تراجع الجامعات المغاربية فمـن بين أحسن 800 جامعة حول العالم حلت جامعة القاضي عياض التابعة للمملكة المغربيـة وفي القسم الأخير من 601 800 من التصنيف، بينما غابت الأخرى سواء من ذات المملكـة أو مـن تونس أو الجزائر رغم الكم الهائل الذي تحتويه المنطقة المغاربية من حيـث عـدد الجامعـات ومؤسسات التعليم العالي التابعة لها.

جـ- تصنيف جامعة شنغهاي International Ranking Shanghai Jiao Tang:

تعتبر المعايير التقييمية التي يعتمـدها تصـنيف جامعـة شـنغهاي للجامعـات العالميـة الأصعب والأرقى والأكثر قبولا في الأوساط الأكاديمية، فالمعايير المعتمدة الأقرب إلى الموضـوعية ويركز على حقيقة ما تنتجه الجامعة وأدائها الأكاديمي، فالهدف من اعتماده هو تحسـين أداء الجامعات الصينية أما الجامعات الغربية الأخرى الراقيـة، هـذا وقـد احتلـت فيـه الجامعـات الصينية مراتب متوسطة مما يشير إلى موضوعية هذا التقييم كما أن نتائج التقييم يتم نشرها مما يعزز مبدأ الموضوعية والشفافية، الأمر الذي جعل كبريات الجامعـات الدوليـة تسـتجيب لمعاييره التقييمية وتترقب صدور نتائجه[1].

وتـدأ عملية التقييم عبر دراسـة مسـحية تشـمل 2000 جامعـة عـبر العـالم مـن أصل 10000 جامعـة مسجلة لـدى منظمـة اليونسـكو، بعـد ذلـك يـتم انتقـاء 1000

---

1 سعيد صديقي، "الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي الطريق نحو التميز". مرجع سابق

جامعة يتم اخضاعها واختبارها لمدى استجابتها للمعايير التقييمية المعتمدة، بعدها يقتصر على عرض 500 جامعة وترتيبها حسب مدى استجابتها للمعايير التقييمية، ولا يتم نشر نتائج الجامعات الأخرى التي فاق ترتيبها 500 وتنشر النتائج في شهر سبتمبر من كل سنة.

أما عن المعايير التقييمية التي تعتمدها جامعة شنغهاي في تصنيفها وترتيبها للجامعات الدولية فهي كالآتي:

01- المعيار النوعي لتعليم (جودة التعليم): وتعطى له نسبة 10% ويعبر عنها بجودة الحريجين من الجامعة الذين أتاحت لهم مهاراتهم وقدراتهم الحصول عى جوائز عالمية (نوبل، ميداليات مرموقة)، في مختلف التخصصات.

02- المعيار النوعي لأعضاء هيئة التدريس: ويرتكز هذا المعيار على أعضاء هيئة التدريس الجامعية الحالية ممن فازو بجوائز نوبل لمختلف التخصصات كذلك الذين وفقوا في الحصول على ميداليات تميز نسبة التقييم 20%، كما تؤخذ في عين الاعتبار مساهمة أبحث ودراسات أعصاء هيئة التدريس في إحدى وعشرين قاعدة بيانات بحثية، وسبة تقييم هذا المعيار تقدر بـ20%.

03- معيار المخرجات البحثية: وذلك من خلال الأبحاث المنشورة في دوريات العلوم والطبيعة وتخصص نسبة التقييم 20%، ويتم اعتمادها على مدار الخمس سنوات الأحيرة، كما تؤخذ في عين الاعتبار ايضا البحوث الأكثر استشهادا في عدد من القواعد والتخصصات العلمية كذلك التخصصات الاجتماعية 20%.

04- معيار الأداء الأكاديمي للجامعة: ويتم تحصيله من خلال المعايير الثلاثة السالفة الذكر، كما أنه ومن جهة ولإضفاء طابع العدالة فإن الباحثين الذين يتحصلون على جوائز نوبل أو الميداليات المرموقة في جامعات غير التي تخرجوا منها، يتم احتسابها في التقييم إلى جانب جامعاتهم الأصلية التي ينتمون إليها، وتتم عملية التقييم والتصنيف بمجرد حصول أو دخول الجامعة أحد المعايير الثلاثة السالفة الذكر.

الجدول رقم (20): المعايير التقييمية التي يعتمدها مؤشر جامعة شنغهاي

المعيار	المؤشر	المتغير	النسبة
جودة التعليم	خريجو الجامعة الحاصلون على جائزة نوبل أو ميداليات عاية أو أوسمة فليدز للرياضيات ومختلف التخصصات	الخريجون	%10
نوعية أعضاء هيئة التدريس وجودتها	الأعضاء في لجامعة الحاصلون على نوبل أو ميداليات عانية أو أوسمة فليدز للرياضيات ومختلف التخصصات	الجوائز	%20
	أعلى استناد للباحثين في 21 تخصصا علميا	(HiCi) الأكثر إشارة	%20
الانتاج البحثي	الأبحاث المشار إليها في دليل النشر العلمي Citation Science Expanded – Index ودليل النشر للعلوم الاجتماعية Social Index Citation Science ودليل النشر للفنون والعلوم الانسانية □ Index Citation Humanities & Arts	(PUB) النشر	%25
الانتاج الأكاديمي	مؤشر الأداء الأكاديمي للجامعة	(PCP)	%25

مقارنة بحجم المؤسسة Capita Per Performance	rpe academic capita Per institute an of formance ويحتسب من خلال الدرجات التي تحصل عليها الجامعة في النسب الثلاث الأولى الكوادر الأكاديمية نسبة الانفاق على البحث العلمي وفي بعض الحالات توزع الدرجات على باقي المؤشرات الأخرى	الأداء للكل	
المجموع			%100

المصدر: عبد الرحمن أحمد الصائغ ص31

من خلال المعايير التقييمية التي يقدمها مؤشر شنغهاي لتصنيف الجامعات الدولية، تبرز مدى العمل الكبير والجاد الذي ينتظر الجامعات للحصول على مراتب متقدمة ومرموقة فيه، فالمعايير التقييمية المعتمدة تمتاز بالموضوعية والدقة والجدية، وهو ما جعله التصنيف الأكثر قبولا ومرجعا حقيقيا لمعرفة موقع الجامعات ضمن الخريطة الدولية للتعليم العالي.

ومن جهة أخرى وعلى ما سبق ذكره أطرح الاشكالية الحتمية، إلى أي مدى استجابت الجامعات المغاربية للمعايير التقييمية التي يعتمدها مؤشر جامعة شنغهاي لتصنيف وترتيب الجامعات الدولية؟ وهل تمكنت من ايجاد موطئ قدم بين 500 جامعة الأحسن في العالم؟ علما أن تواجدها في التصنيف السابق the times كان جد ضعيف وممثلا في جامعة وحيدة جاءت في القسم الأخير من الترتيب، وهل تستطيع ان تكون ضمن نادي النخبة لأحسن الجامعات الدولية.

الجدول رقم (21): التالي يبرز التصنيف الأخير لجامعة شنغهاي لشهر سبتمبر من 2015 ترتيب 10 جامعات.

الترتيب	اسم الجامعة	الدولة
01	جامعة هارفارد	الولايات المتحدة الأمريكية
02	جامعة ستانفورد	الولايات المتحدة الأمريكية
03	معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجي	الولايات المتحدة الأمريكية
04	جامعة كاليفورنيا – بركلي	الولايات المتحدة الامريكية
05	جامعة كمبريدج	المملكة المتحدة
36	جامعة بيار وماري كوري (باريس 06)	فرنسا
101-150	جامعة بكين	الصين
101-150	جامعة شنغهاي جياو تونغ	الصين
151-200	جامعة الملك عبد العزيز	المملكة السعودية
151-200	جامعة الملك سعود	المملكة السعودية

المصدر: http://www.shanghairanking.com/ar/ARWU2015.

من خلال الجدول والعودة إلى بقية الترتيب في الموقع الالكتروني المشار إليه سابقا يمكن ملاحظه بوضوح هيمنه الجامعات الغربيه وفي مقدمتها الجامعات التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة وبالنظر للتواجد الكبير

لجامعاتها يبرز مدى استجابتها للمعايير التقييمية المعتمدة للتصنيف والأداء الأكاديمي لها.

أما على صعيد الجامعات العربية فيسجل الحضور الوحيد والقوي للجامعات السعودية بأربعة جامعات وجدت لنفسها موطئ قدم ضمن نخبة الجامعات الدولية، اثنان منها جاءت في القسم الثالث من التصنيف، بينما الجامعات المغاربية فلا أثر ولا وجود لها بالرغم من توافر وتكامل أسباب النجاح والتميز، الأمر الذي يدفع للبحث عن آليات وسبل من أجل تحسين تقييم الجامعات العربية.

د - آليات وطرق تحسين أداء الجامعات المغاربية:

قبل التطرق إلى هذه الآليات والطرق تجذر الإشارة إلى أن هذه العملية تتطلب خطة متوسطة وطويلة المدى، فالوصول إلى مستوى أداء الجامعات الغربية هو مرتبط بوجود الإرادة الحقيقية وتوفير الامكانيات اللازمة والاستراتيجيات والسياسات واضحة المعالم لتحقيق الأهداف الممكنة والمرصودة سلفا.

وفي هذا المقام يرى الباحث "سعيد صديقي" أن على الجامعات العربية ومنها المغاربية بتحسين تقييمها ومواكبة جامعات النخبة العالمية، عليها اتباع تسع استراتيجيات أو خطوات أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

---

1 سعيد صديقي، "الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز" **مجلة رؤى استراتيجية** الامارات عدد افريل 2014 ص 19

01 الرؤية الاستراتيجية: وهي أن تكون للجامعة سياسة واضحة، الهدف منها الرفع من نسبة أدائها وأن تعمل أكثر على التوجه نحو التنافسية العالمية، وعدم ابقاء التركيز مقتصرا على الاستجابة للحاجيات الوطنية، ومن هذا المنطلق أيضا يتعين على الجامعات المغاربية أثناء تنفيذ سياسات الاصلاح على برامج وهياكل مؤسسات التعليم العالي لديها مراعاة عنصر أو متغير العالمية، فلا يمكن أو توقع نجاح أي اصلاح بعيدا عن المستجدات والتطورات الدولية في مجال التعليم العالي، وعليه فإن اعتماد المقربات الحديثة لتطوير مؤسسات التعليم العالي هو من الخطوات الضرورية.

02 دور الحكومة والقطاع العام: وهنا يتجلى بوضوح تكامل الأدوار فالجامعة تعبر عن احتياجات البيئة المحيطة بها، فتسهيل الاجراءات ومنح الاستقلالية أكثر يساهم في بناء سياسات جامعية تتماشى والتطورات الدولية المتعلقة بالقطاع. فالحكامة الجامعية والتي تمت الإشارة إليها سابقا باتت من مفاتيح التفوق لدى العديد من الجامعات العالمية، لا سيما الغربية منها، وهو ما يعني أو يتحتم على الجامعات المغاربية الاهتمام أكثر بعنصر الحكامة والرشادة والعقلانية فهي سر نجاح أي تسيير لأي مؤسسة مهما كان نوعها أو هدفها.

03 الانفاق الوافر: مجمل الانفاق الدول العربية على البحث العلمي لا يكاد لا يتجاوز 0.02% وهي نسبة بعيدة جدا عن المستوى المطلوب بينما دول العالم الثالث والتي دخلها القومي أقل بكثير من الدول العربية يصل حجم انفاقها عى البحث العلمي 0.73% بينما في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تشكل ما نسبته 23.2% من حجم الانفاق العالمي للتعليم العالي، أي تقارب الثلث متقدمة على دول الاتحاد الأوربي مجتمعة، وهو ما يفسر

صدارة جامعاتها لمختلف التصنيفات العالمية لا سيما تصنيف شنغهاي، والحصول العديد من باحثيها على جوائز نوبل للعلوم وميداليات تفوق عالمية مرموقة، والسؤال الذي يطرح نفسه هل لدى صانعي السياسات العاملة في الدول المغاربية النية من رفع من ميزانيات البحث العلمي بما يؤهل ويسمح لمؤسسات التعليم العالي تمويل دراساتها لا سيما الميدانية، أم أن دورها يبقى مقتصر على تخريج مئات الآلاف من حملة الشهادات العليا.

04- القيادة والحكامة: الإدارة الرشيدة والحكيمة تدفع بالجامعة للنهوض بأعلى وأرقى مستوياتها، لذلك تعمل الجامعات الغربية النخبوية على وضع معايير جد دقيقة وراقية لاختيار رؤسائها ومسيريها، كذلك الحكامة هو تجسيد للديمقراطية أو الإدارة بالأهداف ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب بعيدا عن أية خلفيات والتي تعاني منها الجامعات المغاربية مما أدخلها في صراعات هي في غنى عنها لا سيما مع شركائها من نقابات أساتذة وعمال وتنظيمات طلابية، مما أثر سلبا على التحصيل العلمي والأداء العام للجامعة، هذه الأخيرة لا يمكنها دخول المنافسة العالمية مالم تخرج أو تتجاوز مشاكلها الداخلية.

05- تدويل التعليم العالي: يمكن القول أن هذا المؤشر جاء استجابة لمتطلبات العولمة التي انهارت معها الحدود الوطنية وأصبح العالم بأكمله مسارا للتنافس، وهو الامر الذي جعل كبرى الجامعات العالمية تعمل على فتح فروع لها عبر عدة دول قصد تعزيز مكانتها الدولية كمؤسسة تعليمية رائدة، والتعريف عن نفسها كذلك، والتدويل هو احدى أوجه التنافسية لا سيما

وأنها تعبر عن الثروة المعرفية التي تملكها أي دولة في مقابل دولة أخرى[1].

06 نوعية حديدة من الباحثين: لا تزال نسبة الباحثين في الوطن العربي مقارنة بعدد السكان جد ضعيفة عكس ما هو في بعض الدول لاسيما الغربية منها، وإذا ما اعتبرنا أن بريطانيا عدد سكانها يبلغ حوالي 65 مليون نسمة فإننا نجد أن حوالي 117 باحثا يعملون في مؤسسات التعليم العالي التابعة إليها، تحصلوا على جائزة نوبل للعلوم، أما سويسرا والتي عدد سكانها لا يتجاوز 09 مليون نسمة نجد أن 08 باحثين من مواطنيها تحصلوا على نوبل للعلوم، بينما الوطن العربي الذي يتجاوز 350 مليون نسمة هناك باحث واحد فقط تحصل على نوبل للعلوم.

07- تحقيق التوازن العلمي بين مختلف التخصصات العلمية: ويقصد به التوازن بين التخصصات الأدبية والتخصصات العلمية والتقنية وحتى الهندسية، والتوازن لا يقصد به التساوي، فالجامعات العالمية يبرز تفوقها في هيمنتها على التخصصات العلمية التي تساهم في تحقيق التنمية، بينما في الدول المغاربية التخصصات تبقى رهينة الأداء الاقتصادي وتنوعه كما لا حظنا في التجربة الجزائرية والتونسية وحتى المغربية.

08 تجاوز معضلة لغة البحث العلمي: أكثر من 90% من الأبحاث المنشورة في العالم هي باللغة الانجليزية كذلك الجامعات لتي تهيمن على مرتب التصنيف الأولى لغتها العلمية الانجليزية، لذا على الجامعات المغاربية تعزيز

---

1 وصاف سعيدي، قوي بوحنية، "تسويق الجامعات عالميا من خلال مدخل الجودة الشاملة" ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الدولي حول استشراف المستقبل

هذا التوجه للرقي بجامعاتها الوطنية، بالرغم من عائق الفرانكفوبية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية وهو لطالما شكل مسألة جدل ونقاش عميقة وطويلة في رسم السياسات الجامعية للدول المغاربية، إذ لا يزال الجدل قائما فيما يخص هذه النقطة.

09 اعتماد تصنيفات وطنية وجهوية: المنافسة الوطنية للجامعات هي عبارة تمهيد للدخول في المنافسة الجهوية، فهي تبعث ثقافة التنافس بين الجامعات المغاربية والعربية على وجه العموم، وهذا لا يمكن ان يتم إلا من خلال تشجيع الاتحادات الاقليمية، لا سيما اتحاد الجامعات المغاربية، واستحداث هيئات مغاربية تعمل متابعة وتقييم أداء الجامعات ومؤسسات التعليم العالي التابعة لها، قبل الدخول في المنافسة العالمية والالتحاق بالركب النخبوي.

في حين يرى البحث "مراد قريشي" أنه لا بد من تثمين التصنيف العالمي للجامعات ويب ماتريكس Web Matrix الذي يركز كثيرا على نشر الأبحاث في موقع الجامعة، وإن كان بسيطا ويضيف أنه في ذات السياق أن هذا التصنيف لديه مستوى آخر التقييم تحتل بموجبه الجامعات المراتب الأولى، وهو النشر في محرك البحث Google Schoeler والنشر أيضا 120 بحث علمي في محلات عالمية وهو ما يعطيه صفة الموضوعية.

أما عن تخلف الجامعات الجزائرية عن التصنيفات الأخرى (.the times **Jiao Tang**) فمعايير التقييم المعتمدة وضعت وفق خصائص ومميزات الجامعات الغربية، رغم تمكن بعض الجامعات من دول العالم الثالث من ولوج واحتلال مراتب داخلها، إلا أن المراتب الأولى هي للأمريكية بالأساس

والأوربية بالدرجة الثانية، إضافة إلى الحاصلين على جوائز نوبل للعلوم هناك شرط آخر وهو النشر في مجلة "العلوم" ومجلة "الطبيعة" وكلتاهما أمريكيتين ومع وجود أكثر من 30 ألف جامعة حول العالم معتمدة لدى منظمة اليونيسكو يستحيل معها امكانية النشر لا سيما لجامعات دول العالم اثالث، كذلك الأخذ بعين اعتبار لغة النشر وهي اللغة الانجليزية بالدرجة الأولى، علما أن الجامعات المغاربية ذات توجه عربي وفرانكفوني، وهذا لا يمنع من وجود أبحاث ودراسات لدى الباحثين من دول المغرب العربي منشورة باللغة الانجليزية، إلا أنه لا يعتبر كافيا ولا تعدو أن تكون محاولات فردية، وعليه لا بد من إيجاد آلية تقييمية تضمن تثمين البحوث المنشورة باللغات الأخرى.

كما يرى ذات اباحث أن هناك العديد من الأسباب التي أثرت على واقع الجامعة الجزائرية. وموقعها ضمن المنظومة العالمية للتعليم العالي، ولعل أبرزها يمكن ذكره فيما يلي:

- الأزمة الأمنية التي مرت بها البلاد في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، أدت بالعديد من الباحثين والإطارات الجامعية للهجرة بحثا عن فرص أفضل تتيح لهم مزاولة أبحاثهم ودراساتهم، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي حدتها لا تقل عن الأزمة الأمنية التي مرت بها البلاد.

- سياسة الاعتماد على دون وضع استراتيجية واضحة حتى لا تؤثر على النوع والأهداف النبيلة حيث أن انتشار الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، عبر كامل التراب الوطني وارتفاع أعداد الطلبة وان كانت هي مكاسب يجب تثمينها إلا أنه يجب أن تواكبها استراتيجية للمحافظة على نوعية التكوين وجودة البحث العلمي.

- كذلك غياب التحفيزات للأساتذة الباحثين لا سيما الذين ينشرون في مجلات عالمية من شأنها أن تحسن من ترتيب الجامعات الجزائرية.

- كما أن احجام الطلبة عن الرجوع رغم أن الوزارة الوصية كانت تتولى تمويل دراساتهم في الخارج في شكل منح، وهو ما يضعهم أمام مسؤولية أخلاقية أمام مجانية التعليم التي تعتمدها الدولة الجزائرية ومدى استفادتها من الاطارات التي صرفت الكثير لتكوينهم، والعائد من هذا الاستثمار في رأس المال البشري.

ومن جهة أخرى يرى أن الجامعات الجزائرية أصبح لها توجه للانفتاح على العالم الخارجي ودراسة المعايير المعتمدة للتصنيف والمنافسة عليها، وهذا الأمر يتطلب الوقت وبذل المزيد من الجهود، لأن الهدف الأساسي كما يراه السيد "قريشي" هو المحافظة على المكانة المرموقة التي يتم الوصول إليها، وليس الوصول اليها في حالات شاذة تم التقهقر والعودة إلى الوراء[1].

---

1 مقابلة مع الباحث مراد قريشي، مرجع سابق

المبحث الرابع

الرهانات والتحديات المستقبلية

للجامعات المغاربية وآفاقها البعيدة

بالرغم من أن الجامعات المغاربية لا تزال تبذل المزيد من الجهود والامكانيات حتى تتمكن من الاستجابة للحاجيات التنموية للبلاد، ومباشرة العديد من الاصلاحات إلا أنه لا تزال في انتظارها تحديات ورهانات أخرى تتطلب الاستعداد لها والعمل لتجاوزها، ولعل أبرز هذه الرهانات والتحديات التي فرضت نفسها وأصبح لزاما على الجامعات المغاربية الاستجابة لها يمكن ذكر أبرزها فيما يلي:

01- الجامعات المغاربية وفرص الاندماج في اقتصاديت المعرفة:

01-01- مفهوم اقتصاد المعرفة:

لقد بات هذا المفهوم من المصطلحات الحديثة الأكثر تداولا في العالم اليوم، وأصبح له ارتباط وثيق بمفهوم التقدم والتحضر والتحكم في التكنولوجيات الحديثة، ومن هذا المنطلق فإن اقتصاد المعرفة يعرف على أنه ذلك الاقتصاد الذي يقوم على المعلومة والمعرفة، ولقد ظهر هذا المصطلح مع مطلع القرن الحادي والعشرين إثر الثورة التقنية والمعلوماتية التي عرفها العالم، وبظهور هذا المصطلح "اقتصاد المعرفة" ظهرت معه بعض المصطلحات المرادفة له مثل: الاقتصاد الجديد، الاقتصاد المبني على المعرفة، ما بعد الاقتصاد الصناعي، الاقتصاد الرمزي،

اقتصاد المعلومات، التكنولوجيا الرقمية، الفجوة المعرفية، الفجوة الرقمية وغيرها من المصطلحات المرادفة لهذا المفهوم الجديد[1].

ويمكن تعريف اقتصاد المعرفة أيضا بأنه" نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الالكترونية، مرتكزا بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيات الإعلام والاتصال".

ويعرفه باركين (M Parken) اقتصاد المعرفة بأنه دراسة وفهم عملية تراكم المعرفة وحوافز الأفراد لاكتشاف تعلم المعرفة، والحصول على ما يعرفه الآخرون. وبالتالي فإنه يمثل التحليل الاقتصادي لكل العمليات الجارية في الاقتصاد التي تقود إلى الاكتشاف والتطوير للتكنولوجيا الجديدة[2].

ويعرفه الاقتصاديون على أنه الاقتصاد الذي يقوم على أساس إنتاج المعرفة واستخدام نتائجها وثمارها وإنجازاتها، أو بالأحرى استهلاكا بالمعنى

---

1 ميلود تومي، "**إنتاج المعرفة لتعزيز تنافسية المؤسسة الاقتصادية**" الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات المعرفة الركيزة الحديدة و التحدي التنافسي جامعة بسكرة 12-13 نوفمبر2005

2 نجم عبود نجم، **إدارة المعرفة المفاهيم و الاستراتيجيات و العمليات**. عمان: الوراق للنشر و التوزيع ط2 2008 ص186

"الاقتصادي لمفهوم الاستهلاك" وبذلك تشكل المعرفة بمفهومها الحديث جزءا أساسيا من ثروة المجتمع المتطور ورفاهيته الاجتماعية[1].

ومن خلال التعريفات السابقة يبرز جليا أن اقتصاد المعرفة هو قائم على رأس المال المعرفي، والذي يتشكل من عنصرين أساسيين هما (إنتاج المعرفة، نشر المعرفة) وكلاهما مرتبط أساسا بالتعليم. أما عن ركائز اقتصاد المعرفة فيمكن إجمالها فيما يلي[2]:

- تقانات الاعلام والاتصال.
- التعليم
- البحث والتطوير
- الرأسمال البشري والفكري المعرفي

02-01- فرص اندماج الدول المغاربية في اقتصاديات المعرفة:

وإذا كانت اقتصاديات دول المغاربية هي عبارة عن اقتصاديات ريعية بالدرجة الأولى تعتمد على ريع المواد الطاقوية أو المعدنية وحتى الريع الزراعي، فكيف يمكنها الاندماج في اقتصاديات المعرفة، وكيف ستساهم مؤسسات التعليم

---

1 هاشم الشمري، نادية الليثي، **الاقتصاد المعرفي**، عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع ط1 2008 ص14

2 كمال منصوري، عيسى خيفي، "اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة المقومات والعوائق"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** جامعة الشلف، العدد 04 سنة 2007 ص63

العالي التي تنشط فيه، في الاندماج ومواكبة الركب الحضاري لا سيما الدول القريبة منها بالخصوص الواقعة في الضفة الشمالية للحوض الغربي للأبيض المتوسطي، لكن وقبل الخوض في كيفية لمساهمة لمؤسسات التعليم العالي المغاربية تجدر بي الإشارة إلى الحديث عن معيقات التي تواجه الاقتصاديات المغاربية في الاندماج في اقتصاد المعرفة.

- ضعف شبكة الاتصالات: اذ لا تزال الدول المغاربية ومنذ حصولها على استقلالها تعمل على توسيع هذه الشبكة ضمن برامج التنمية المحلية.
- استخدام الأنترنت: مع العلم آن حكومات الدول المغاربية تبذل المزيد من الجهود حتى يتمكن كافة مواطنيها من الاستفادة من هذه التقنية التي باتت ضرورية في القرن الحادي والعشرين.
- تقانات الاتصال والجاهزية الرقمية: حيث باتت أحد عناصر وركائز الاقتصاد المعرفي ومدى تطورها يجسد مدى اندماج أو انخراط أي دولة في الاقتصاديات الرقمية.
- الادارة الالكترونية: لا يمكن القول أن الادارات في الدول المغاربية لا تزال على أصولها الكلاسيكية وإنما عمليات التطوير والتحديث للانتقال إلى النموذج الالكتروني الاداري لا تزال تسير بخطى بصيئة جدا وهذا راجع لعدة اسباب منها ما هو قانوني تشريعي امكانيات تكوين زغيرها من العوائق.
- غياب مجتمعات المعرفة: وهو ركيزة أساسية لأي اقتصاد معرفي ناشئ، اذ لا يمكن الحديث عن هذا الأخير في غياب مجتمع المعرفة.

- الاستثمار في رأس المال البشري: إذ يشكل حجر الاساس لإقامة أي اقتصاد سواء أكان تقليدي كلاسيكي أو اقتصاد رقمي.

الجدول رقم (22)

مؤشرات تكنولوجيا المعلومات للدول المغاربية إحصائيات 2012-

المؤشرات الـدول	نسبة الهاتف الثابت	نسبة الهاتف النقال	مشتركي الانترنت	الأسر التي لها حاسوب موصل بالأنترنت
الجزائر	%8.4	%94.4	%12.5	%2.5
تونس	%11.5	%109	%36.8	%4.6
المغرب	%11.4	%109	%49	%1.6
ليبيا	/	/	/	/
موريتانيا	/	/	/	/

المصدر: عامر بشير ص90 (الاتحاد الدولي للاتصالات)[1]

1 عامر بشير، " دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك دراسة حالة الجزائر". مذكرة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية فرع نقود مالية وبنوك جامعة الجزائر 3، غير منشورة ص90

الشكل رقم(24)

مؤشرات تكنولوجيا المعلومات للدول المغاربية - إحصائيات 2012-



المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الجدول والشكل المقدمين يتضح مدى ضعف البنى التحتية للدول المغاربية، والتي هي بالأساس ركيزة أساسية لبناء مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة، كما يلاحظ كذلك نسبة الأسر التي لها حاسوب موصل بشبكة الأنترنت لا يزال ضعيف جدا، ومن هذا المنطلق أو الأساس يتعين على الدول المغاربية بذل جهود مضاعفة لتهيئة أرضية حقيقية لاقتصاد المعرفة.

الجدول رقم(23): الترتيب الاجمالي والمعدلات الإجمالية لمؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2010-2015

الاقتصاد	المرتبة 2015	المؤشر 2015	المرتبة 2010	المؤشر 2010
جمهورية كوريا	01	8.93	01	8.64
الدانمارك	02	8.88	04	8.18
الولايات المتحدة	15	8.19	16	7.30
مملكة البحرين	27	7.63	48	5.42
تونس	93	4.73	93	3.62
المغرب	99	4.47	96	3.55
الجزائر	113	3.71	114	2.99
موريتانيا	150	2.07	146	1.63
ليبيا	/	/	/	/

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات ص12

يدل الجدول المقدم على مدى تمتع الدول الأولى من حيث الأداء في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمستويات دخل عالية وأسواق تنافسية وقاعدة من السكان المهرة[1]، في الوقت الذي احتلت فبه الدول المغاربة المراتب

---

1 الاتحاد الدولي للاتصالات، **تقرير قياس مجتمع المعلومات.** موجز تنفيذي لسنة 2015

الأخيرة في الوقت الذي احتلت فيه دولة البحرين ومعها العديد من الدول العربية المراتب المتقدمة، كذلك بعض الدول الافريقية بالعودة الى الجدول الأصلي الذي يحتوي كامل الترتيب وشمل المسح 167 دولة نلاحظ أن الدول المغاربية لم تقوى على مجاراة بعض الدول الإفريقية، الأمر الدي يطرح عدة تساؤلات حول مكانة الدول المغاربية في مجتمع المعلومات وفرص الاندماج في اقتصاديات المعرفة بهذه المؤشرات الضعيفة التي لم تراوح مكانها خلال الخمس السنوات كما هو مبين في الجدول السالف الذكر.

01-03- دور الجامعات المغاربية في تحقيق الاندماج في اقتصاديات المعرفة:

بالرغم من أن الجامعات المغاربية هي مطالبة بالمساهمة في تحقيق التنمية المحلية التي عكفت عليها دول المغرب العربي منذ البدايات الأولى لاستقلالها، إضافة إلى مسايرة عجلة الاصلاح من أجل تحسين أدائها، فهي ايضا مطالبة بمساعدة اقتصاديات دولها على الاندماج في اقتصاد المعرفة، وهذا الأمر لا يمكنه أن يتأتى إلا من خلال الخطوات التالية:

- مؤسسات البحث والتطوير: البحث العلمي هو ركيزة اي تعليم راق وسامي يطمح من خلاله تحقيق نتائج ايجابية، وتربط مراكز البحث العلمي بالقطاعات الرئيسية والاستراتيجية بحيث يكون هناك تعاون متبادل بينها عن طريق التمويل وتقديم النتائج، ففي الحالة التونسية يتم تخصيص ما نسبته 0.45% من إجمالي الدخل الوطني للبحث العلمي عن طريق الاقتطاع من النفقات المحلية كذلك الاعتمادات العمومية، وفي الحالة المغربية يوجه البحث من أجل تحسين المنتجات القديمة، وتعمل المملكة على تطويره من خلال انشاء بنك للمعلوماتية، واستحداث شبكة نشر للتكنولوجيا، إضافة إلى تقوية دور المراكز التقنية التي تتولى مهام تمية

الشراكة بين المقاولات وأقطاب الكفاءة لنشر وتثمين نتائج الأبحاث، وفي الحالة الجزائرية هناك جهود مبذولة من أجل ترقية البحث والتطوير من خلال انشاء هياكل جهوية متخصصة لدعم وتطوير البحث العلمي، وتجهيز المخابر بالمعدات اللازمة، وإصدار القوانين المتعلقة بالباحث وتشجيع الأساتذة الجامعيين على البحث العلمي وتحسين ظروفهم المهنية والاجتماعية، حتى يتم الارتقاء بأنشطة البحث والتطوير كي تصبح في خدمة المصالح الاقتصادية للبلاد[1].

- مؤشر التنمية البشرية: يلعب هذا المؤشر دورا بارزا في تحقيق اقتصاد المعرفة من خلال، تطور عدد السكان، مع العلم أن الدول المغاربية أعداد سكانها هي في تزايد مستمر، تطور التعليم، تطور مستوى الناتج المحلي الخام، وقد تمت الاشارة والتعرض لهذه المتغيرات في مباحث سابقة[2].

- على الجامعات المغاربية ومن خلال تكوين الإطارات الكفؤة التي يحتاجها الاقتصاد ليس فقط في صنع الثروة وخلق فائض القيمة وإنما كذلك أيضا المساهمة في صنع المعرفة ومن خلال هذا كله يتشكل ما يعرف بمجتمع المعرفة الذي هو ركيزة أساسية في اقتصاد المعرفة[3].

---

1 الطاهر هارون، هطيمة حفيظ، "**إشكالية الابتكار والبحث والتطوير في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)**"، الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفه جامعة بسكرة نوفمبر 2005

2 ناصر الدين قريبي، سفيان الشارف بن عطية، "منظومة التعليم العالي في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة" **مجلة الباحث** جامعة ورقلة العدد 15 سنة 2015 ص84

3 عبد القادر بن عبد الله الفتوخ، "**مؤسسات التعليم العالي ودورها في اقتصاد المعرفة**" وزارة التعليم العالي للمملكة العربية السعودية.

- توظيف المعلوماتية والفجوة الرقمية: وذلك بالتركيز على قطاع الأعمال سواء الخاص أو التابع للقطاع العام وضرورة تشجعيه على توظيف المعلومة التي هي أساس أي تفوق لأي منظمة في العالم في بيئة تنافسية.

02- الجامعات المغاربية وتحدي الخوصصة وتواجد فروع الجامعات الأجنبية:

لقد بدأت هذه المتغيرات تطرح نفسها بشكل جدي لا سيما مع نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة من القرن الحادي والعشرين، إذ في ظل الأزمة الاقتصادية الحادة التي مرت بها الدول المغاربية في تسعينيات القرن الماضي أثر سلبا على برامج الاصلاح والتطوير، إذ تم طرح إشكالية تمويل الجامعات المغاربية وسبل البحث عن البدائل الممكنة مع المحافظة على أهمية التكوين، إضافة إلى هذا التحدي بدأ متغير آخر يبرز وهو نشاط الجامعات الأجنبية لا سيما الغربية الكبيرة على أراضي دول المغرب العربي ومنافستها للجامعات المحلية، هذه الجامعات التي أثبتت وجودها في دول المشرق العربي من خلال فتح عدة فروع لها، باتت المنطقة المغاربية عبارة عن سوق مفتوحة للتنافس وشغلها في إطار ظاهرة العولمة التي اكتسحت العالم.

01 02 الجامعات المغاربية وإشكالية الخوصصة:

لقد بدأت إشكالية الخوصصة تطرح نفسها بقوة في الدول المغاربية، والخوصصة لا يقصد بها تحويل الجامعات العمومية إلى خاصة على شاكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية التي مستها هذه العملية، هذا على الأقل في الأوقات والظروف الراهنة، وإنما فتح المجال لظهور جامعات خاصة تعمل بالموازاة مع الجامعات العمومية وتقدم شهادات عليا معترف بها، لكن ومن

جهة أخرى تبقى سياسات خصخصة قطاع التعليم العالي ومؤسساته التابعة هو مرتبط بالسياسات الوطنية لكل دولة مغاربية على حدى، إذ ترتبط بالغايات والأهداف والامكانيات المتاحة لكل دولة مغاربية.

أ- ففي الحالة الجزائرية: ومنذ السنوات الأولى للاستقلال عمدت الدولة الجزائرية إلى نشر التعليم وتعميمه بين كافة شرائح المجتمع وضمان المجانية فيه، فالمجانية لا تمس التعليم وحده في حد ذاته فحسب بل تتعدى العناصر الأخرى المرافقة له من خدمات متمثلة في الاقامة والنقل وغيرها من الخدمات الأخرى التي تقع على عاتق الدولة الجزائرية، ومن هذا المنطلق فإن مسألة خوصصة التعليم العالي في الجزائر تبقى بعيدة على الأقل في الظروف الراهنة ويمكن ارجاع ذلك لعدة أسباب لعل أبرزها[1]:

- المواد القانونية والدستورية التي تؤكد مجانية التعليم وتعميمه ولذا فإن فتح مجال القطاع الخاص أمام التعليم العالي يستوجب إعادة النظر في هذه المسائل القانونية، وللإشارة فإن الدولة الجزائرية تعتبر من الدول القليلة جدا التي تضمن مجانية التعليم العالي لمواطنيها ومجانية الخدمات المرافقة له.

- توفر الانفاق على التعليم من خلال الجباية من عائدات المحروقات وهو غير

---

1 يعتبر التعليم العالي والتعليم بصفة خاصة من المكتسبات الوطنية، إذ تعمل الدولة ومنذ الاستقلال على تعميمه لكافة المواطنين وعبر كامل التراب الوطني، كما تحرص كل الحرص على ضمان المجانية وقامت بتجسيد هذا المبدأ دستوريا، ولم يتأثر هذا القطاع ببرامج الخوصصة التي باشرتها البلاد في تسعينيات القرن الماضي تزامنا مع مفاوضات صندوق النقد الدولي.

متاح لبعض الدول المغاربية التي تجد نفسها مضطرة لاتخاذ عدة استراتيجيات من أجل تعويض وتدارك النقص على انفاق التعليم العالي.

- سياسة بناء جامعة في كل مدينة ومشروع الرفع من أعداد الطلبة، الأمر الذي سد النقص الحاصل علما أن التعليم العالي الخاص يمكن أن يكون مكملا للتعليم العالي العام.

- ضعف أداء المؤسسات الاقتصادية التي تعتبر من بين أبرز عوامل ظهور التعليم العالي الخاص، كما هو الشأن في الدول التي يعرف اقتصادها نموا في سريعا.

- عزوف الخواص في فتح أو التفكير في مجال التعليم العالي نظرا لعدم امكانية تحقيق الربح الكافي ومن جهة أخرى دعم الهيئات العمومية لقطاع التعليم العالي العام ليس فقط من انحاب الانفاق و إنما أيضا في توفير فرص العمل للخريجين منه.

- معارضة الشركاء الاجتماعيين من نقابات وتنظيمات طلابية، لفتح المجال للخواص أمام مؤسسات التعليم العالي العمومي، ولعدة مبررات لعل أبرزها عدم اكتمال سلسلة الاصلاحات الجامعية وتنظيم القطاع من الفوضى التي يعيشها وتهيئة الظروف المناسبة لفتح النقاش أولا في هذا الموضوع.

لكن وبالرغم من أن فتح القطاع الخاص أمام التعليم العالي في الجزائر لا يزال بعيد المنال إلا أن هذا لم يمنع من فتح بعض النقاشات والاقتراحات التي تتناول هذا الموضوع، ويمكن القول أن القطاع الخاص يبقى أحد البدائل الممكنة لدى صانعي سياسات التعليم العالي في الجزائر إذا ما توافرت الظروف الممكنة

والمناسبة، لكن في ذات الوقت لا يمكن أن يلغي القطاع العام بل يصبح مكملا له، على أن تستخدم الدولة الجزائرية هذا التنوع في مصلحة خدمة التنمية المحلية للبلاد.

ب أما في الحالة التونسية: فالوضع مختلف عن الأولى، إذ تم الخوض في الموضوع ليس من باب النقاش وإنما تشريعه من خلال القوانين الصادرة المتعلقة به، أي أن القطاع الخاص للتعليم لعالي في تونس هو ضمن الأجندة الرسمية لبيان السياسة العامة المتعلقة بقطاع التعليم العالي، في مرسوم رئاسي صدر سنة 2000 أي بالتزامن مع بداية الاصلاحات التي بادرتها الحكومة التونسية في قطاع التعليم العالي[1]

ويتم استحداث مؤسسات التعليم العالي في تونس وفق القانون وبتراخيص من الهيئات الوصية، ووفقا للمرسوم الرئاسي السالف الذكر تعرف المؤسسات الخاصة للتعليم العالي في تونس على أنها شركات خفية الاسم لها تخصصات ورأس مال محدد سلفا، وعليها المساهمة في عمليات ومخططات التنمية المحلية، كما يلزمها القانون أن تكوينا لطلبتها لا يقل عن مستوى التكويني المقدم لطلاب مؤسسات التعليم العالي العمومي[2].

---

1 الجمهورية التونسية،"قانون عدد 73 لسنة 2000 مؤرخ في 25 جويلية 2000 يتعلق بالتعليم العالي الخاص" **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية** عدد 60 تاريخ 28 جويلية 2000 ص 1983

2 الباب الأول، الفصل الرابع

كما يؤكد القانون الخاص بنشاط المؤسسات الخاصة للتعليم العالي بتونس على المالكين أو القائمين على المؤسسة أن تكون جنسيتهم تونسية إذا كانوا اعتباريين أما في حالة ما إذا كانوا يتمتعون بالشخصية المعنوية فيشترط أن يكونوا مالكين 51% من الأسهم جنسية تونسية، وبالإمكان العودة للمرسوم للاطلاع على آليات تسيير المؤسسة الخاصة للتعليم العالي.

والالتحاق بهذه المؤسسات الخاصة للتعليم العالي في تونس يخضع لنفس شروط الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي العمومي، أي الحصول على شهادة البكالوريا، كذلك فإن خريجي هذه المؤسسات الخاصة لهم نفس فرص الحصول على العمل كغيرهم ممن زاولوا تكوينهم في مؤسسات التعليم العالي العمومي، حيث بإمكانهم أن يكونوا ضمن أعضاء هيئة التدريس في جامعات عمومية اذا ما تحصلوا على شهادات عليا، تؤهلهم للالتحاق بهذا المنصب.

ويمكن القول أن السلطات الوصية التونسية ومن خلال استحداث نمط التعليم العالي الخاص إلى جانب العام، كان الهدف منه هو ايجاد آلية لتخفيف العبء عن القطاع العام، وإيجاد بدائل أخرى نوعية لتكوين طلبة حاملي الشهادات العليا بما ينعكس بالإيجاب على التنمية المحلية وأيضا مشاركة الأفراد في صياغة السياسات العامة للتعليم العالي ليس فقط من باب النقاش أو التصويت على القوانين الاصلاحية، وإنما بالمساهمة من خلال فتح رؤوس أموالهم أما قطاع التعليم العالي، وتشجيع الاستثمار في هذا المجال من قبل الخواص.

والملاحظ أن المؤسسات الخاصة للتعليم العالي في تونس تخضع لرقابة من قبل الهيئات الرسمية، كما يشترط في التسمية وتعاملاتها حتى الشهادات التي

تقدمها أن تكتب عبارة "خاص" وذلك حتى يتم التمييز بينها وبين مؤسسات التعليم العالي العمومية. ويمكن القول أن استحداث هذا النوع لم يكن بغرض خلق منافسة بينها وبين العمومية. وإنما جاء من أجل سد الضعف الناقص في استيعاب عدد الملتحقين بمقاعد التعليم العالي في تونس وضمان حصولهم على التكوين النوعي الذي يؤهلهم لدخول سوق العمل والمساهمة في تحقيق التنمية المحلية للبلاد.

جـ- وفي الحالة المغربية فتعتبر المملكة من أولى الدول المغاربية التي فتحت المجال لنشاط القطاع الخاص في مجال مؤسسات التعليم العالي، إذ فتح المجال له سنة 1985 ويعتبر شريك رئيسي ومكمل للقطاع العام ويعمل هو الآخر على الاستجابة لمتطلبات التنمية المحلية، ويستقطب حوالي 10% من إجمالي الطلبة المنتسبين لقطاع التعليم العالي في المملكة المغربية[1]، وتعمل المملكة على تنظيم هذا القطاع من خلال استحداث لجنة تنسيق خاص تسهر على مراقبة آليات وتسيير مؤسسات التعليم العالي الخاصة، ومن أبرز أهدافها أيضا[2]:

---

1 المناضل، التعليم العالي الخاص بالمغرب. مقالة على شبكة الانترنت

http://www.almounadil a.info/article253.html

تاريخ الاطلاع على الصفحة 02-04-2016

2 الممكة المغربية، "**ظهير شريف رقم 1.00.199 صادر في 15 صفر 1421 -19 ماي 2000 بتنفيذ القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي - الباب الثاني المادة 62**" الجريدة الرسمية عدد 4798 21 صفر 1421 الموافق 25 ماي 2000 ص 1194

- إبداء رأيها في تراخيص فتح مؤسسات التعليم العالي الخاص، وكذا طلبات اعتمادها.

- تحديد معايير الجودة بالنسبة للتعليم العالي الخاص، والسهر على نشرها وتطبيقها.

- إعداد مدونة آداب المهنة وتشجيع العمل بها وتكييفها والسهر على التقيد بها.

- وضع آليات اليقظة ووضع استراتيجيات ومخططات لأجل تنمية القطاع.

- تشجيع التعاون بين مؤسسات التعليم العالي الخاص ومختلف الشركاء من القطاعين العام والخاص.

- المساهمة في ضمان تسيير كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي الخاص، خاصة تلك التي يلاحظ قصورها أو عجزها مؤقتا أو نهائيا عن مواصلة عملها بوسائلها الخاصة وذلك وفق الشروط القانونية المقررة.

لكن وبالرغم من أن المملكة المغربية كانت سباقة في فتح القطاع الخاص أمام التعليم العالي، إلا أن العديد من الباحثين يرون فيه رهانا خاسر وذلك لعدة أسباب، لعل أبرزها الخلل القائم في هامش الربح الذي يرغب في تحقيقه الأفراد على اعتبار أن المؤسسات الخاصة التي تخضع لتسييرهم هي مؤسسات ربحية بالمقاوم الأول وليس خدماتية كما هو الحال في القطاع العام، علما أن 10% هو اجمالي الطلبة المنتسبين لهذا النوع من التعليم العالي، وهي نسبة ضئيلة جدا يستبعد معها تحقيق الربح الكافي للخواص، وإشكالية الربح أيضا تطرح إشكالية أخرى وهي التوفيق بين المتغير الأول أي الربح والمتغير الثاني المحافظة

على جودة ونوعية التكوين المقدم للطلبة بما يعطيهم من مؤهلات وقدرات كافية تمكنهم من دخول سوق العمل والمساهمة في خطط وبرامج التنمية المحلية، كما يطرح الباحثين المتخصصين في شأن التعليم العالي المغربي، حول امكانية ولوج كافة المواطنين المغاربة ممن تتوفر فيهم شروط الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي الانتساب لهذا النوع من التعليم العالي الذي يتطلب رسوم مرتفعة غير متاحة لذوي الدخل المحدود، كما يطرح مشكل آخر وهو استحداث هذا النوع الخاص من التعليم العالي هو عجز الدولة عن تلبية النفقات وتمويل أنشطة البحث العلمي، كما أن القطاع الخاص للتعليم العالي جاء للقفز على بعض النقاشات التي كانت دائرة حول مستقبل وخطط وسياسات التعليم العالي المغربي، وهو إشكالية ازدواجية لغة التعليم العالي المغربي، إذ تعتمد معاهد التعليم العالي الحاصة المغربية اللغة الأجنبية (الفرنسية) كلغة للتدريس، ومن هنا يطرح الإشكال أي اضافة للقطاع الخاص على منظومة التعليم العالي الكلية المغربية، وما يمكن أن يضيفه لبرامج ومخططات التنمية المحلية المغربية.

من خلال ما سبق يبرز أن القطاع الخاص للتعليم العالي في الدول المغاربية لا يزال بعيد عن الأهداف التي يحققها في دول مختلفة من العالم، فهذا القطاع لا يمكن أن يكون قويا إلا في وجود اقتصاديات قوية ومنتجة وهو ما تفتقره الدول المغاربية كما أنه يجب ان يكون منافسا للقطاع لعام بدل من أن يكون مكملا له، فالتنافس يمكن أن يساهم في تحسين الأداء لدى مؤسسات التعليم العالي لا سيما العام منها، وهو ما يعود بالإيجاب على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والمحلية لدول المغرب العربي.

03- نشط فروع الجامعات الأجنبية في دول المغرب العربي:

يجسد هذا النشاط ظاهرة العولمة التي مست العالم في أعقاب نهاية الحرب الباردة، كما يبرز أيضا التنافس الشديد الذي دخلته الجامعات الكبرى في الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الأسواق والبحث عن بدائل جديدة للتمويل ومصادر للدخل.

ويقوم هذا النشاط على فتح الجامعات الأجنبية فروعا لها في دول أخرى وبالأخص في الدول النامية، هذه الفروع تعمل على تقديم مقررات دراسية هي نفسها موجودة في جامعاتها الأصلية كما تمنح شهادات جامعية عليا تحمل ختمها واعتمادها، وفي المقابل يقوم الطلبة المنتسبين لهذا النوع من التعليم بدفع رسوم مقابل الدراسة، وتعود العائدات من النشاط التعليمي إلى الجامعة الأصلية في دولتها الأم.

وتبرز مشكلة فروع هذه الجامعات الأجنبية التي غالبا ما تستخدم سمعتها وتاريخها القديم الدي يمتد أحيانا مئات السنين، لنشاطها في الدول النامية، أن نشاطها العلمي لا يرقى إلى المستوى الموجود في جامعاتها الأصلية، ومستوى الفرع أقل بكثير ولا يلتزم بالجدية فهو عبارة عن تعليم عالي مصدرة، مما يعني أيضا أن الدول النامية إضافة لاستيرادها حاجياتها الأساسية من سلع وأغذية تجد نفسها مضطرة كذلك لاستيراد تعليمها العالي والشهادات العليا من خلال فروع هذه الجامعات الأجنبية، وهو ما يطرح قضية أخلاقية ضرورة الالتزام بمعايير الجودة في التعيم العالي وعدم التركيز على العوائد المالية الكبيرة التي تجنيها من خلال هذا النشاط.

ومن بين السلبيات الأخرى لنشاط هذه الفروع في الدول النامية يمكن ذكر ما يلي[1]:

- انتقال البرامج والمقررات الدراسية من دولة إلى أخرى يتم دون تنسيق مسبق وهو ما يؤثر على الأهداف والسياسات الوطنية.

- إشكاليه تقويم أداء هذه الفروع، ففي الولايات المتحدة الأمريكية عملية تقويم الأداء لا تقوم بها الدولة، وإنما تتم عن طريق منظمات خاصة، وعلى هذا الأساس فإن فروع الجامعات الأمريكية المنتشرة عبر العالم لا تسمح لسلطات تلك الدولة بتقويم أدائها.

- تعدد طرق فتح الفروع تارة عن عبر طرقها التقليدية ومرة تكون في شكل استثمارات في الدول النامية، الأمر الذي يصعب على هذه الأخيرة احصاء مؤسسات التعليم العالي لا سيما الأجنبية الناشطة على أراضها كذلك مواقعها الجغرافية.

- إشكالية معادلة الشهادات مع العلم أن الشهادات الممنوحة من قبل الفروع هي شهادات أجنبية يستلزم معادلتها مع الشهادات الوطنية، ومن هنا يبرز الاشكال مدى الجدية في تقديم المناهج والمقررات الدراسية التي تقدمها هذه الفروع.

---

1 عبد الرحمن نو عمة، "**الجمعات الأجنبية وفروعها في الدول النامية**" مقال منشور النت

http://www.alriyadh.com/14961

تاريخ الاطلاع على الصفحة 02-04-2016

ويمكن القول أن هذه الفروع الأجنبية للجامعات الغربية جاءت تجسيدا لظاهرة العولمة وتنفيذا لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، فقد كانت لها نتائج ايجابية على الدول المتقدمة بينما كانت سلبية على الدول النامية، عوض التبادل التجاري والمعرفي وضمان المنافسة العادلة في قطاع التعليم العالي وضمان جودته، وجعل هذه الفروع إحدى الجسور الأساسية لتي يعول عليها لنقل التكنولوجيا من العالم المتقدم إلى الدول النامية، لكن الشيء الملاحظ أن العامل المادي طغى على هذا النوع من التعليم مما أفرغه من محتواه الحقيقي، وجعله أحد وجوه الهيمنة والسيطرة للدول المتقدمة على الدول النامية.

أما في المنطقة العربية فتنتشر هذه الفروع في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، وفق اتفاقيات مبرمة بين الجامعات الأجنبية وحكومات هذه للدول، ويمكن القول أن السلبيات التي تعاني منها الدول النامية من جراء تواجد هذه الفروع ونشاطها على أراضيها، هي نفسها تعاني منها الدول العربية على اعتبار أن الجانب المادي يطغى على الجانب الأكاديمي في أداء مهامها، وتطرح نفسها كبديل حقيقي للتعليم العالي العام وحتى الخاص، الأمر الذي أثر بالسلب على السياسات الوطنية ومس بمصداقية التعليم العالي المحلي.

أما في الحالة المغاربية فهذه الفروع لا تزال في حالة النقاش لكن في ذات الوقت بإمكانها الظهور على اعتبار دول المغرب العربي هي من الدول النامية وغير مستعدة من تأثيرات العولمة وقيود اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ولتجنب أي آثار سلبية لتواجد هذه الفروع على الدول المغاربية القيام بالإجراءات التالية:

- دعم السياسات الوطنية للتعليم العالي حتى تتمكن من الصمود أمام المنافسة الأجنبية.

- التحكم في المناهج والبرامج المعتمدة واخضاعها لمراقبة الهيئات الوصية

- التركيز على التعاون العلمي والبيداغوجي وليس الاهتمام بالعنصر المادي

- الجدية في الطرح الأكاديمي لدى هذه الفروع.

العمل على أن تكون مساهمة في برامج ومخططات التنمية المحلية للبلاد.

والأهم من ذلك كله أنه على هذه الفروع للجامعات الأجنبية إذا ما أرادت النشاط في المنطقة امغاربية، أن تعمل على احترام الهوية الثقافية والشخصية الوطنية لدول المغرب العربي، وعدم المساس بها، وأن على مؤسسات التعليم العالي المغاربية أن ترفع من مستوى أدائها وتسوق لنفسها عالميا وعدم الاكتفاء بالنشاط محليا[1].

04 تزايد الطلب على التعليم العالي في ظل محدودية أسواق العمل:

في نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة عرف الطلب على التعليم العالي في الدول المغاربية تزايدا كبيرا، وهذا راجع لعدة أسباب أبرزها النمو الديمغرافي وما تبعه من خدمات تستلزم أن تواكب هذا النمو السريع، إذ تشير الاحصائيات الصادرة عن هيئات الاحصاء والتخطيط أن عدد ساكنة الدول المغاربية يكاد يقترب من 80 مليون نسمة مجتمعة، ويرشح ارتفاع هذا العدد ليصبح 120 مليون نسمة في آفاق سنة 2040، وهو ما يتطلب وضع خطط

1 نفس المرجع

مستقبلية للتعامل مع هذا وضع من بنى تحتية وزيادة مخططات الاستثمار في التعليم والتعليم العالي.

إن النمو الديمغرافي السريع لساكنة دول المغرب العربي كما أشرت له سابقا، لا يجب الاكتفاء بتوفير التعليم الأساسي والثانوي وإنما أيضا منح جميع الأفراد ممن تتوفر فيهم الشروط اللازمة من تمكينهم من حقهم في الحصول على التعليم العالي، الامر الذي يتطلب اتباع ووضع عدة خطط واستراتيجيات من أجل التعامل مع هذا الطلب المتزايد على التعليم العالي[1]:

- مواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي لا يجب أن يمس بمبدأ الجودة ونوعية التكوين المقدم، حتى تتمكن مؤسسة التعليم العالي من الحفاظ على دورها الريادي والمجتمعي وتلبية حاجيات ومتطلبات هذا الأخير.

- توفير أعضاء هيئة التدريس اللازمة من أجل الاشراف على التكوين والتأطير وتوفير كافة المتطلبات الأساسية والضرورية للقيام بالدور المناط لها وتأدية رسالتها الأكاديمية والعلمية.

- الحكامة والرشادة في صنع سياسات التعليم العالي للدول المغاربية، ففي الحين عملت الجزائر على توسيع شبكة مؤسسات التعليم العالي لديها لتغطي جميع ترابها الوطني لتؤسس جامعة في كل مدينة، بينما دولة تونس عملت خاصة في سياسات سابقة على التحكم في الوافدين على التعليم العالي، أما في المملكة المغربية فتم اللجوء إلى القطاع الخاص كبديل لمواجهة

---

1 محيا زيتون، **التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ط1 سنة 2005 ص89

الطلب المتزايد على التعليم العالي، والملاحظ على هذه السياسات كانت لها سلبيات أكثر من الايجابيات، أي لا بد من الحكامة والرشادة والعقلانية في رسم أي سياسة لا سيما الاستراتيجية منها.

- إن مواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي في الدول المغاربية يتطلب كذلك إيجاد بدائل الإنفاق والتمويل، وتحويل الجامعات المغاربية إلى جامعات منتجة وتخلق الثروة، والقيمة بما يساهم في خدمة التنمية المحلية للبلاد.

- تفعيل الاندماج واتحادات مؤسسات التعليم العالي المغاربية من أجل مجابهة النقص والتعاون والتكامل، كذلك تسهيل تنقلات الطلبة واستحداث مسارات ماستر مشتركة بين الدول المغاربية وتمويل المشاريع المشتركة.

على الدول المغاربية أن تتعامل مع هذه المتغيرات والمستجدات الطلب على التعليم العالي بالكيفية والطريقة الصحيحة، حتى تجعل منه عنصر ايجابي وتستفيد منه بالوجه المطلوب، أما إذا فشلت في التعامل معه فقد تنجر معه العديد من المشاكل لا سيما الاجتماعية والاقتصادية منها، وعدم قدرة الدولة على توفير مقاعد تعليم عالي لمواطنيها ممن تتوفر فيهم شروط الالتحاق هو اخلال بالتزاماتها وواجباتها اتجاه هذه الشريحة من المواطنين[1].

---

1 عبد الله زاهي ارشدان، في **اقتصاديات التعليم**. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ط1 سنة 2005 ص 185

ومن جهة أخرى يقابل تحدي الطلب المتزايد عى التعليم العالي في دول المغرب العربي تحدي آخر وهو يؤرق حكومات دول المنطقة، وهو ايجاد فرص عمل للمئات الآلاف من خريجي مؤسسات ومعاهد التعليم العالي سنويا، الأمر الذي يتطلب وضع استراتيجيات وخطط بديلة من أجل التوفيق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، وضرورة تنويع الاقتصاديات المغاربية ومصادر الدخل والعمل على جلب الاستثمارات الأجنبية الخارجية.

05- المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للجامعات المغاربية:

إن النشاط الجمعي ليس فقط نشاط للمعرفة والبحث العلمي وتبادل الخبرات وضمان المساهمة في أعمال التنمية المحلية، بل لها واجبات اتجاه المجتمع التي تعمل وتنشط ضمن نطاقه من تكريس لقيم العدالة والديمقراطية وانتاج النخب[1] التي تقود المجتمع، وعلى هذا الأساس فإن المسؤولية الاجتماعية للجامعة تعرف على أنها سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة من طلبة، وأعضاء هيئة تدريس وموظفين إداريين بمسؤولياتهم اتجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة في حوار تفاعلي مع المجتمع، لتعزيز التنمية الانسانية المستدامة[2].

---

1 مكتب اليونسكو الإقليمي، **المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي القاهرة 31 ماي 02 حزيران 2009**. إنجازات التعليم العالي في الدول العربية وتحدياته 1998 2008 مرجع سبق ص59

2 محمد أحمد شاهين، **المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية جامعة القدس المفتوحة نموذجا دراسة وصفية تحليلية.** www.qou.edu/.../socialResponsibilityConf/dr_moham

تاريخ الاطلاع عى الدراسة 2016/04/04

ومن خلال علاقة مؤسسات التعليم العالي بالمجتمع من منطلق المسؤولية يمكن رصد أربع أنواع من التأثيرات يمكن ذكرها في ما يلي:

01- الالتزامات التعليمية وذلك بتحضير الطلبة للمواطنة المسؤولة لتنمية مستدامة: ولا يتم هذا إلا من خلال تطوير وتنويع مناهج التدريس بما يتماشى ومتطلبات المرحلة، كذلك العمل الجواري للجامعات كالقيام بدورات تدريبية لكافة شرائح المجتمع لا سيما الذين لم تتح لهم فرص الالتحاق بمقاعد التعليم العالي لسبب ما مادي أو غيره، إضافة إلى التعاون المهني والأكاديمي مع مؤسسات المجتمع من خلال الاتفاقيات المبرمة بينهما، والأهم من ذلك كله على الباحث الجامعي أن يبقى منزويا بين جدران الجامعة بل يجب أن يوجه أبحاثه لخدمة المجتمع، وأن يكون فاعلا في الاصلاح والتغيير والجمع بين الفكر والنظرية والممارسة والدفاع عن مبادئه التي يؤمن بها، والعمل على توعية الطلبة بالرسالة المجتمعية التي تقع على عاتقهم.

02- الواجبات المعرفية بمعرفة المسؤولية المجتمعية للنشاطات العلمية والتثقيفية: ولا يتم هذا إلا من خلال القيام بنهضة معرفية تثقيفية وحراك مجتمعي علمي، والعمل على الحد من اتساع الفجوة المعرفية بين العالم المتقدم ودول العالم الثالث، وأن تعمل الجامعة على زيادة عنصر الوعي في الأوساط المجتمعية من خلال التركيز على القضايا ذات البعد المحلي والقضايا العالمية التي من شأنها المساس بالأمن المجتمعي للبلاد، إضافة إلى ترسيخ العمل التطوعي لا سيما في الأوساط الشبابية.

03- الواجبات التنظيمية والبيئية وذلك بالالتزام بتأسيس حياة جامعية مسؤولة

عن المجتمع و لبيئة: ولا يتم هذا التأسيس إلا من خلال إذا اعتبرت الجامعة أن خدمة المجتمع هو عنصر من عناصر التميز والتفوق كما هو الحال في الجانب الأكاديمي، وهو الاتجاه الذي تسير وفقه كبريات الجامعات الغربية، وأن يتم وضع هذه المسؤولية ضمن الخطط الاستراتيجية للجامعة وتضمينها ضمن المقررات والمناهج التدريسية، وتوجيه المخابر والمراكز البحثية لتناول قضايا المجتمع والتعاون مع مؤسساته[1].

04 الواجبات الاجتماعية بالمشاركة في التعلم المتبادل للتطوير: وهنا يتم التأكيد على دور الجامعة في تحقيق التنمية الريفية والقضاء على الأمية وذلك بابتكار مناهج جديدة للتعلم وتحسين نوعية الحياة، ولفت انتباه الهيئات المعنية بالاهتمام بالمناطق المحرومة والمهمشة من خلال الدراسات والأبحاث التي يقومون أي التخفيض والحد من الفقر، والمشاركة المجتمعية تتطلب من الجامعة نشر الديمقراطية وتكريس مبادئها ليس في المجتمع المحلي فحسب وإنما في العالم أيضا، ومن المسؤولية الاجتماعية للجامعة هو تقديم منح ومساعدات مالية للطلبة المتفوقين حتى يتمكنوا من استكمال دراساتهم في الجامعات الأجنبية[2]، والاهتمام بالفئات الضعيفة ووضعها ضمن اهتمامات الجامعة لا سيما المرأة وكبار السن والأطفال وذوي

1 نفس المرجع السابق

2 ساجد شرقي، "**دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع المحلي**". مركز الدراسات الإيرانية جامعة البصرة 2008 ص169-184

الاحتياجات الخاصة، والأهم من ذلك على الجامعات ومؤسسات التعليم العالي التابعة لها أن توظف وسائل الاعلام بمختلف أنواعها للتعبير عن رسالتها المجتمعية وتوضيح أهدافها والتقرب من المجتمع للعمل على خدمته ومعالجة قضاياه وتطويره[1].

05 تكييف البرامج والمقررات التكوينية لخدمة أهداف التنمية المحلية: المسؤولية الاجتماعية تتطلب من الجامعة أن توجه أهدافها لخدمة التنمية المحلية، إلى جانب البحث العلمي، وهذا يتطلب من الجامعات المغاربية أن تقدم دورات تكوينية لشريكها الاجتماعي والاقتصادي، والعمل على استحداث تخصصات ماستر مهنية تعالج المشكلات التنموية للساكنة المغاربية وبهذا الأمر لا تكون الجامعة بمعزل عن التطورات الحاصلة في سوق العمل وهو من شأنه كذلك أن يعزز مكانتها داخل المجتمع.

ومن خلال ما سبق يتضح أن دور الجامعات المغاربية ومؤسسات التعليم العالي التابعة لها، لا يقتصر فقط في العلم والمعرفة، وتحقيق أهداف التنمية المحلية التي عكفت عليها منذ سنواتها الأولى للاستقلال، بل يجب عليها الالتزام بمسؤولياتها وواجباتها الاجتماعية وهو التزام أخلاقي وعقلاني قبل أي اعتبار، لا سيما العمل الجواري والتطوعي الذي يجسد أسمى صور هذه المسؤولية، والعمل استحداث مهن اجتماعية وتطويرها بما يخدم احتياجات السكان المحلية لدول المغرب العربي[2].

---

1 نفس المرجع السابق الذكر

2 نفس المرجع السابق 59

المبحث الخامس

مستقبل التعليم العالي للدول المغاربية

وفق مؤشرات التنمية الانسانية

إن التقارير الانسانية والإنمائية الصادرة عن هيئة منظمة الأمم المتحدة الهدف منها حث الدول من أجل بذل المزيد من الجهود لتحقيق مستويات معيشية أحسن لساكنتها المحلية، وهو ما دأبت عليه الدول المغاربية، إذ تعمل حكومات هذه الأخيرة على زيادة معدلات الالتحاق بالتكنولوجيا ونسب الاستثمار في انتاج المعرفة، ولا يتحقق هذا الأمر إلا بتحسين أداء مؤسسات التعليم العالي.

01- الاستثمار في البحث العلمي وتقوية انتاجية المعرفة:

تعبر نسبة الانفاق على التعليم العالي والبحث العلمي من الناتج المحلي عن مدى رغبة حكومات الدول في الرقي بهذا القطاع، كذلك المكانة التي يحظى بها ضمن السياسات العامة، فالتمويل والانفاق هو أكثر من ضروري للقيام بالأبحاث والدراسات لا سيما الميدانية منها، ومن ثم ضمان التوصل إلى نتائج من شأنها المساهمة في إيجاد حلول لمشكلات التنمية المحلية.

وعلى هذا الأساس فإن الدول المغاربية ورغم تعدد مصادر الدخل وتنوع إيراداتها تبقى نسبة الإنفاق على البحث لا تزال ضئيلة مقارنة ببعض الدول التي تملك إيرادات ومداخيل أقل من دول المغرب العربي، لكن هذا لا ينفي الجهود التي تبذلها حكومات دول المغرب العربي في الرفع من هذه النسب المئوية (الانفاق على التعليم العالي والبحث العلمي)، وهذا تماشيا مع توسيع الشبكة

القاعدية لمؤسسات التعليم العالي كذلك الزيادة المعتبرة في أعداد الطلبة وحجم الميزانية لتسيير السنة الجامعية، كذلك فتح المجال لتأسيس المخابر البحثية ودعم نشاطاتها بالشكل الذي يساهم في حركية وديناميكية البحث العلمي، وفي ما يلي الجدول التالي يوضح نسب الانفاق على التعليم العالي والبحث العلمي في الدول المغاربية

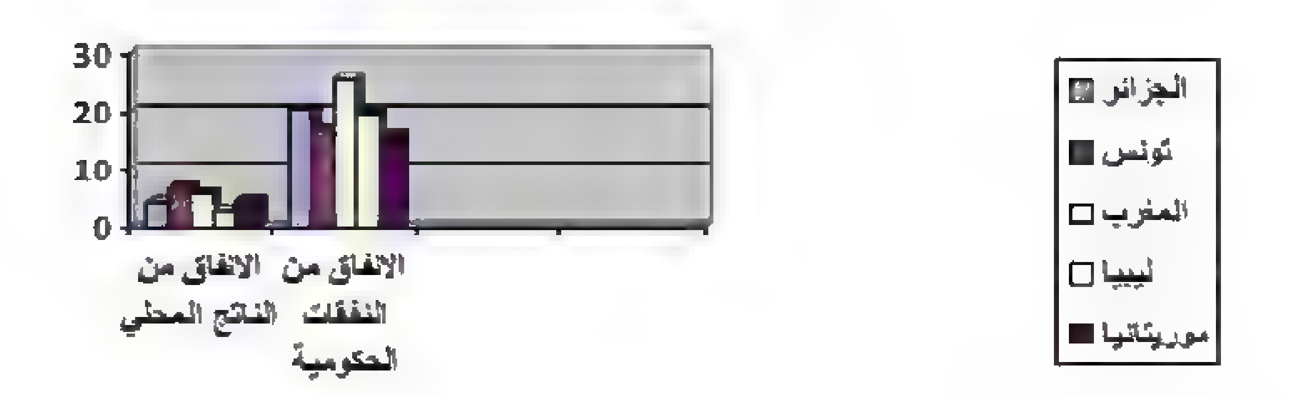
الجدول رقم (24): توزيع الدول المغاربية حسب الناتج المحلي الاجمالي للفرد والانفاق المحلي الاجمالي على التنمية (النسبة المئوية للناتج المحلي الاجمالي)

الدولة	الناتج المحلي الاجمالي 2010	الناتج المحلي الاجمالي لكل فرد 2010	الانفاق على التعليم العالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق على التعليم العالي كنسبة مئوية من النفقات الحكومية 2008	الانفاق المحلي الاجمالي على البحث والتنمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي 2008
الجزائر	89.6	2236	4.3	20.3	0.16
تونس	33.4	3165	6.4	16.5	1.20
المغرب	59.9	1844	5.7	25.7	0.75
ليبيا	49.4	7885	2.7	19.8	0.70
موريتانيا	4.6	1290	4.4	15.6	/

المصدر: الاسكو لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا ص46

يشير الجدول إلى معطيات حول الناتج المحلي للدول المغاربية والتي تم تناولها في فقرات سبقة من الدراسة وبإحصائيات متقدمة عن الاحصائيات الموجودة في ذات الجدول، لكن يلاحظ عدم وجود أي اختلاف وفوارق تذكر بين المعطيات السابقة والمقدمة، أما عن باقي المعطيات المتعلقة بالإنفاق على التعليم العالي والبحث العلمي لدول المغرب العربي فيمكن تحليلها على النحو التالي:

الشكل رقم (25): النسبة المئوية للإنفاق على التعليم العالي في الدول المغاربية من الناتج المحلي ومن النفقات الحكومية



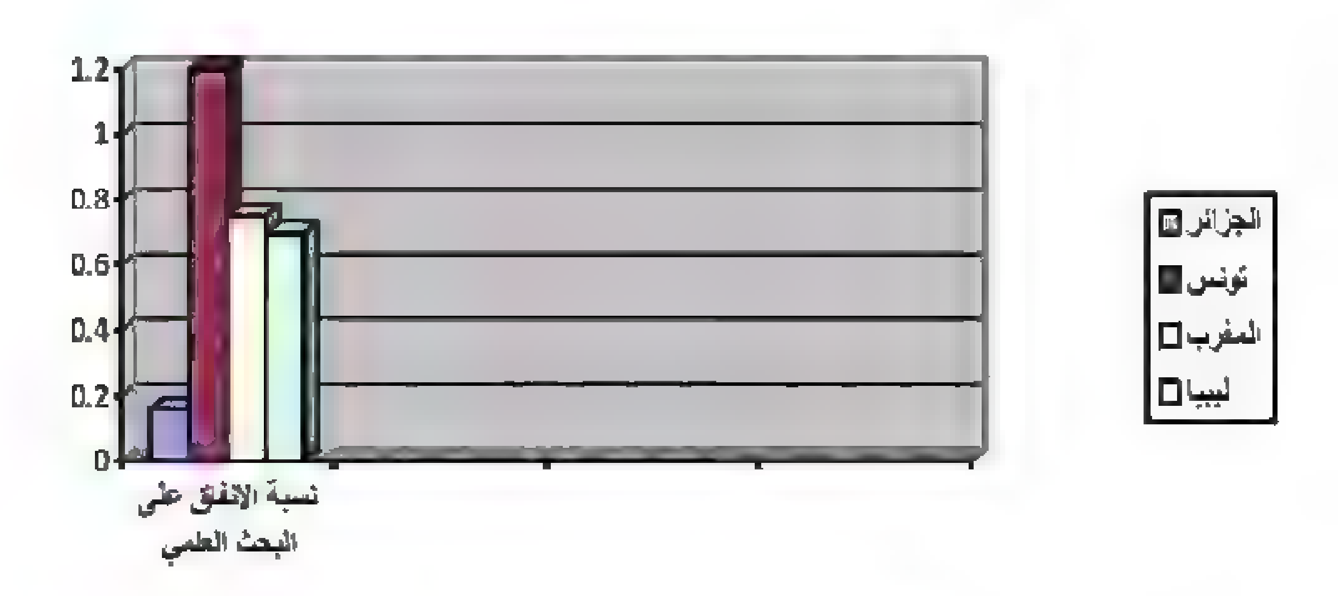
المصدر: من اعداد البحث

يلاحظ من خلال الشكل السابق تباين في نسبة الانفاق على التعليم العالي بين الناتج امحلي، كذلك النفقات الحكومية، فبالعودة إلى نسبة الانفاق من الناتج المحلي الإجمالي يلاحظ أنها لا تكاد تتعدى نسبة 05% وهو الأمر الذي لا يعكس المكانة الحقيقية للتعليم العالي في الدول المغاربية وما يمكن أن يلعبه في تحقيق التنمية المحلية، وهو ما يتطلب إعادة النظر في جدولة تخصيص حصة التعليم العالي من الناتج المحلي الاجمالي، حتى يتمكن من تحقيق الأهداف ونجاح السياسات المتعلقة بذات القطاع.

أما فيما يخص نسبة الانفاق الحكومي على التعليم العالي فهي تعكس كذلك عدم قدرة الحكومات المغاربية في ايجاد بدائل تمويلية حقيقية لمؤسسات التعليم العالي التابعة لها، وتنويع مصادرها بالشكل الذي يضمن الأداء والسير الحسن.



الشكل رقم (26): نسبة الانفاق على البحث العلمي من إجمالي الناتج المحلي



المصدر: من اعداد الباحث

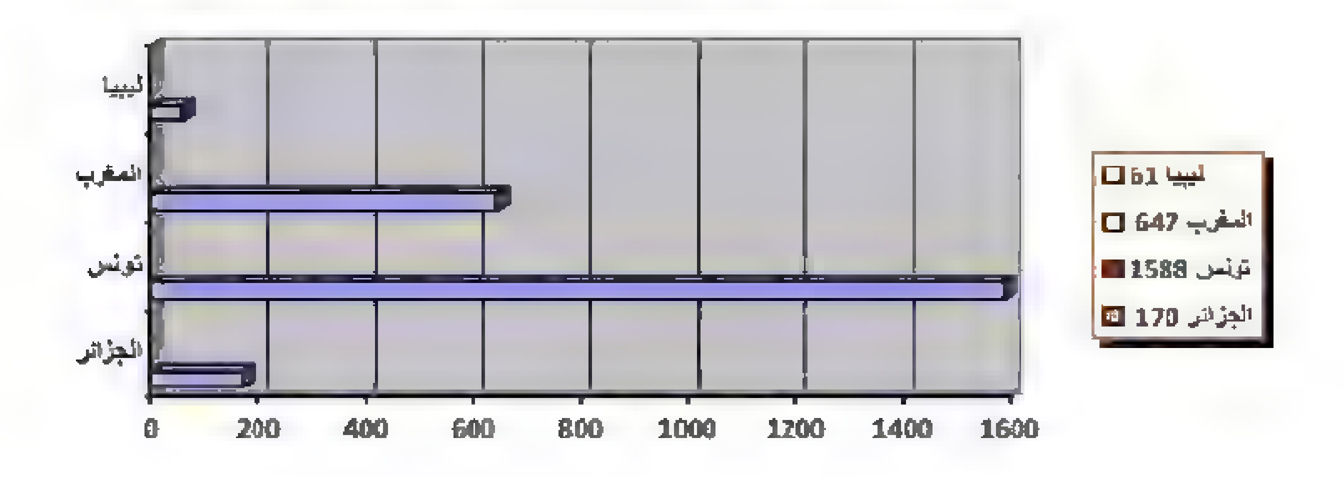
يلاحظ ومن خلال الشكل أن الجزائر تحتل المرتبة الأخيرة من بين الدول المغاربية من حيث الانفاق على البحث العلمي رغم أنها الأولى مغاربيا من حيث الناتج المحلي الإجمالي، بينما حلت تونس الاولى مما يعكس الأهمية الكبيرة التي توليها لقطاع البحث العلمي والاستثمار في انتاج المعرفة واعتبارها أحد ركائز الدخل الوطني، وهي بهذا تكون ضمن المعدلات العالمية، كما يعتبر أيضا استثمار في رأسمال البشري.

02- حوكمة نظم البحوث في الجامعات المغاربية لترشيد سياسات التنمية المحلية:

ترتبط البحوث العلمية ارتباطا وثيقا بسياسات التنمية المحلية، وكلما كانت البحوث العلمية ترتكز أكثر على الحكامة كلما ساهم ذلك في ترشيد سياسات التنمية المحلية، فنظم حوكمة البحوث العلمية تتطلب ترشيد الانفاق على البحث وتنويع مصادره بما يخدم أغراض هذا الأخير.

ومن جهة أخرى تبرز مدى مركزية العلاقة بين البحث والدولة، إذ أغلب المخابر والمراكز البحثية للدول المغاربية هي تابعة للدولة بصفة أو مباشرة أو عن طريق مؤسسات التعليم العالي العمومية التي تمارس نشاطها تحت اشرافها، لكن وقبل ذلك تقاس مدى اهتمام الدولة بالبحث العلمي بنسبة الباحثين لكل مليون نسمة، وهو ما يوضحه الشكل التالي الصدر عن منظمة اليونسكو:

الشكل رقم (27): نسبة الباحثين لكل مليون نسمة في المنطقة المغاربية احصاء 2007

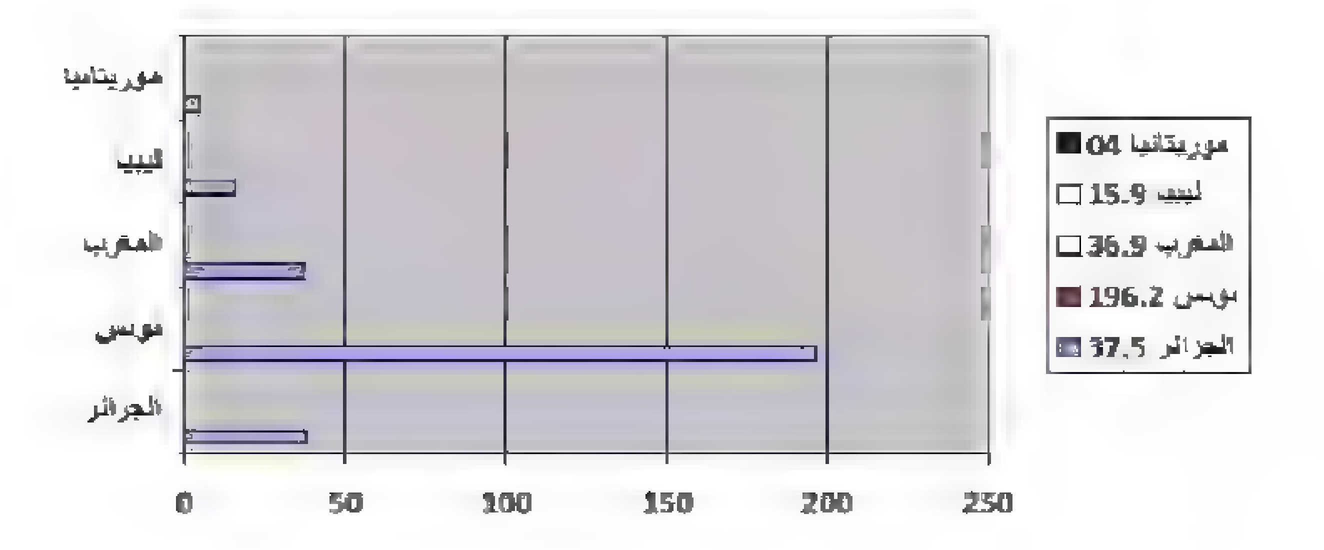


تقرير اليونسكو 2010 ص259

يشير الشكل السابق الذكر أن نسبة الباحثين لدول المغرب العربي بالنسبه لمليون نسمة من السكان المحلية هو متباين من دولة إلى أخرى، ففي تونس اشار الشكل 1588 باحث لكل مليون نسمة وهو ما يجسد بصورة فعلية حجم الانفاق على التعليم البحث العلمي ولذي كما ذكرت سابقا في المستويات العالمية 1.2 بالمئة من الناتج المحلي، بينما المغرب فقدر بـ 647 باحث لكل مليون نسمة ويعكس كذلك نسبة الانفاق على البحث، أما الملاحظة لتي يجب التنويه إليها أن البيانات أو المعطيات من مصدرين مختلفين إلا أن النتائج هي ذاتها وهو ما يؤكد من جهة أخرى واقع البحث العلمي في الدول المغاربية، فالجزائر كانت نسبة الانفاق على البحث العلمي هي الاضعف في غياب احصائيات عن موريتانيا وهو ما تجسد فعليا في نسبة الباحثين لكل مليون نسمة، رغم كونها الأولى من حيث تعداد السكان مغاربيا والأولى من حيث حجم الناتج المحلي الاجمالي وتنوع مصادر الدخل الوطني، وشبكة واسعة من مؤسسات التعليم العالي تغطي جل التراب الوطني، بينما لا يعكس الانفاق عى البحث في ليبيا عدد الباحثين، وعلى هذا الأساس تؤكد منظمة اليونسكو أن الاستثمار في رأسمال البشري هو من أساسيات تحقيق التنمية المحلية للدول المغاربية.

أما بالنسبة لمنشورات البحوث العلمية في الدول المغاربية بالنسبة لمليون نسمة من السكان المحلية المغاربية فيمكن معالجتها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (28): عدد المنشورات العلمية بالنسبة لمليون نسمة للدول المغاربية بين سنتي 2002-2008



المصدر: تقرير اليونسكو 2010 ص265

تؤكد المعطيات في الشكل أهمية الانفاق على البحث وما يمكن أن يساهم ليس فقط في عدد الباحثين لكل مليون نسمة وإنما كذلك في عدد الأبحاث العلمية المنشورة مقارنة بمليون نسمة من السكان المغاربية، ويلاحظ كذلك تقارب كل من الجزائر والمغرب في عدد المنشورات البحثية العلمية لكل مليون نسمة، بينما عدد المنشورات لدولة تونس تتجاوز ضعفي كل من المغرب والجزائر مجتمعين، وهو الأمر الذي يتطلب من هذين الأخيرين بذل المزيد من الجهود لتحقيق النسب العالمية كما جاء في تقرير اليونسكو لسنة 2010 وهو الأمر ذاته في لكل من دولة ليبيا وجمهورية موريتانيا الإسلامية، وذات التقرير أيضا يشير أن دولة البحرين التي لا يتجاوز عدد سكانها المليون نسمة نسبة

المنشورات العلمية البحثية فيها تتجاوز كل الدول المغاربية باستثناء تونس، ويؤكد كذلك مدى توظيف الأبحاث في ترشيد التنمية[1].

أما فيما يخص أنظمة حوكمة البحوث العلمية وبحسب التقرير الصادر عن منظمة اليونسكو فقد تم تقسيمها إلى أربعة نماذج لحوكمة البحوث العلمية والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

01- أنظمة البحث الكبيرة والديناميكية والمركزية: وهي أنظمة قائمة على التوسع والتنوع ليس نتيجة التعداد السكاني الهائل وتنوع حاجيات التنمية المحلية وإنما كحتمية لنمو النشاط العلمي، وكلها أنظمة ذات صلة وعلاقة وطيدة بالدولة أي أنها مركزية، لا سيما من حيث التمويل والاشراف وفي بعض الحالات يتم توجيهها لخدمة أغراض سياسية، أما في الدول المغاربية التي تعتمد هذا النوع من الحوكمة نجد كل من المغرب، والجزائر التي تسعيان لإقامة نظام بحثي قوي ومتسق يستجيب للحاجيات التموية والاقتصادية.

02- الأنظمة الكبيرة والمركزية والضعيفة الأداء: يتسم هذا النوع من البحوث بالنشاط ضعيف وقلة المراكز البحثية التي عادة ما تكون مركزية أي تبعة للدولة وتعاني نقص في التمويل والكادر البشري وتنوع أبحاثها، وغالبا ما يتواجد هذا النموذج في دولة ليبيا، وهذا ما يفسر فقر مؤسسات التعليم العالي التابعة لليبيا من الأبحاث، اذ البحث يتطلب التفرغ وليس ممارسة

---

1 UNESCO SCIENCEREPORT 2010 The Current Status of Science around the World UNESCO Publishing p265

نشاطين التدريس والبحث معا، ولهذا فإن انتاج البحث العلمي وبراءات الاختراع يبقى ضعيف ومن هذا المنطلق تقدم اليونسكو عدة توصيات للخروج من هذه الدائرة غير المحبذة، كتقسيم العمل والتفرغ للبحث وترشيد التمويل وتحديد أهداف البحث.

03- الأنظمة الصغيرة والديناميكية: وتتميز هذه الأنظمة البحثية بمرونة وعلاقتها بالقطاع العام وتنوع مواردها البشرية ومصادر الدعم المالي، وتعمل على توجيه أنشطة بحثها للمؤسسات القادرة على الاستفادة من الدعم الدولي، وبناء شراكات مع الصناعة، كما تعمل الجامعات دورا مهما في الحركة البحثية، وتمتاز أيضا الدول التي تنتهج هذا النموذج بإنتاجها العلمي الغوير وكثرة منشوراتها، وتمثل دولة تونس نموذجا مغاربيا لهذا النموذج من حوكمة البحوث العلمية.

04- الأنظمة الصغيرة المرنة والموجهة نحو السوق: بتشابه في الخصائص مع النموذج الثالث لحوكمة الأبحاث العلمية، غير أن المراكز البحثية إضافة إلى مرونتها تكون مستقلة عن القطاع العام، وقدرتها على تنويع مصادرها المالية واستقطاب أخصائيين من خارج البلاد، وعادة ما تكون هذه المراكز البحثة إحدى الدعائم الأساسية لاقتصاديات المعرفة، وتركز على دعم المشاريع والجامعات وتبني المعايير الدولية لا سيما معايير الجودة، وهو النموذج الذي توصي به منظمة اليونسكو الدول المغاربية العمل على تبنيه كأساس لحوكمة الأنظمة مما يعود بالإيجاب على التنمية المحلية.[1]

---

1 الإسكوا، **الحلقة المفقودة بين الجامعات والبحوث والمجتمع في المنطقة العربية مقترحات للتغيير**. لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا.

03- هجرة الكفاءات المغاربية (الشتات العلمي):

لقد ظهر مفهوم هجـرة الأدمغـة أو الكفـاءات في خمسـينيات القـرن المـاضي (Brain Drain) واستخدمت للدلالة على هجرة العديد مـن المهندسـين والبـاحثين والأطبـاء والعلـماء من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ليصبح بذلك كتعبير عن الهجرة العلمية، لتشـمل هذه الظهارة بقية العالم، ومع ازدهار اقتصاد المعرفة الـذي يعتمـد بالأسـاس عـلى الكفـاءات العلمية واستقطابها أينما كانت وتـوفير الشروط الملائمـة للإبـداع، زادت معـه ظـاهرة هجـرة الأدمغة والكفاءات العلمية، صحيح أن هذه الظاهرة تؤثر على اقتصاديات الدول التـي تعـاني نزيفا من هجرة الكفاءات لا سيما تلك التي تتولى فيها الدولة تحمل تكـاليف وأعبـاء تكـوين هذه الاطرات بـل وتحمـل مصـاريف تكوينهـا في الـدول الأجنبيـة، إلا أن الظـاهرة بالإمكـان تحويلها إلى أمر إيجابي إذا تم ترشيد عوائدها ومن ثم المساهمة في عمليـات تحقيـق التنميـة المحلية، وذلك بـ:

- تحويلات المهاجرين: وتعتبر من مصادر التدفقات الماليـة وعـنصر مهـم لجلـب العملـة الصعبة، وتأتي في المرتبة الثانية بعد الاستثمار الأجنبي المباشر للتـدفقات الماليـة، كـذلك المساهمة في الرفع من ميزان المدفوعات وتموبل البرامج التنموبة للبلاد، وهو مـا نجـب أن تعمل على استغلاله الدول المغاربيـة بتسـهيل التحـويلات الماليـة للمغتربـين بإنشـاء بنوك داخل الدول التي يتواجدون بها وغيرها من الاجراءات المساعدة.

- نقل المعارف والخبرات: وتؤثر هذه العملية مباشرة في تكوين رأسمال الـبشري لدول المنشأ، ويشار كذلك أن عملية النقل تبقى تختلف بمدى قـدرة المغتربـين عـى نقلهـا وكـذلك مــن حيــث إذا كانــت مطلوبــة أم لا، إضــافة تعتمــد

كذلك على مدى جودة القنوات المعتمدة لنقل تلك امهارات والخرات.

- التبادل التجاري والمشاريع الاستثمارية المشتركة: وذلك بمبادرة المهاجرين بإنشاء مشاريع تنموية تطوعية، والعمل على المساهمة في حل المشاكل التنموية المجتمعية وخلق فرص عمل جديدة.

وبعد التعرف على الجانب الايجابي لهجرة الكفاءات العلمية إلا أن التركيز في دراسات الباحثين يبقى على العامل الأول، أي التحويلات المالية وربما يرجع هذا لسهولة القياسات الكمية الرقمية، وقبل التطرق للإحصائيات المتعلقة بهجرة الكفاءات والخبرات العلمية للدول المغاربية، سأعرض في العنصر الموالي أبرز الأسباب الدافعة والكامنة وراء هجرة الكفاءات المغاربية[1].

ب- **الأسباب الدافعة لهجرة الكفاءات العلمية لدول المغرب العربي:** يمكن القول أنها نفس الأسباب التي تتشارك فيها معظم دول العالم لا سيما النامية منها، والتي تتحكم فيها المتغيرات السياسية والاقتصادية وعوامل جذب هذه الكفاءات من قبل الدول المستقطبة لها.

- أسباب متعلقة بسوق العمل: لا سيما في صفوف حاملي الشهادات العليا، إذ يعتبر معدل البطالة لدول شمال إفريقيا ضعف المعدل العالمي، حيث كان في سنة 2000م يقدر بحوالي 29% لينخفض سنة 2010م في حدود 23% لكن ومع الأزمة العالمية الاقتصادية وانخفاض سعر المحروقات يرجح أن تعاود الارتفاع من جديد لتصل إلى معدل 27% سنة 2011م، وهو ما

---

1 نفس المرجع السابق

يدفع بالعديد من الكفاءات المغاربية للهجرة إلى الخارج بحثا عن فرص عمل أفضل، تتناسب ومؤهلاتهم وقدراتهم العلمية.

- عدم التكافؤ بين الكفاءات وفرص العمل: وهي حالة تجسد حالة عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل المغاربية، ومن هذا المنطلق يبحث خريجي الجامعات عن فرص عمل تتلاءم ومؤهلاتهم وكفاءتهم حتى يتمكنوا من الابداع وتفجير طاقاتهم العلمية، وفي حالة عدم توافرها يضطرون للهجرة بحثا عن فرص أفضل.

- أسباب سياسية: وهي متعلقة بمبدأ تكافؤ الفرص والحكم الراشد والديمقراطية، وهي متغيرات تدفع للهجرة، وللإشارة يمكن القول أن المنطقة المغاربية بخلاف منطقة الشرق الاوسط تعرف استقرارا، فالنزعات الاقليمية والطائفية تدفع بالعديد والكثير من الباحثين للهجرة.

- تواضع ميزانية لبحث العلمي: وهو ما تم إثباته من خلال الجداول والاحصائيات المتعلقة بالبحث العلمي للدول المغاربية، كذلك ضعف وسائل التحفيز الفكري من مختبرات بمواصفات علمية حديثة ومكتبات ناهيك عن الاجراءات البيروقراطية والادارية التي تعيق سير العملية البحثية، الأمر الذي يدفع بالباحثين المغاربية للهجرة والعمل في مختبرات توفر ظروف ملائمة للعمل والابداع.

- أسباب شخصية: وهي رغبة ذاتية متعلقة بالباحثين للاحتكاك بنظرائهم الاجانب والمساهمة في بناء الحضارة الانسانية والبشرية، حيث يمكن القول أن الهجرة هي ظاهرة طبيعية إذ لا يمكن منعها بغض النظر عن الظروف لتي تتحكم فيها والمذكورة آنفا، لكن الاشكالية في تفاقمها وهو ما يعبر عنه

بنزيف الادمغة المهاجرة الأمر الذي يتطلب من حكومات دول المغرب العربي بدل جهود للحد من هذ النزيف الذي له تبعات اقتصادية وتنموية سلبية على السكان المحلية[1].

وفيما يلي عرض لأبرز الاحصائيات والبيانات المتعلقة بهجرة الأدمغة والكفاءات المغاربية:

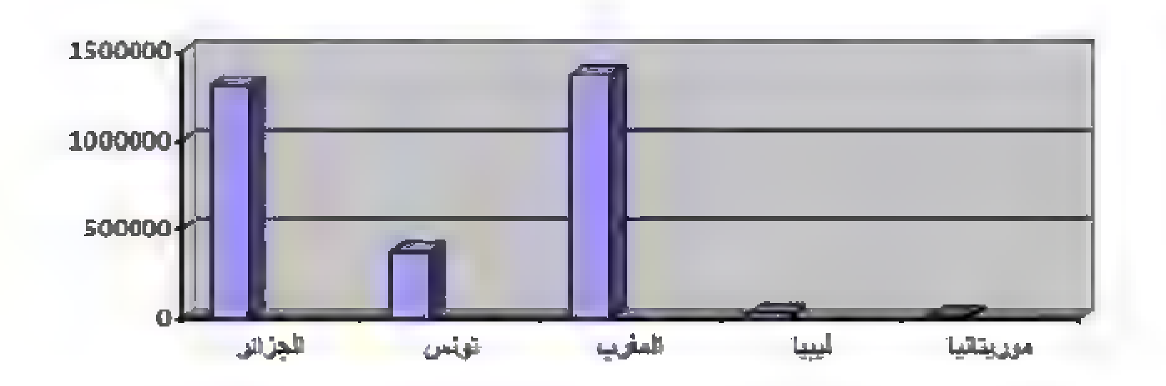
الجدول رقم (25): إحصائيات حول عدد المغتربين المغاربة ونسبة ذوي الكفاءات العالية بينهم

الدول	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	موريتانيا
عدد المغتربين للدول المغاربية	1 301 076	371 674	1 364 754	28 481	14 813
نسبة ذوي الكفاءات العالية %	%16.4	%17.7	%14.8	%43.4	%18.5

المصدر: الإسكو 2010 ص89

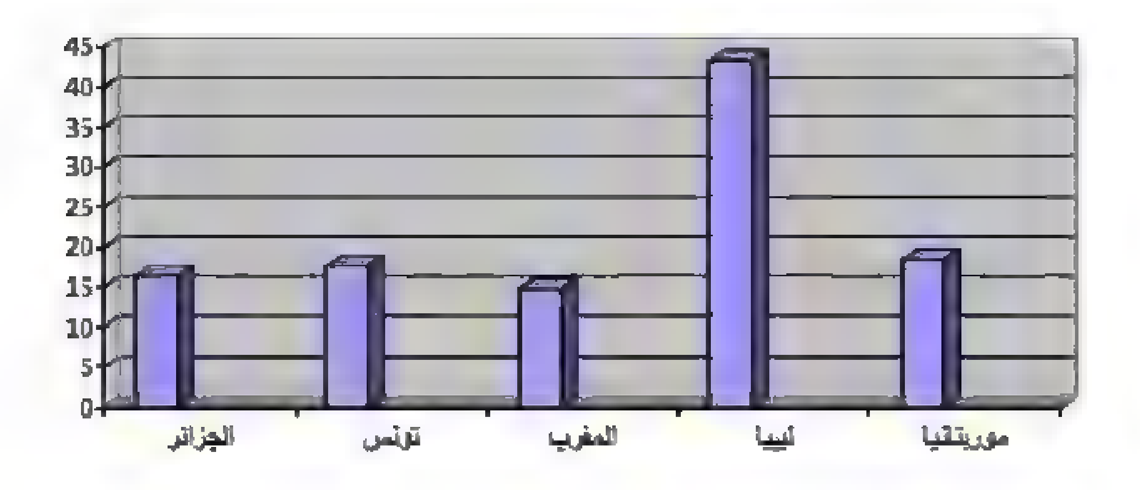
1 جامعة الدول العربية، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية الهجرة الدولية والتنمية 2014. القاهرة جامعة الدول العربية 2014 ص52

الشكل رقم(29: عدد المغتربين من الدول المغاربية



المصدر: من إعداد الباحث

الشكل رقم(30): نسبة ذوي الكفاءات العالية بين المغتربين المهاجرين من الدول المغاربية



المصدر: من إعداد الباحث

من خلال المعطيات المقدمة في الجدول والمعبر عنها في الأشكال البيانية التي تلته، حيث تبرز حجم المغتربين من المملكة المغربية والدولة الجزائرية الذي تجاوز المليون نسمة لكلا الدولتين، علما أن عدد السكان لكل من الجزائر والمغرب يتجاوز الثلاثين مليون نسمة، وهو ما يعني عدد هام ونسبة معتبرة من هذا

المجموع هو في حالة اغتراب والتي تتعدد أسبابه بين اقتصادية وسياسية وعوامل جذب أخرى من الدول المستقطبة، وذات الأمر ينطبق على دولة تونس، بينما يقل عدد المغتربين في كل من ليبيا ودولة موريتانيا، لكن يبقى التساؤل مطروح حول نسبة ذوي الكفاءات العالية بين هؤلاء المغتربين، وحول ما إذا كان كثرة عدد المغتربين يعكس كثرة ذوي الكفاءات العالية بينهم.

الدراسة المقدمة من طرف الإسكوا حول واقع الهجرة المغاربية لسنة 2010 أثبتت كما هو مبين في الجدول أن نسبة الكفاءات العالية في أوساط المغتربين الليبيين عالية جدا وتكاد تقترب من النصف أي في حدود 43% أي أن الدافع الأساسي للهجرة في دولة ليبيا لا يقف وراءه أسباب متعلقة بسوق العمل بالدرجة الأولى، فالدولة تمتاز بأريحية مالية مقارنة بنظيراتها لمغاربية، لكن غياب التحفيزات العلمية من مخابر بحثية واهتمام الارادة السياسية بتطوير البحث والهياكل القاعدية لمؤسسات التعليم العالي وعدم التناسب بين المؤهلات والكفاءات بفرص العمل لا سيما لليبيين الذين زاولوا تعليمهم العالي في الجامعات الغربية.

بينما في دولة موريتانيا بلغت نسبة ذوي الكفاءات العالية بين المغتربين 18% علما أن المجموع الكلي للمغتربين في حدود 14 ألفا وهي كذلك معتبرة مع هذا الرقم المقدم، وبخلاف الحالة الليبية ومن خلال الاحصائيات المقدمة سابقا تبرز دولة موريتانيا من أضعف الدول المغاربية قتصاديا كذلك من أفقر دول العالم بحسب التقارير المقدمة من صندوق النقد الدولي، وعلى هذا الأساس تجد الكفاءات الموريتانية نفسها في هجرة اضطرارية للخارج بحثا عن فرص أفضل لتفجير طاقاتها وإبداعاتها، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن هجرة

المغتربين لكل من دولة ليبيا وجمهورية موريتانيا الاسلامية هي هجرة نوعية أي هجرة الكفاءات العلمية.

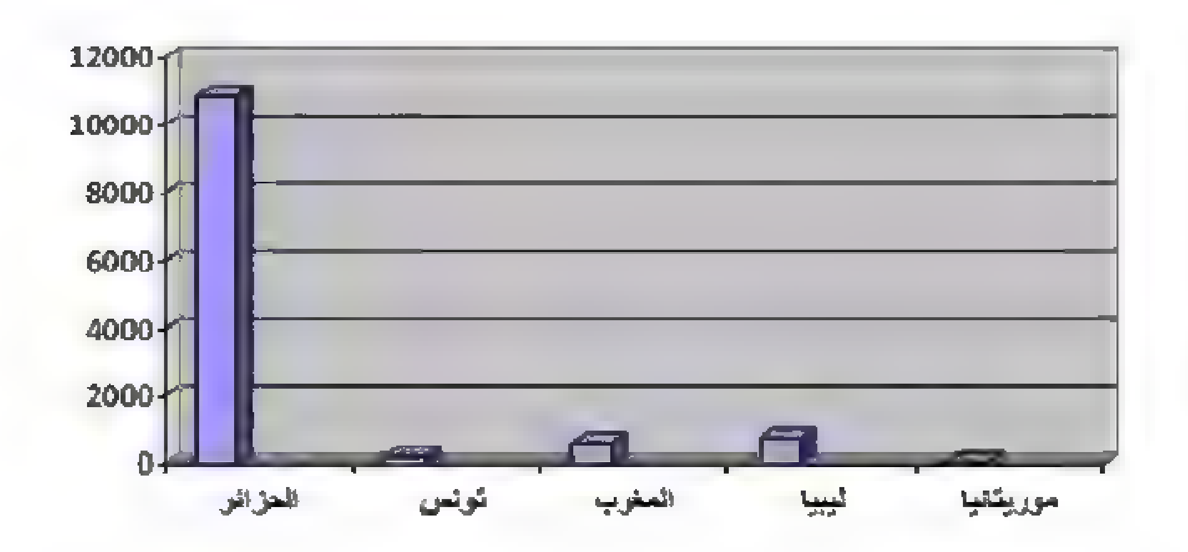
بينما تقل نسب الكفاءات المهاجرة ضمن المجموع الكلي للمهاجرين في كل من الجزائر تونس المغرب، نسبة الكفاءات العالية في صفوف المهاجرين المغتربين، ويمكن تفسير الأعداد الهائلة للمغتربين هو قرب المسافة بين هذه الدول المغاربية الثلاثة والدول الأوربية التي هي المقصد الأساسي للمهاجرين من دول المغرب العربي، بالدوافع المذكورة سابقا للهجرة.

الجدول رقم (25): إحصائيات حول هجرة الأطباء المغاربة لسنة 2006

الدول	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	موريتانيا
الأطباء المهاجرون	10860	222	654	800	43
الاطبء المكونين في البلاد %	%44.3	%3.2	%4.7	%10.6	%11.4

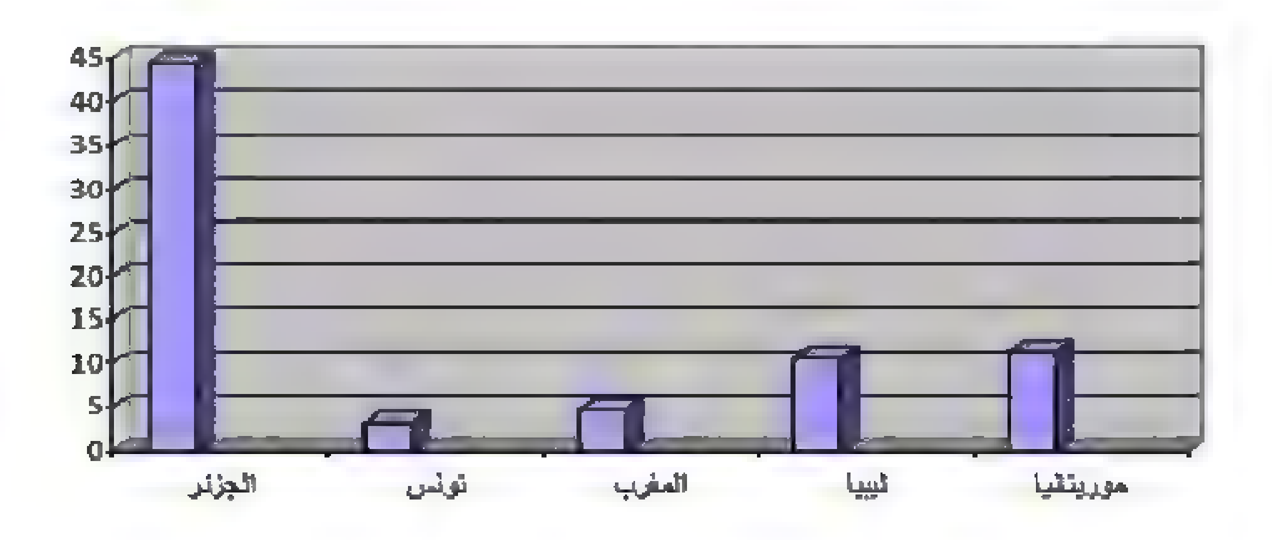
المصدر: التقرير الاقليمي للهجرة العربية الدولية 2014 ص56

الشكل رقم (31): الأطباء المهاجرين من دول المغرب العربي



المصدر: من إعداد الباحث

الشكل رقم(32): نسبة الأطباء المهاجرين والمكونين داخل الدول المغاربية



المصدر: من إعداد الباحث

من خلال الجدول والأشكال البيانية التي تحلل المعطيات يبرز بوضوح النزيف الحاد للدولة الجزائرية من خلال الأطباء المهاجرين وهو الأعلى بين

الدول العربية، والذي تجاوز 10 آلاف طبيب مهاجر علما أن حوالي 44% منهم يتم تكـوينهم داخل الوطن وهو الرقم ليس بالهين بالنظر للتكاليف الكبيرة التي تتطلبها العملية التكوينيـة والتزام الدولة الجزائرية بمجانية التعليم العالي، ويشير ذات التقريـر أن السـبب الـرئيسي وراء هاته الهجرة الهائلة يعود للأسباب السياسية التي كانت تعيشها البلاد (الأزمة الأمنية)، إضافة إلى الأسباب الأخرى السابقة الذكر، بينما تشير الإحصائيات الأخرى للدول المغاربيـة أن ضـمن عدد الأطباء المهاجرين توجد نسبة قليلة منهم يتم تكوينها داخل الوطن، وعلى هذا الأسـاس تتطلب الجهود من حكومات الدول المغاربية اتباع سياسات تعمل على استقطابها من جديد.

خلاصة واستنتاجات

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل تبرز عدة معطيات أساسية الأول هو مدى أهمية التعاون والتكامل بين الجامعات المغاربية والأثر الذي يمكن أن يتركه على مستوى أدائها ونشاطها الأكاديمي، فالسياسة الوطنية تبقى محدودة الأثر لا سيما على المستوى الداخلي ولا يمكنها استدراك النقص، خاصة وأنني أشرت سابقا أن العالم اليوم هو عالم التكتلات والتجمعات ولا مكان فيه للجماعات المنفردة، إذ يبرز مشروع اتحاد الجامعات المغاربية وإنشاء الفضاء المغاربي للتعليم العالي، مدى أهمية التعاون والتكامل بين الدول المغاربية في ميدان التعليم العالي، علما أن الاصلاحات على مستوى التعلم العالي للدول المغاربية هي نفسها وتكاد تكون متزامنة ونفس النموذج الأوربي المعتمد.

ومن هذه المعطيات والمعطيات السالفة الذكر تبرز إمكانية الاندماج والتكامل وتشكيل الفضاء المغاربي للتعليم العالي وأن العوائق والصعوبات التي سبق ذكرها بالإمكان تجاوزها والقفز عليها. خاصة أنه بالإمكان أن ينعكس على تفعيل الاتحاد المغاربي وأن تستفيد من اتحاد جامعات دول المغرب العربي تلك الدول التي تواجه صعوبات عدة في بناء قاعدة جامعية متينة تحقق الأهداف الوطنية، كما يمكن لاتحاد جامعات المغرب العربي أن يكون ميزة اضافية لمكاسب شعوب المنطقة وأن يعمل على تنسيق سياسات الاصلاح الوطني للتعليم العالي التي بدأت مسيرتها منذ البدايات الأولى للاستقلال ولا تزال مستمرة، كما يمكن أن يحمي الجامعات المغاربية من تأثيرات العولمة والمحافظة على الهوية والشخصية الوطنية لدول المنطقة.

كما تمت الاشارة في هذا الفصل أيضا أن التكامل والاندماج لا يمكن أن يكون بديلا وحيدا لتحسين أداء مؤسسات التعليم العالي المغاربية، إذ لا بد من الاستفادة من خبرة الجامعات الاجنبية وذلك من خلال التعاون وامشاركة في المشاريع المقدمة، وفي هذا الاطار يشكل مشروع "تمبوس & اراسموس مندوس" أحد أبرز أوجه التعاون بين الدول المغاربية والاتحاد الأوربي، خاصة وأن البرامج التكوينية المقترحة في المشروعين تركز على أهمية ربط مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية المحلية، فالتعاون أكثر من ضروري، يضاف إليه تنويع التعاون الدولي والاستفادة قدر الامكان من البرامج المقدمة التي تخدم منظومة التعليم العالي للدول المغاربية.

كما تم التعرض في المبحث الرابع إلى عنصر لا يقل أهمية من العناصر الأخرى ويمكن القول يمكن أن تعبر عن نجاح التكامل والاندماج بين الجامعات المغاربية والتعاون مع الجامعات الأجنبية، وهو التنافس الدولي والبحث عن موطئ قدم ضمن نادي النخبة لأحسن الجامعات الدولية، ومن خلال المعطيات المقدمة سلفا والمعبرة عنها في الجداول الترتيبية، أن الجامعات المغاربية لا تزال بعيدة كل البعد عن المنافسة الدولية حتى في التصنيفات الأقل صرامه وتعتمد معايير يمكن تلبيتها، علما أن الجامعات السعودية والتي تعتبر الأقل حداثه وتجربة مقارنة بنظيراتها المغاربية حققت نتائج جد متقدمة حتى في اصعب التصنيفات العالمية وهو تصنيف جامعة شنغهاي لأحسن الجامعات الدولية، وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على امكانية المنافسة وأنها ليست حكرا على الجامعات الغربية، وإنما لا بد من العمل ووضع استراتيجية وخطة واضحة لتلبية هذه المعايير، والتنافس الدولي لا يعبر عن مكانة الجامعة ضمن الخريطة الدولية للتعليم العالي فحسب، وإنما ينعكس ايجابا على أدائها التكويني والمناهج

والمقررات التعليمبة المعتمدة، كما يبرز من ناحية أخرى دور الجامعات في تلبية احتياجات التنمية المحلية والاقتصادية للبلاد.

ولتحسين ترتيبها على الجامعات المغاربية التركيز على ستة معايير رئيسية وهي: جودة التعليم العالي العالمية، مخرجات البحوث، رؤية رابط الشبكة، الجوائز العالمية أي السمعة، فالطريق نحو التميز والعالمية ودخول نادي النخبة، يتطلب تظافر الجهود وتكامل السياسات مع بعضها البعض مع الحكامة والرشادة، والاستثمار في التعليم العالي على اعتبار انه يخلق الثروة ويساهم في التنمية المحلية للبلاد.

أما المبحث الرابع فقد تم تخصيصه للرهانات والتحديات المستقبلية للجامعات المغاربية، أي هل يقتصر فقط دور مؤسسات التعليم العالي في الدول المغاربية على مقتضيات التنمية المحلية؟ أم أن عليها الاستجابة للآفاق والتحديات المستقبلية، وهي قضايا أساسية لا بد لأي مجتمع التعامل معها بالطريقة والكيفية المطلوبة وإلا فإنها ستتأخر عن الركب الحضاري الأممي.

ومن بن التحديات التي تم طرحها في هذا الفصل والدراسة ككل مدى استجابة الجامعات المغاربية وفرص اندماجها في اقتصاد المعرفة، هذا البديل الذي طرح نفسه بقوة مع بداية الألفية الجديدة، إذ أصبح مؤشر التقدم لا يقاس بالاقتصاديات الصاخبة الكلاسيكية وإنما مدى تحكمها بالاقتصاد الصامت المعرفي، هذا الأخير تلعب الجامعات دورا فاعلا فيه في انتاج المعلومة وتوظيفها، وتكوين الكوادر البشرية ذات الكفاءة والمهارة التي من شأنها المساهمة والزيادة في تنافسية المؤسسات لا سيما الاقتصادية.

ومن التحديات التي طرحت نفسها على مؤسسات التعليم العالي المغاربيه وهو منافسة الجامعات الأجنبية من خلال فروعها المتواجدة والمنتشرة في دول العالم الثالث، والدول المغاربية ليست بمنأى عنها، هذه الفروع وان كانت تمثل إحدى أوجه التعاون وتبادل الخبرات والتجارب، إلا تجربتها أثبتت أن هذه الفروع وإن كانت واجهة لجامعات مرموقة لها مكانتها ووزنها العلمي، إلا أنها لا تجسد الصرامة الأكاديمية الموجودة في جامعاتها الاصلية الموجودة في دولتها الأم، بل أصبحت عن واجهات تجارية لتصدير الشهادات وتوفير مصادر تمويل بديلة لجامعاتها الأصلية، كما تهدد السياسات الوطنية واعتماد برامح ومناهج تدريسية قد لا تتماشى في غالب الأحيان مع مقتضيات التنمية المحلية، ومن هذا المنطلق يستوجب على الجامعات المغاربية العمل على تحصين جامعاتها الوطنية امام فروع الجامعات الأجنبية، التي أصبحت في ظل العولمة عن شركات متعددة الجنسيات أكثر منها مؤسسات تعليم عالي.

ويواجه التعليم العالي في دول المغرب العربي تزايد الطلب عليه أمام محدودية الامكانيات والبدائل والنمو الديمغرافي السريع، مع العلم أن الدول المغاربية ليست في نفس الامكانيات، لذا فقد كن التعامل مع هذا التحدي مختلفا لذا فالطلب المتزايد على التعليم العالي يجب التعامل معه بالحكامة والرشادة، حتى يتم تحويله من عامل سلبي إلى ٍيجابي.

أما التحدي الآحر وهو المسؤولية الاجتماعية للجامعات المغاربية، فهذه المسؤولية تعبر عن الالتزام الأخلاقي، اتجاه المجتمع التي تنشط فيه. فالجامعة في كمنظمة تعمل في بيئة منفتحة وليست مغلقة تتأثر وتؤثر فيها، وعليه فالعمل الجواري يركز على واجبات ومدى الترام الجامعات المغاربية بمسؤولياتها المجتمعية.

الخاتمة

في هذه الدراسة تم التطرق خلالها إلى إشكالية التنمية المحلية في دول المغرب العربي، وكما أشارت الدراسة أن دول المغرب العربي تعرضت أو مرت بمرحلة تاريخية عصيبة، كانت لها آثار جد سلبية على كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى التعليمية، إذ مست جميع المجالات، فمن بين النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة أن دول المغرب العربي قامت بمباشرة عمليات التنمية في سنواتها الأولى للاستقلال، الأمر الذي يؤكد مدى حرص دول المغرب العربي على تغيير الواقع المر والأليم والعمل على تحسين ظروف معشة السكان المحلية، وهذا بالرغم أن العمليات التنموية لم تكن بالسهلة سيما في سنواتها الأولى، بالنظر إلى عدة أسباب أشارت إليها الدراسة لعل أبرزها العجز الفادح في الميزانية العامة لدول المغرب العربي، كذلك الاقتصاديات المنهارة، فهي في الأصل كانت عبارة عن اقتصاديات مكملة أو داعمة لاقتصاد الدولة الاستعمارية، كذلك نقص في الاطارات والكوادر البشرية التي يعول عليها في قيادة التنمية المحلية والاشراف عليها والعمل على توجيهها، وراجع هذا إلى السياسة الاستعمارية السابقة وبحسب البيانات المنشورة في الدراسة فإن عمليات التعليم والتوجيه كانت تمس أبناء المعمرين والمستوطنين الأوربيين بصفة خاصة، هؤلاء وبمجرد استرجاع دول المغرب العربي استقلالهم وسيادتهم الوطنية قرروا المغادرة والالتحاق بالدولة الاستعمارية الراحلة، وهو الأمر الذي تطلب من حكومات دول المغرب العربي رفع التحدي وبدل الجهود ومضاعفتها ليس لمباشرة التنمية المحلية فحسب والتي باتت مطلبا استعجاليا، وإنما وأيضا

وضع الترتيبات والحلول والبدائل الممكنة للتغلب على هذه الصعوبات السابقة الذكر.

وتشير الدراسة إلى أن نماذج التنمية المحلية المعتمدة في دول المغرب العربي لم تكن واحدة بل كانت متعددة بالرغم من أن أسسها واحدة وكذلك الأهداف، ويمكن القول أن عمليات التنمية المحلية لدول المغرب العربي تأثرت وبشكل كبير بالفكر الثوري إذ تم اعتبارها استمرار للعمل الثوري الذي أدى إلى الاستقلال السياسي والتنمية هي جسر لتحقيق الاستقلال الاقتصادي وتحقيق القطيعة النهائية للتبعية الأجنبية، كما أن الاختلاف في النموذج التنموي يمكن ارجاعه أيضا إلى ربط العمليات التنموية لدول المنطقة بالتوجه الإيديولوجي والذي في غالب الأحيان يعبر عن الرؤية الفلسفية للقيادة السياسية للتوجهات العامة للبلاد، علما أن التنمية المحلية تعبير عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد والحلول الممكنة للخروج منها إلى أوضاع أحسن منها، كما يمكن القول كذلك ومن خلال الدراسة أن النموذج التنموي لدول المغرب العربي تأثر بالصراع القائم والسائد في تلك الفترة بين النموذج الاقتصادي الليبرالي، والنموذج الاقتصادي الاشتراكي، وأيهما أنجع للاقتصاديات المغاربية.

وتشير الدراسة أن هناك علاقة وطيدة بين التنمية المحلية وسياسات التعليم العالي لدول المغرب العربي، ويبرز هذا من خلال الاهتمام والعناية الكبيرة التي حظي بها هذا القطاع منذ السنوات الأولى للاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية، إذ عملت حكومات الدول المغاربية على ربط أهداف وسياسات التعليم العالي لديها بأهداف ومتطلبات التنمية المحلية، لكن يبقى الاشكال مطروحا حول الجهود والسياسات المبذولة لتطوير قطاع التعليم العالي في دول

المغرب العربي ومدى انعكاسها في على واقع التمية المحلية لدول المغرب العربي؟.

وتشير الدراسة بالرغم من الاختلاف الواضح في النماذج التنموية المعتمدة والسياسات المطبقة ووضع الاهداف والاولويات، يبقى هناك التشابه والتطابق ازاء علاقة التعليم العالي ببرامج التنمية المحلية، إد تشير البيانات المسحية والاحصائية أن نسبة العمال من خريجي مؤسسات التعليم العالي لدول المغرب العربي هي الأضعف إذ لا تكاد تتجاوز نسبة 10% الأمر الذي يطرح تساؤلا آخر حول جدوى الاصلاحات التي مست قطاع التعليم العالي لدول المغرب العربي ومدى حاجة اقتصاديات هذه الدول لهذا النوع من رأس المال البشري الذي تصرف عليه أموال طائلة من أجل تكوينه وإعداده؟ وفي مقابل ذلك تشير الدراسة إلى أن المجتمعات المغاربية هي مجتمعات شبابية في المقام الأول ومع ذلك فإنها تعاني من ظاهرة البطالة رغم المقومات التي تمتلكها للنهوض باقتصادها الوطني، وتزداد ظاهرة البطالة أكثر في صفوف حاملي الشهادات الجامعية وخريجي مؤسسات التعليم العالي، وهي ظاهرة مشتركة في الدول لمغاربية، إذ تشير البيانات الاحصائية المقدمة في الدراسة أن ضاهرة البطالة هي في انخفاض كل ما قل المستوى التعليمي للأفراد، بينما ترتفع كلما ارتفع المستوى التعليمي لهم، كما أن قطاع الخدمات يستقطب أكبر قدر ممكن من اليد العاملة، وهو ما يطرح أيضا جدوى الاصلاحات والسياسات المتعلقة بالتعليم العالي، كذلك برامج التنمية المحلية في احداث نهضة اقتصادية حقيقية تعود بالفائدة على السكان المحلية للمجتمعات المغاربية.

ومن هذا المنطلق توصي الدراسة إلى أن سياسات التعليم العالي في الدول المغاربية سياسات ناجحة تحقق الأهداف المطلوبة منها، لا بد أيضا أن تواكب

هذه السياسات سياسات أخرى ذات صلة مباشرة بقطاع التعليم العالي، وهي السياسات التشغيلية، حيث يتم لتنسيق بينهما باستحداث فرص عمل حقيقية وليست ظرفية أو مؤقتة لخريجي التعليم العالي لدول المغرب العربي، كما توصي وتؤكد الدراسة على أهمية تنويع الاقتصاديات الوطنية بالكيفية التي تزداد معها فرص خريجي الجامعات وعدم الاكتفاء بالاقتصاد الكلاسيكي الذي لا يجسد حقيقية ومدى فاعلية البرامج التنموية المطبقة، فالاقتصاديات الحديثة هي تلك الاقتصاديات التي يكون فيها التعليم والتعليم العالي بصفة خاصة حجر الأساس.

التأكيد على أهمية التعاون والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي المغاربية بما يهدف المصالح امشتركة لشعوب المنطقة، لأن الحقائق التاريخية والآنية أثبتت أن العصر هو عصر التكتلات والوحدة والاندماج التي هي أساس التفوق والتميز على كافة الأصعدة، ولا مكان فيه للجماعات المنفردة، والدراسة أثبتت أنه وبالرغم من توافر جميع مقومات التعاون والتكامل بين البلدان المغاربية إلا أن مجال التعاون في سياسات التعليم العالي جد محدود، والاجتماعات المنعقدة بين المسؤولين على التعليم العالي لدول المنطقة تبقى مجرد بروتكولات وأعراف دبلوماسية ولا ترقى لتجسيد القرارات على أرض الواقع، وحتى مشروع انشاء اتحاد جامعات دول المغرب العربي بقي مجرد فكرة بالرغم من عقد اللقاء التأسيسي في جامعة وجدة المغربية، لكن ضعف الاهتمام والتعريف بالمشروع وأهدافه السامية والأثر الدي يمكن أن يتركه في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي لدول المغرب العربي، جعله يصاب بالركود مثلما هو الحال بالنسة للمنظومة الكلية للاتحاد المغرب العربي، ومن هذا المنطلق توصي الدراسة على ضرورة القيام بعمليات توأمة حقيقية بين جامعات دول المغرب العربي يتم

خلالها إجراء بحوث ودراسات مشتركة بين الباحثين ويتم تثمينها في لقاءات علمية دورية متداولة بين الدول الأعضاء، ومن ثم توافر الإرادة السياسية الحقيقية لإنشاء أو تفعيل اتحاد جامعات دول المغرب العربي بما يخدم المصلحة المشتركة لشعوب المنطقة.

ومن جهة أخرى فإن سياسات الاصلاح والتطوير لقطاع التعليم العالي لدول المغرب العربي لا سيما في مراحلها الأخيرة أثبتت وحدة الأهداف وتشابه الآليات، باعتماد النظام العالمي للتعليم العالي المعتمد على ثلاثة مستويات أساسية للتكوين وبربط احتياجات التعليم العالي بمتطلبات سوق العمل، وهو ما يعطي دافعا أكبر للتوجه نحو التعاون والتكامل والاندماج في بناء سياسات موحدة لتعليم عالي مغاربي قائم على تحقيق الأهداف المشتركة للساكنة المحلية، علما أن حكومات هذه الدول عرفت مشاكل واختلالات مالية وبيداغوجية وحتى إدارية في وضع ورسم السياسات في مراحل سابقة لا سيما في السنوات الأولى التي أعقبت استقلالها، وهي تجربة كافية للاستفادة منها والعمل على تقييمها، كما تؤكد الدراسة على أن هذا الاندماج من شأنه أن يؤسس لفضاء مغاربي موحد للتعليم العالي كما هو الشأن للفضاء الأوربي الذي لم تمنع فيه تعدد اللغات والهويات وحتى الأهداف المختلفة أن تقف عائقا أمام نموذج أوربي للتعليم العالي قائم على أهداف ومبادئ واضحة المعالم تخدم من خلالها السياسة الاوربية سواء الاقتصادية السياسية وحتى دعم ركائز الاتحاد بم يخدم المصلحة المشتركة، ومن هنا تبرز الحاجة الملحة لإيجاد آلية تنسيق تعمل على ضبط منظومة التعليم العالي المغاربية وتدعم وتشجع كل المبادرات الوحدوية بما فيها اتحاد جامعات دول المغرب العربي.

أشارت الدراسة إلى أهمية الاستفادة من الخبرة الأجنبية في السياسات العامة لتطوير التعليم العالي لدول المغرب العربي، هذه الاستفادة تكون من خلال التعاون المتبادل وتجسيد الاتفاقيات المبرمة بين دول الغرب العربي ونظيراتها الأحنبية لا سيما تلك التي وصل فيها التعليم العالي لديها مستويات مرموقة وعالية، أن تجسد تلك الاتفاقيات على أرض الواقع والعمل على تفعيلها والاستفادة منها قدر الإمكان، ونشير الدراسة أن مجالات التعاون الأجنبية لتطوير التعليم العالي فإن دول المغرب العربي تتجه أكثر للنموذج الأوربي، وبالعودة إلى ذات الدراسة يمكن ملاحظة حجم التعاون في المجالات الأخرى الاقتصادية والسياسية وحتى الأمنية لأصل إلى نتيجة أن التعاون في مجال التعليم العالي هو جزء من التعاون الأشمل بين ضفتي الحوض الغربي للأبيض المتوسط الشمالية والجنوبية، وأن هذا التعاون نتيجة ظروف تاريخية وأمنية وحتى سياسية وجغرافية كذلك، وأن التعاون في مجال التعليم العالي جاء كنتيجة حتمية وتعهدات أوربية على مساعدة دول المنطقة في تحقيق التنمية المحلية وتحسين الظروف المعيشية للساكنة المحلية، وكما أشرت في الدراسة أن التعاون لا يجب أن يبقى مقتصرا مع الجانب الأوربي فحسب وأنه لا بد من التنويع والاستفادة قدر الامكان من المشاريع الأخرى المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية أو دولة كند أو حتى المنظمة الفرانكفونية أو غيرها باقي دول العالم بما يخدم أهداف ومصالح التعليم العالي لدول المغرب العربي.

كما حرصت دول المغرب العربي على الاستفادة من برامج التعاون الأوربية لا سيما برنامجي "تمبوس واراسموس مندوس" وهما ليسا موجها لمنطقة المغرب العربي وشمال إفريقيا بصفة خاصة وإنما موجه لتطوير التعليم العالي في العالم، فالبرامج الأوربية المقدمة يتكفل الاتحاد الأوربي بالدعم المالي كما أنها

تعمل على ربط المناهج التكوينية والبرامج التدريبية باحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية المحلية، وتشجيع حركة انتقال الطلاب لمزاولة دراساتهم العليا في الجامعات الأوربية كذلك دعم الباحثين في انجاز دراساتهم لا سيما الميدانية منها، وتشجيعهم على نشرها، ومن هذا المنطلق فإن الدراسة توصي عى استحداث برامج تعاون إقليمية على شاكلة الاتحاد الأوربي تشجع التعاون العلمي بين الدول المغاربية وتشجع حركة انتقال الطلبة والباحثين مع تسهيل الاجراءات الادارية، ومن جهة أخرى فإن تكتل دول المغرب العربي في هيكل موحد ومنظم يضمن كذلك زيادة فرص الاستفادة من برامج التعليم العالي الدولية سواء المقدمة من طرف الاتحاد الأوربي أو مع غيره، والتعاون الأورو- مغاربي لا يوجب أن يكون ظرفيا مؤقتا ينتهي بانتهاء البرامج المقدمة، إذ لا بد على دول المغرب العربي من وضع رؤية مستقبلية للشراكة الأورو - مغاربية في مجال التعليم العالي تضمن الاستمرارية بما يرفع من مستوى أداء جامعات دول المغرب العربي.

ومن جهة أخرى كذلك فإن التعاون الدولي للجامعات المغاربية، يفتح لها المجال للاطلاع على المستوى الذي وصلت إليه هذه الجامعات الأجنبية، مما جعلها تتنافس فيما بينها وتتسابق لدخول نادي النخبة وتحتل المكانة المرموقة بين الجامعات الأخرى، والدراسة تؤكد على ضرورة اهتمام دول المغرب العربي بهذا الجانب، لأن الجامعات باتت الواجهة التي تعبر بها دول العالم عن مدى رقي وتطور اقتصادها، لكن وفي الدراسة يلاحظ مدى تخلف الجامعات المغاربية وتذيلها معظم التصنيفات العالمية المعتمدة، وهو يطرح إشكالية أخرى حول جدوى الاصلاحات والسياسات المعتمدة لتطوير التعليم العالي؟ في حين تمكنت جامعات عربية أخرى لا سيما الخليجية من المنافسة واحتلال مراتب متقدمة

حتى في أصعب التصنيفات العالمية وهو تصنيف جامعة شنغهاي، ومن هذا المنطلق فإن الدراسة توصي وتؤكد على ضرورة وأهمية اعتماد المعايير العالمية الدولية التي على أساسها يتم تصنيف الجامعات وترتيبها، لصياغة السياسة العامة للتعليم العالي في دول المغرب العربي.

كما تعرضت الدراسة في نهاية الفصل إلى أبرز التحديات والآفاق المستقبلية للتعليم العالي في دول المغرب العربي، لعل أبرزها دور الجامعات المغاربية في تحقيق فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة، فقضايا التنمية لم تعد هي المحور الأساسي لأي نشاط، فالعالم يسير ويتقدم بوتيرة جد متسارعة ومن هذا المنطلق يتحتم على الجامعات المغاربية الرفع من أدائها لتكون في مستوى التحديات لتي تواجهها وأيضا في مستوى تطلعات السكان المحلية التي دوما ترغب في حياة أفضل، فاقتصاد المعرفة هو الذي تشكل فيه مؤسسات التعليم العالي الحجر الأساس فيه، وكلما كان أداءها في تطور وتحسن كلما زادت فرص الاندماج وتحقيق الميزة التنافسية للاقتصاديات المغاربية، كذلك تشير الدراسة أن عى حكومات دول المغرب مواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي بكثير من الحكامة والرشادة بالشكل الذي لا يؤثر على الأهداف لعامة والمساس بجوهر العملية التكوينية، وبالشكل الذي يخدم أهداف التنمية المحلية.

وقد أثارت الدراسة نقطة لا تقل أهمية عن النقاط الأخرى المذكورة، وهي المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للجامعات المغاربية، فالهدف من إنشاء الجامعات ليس مرتبط بتحقيق مطلب نشر العلم والمعرفة، والمساهمة في تحقيق التنمية المحلية والاقتصادية لدول المغرب العربي، بل هناك التزام اجتماعي وأخلاقي بما يمكن أن تقدمه هذه الجامعات اتجاه مجتمعاتها، لا سيما المساهمة في انتاج النخب الذين يعتبرون بمثابة القاطرة التي تقود المجتمع وتساهم في حل

المشاكل وتحقيق أهدافه العليا، فتقع على الجامعة انتاج هذه النخب علما أن المجتمعات المغاربية على وجه الخصوص تعاني من هذه الاشكالية، والنخب لا يقصد بها السياسية فحسب وإنما حتى الاقتصادية والثقافية وربما الدينية أيضا، هذه النخب لا تتمثل في الأعداد الهائلة من خريجي مؤسسات التعليم العالي المغاربية، وإنما يقصد بها تلك الفئة منها التي تحمل مو صفات القيادة وتتفاعل مع القضايا المجتمعية وتؤثر فيها وتقود الجماهير لتحقيق الأهداف لمثلى والمنشودة، والمسؤولية المجتمعية تتطلب كذلك من الجامعات المغاربية المساهمة في العمل الجواري.

قائمة المراجع

أ- الكتب العربية:

1) بسمان فيصل محجوب، **إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية**. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ط، 2003

2) الجمهورية التونسية، **المخطط الحادي عشر للتنمية 2007-2011**. وزارة التنمية والتعاون الدولي. جويلية 2007

3) الجمهورية التونسية، **المخطط الثاني عشر للتنمية 2010-2014**. وزارة التنمية والتعاون الدولي. مارس 2010

4) عبد الحليم الزيات، **التنمية السياسية: البنية والأهداف**. الإسكندرية: دار المعارف الجامعية جـ03 سنة 2001

5) محمد منير حجاب، **الإعلام والتنمية الشاملة**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ط 1 سنة 2000

6) عبد المنعم شوقي، **تنمية المجتمع المحلي وتنظيمه**. بيروت: دار النهضة العربية 1982

7) عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**. الاسكندرية: دار النشر الثقافية 2001.

8) نائل عبد الحق لعوالمة، **إدارة التنمية الأسس النظريات التطبيقات العلمية**. عمان: دار الزهران للنشر والتوزيع 2009.

9) مكتب اليونيسكو، **المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، انجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته (1998-2009) القاهرة 31 ماي 02 جوان 2009.** المكتب الإقليمي بيروت 2009

10) عامر رمضان أوضاوية، **التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري.** بيروت: دار الرواد 2002.

11) عبد الجبار عبيد السبهاني، **الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والاسلامي.** عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ط1 سنة 2001

12) محمد منير، **الإعلام والتنمية الشاملة.** القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع ط7 سنة 2010

13) بنجامين ستورا، ترجمة صباح ممدوح كعدان، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988.** دمشق: وزارة الثقافة الهيئة السورية العامة للكتاب، ط1 سنة 2012

14) راوية حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية.** الاسكندرية: الدار الجمعية 2005

15) عبد القادر بن عبد الله الفتوخ، **"مؤسسات التعليم العالي ودورها في اقتصاد المعرفة" وزارة التعليم العالي للمملكة العربية السعودية.**

16) نجم عبود نجم، **إدارة المعرفة المفاهيم و الاستراتيجيات و العمليات.** عمان: الوراق للنشر و التوزيع ط2 2008

17) هاشم الشمري، ناديا الليثي، **الاقتصاد المعرفي.** عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع ط1 2008

18) فرانك نيومان وآخرون، **مستقبل التعليم العالي الشعارات والواقع والمخاطر السوق.** المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان ط1 2010

19) الأمم المتحدة، **الاقتصاد الأخضر في المغرب هدف استراتيجي يستدعي تحفيز الشراكات وتحسين اتساق السياسات والمبادرات.** اللجنة الاقتصادية لإفريقيا مكتب شمال إفريقيا

20) سعدون بوكبوس، **الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية.** القاهرة: دار الكتاب الحديث 2012

21) مؤسسة الفكر العربي، **التقرير العربي السادس للتنمية الثقافية. التكامل المفقود بين التعليم والبحث العلمي وسوق العمل والتنمية في الدول العربي.** بيروت: مؤسسة الفكر العربي ط1 سنة 2013

22) المملكة المغربية، **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2011-2015.** وزارة الداخلية. التنسيقية الوطنية للمبادرة للتنمية البشرية سبتمبر 2013

23) المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية. مخرجات ومدخلات التعليم العالي في الجزائر.** حميدة بوزيد 2011

24) إيمان محمد فؤاد محمد، **تكوين رأسمال البشري.** المؤتمر العلمي الثاني والعشرين للاقتصاديين المصريين. القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع 2000

25) محيا زيتون، **التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ط1 سنة 2005

26) عبد اللـه زاهي الرشدان، **في اقتصاديات التعليم**. عمان: دار وائل للـنشر والتوزيـع ط1 سنة 2005

27) ضياء مجيد الموسوي، **سوق العمل والنقابات العمالية في اقتصاد السوق الحرة**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ط1 2007

28) مدحت القريشي، **اقتصاديات العمل**. عمان: دار وائل للنشر و التوزيع ط1 2007

29) نعمت اللـه نجيب إبراهيم، **نظرية اقتصاد العمل**. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ط1 2002

30) رياض عزيز هادي، **الجامعات – النشأة والتطور – الحرية الأكاديمية - الاستقلالية**. بغداد 2010

31) عادل حرحوش صالح،مؤيد سعيد السالم،**إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي**. عمان: عالم الكتب ط2 2006

32) رونالد اينبرج، ت فريد بشير طاهر، **اقتصاديات العمل**. الرياض: دار المريخ 1994

33) ناصر عدون دادي، **إدارة الموارد البشرية و السلوك التنظيمي**. الجزائر: دار المحمدية العامة 2003

34) راوية حسن، **إدارة الموارد البشرية رؤية مستقبلية**. الإسكندرية: الدار الجامعية 2005

35) عبد الغفار حنفي، **السلوك التنظيمي و إدارة الموارد البشرية**. الإسكندرية:الدار الجمعية 2007

36) مصطفى نجيب شاويش، **إدارة الموارد البشرية إدارة الأفراد**. عمان دار الشروق للنشر و التوزيع ط3 2004

37) سهيلة محمد عباس، **إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي**. عمان:دار وائل للنشر و التوزيع ط$_2$2006

38) نجم عبود نجم، **إدارة المعرفة المفاهيم و الاستراتيجيات و العمليات**. عمان: الوراق للنشر والتوزيع ط$_2$2008

39) هاشم ألشمري، ناديا ألليثي، **الاقتصاد المعرفي**. عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع ط$_1$ 2008

40) فليح حسن حلف، **اقتصاد المعرفة**. عمان: عالم الكتاب الحديث ط$_1$2007

41) عبد الله فاروق فلية، **اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة**.عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ط$_2$2007

42) مكتب الأمم المتحدة، **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 نحو إقامة المجتمع المعرفة**. عمان: المكتب الإقليمي للدول العربية 2003

43) عادل حرحوش ألمفرجي، أحمد علي صالح، **رأس المال الفكري طرق قياسه وأساليب المحافظة عليه**. ،لقاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية2003

44) إيمن محمد فؤاد محمد، **تكوين رأس المال البشري**. القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء و التشريع 2000

45) راوية حسن، **مدخل استراتيجي لتحطيط و تنمية الموارد البشرية**. الإسكندرية: الدار الجامعية 2005

ب - الكتب باللغة الأجنبية:

46) Haut conseil de la coopération international. **Enquête sur les relations universités avec les pays en développement.** Analyse par zone géographique. Conférence des Président Universités. Paris 2007.

47) UNESCO SCIENCEREPORT 2010 The Current Status of Science around the World UNESCO Publishing

48) **John Fielden, Global Trends in University Governance.** Washington The World Bank, March, 2008.

49) Jon Figel , **Higher Education Governance in Europe** Policies, structures, funding and academic staff. The information network on education in Europe. Eurydice, 2008.

50) John V. Lombardi, and others. **the Center University Organization Governance and Competitiveness.** The Top American Research Universities August 2002.

51) République Algérienne Démocratique Populaire. **Annuaire Statistique De L'Algérie.** Office National Des Statistiques. Edition 2012 N 28 Résultats 2008-2010 P12

52) Office National Statistique, **L'Algérie En Quelques Chiffres.** Résultats 2011 Edition:2012

53) Office National Statistique, Activité Emploi& Chômage en septembre 2014. Données Statistiques 2014

جـ- المجلات والدوريات والمؤتمرات:

54) رضا محمد سعد الله، "أساليب الخوصصة وتقنياتها مع إشارة خاصة

للتجربة التونسية". **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف العدد الرابع 2005

55) قوي بوحنية، "السياسة التعليمية الجامعية: دراسة قانونية سياسية" **مجلة دفاتر السياسة والقانون** جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر العدد الخامس 2011

56) محمد آيت المكي، "التعليم العالي في المملكة المغربية: رهانات وتحديات". **مجلة أنباء اتحاد الجامعات العربية**، السنة السابعة والعشرون العدد الثاني، نوفمبر 2011

57) عبد اللطيف الفرحي، "آفاق الجهوية في قطاع التربية والتعليم في المغرب في ضوء التجربة الإسبانية" **مجلة عالم التربية** عنوان العدد الحكامة في التربية والتكوين، العدد 20 سنة 2011.

58) عبد المجيد بوشبكة، "الحكامة بالتعليم الجامعي" **مجلة عالم التربية** عنوان العدد الحكامة في التربية والتكوين، العدد 20 سنة 2011.

59) سميرة العابد، زهية عباز، "ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات". **مجلة الباحث** جامعة ورقلة عدد 11 سنة 2012

60) مصطفى الحسناوي، "أزمة منظومة التربية والتكوين من خلال تأملات في المسار الاصلاحي للتعليم في المغرب" **مجلة عالم التربية** عنوان العدد أزمة التعليم العالي في العالم العربي والمغرب المقاربات، العدد 24 سنة 2014

61) محمد المدني المختار، "سياسات التعليم العالي والثانوي وآفاق التنمية المحلية في تونس". **مجلة الجامعة المغاربية**، اتحاد المغرب العربي، مقر الجامعة المغاربية

طرابلس العدد الثامن السنة الرابعة 2009.

62) إدريس بوحوت، "وجهة نظر في منظومة اصلاح التعليم المغربية" **مجلة عالم التربية**، ملف العدد أزمة التعليم في العالم العربي والمغرب. الدار البيضاء المغربية العدد 20 سنة 2014.

63) مندوب المجلة، "احتفالية ذكرى تأسيس الجامعة الليبية". **مجلة المواطنة**. طرابلس ليبيا، العدد الأول السنة الثانية 2011.

64) محمد سالم ولد سيدي أحمد، "مؤشرات التنمية المستدامة في موريتانيا" **مجلة الجامعة المغاربية** طرابلس ليبيا، العدد الثاني السنة الأولى2006.

65) مراد مهني، "الأنظمة الأبوية المستحدثة في العالم العربي الحديث الأبوية البورقيبية مثالا تونس". **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة ورقلة الجزائر العدد الخامس جوان 2011.

66) عبد الرحمن محمد الحسن، "دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان" **مجلة الباحث** جامعة ورقلة عدد 13 سنة 2013.

67) جعفر عدالة، "تطور سياسات دول الاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي" **مجلة العلوم الاجتماعية** العدد الأول 19 ديسمبر 2014

68) زعباط عبد الحميد، "الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**. جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد الأول 2004 السداسي الثاني

69) مرد مهني، "الأنظمة الأبوية المستحدثة في العالم العربي الحديث الأبوية

البورقيبية مثالا تونس". **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، جامعة ورقلة الجزائر العدد الخامس جوان 2011

70) بطاهر علي، "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة الشلف العدد الأول 2004

71) لعجل أعجال محمد الأمين، "معوقات التكامل في اطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذالك" **مجلة المفكر** العدد الخامس جامعة بسكره

72) المملكة المغربية، "الاستراتيجية الفلاحية: مخطط المغرب الأخضر" **مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية**. العدد 15 يوليو 2015

73) شريفي إبراهيم، "دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 1964-2010". **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**. العدد 08 سنة 2012

74) كربالي بغداد، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر" **مجلة العلوم الانسانية** جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، العدد الثامن جانفي 2005

75) علاوي محمد لحسن، "الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي" **مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة عدد 07 سنة 2010/2009

76) عبد الرحمن بن أحمد صائغ، "التصنيفات الدولية للجامعات تجربة الجامعات السعودية" **المجلة السعودية للتعليم العالي**، العدد الخامس رجب 1436

77) أحمد بن يحي الجبيلي، "السرقة العلمية ما هي وكيف أتجنبها"، **سلسلة دعم التعلم والتعليم في الجامعة**. جامعة الامام محمد بن سعود المملكة السعودية

78) سعيد صديقي، "الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي الطريق نحو التميز". **مجلة رؤى استراتيجية الامارات العربية المتحدة**، ابريل 2014

79) كمال منصوري، عيسى خليفي، "اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة المقومات والعوائق"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** جامعة الشلف، العدد 04 سنة 2007

80) ناصر الدين قريبي، سفيان الشارف بن عطية، "منظومة التعليم العالي في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة" **مجلة الباحث** جامعة ورقلة العدد 15 سنة 2015

Jean – Marie le Minor. **Les anatomistes d'Alger durant la période coloniale française (1830-1962).**

81) Comité de lecture du 20 novembre 2004 de la Société française d'Histoire de la Médecine.

82) أحمد محمد أحمد برقعان، عبد الله علي القرشي، **"حوكمة الجامعات ودورها في مواجهة التحديات"** ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة15-17 ديسمبر 2012 جامعة الجنان طرابلس لبنان

83) عبد الحكيم بزاوية، عبد الجبار سالمي، **"جودة التعليم العالي في ظل تحقيق مبادئ الحوكمة تجربة المملكة المتحدة في حوكمة الجامعات"** ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول الحوكمة في الجامعة: تقييم أساليب الحوكمة

في التعليم العالي، جامعة وهران يومي 03-04-2011

المذكرات والرسائل الجامعية.

84) ضمبري عزيزة، " **الفواعل السياسية في الجزائر ودورها في رسم السياسة العامة** " مذكرة لنيل شهادة ماجستير في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الحاج لخضر باتنة كلية الحقوق، غير منشورة 2007/2008.

85) لينا أحمد عبد الرحمن، " **تحسين جودة الخدمة التعليمية لرفع فعالية التعليم المهني التجاري، دراسة تطبيقية على المدارس والمعاهد المهنية التجارية**" مذكرة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، غير منشورة جامعة تشرين الجمهورية العربية السورية

86) نجوان فاروق شيحة، صدفة محمد محمود، " **دور استطلاعات الرأي العام في صنع السياسات العمة** " بحث مقدم إلى مؤتمر القاهرة الدولي حول استطلاعات الرأي العام واتخاذ القرار: النظرية والتطبيق، 06-08 فيفري 2007.

87) وصاف سعيدي، بوحنية قوي، " **تسويق الجامعات عالميا من خلال مدخل الجودة الشاملة** " المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة الجزائر مارس 2005.

88) مصطفى عبد القادر زيادة: تجارب عالمية في تخطيط التعليم العالي وربطه باحتياجات التنمية. اجتماع مسؤولي التعليم العالي في البلاد العربية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. تونس 13 – 14 أكتوبر 1998.

89) بوحنية قوي، " **إدارة الموارد البشرية في مؤسسات التعليم العالي في ظل المتغيرات الدولية دراسة حالة الأستاذ الجامعي الجزائري** " رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، منشورة 2007.

90) مداح لخضر، " **تطبيق إدارة الجودة الشاملة لتحسين أداء مؤسسات التعليم العالي**". مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم علوم التسيير فرع إدارة الأعمال و التسويق، جامعة الجزائر2007.

91) أيمن عبد الهادي السر، "**واقع إعادة هندسة العمليات الإدارية في وزارة الداخلية والأمن الوطني في قطاع غزة**" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في قسم إدارة الأعمال غير منشورة، جامعة النجاح غزة فلسطين 2008.

92) اليامين بن سعدون، "**الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5**" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة غير منشورة 2012

93) مساهل ساسية، "**المراجعات الفكرية للنظريات الاقتصادية الرأسمالية في ظل الأزمات الاقتصادية**" الملتقى الدولي الأول حول: الأزمة الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية التسيير وعلوم الاقتصاد جامعة سيدي بلعباس 20 21 أكتوبر 2009.

94) يزيد قادة، "**واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجزائرية دراسة تطبيقية على متوسطات ولاية سعيدة**" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تحصص حوكمة الشركات، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان الجزائر غير منشورة 2012.

95) العكروت خميلي، **"جامعة الجزائر بين الأهداف الاستعمارية وتكوين الطلبة المسلمين الجزائريين 1909-1956"** مذكرة لنيل شهادة ماجستير في قسم التاريخ المعاصر جامعة الجزائر غير منشورة 2009.

96) نادية ابراهيمي، **"دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة جامعة المسيلة"**. مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الادارة الاستراتيجية للتمية المستدامة جامعة سطيف غير منشورة 2013

97) أحمد زرزور، **"تقييم تطبيق الاصلاح الجامعي الجديد نظام: ليسانس ماستر دكتوراه، في ضوء تحضير الطلبة إلى عالم الشغل، دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة والمركز الجامعي أم البواقي"** مذكرة لنيل شهادة ماجستير في قسم علم النفس تحصص علم النفس تنظيمي وتنمية الموارد البشرية جامعة منتوري قسنطينة غير منشورة 2006.

98) طلحة عبد القادر، **"محاولة قياس كفاءة الجامعة الجزائرية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات (DEA) دراسة حالة جامعة سعيدة"** مذكرة لنيل شهادة ماجستير قسم العلوم الاقتصادية تخصص حوكمت الشركات جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر) غير منشورة، 2012.

99) عامر بشير، **" دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك دراسة حالة الجزائر"**. مذكرة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية فرع نقود مالية وبنوك جامعة الجزائر 3، غير منشورة.

100) ونية رابح أشرف، **"معوقات التنمية المحلية دراسة ميدانية لولاية سكيكدة"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم اجتماع التنمية، معهد علم

الاجتماع، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، غير منشورة 1998.

101) عباش عائشة، "**إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في المغرب العربي مثال تونس**". مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، غير منشورة 2008

102) لبنى الكنز، "**دور المؤسسة الاقتصادية في تنمية المجتمع المحلي دراسة ميدانية بمؤسسة سونطراك سكيكدة**" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تنمية العلاقات العامة للمؤسسات، جامعة عنابة غير منشورة 2009.

103) Badaia Yacine, "**La Sciences Algérienne dans les années 1990: une étude bibliométrique de la recherche universitaire à travers ses programmes, ses institutions et sa communauté 1990-1999** " thés doctorant sociologie université Toulouse 02 année 2011.

104) SARA MHIRI, "**LA formation Professional et son impact sur la motivation**" Projet de fin d'Etudes License Appliquée en administration des affaires (Gestion des PME) Université Virtuelle de Tunis Banque Nationale Agricole 2012-2013

105) Zineddine BERROUCHE & Youcef BERKANE. La mise en place du système LMD en Algérie:entre la nécessité d'une reforme et les difficultés du terrain **Revue des**

Sciences Économiques et de Gestion N° 07 (2007.

106) المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط بالجزائر Ce. NEAP "**الندوة حول الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**" فندق الأوراسي الجزائر 28-30 أفريل 1997

107) عبد العالي عبد القادر، "**محاضرات في النظم السياسية المقارنة** " جامعة سعيدة 2007 2008.

108) ريم بنت ثابت محمد القحطاني، "**رؤية استراتيجية مفترحة للسياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية**" ورقة بحثية مقدمة في جامعة أم القرى (السعودية) 2013

109) فهد العرابي الحارثي، "**أزمة البحث العلمي والتنمية** " مركز أسبار للدراسات والبحوث الاعلام http://www.asbar.com//ar/monthly_issues/994.article.htm

110) Imène Benharkat. **LE SYSTEME EDUCATIF ALGERIEN.** www.umc.edu.dz/vf/images/cahierlapsi/num5/02.pdf

111) "نظام ل م د في الجزائر بين عقبات الواقع وطموحات المستقبل" مقال منشور على شبكة النت تاريخ الاطلاع 2014/10/10. www.t1t.net/book/save.php?action=saveattach&id

112) Francis Fukuyama, **What Is Governance?**. The research paper Center for Global Development, 1800

Massachusetts Ave., NW Washington, DC 20036, www.cgdev.org.

113) Rachid ZAMMAR & Noureddine ABDELBAKI " **L'université marocaine et la problématique de l'entrepreneuriat innovant**" Un article en ligne

114) محمد الراجي، "**حصيلة عشر سنوات من مبادرة التنمية البشرية بالمغرب**". مقال منشور جريدة هسبرس المغربية الالكترونية

http://www.hespress.com/societe/264081.html

تاريخ الاطلاع على الصفحة 12-11-2015

115) برنامج تيمبوس 4 للتعليم العالي، http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=257&id_type=10 تاريخ الاطلاع على الصفحة 25 مارس 2016.

116) اسويدي محمد اقبال، "**المخطط الخماسي الأول... مسار عمل وليس انجاز لحكومة واحدة**". جريدة المساء المغربية المقال نشر بتاريخ 18-08-2009 http://www.maghress.com/almassae/27003

117) كمال بن يونس، "تونس الاتحاد الأوربي: مراجعة معاهدة برشلونة" **جريدة الصباح الأسبوعي**. نشر المقال بتاريخ 10 جوان 2014 http://www.assabah.com.tn/article/84710 تاريخ الاطلاع على الصفحة 02 11 2015

118) الحسين زدوتي، "**أزمة البطالة لدى حاملي الشواهد العليا بالمغرب دراسة**

وصـفية تحليبيـة". مقــال منشــور عــلى موقــع /http://www.maghress.com wadnon/7413 تاريخ الاطلاع على الصفحة 2015/12/13

119) محمد بوكطب، "**السياسة العمومية في ميدان التشغيل في المغرب: من حكومة السيد عبد اللطيف الفيلالي إلى حكومة السيد عباس الفاسي**" مقال منشور على موقع العلوم القانونية /http://www.marocdroit.com تاريخ الاطلاع على الصفحة 06 01 2016

120) القانون الأساسي لاتحاد جامعات المغرب العربي، موجود على الموقع الرسمي للاتحاد المغرب العربي، http://www.e ump.org/uma الاطلاع على الموقع بتاريخ 18 01 2016

121) وزارة الاقتصد والمالية المغربية، "استرتيجية التنمية الفلاحية: مخطط المغرب الأخضر" مقــال مشــور عــلى موقــع الــوزارة المغربيــة http://www.finances. gov.ma/ArMa/Pages/Stratégies/Stratégie-de développement agricole - le Plan-Maroc تاريخ الاطلاع على الصفحة 13 11 2015

الوثائق الرسمية:

122) الجمهورية التونسية، **التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيد الجمهورية التونسية لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية +20**. جوان 2013

123) الجمهورية التونسية، **التشغيل والبطالة 2015**. المعهد الوطني للإحصاء نشرية احصائية الثلاثي الرابع 2015

124) الجمهورية التونسية،"قانون عدد 73 لسنة 2000 مؤرخ في 25 جويلية 2000 يتعلق بالتعليم العالي الخاص" **الرائد الرسمي للجمهورية التونسية** عدد 60 تاريخ 28 جويلية 2000 ص 1983

125) المملكة المغربية، "**ظهير شريف رقم 1.00.199 صادر في 15 صفر 1421 -19 ماي 2000 بتنفيذ القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي – الباب الثاني المادة 62**" الجريدة الرسمية عدد 4798 21 صفر 1421 الموافق 25 ماي 2000

126) République de la Tunisie. " Loi n° 2008 19 du 25 février 2008, relative à l'Enseignement Supérieur", **Journal Officiel de la République** Tunisienne N 19 – 04 mars 2008

الملتقيات والندوات العلمية:

127) ميلود تومي، "**إنتاج المعرفة لتعزيز تنافسية المؤسسة الاقتصادية**" الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات المعرفة الركيزة الجديدة و التحدي التنافسي جامعة بسكرة 12-13 نوفمبر2005

128) صالحي ناجية، مخناش فتيحة، "**تقييم برامج آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**" المؤتمر الدولي حول أثر برنامج الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي

والمستديم 11-12 مارس 2013 جامعة سطيف.

129) جمال الدين غربي، "**اللامركزية والتنمية**". المؤتمر المغاربي حول اللامركزية الادارية والتنمية المحلية في الدول المغاربية بنزرت تونس 10 11 سبتمبر 2014

130) محمد أحمد المقداد، **السياسة العامة والتنمية في الأردن: دراسة نظرية التعليم العالي وسوق العمل حالة دراسة**. ملتقى مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية (الاستراتيجيات السياسات الآليات) المنامة مملكة البحرين أكتوبر 2010

131) علي اسماعيل، بيار جدعون، نورما غمراوي، "**تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات المجتمع**". ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات الوطن العربي. بيروت 06-10 ديسمبر 2009

132) مصطفى عمر التير، "إنجازات المجتمع الليبي في مجال التنمية المستدامة" **مجلة الجامعة المغاربية**. العدد الثاني 2006

133) نور الدين الدقي، **تمويل التعليم العالي في الوطن العربي**. المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي. الاسكندرية 22 26 ديسمبر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحر.

134) عارف الصوفي وآخرون، "**التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والمنظمات العربية والإقليمية والدولية**" ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني

عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي في الوطن العربي "المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي" بيروت 06-07 ديسمبر 2009

135) قوي بوحنية، "**نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية**" الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية جامعة ورقلة 02-03 مارس 2004

136) عماد الدين أحمد المصبح، "**رأس المال البشري في سورية قياس عائد الاستثمار من رأس المال البشري**". ندوة الاقتصاد السوري الجمعية السورية للاقتصاديين

137) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، **إنجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته 1998-2009.** المؤتمر الاقليمي العربي حول التعلبم العالي القاهرة 31 ماي 02 جوان 2009، المكتب الاقليمي العربي لليونيسكو

138) الإسكوا، **الحلقة المفقودة بين الجامعات والبحوث والمجتمع في المنطقة العربية مقترحات للتغيير.** لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا

139) جامعة الدول العربية، **التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية الهجرة الدولية والتنمية 2014.** القاهرة جامعة الدول العربية 2014

140) الطاهر هارون، فطيمة حفيظ، "**إشكالية الابتكار والبحث والتطوير في دول المغرب العربي (الجزائر. تونس. المغرب)**". الملتقى الدولي حول اقتصاد المعرفة جامعة بسكرة نوفمبر 2005.

141) الاتحاد الدولي للاتصالات، **تقرير قياس مجتمع المعلومات 2015.** موجز تنفيذي جنيف سويسرا 2015

142) A. Merouani, **Quel avenir pour le LMD, dans L'université Algérienne ?** Forum national sur les perspectives d'études supérieures et de la recherche scientifique à l'Université de l'Algérie 24/25/26 avril 2012 Université Alger.

143) Philippe Ruffio, **La coopération universitaire Union Européenne-Maghreb dans le cadre des programmes d'éducation Tempus et Erasmus Mundus** Séminaire inaugural AUF Bureau Maghreb Rabat, 2526juin 2012

الفهـرس

الفهـرس

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال